شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين
والرد عليها
دراسة نظرية تطبيقية

أكرم محمد إبراهيم نمراوي

قسم القرآن والحديث

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة مالايا

كوالالمبور

2013

شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين
والرد عليها
دراسة نظرية تطبيقية

أكرم محمد إبراهيم نمراوي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

قسم القرآن والحديث
أكاديمية الدراسات الإسلامية
جامعة مالايا
كوالالمبور

2013

ABSTRAK

Kajian ini membahaskan tentang *al Shubhah* (keraguan) yang ditimbulkan oleh sebahagian ilmuan masa kini terhadap hadith-hadith yang terdapat didalam *al Sahehayn* (Bukhari dan Muslim) yang diriwayatkan oleh perawi-perawi *al-mukhtalitin* lalu mengklasifikasikan hadith-hadith itu sebagai hadith-hadith yang lemah disebabkan *al-ikhtilat* tersebut. Bagi menolak *al Shubhah* ini maka kajian telah menggunakan kaedah teori dan amali dalam mengkaji hadith-hadith yang diriwayatkan oleh salah seorang perawi *al-mukhtalitin* iaitu *Saed bin Iyas al Jariri.* Secara teori, kajian ini bertujuan menerangkan *al Shubhah* dari sudut makna, punca bermulanya *al Shubhah*, hukum-hakam yang berkaitan dengannya, juga dakwaan ilmuan masa kini terhadap *al Shubhah* yang mereka cetuskan serta penolakan terhadap dakwaan tersebut. Manakala dari sudut amali pula, kajian ini telah mengkaji perawi *Saed bin Iyas al Jariri* dari sudut keilmuan dan keperibadian beliau seterusnya mengkaji hadith-hadith yang telah beliau riwayatkan yang terdapat di dalam *al Sahehayn*. Kaedah pendekatan induktif dan analisis telah digunakan bagi mengkaji semua permasalahan *al-ikhtilat* dan *al-mukhtalitin* yang terdapat di dalam *al Sahehayn* serta keraguan yang dicetuskan oleh mereka yang mendakwanya serta penolakan terhadap dakwaan itu. Di-samping itu juga kaedah yang sama digunakan bagi megkaji kehidupan *Saed al Jariri* dari sudut keilmuan, keperibadian beliau dan juga hadith-hadith yang beliau riwayatkan dalam bentuk kajian yang terperinci. Hasil kajian ini mendapati bahawa dakwaan *al shubhah* ini adalah tidak benar dan ia tidak memberi kesan terhadap hadith-hadith yang terdapat di dalam *al Sahehayn* kerana kaedah yang digunakan oleh kedua pakar hadith ini (Imam Bukhari dan Imam Muslim) adalah begitu terperinci di dalam menghimpunkan hadith-hadith yang mereka riwayatkan. Tambahan pula terdapatnya *al Mutabaat* dan juga *al Syawahid* terhadap periwayatan hadith tersebut selepas berlakunya *al ikhtilat* kepada perawi-perawi *al-mukhtalitin*. Disamping itu juga kajian mendapati bahawa sifat *al ikhtilat Saed bin Iyas al Jariri* tidak memberi kesan ke atas periwayatannya bahkan kesemua hadith yang diriwayatkannya adalah saheh dan juga tidak boleh dipertikaikan.

ABSTRACT

Some Contemporary scholars intend falsely to spread doubts about *Al-Sahihayn*.This research aims to refute the contemporary scholars' doubts on Al-Mukhtalitin narrations in Al-Sahihayn and disprove their way of weakening Al-Mukhtalitin's narrations. The methodology of the current research is based on a theoretical and applied way of refutation by choosing and studying one of Al-Mukhtalitin whose name is Saeed bin Eyas Al-Jareeri. The study specifically aims to exhibit the doubts regarding his narrations, refuting them and highlighting Al-Ikhtilat and its principles and Al-Mukhtalitin in *Al-Sahihayn*, though they became weak after that. The study further shows in detail his personal and scholarly life as well as his narrations in *Al-Sahihayn*.

The main findings of the study show that *Al-Sahihayn* are definitely doubtless because their authors had followed a very accurate scientific way in selecting narrations, using strong evidences and following up narrations after Al-Ikhtilat. The study also reveals that Saeed's narrations in *Al-Sahihayn* are truly doubtless and unquestionable.

ملخص البحث

يتعرض البحث شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للرواة المختلطين، وتضعيفهم لبعض أحاديثهم بسبب الاختلاط، والرد على هذه الشبهة بطريقة نظرية وتطبيقية من حيث دراسة مرويات أحد الرواة المختلطين وهو سعيد بن إياس الجريري، وتهدف الدراسة إلى بيان هذه الشبهة من حيث منطلقاتها والقائلين بها والرد عليها، وبيان بعض أحكام الاختلاط، وتجلية الجوانب العلمية والشخصية في حياة سعيد بن إياس الجريري، ودراسة مروياته في الصحيحين، وتتضح مشكلة الدراسة من خلال الاختلاط وأحكامه المختلفة ورواية الشيخين للمختلطين مع أنهم أصبحوا ضعفاء بعده، وأبرز الجوانب المتعلقة بحياة سعيد الجريري، وأبرز القائلين بهذه الشبهة والرد عليهم رداً علمياً، ثم دراسة أحاديث سعيد في الصحيحين . والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال تتبع كل ما قيل عن مسألة الاختلاط في الصحيحين والشبهة حول هذا الأمر من خلال القائلين بها والرد عليهم، وتتبع حياة سعيد الجريري العلمية والشخصية ودراسة أحاديثه في الصحيحين دراسة مستوعبة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها عدم صحة هذه الشبهة، وأنه لا أثر لاختلاط الرواة على أحاديثهم في الصحيحين لأن منهج الشيخين منهج علمي دقيق قائم على الانتقاء للرواة وأحاديثهم، ولوجود المتابعات والشواهد للروايات التي كانت بعد اختلاطهم، وكذلك من النتائج بعد دراسة أحاديث سعيد عدم تأثير الاختلاط على مروياته، وكلها صحيحة سالمة من العلل والمطاعن .

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والدي الكريمين، سائلاً الله تعالى أن يحفظهم في الدنيا والآخرة، ويمتعهم بالصحة والعافية، وأن يعينني على برهما .

وإلى زوجتي الغالية أم أحمد، التي وقفت إلى جانبي من أول لحظات دراستي إلى آخرها، حيث وفرت لي الجو الدراسي المناسب، وكانت تشحذ الهمة إذا فترت وتشجع وتدعم، كما لا أنسى موقفها عندما تحملت المسؤولية حين غبت عنهم أثناء إقامتي بماليزيا فقامت بواجبها حق القيام، فجزاها الله عني كل خير ومتعها بالصحة والعافية .

وإلى أولادي (أحمد وآية وآلاء وسلمى) الذين غبت عنهم أثناء فترة دراستي، حيث كانوا بأمّس الحاجة إليّ، حفظكم الله ووفقكم وأعانني على تعويض ما فاتكم من أيام بدوني .

وإلى إخواني وأخواتي، أسأل الله تعالى أن يحفظكم من كل مكروه ويثبتكم على دينه .

شكر وتقدير

بعد إتمام هذا العمل المتواضع، أشكر الله تعالى أولاً وآخراً على توفيقه وتيسيره، وأن هيأ لي ومنّ علي بدراسة علم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه يتعلق بأعظم شخصية عرفتها البشرية .

كما أشكر المشرف على هذا البحث، الدكتور فيصل بن أحمد شاه حفظه الله، صاحب الخلق الدمث، والمعاملة اللطيفة الطيبة، ففتح لي قلبه قبل مكتبه، ووقف إلى جانبي، ولم يبخل علي بكل ما طلبت منه حتى وإن كان لا يتعلق بموضوع البحث، فمهما قلت فيه فلن أوفيه حقه، فجزاه الله كل خير وبارك فيه وفي علمه وجعله في ميزان حسناته .

كما أشكر الأساتذة الممتحنيين على جهدهم بتصويب أخطائها وإخراجها بأفضل شكل ممكن، فجزاهم الله كل خير .

وفي هذا المقام كذلك أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان من أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة مالايا، ممثلة بعميدها وأساتذتها الكرام التي احتضنتني وفتحت المجال أمامي لإتمام دراستي، جعلكم الله منبراً للخير ونشره وبارك بجهودكم وجعلها في ميزان حسناتكم .

فهرس الموضوعات :

الفصل التمهيدي :

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن علوم الشريعة من أشرف العلوم وأفضلها، وهي أشرف ما يقضي المرء وقته في دراستها وتحصيلها، ومن هذه العلوم علم الحديث النبوي الشريف، الذي هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو وحي من عند الله، **﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى (4)﴾** [النجم:3،4] .

ولذلك صرف العلماء جهوداً كبيرة في خدمتها، فقعّدوا لنا قواعد علم الحديث الشريف بفروعه المختلفة، وصنفوا لنا المصنفات الكثيرة الكبيرة الموسوعية فيه رواية ودراية .

ومن هذه المصنفات الصحيحان، صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله، اللذان احتويا على جزء كبير من الحديث الصحيح، وأصول هذا الدين، ولأهميتها العظيمة ولمكانتهما الكبيرة اهتم العلماء بهما اهتماماً كبيراً من حيث شرحهما ودراسة أحاديثهما سنداً ومتناً.

ولقد تلقت الأمة الصحيحين بالقبول، وأجمعت على أن كل ما فيهما صحيح لا جدال فيه، إلا فئة قليلة طعنت وشككت بهما، فضعفت وانتقدت بعض الأحاديث، فكانت هذه الانتقادات بعضها ينطلق من منطلق علمي، وبعضها عقدي، وبعضها طعناً بالدين وحقداً عليه، إلى غير ذلك من المنطلقات المختلفة، ولم ينته هذا الطعن والتشكيك، بل هو مستمر إلى يومنا هذا، فقد قام بعض المعاصرين بذلك، وضعفوا ما ضعفوا من أحاديث الصحيحين، وأثاروا شبهات كثيرة حولهما، ومن هذه الأسباب التي دفعت لتضعيف أحاديثهما وجود رواة مختلطين فيهما، فقاموا برد هذه الأحاديث بمجرد علمهم بأن هذا الراوي مختلط، دون تمحيص وتدقيق وتطبيق لمنهج المحدثين في مثل هذه الروايات .

ولقد قمت بجمع مجموعة من هذه الأقوال، لبعض المعاصرين ممن فعلوا ذلك، من خلاك كتبهم أو من خلال بعض المواقع على الشبكة العنكبوتية .

وللرد على هذه الشبهة بشكل علمي منطقي، قمت باختيار موضوع هذه الدراسة، لتشكل حلقة من حلقات الدفاع عن الصحيحين وإثبات صحتهما، وبيان أن ما قيل في هذا المجال، ما

هو إلا قول ليس له قيمة علمية، لا تصمد أمام قواعد علماء الحديث وتطبيقاتهم، فتناولت هذه الشبهة بالتفصيل بشكل نظري وعملي تطبيقي، أما النظري فقد أبرزت فيه بعض المسائل المتعلقة بالاختلاط من حيث التعريف والحكم والأسباب، ثم تحدثت عن الاختلاط في الصحيحين وحكمه، وقد استعنت بأقوال علمائنا السابقين الأوائل في هذا الفن لندلل على صدق ما نقول .

ثم قمت بالرد على هذه الشبهة بإظهار مكانة الصحيحين وأصحابهما وموقف الأمة منهما، وإجماعها عليهما، وأبرزت شيئاً من منهجهما في انتقاء الرواة ومن مروياتهم لنبين دقة الشيخين وسعة علمهما بالرجال والجرح والتعديل، ثم فصلت بشكل سريع موجز في الرواة المطعون فيهم بشكل جلي من حيث اسمهم وذكر بعض شيوخهم وتلاميذهم وأقوال العلماء فيهم واختلاطهم ومروياتهم في الصحيحين.

ولنجلي الموضوع أكثر وأكثر بشكل عملي، أضفت لهذه الدراسة نموذجاً من الرواة المختلطين، ممن كان له رواية في الصحيحين، وهو سعيد بن إياس الجريري، حيث قمت بدراسة حياته الشخصية والعلمية بشكل موسع مطول، وكل ما يتعلق باختلاطه، ثم قمت بدراسة أحاديثه في الصحيحين باستفاضة من حيث التخريج والمتابعات والشواهد ودراسة أحوال الرواة وحكم على الأحاديث، والاستعانة بأقوال العلماء في ذلك، فتناولتها واحداً واحداً .

وفي النهاية أسأل الله التوفيق والسداد، وأن ألهم الصواب، فإن كنت قد أصبت فمن الله ومنّه، وإن كنت أخطأت فمن نفسي والشيطان .

وصلّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أهمية الموضوع :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً : كونها حول الصحيحين ولما لهما من قيمة ومكانة عندنا نحن المسلمون.

ثانياً : جاءت في وقت زادت فيه الهجمة الشرسة على السنة النبوية بشكل عام وعلى الصحيحين بشكل خاص، فكان لا بد من المشاركة في الذبّ عنهما.

ثالثاً : أن هذا الموضوع لم يُتطرق له سابقاً.

رابعاً : كون الدراسة تتناول قضية تطرق لها المعاصرون، وبالتالي هي متابعة لما سبق من دراسات وجهود في الدفاع عن الصحيحين.

أسباب اختيار الموضوع :

ترجع أهمية الدراسة وسبب اختيارها إلى الأمور التالية :

أولاً : الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم، من خلال الدفاع عن سنته وهديه، وخصوصاً في هذا الزمان الذي تجرأ فيه البعض على الرسول صلى الله عليه وسلم، من خلال الرسوم والأفلام المسيئة وغيرها .

ثانياً : الإسهام في الدفاع عن الصحيحين لوجود من طعن بهما لروايتهما لرواة مختلطين.

ثالثاً : كونها دراسة تجمع بين النظرية والتطبيق، وسيرهما جنباً إلى جنب .

رابعاً : تجلية حال بعض الرواة ممن طعن بهم من قبل بعض المعاصرين بسبب اختلاطهم .

خامساً : بيان صحة أحاديث الصحيحين، وأن هذه المطاعن لا قيمة لها أمام قواعد علماء الحديث وتطبيقاتهم.

مشكلة البحث :

يعتبر الصحيحين أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وقد أجمعت الأمة على تلقيهما بالقبول، وجاء أقوال حول هذا من كثير من علمائنا المعتبرين، لكن شذ البعض وقام في الطعن بهما

وتضعيف بعض أحاديثهما، وفي هذه الأيام زادت هذه الطعون وصدرت من أشخاص إما أنهم جهلة بعلم الحديث وأصوله أو أنهم حاقدون على الإسلام وأهله أو أنهم ممن تأثر بفرق منحرفة عقدياً وضالة فدخلوا لتشويهه من باب الصحيحين، ومن الأسباب التي تم الطعن فيهما هو روايتهم للمختلطين فطعنوا ببعض الرواة لأنهم اختلطوا بحجة أنهم أصبحوا ضعفاء وبالتالي أحاديثهم ضعيفة، فكان لا بد من المساهمة في الدفاع عن السنة النبوية والوقوف أمام هذه الفئة وكشف خطأ ادعائها بطريقة علمية، وكان لا بد من تجلية هذه الشبهة والرد عليها وبيان دقة منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم لا سيما المختلطين منهم، والبحث في حال الرواة الذي اتُهموا بهذه التهمة ودراسة حياتهم ومروياتهم في الصحيحين بشكل مختصر موجز مع إبراز مسألة الاختلاط فيها، وأنه لا أثر له على مروياتهم فيه، ثم كان لا بد من دراسة تطبيقية لأحد الرواة من خلال دراسة أحاديثه بشيء من التفصيل وقد تم اختيار سعيد بن إياس الجُريري .

أسئلة الدراسة :

تهدف هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية :

أولاً : ما هو الاختلاط ؟ وما حكم مرويات المختلطين في الصحيحين ؟

ثانياً : ما الجوانب الشخصية والعلمية المتعلقة بحياة سعيد بن إياس الجُريري ؟

ثالثاً : من هم القائلون بشبهة رواية الشيخين لأحاديث المختلطيم ؟ وما الرد العلمي عليهم ؟

رابعاً : ما الحجم الحقيقي لمرويات سعيد في الصحيحين ؟ وما حكم هذه المرويات ؟

أهداف الدراسة :

يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

أولاً : بيان شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم لرواة مختلطين، والرد على هذه الشبهة .

ثانياً :بيان الاختلاط وما يتعلق به من مسائل مختلفة .

ثالثاً : بيان حكم مرويات المختلطين في الصحيحين ومن هم الرواة الموصوفون به فيهما .

رابعاً : تجلية وكشف الجوانب الشخصية والعملية لحياة سعيد بن إياس الجريري.

خامساً : دراسة مرويات سعيد بن إياس الجريري في الصحيحين بشكل موسع مفصل، واعتباره نموذجاً تطبيقياً على الرواة المختلطين في الصحيحين .

الدراسات السابقة :

من خلال البحث والاطلاع لم أعثر على دراسة مستوعبة ترد على هذه الشبهة وتجليها بشكل علمي واضح، سوى ما هو مبثوث في كتب علوم الحديث حول الاختلاط وما يتعلق به من مسائل، وهناك بعض الرسائل والأبحاث التي تناولت هذه القضية من جانب من الجوانب، كمرويات بعض الرواة المختلطين في الصحيحين أو حتى الكتب الستة أو التسعة، ومن هذه الدراسات ذات الصلة :

أولاً : **اختلاط الرواة الثقات – دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة –** : رسالة دكتوراه من إعداد : عبد الجبار أحمد محمد سعيد، جامعة القرآن الكريم بالسودان سنة 1996م : تناول فيها الباحث تعريف الاختلاط وأسبابه وكيف يمكن كشفه وبيان حكم رواية المختلط وحكم رواية المختلطين في الصحيحين، ثم حصر أعداد الرواة المختلطين حصرا في الكتب الستة وبين عدد من ثبت اختلاطه ومن لم يثبت وعدد الذين ميزت مروياتهم بشكل مختصر، دون الكلام عن مروياتهم .

ثانياً : **تعارض ألفاظ الجرح والتعديل : دراسة ونظرية وتطبيقية على مرويات سويد بن سعيد الحدثاني – جمع وتوثيق ودراسة** – : رسالة ماجستير من إعداد : وسيم عبدالجليل مصطفى شولي، بإشراف الدكتور حسين النقيب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة : 2001م : تحدث فيها عن أسباب اختلاف ألفاظ الجرح والتعديل بالراوي الواحد ثم تحدث عن أحد الرواة المختلطين وهو سويد بن سعيد الحدثاني الذي هو من المختلطين، وجمع أحاديثه وخرجها وبيّن درجتها .

ثالثاً : **عبد الله بن لهيعة – حديثه وعلله في الكتب الستة –** : رسالة ماجستير من إعداد : محمد عمر الشامي، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة 1988م : لم أستطع الاطلاع عليها ولكن

يبدو من عنوانها أنه تناول أحد الرواة المختلطين بسبب احتراق كتبه ودراسة أحاديثه في الكتب الستة كل حديث على حدة .

رابعاً : الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل الاختلاط أم بعده: الدكتور حاتم بن عارف بن ناصر بن ناصر الشريف، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء السادس عشر، العدد 28، شوال سنة 1424هـ، تناول الباحث أحد الرواة المختلطين وهو سعيد وقام بجمع الرواة الذين تميز وعُلم أنهم قد رووا عنه قبل أو بعد الاختلاط .

خامساً : حصين بن عبد الرحمن السلمي ورواياته في الصحيحين : الدكتور إسماعيل سعيد محمد رضوان، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد العاشر العدد الثاني سنة 2002م : تحدث فيه عن هذا الراوي وهو من المختلطين وجمع روايته في الصحيحين، وقام بدراستها كل حديث على حدة، وبيّن ما كان منها قبل الاختلاط أو بعده، وبيّن منهج الشيخين في الرواية عنه .

سادساً : مرويات شريك القاضي في الكتب الستة – جمعاً وتخريجاً ودراسة – : إبراهيم أحمد عامر الكرد، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بغزة سنة 2002م، قام فيها الباحث بدراسة حياة شريك – وهو من الرواة المختلطين وله رواية في الصحيحين – الشخصية والعلمية وعصره وأقوال العلماء فيه، ثم دراسة أثر اختلاطه على مروياته في الكتب الستة، ثم قام بجمع مروياته فيها ودراستها والحكم عليها.

سابعاً : معجم المختلطين : محمد بن طلعت، الرياض : مكتبة دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، 2005م، قام فيه مؤلفه بجمع الرواة الذين وصفوا بالاختلاط على طريقة من سبقه ممن صنف في المختلطين كالعلائي وسبط ابن العجمي وابن الكيال، لكنه تميز بمحاولة استفصاء كل ما قيل في الراوي مما له علاقة بالاختلاط، حيث ذكر أسماء مائة وثمان وستين راوياً، وتحدث عن الأقوال في اختلاطهم ومتى كان ومن روى عنهم قبل الاختلاط وبعده من خلال

نقل أقوال العلماء السابقين دون أي تعليق إلا ما ندر، ومن الرواة الذين ذكرهم سعيد بن إياس الجريري.

ثامناً : مرويات حماد بن سلمة المعلّة في كتاب علل الدارقطني إلى مسند أبي هريرة رضي الله عنه : عبد الكبير بن زيدان، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة المدينة العالمية بماليزيا، سنة 2013م، قام فيها الطالب بالحديث عن ترجمة الدارقطني وكتابه العلل، ثم تَرجم لحماد بن سلمة وذكر أقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلاً، ثم قام بدراسة أحاديثه المعلّة في علل الدارقطني مقسمها حسب تسلسلها فيه، علماً بأنه من رواة صحيح مسلم الذين تغيروا بأخرة، ووجدت من طعن بهم وضعف حديثهم وسيأتي تفصيل ذلك خلال البحث إن شاء الله .

تاسعاً : أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسند – جمع ودراسة – : أحمد بن سعد بن أحمد آل غرم الله الغامدي، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة أم القرى سنة 1995م، حيث قام الباحث بدراسة حياة أبي إسحاق وما وُجه له من تهم وهي الاختلاط والإرسال والتدليس وأثرها على مروياته، ثن قام بدراسة مروياته بالتفصيل وقسمها إلى قسمين الأول ذكر فيه أحاديثه الصحيحة السالمة من الطعن، والثاني ذكر فيه الأحاديث التي لم تسلم من الطعن، علماً بأن أبي إسحاق من رواة الصحيحين وهو من المختلطين .

حدود الدراسة :

أولاً : ستقتصر الدراسة على الصحيحين فقط .

ثانياً : ستقتصر على شبهة الطاعنين في الصحيحين بروايتهم للمختلطين فقط .

ثالثاً : الاقتصار على طعون المعاصرين فقط دون غيرهم .

رابعاً : ستقتصر على نموذج تطبيقي تفصيلي لراوٍ واحد من رواة الصحيحين المختلطين، وهو سعيد بن إياس الجريري، ودراسة أحاديثه كاملة في الصحيحين دراسة مستوعبة .

منهجية الدراسية :

سيتبع الباحث في دراسته المناهج التالية :

أولاً : المنهج الاستقرائي : من خلال تتبع كل ما يتعلق بالاختلاط والقائلين بالشبهة، وذكر الردود المتعلقة بذلك، واستقراء وتتبع كل ما يتعلق بحياة سعيد العلمية والشخصية، وأحاديثه في الصحيحين .

ثانياً : المنهج الوصفي التحليلي : من خلال بيان الاختلاط وتعريفه وحكمه وما يتعلق به، والاختلاط في الصحيحين، والرواة الموصوفين به، وكل ما يتعلق بهذه الشبهة والدوافع وراءها، وتجليتها بشكل واضح، ومناقشة القائلين بها والرد عليهم، ودراسة أحاديث سعيد في الصحيحين بشكل علمي مستفيض مستوعب، بإذن الله .

منهجية دراسة الأحاديث :

الأول : تخريج الحديث الشريف تخريجاً مستوعباً، إن أمكن من خلال ما يلي :

أولاً : تخريج الحديث أولاً من الكتب التسعة ثم باقي كتب الحديث الأصلية مرتبها من حيث سنة وفاة المؤلف .

ثانياً : كتابة المعلومات الكاملة المتعلقة بالتخريج، بذكر الكتاب والباب والصفحة والجزء ورقم الحديث .

ثالثاً : بالنسبة للمتابعات والشواهد : تخريجها تخريجاً علمياً مع التركيز على المتابعات عن الجريري أو من تابعه أكثر.

رابعاً : الاقتصار بتخريج المتابعات والشواهد على مصدرين فقط مقدماً الصحيحين أو أحدهما، ثم الكتب الستة ثم التسعة ثم ما كان في غيرهما .

الثاني : ذكر المتابعات التامة والقاصرة للراوة عن الجريري أولاً، ثم المتابعات للجريري ثانياً، ثم الشواهد، وذكر من رواها دون الإطالة في التخريج .

الثالث : دراسة الأحاديث ورواة الأسانيد، من خلال جمع أقوال العلماء في الراوي من مصادرها الأصلية، وإذا تكرر الراوي بأكثر من سند أو حديث اذكر اسمه مختصراً، وأكتفي بالإشارة إلى أنه تقدم، واذكر خلاصة الحكم عليه .

الرابع : إذا تكرر الحديث اخرجه بالطريق التي رُوي بها والاكتفاء بالإشارة إلى أنه تكرر سابقاً، مع الاكتفاء بالدراسة الأولى فقط .

الخامس : بيان درجة الحديث، مع بيان حال الراوي عن الجريري، وهل روايته قبل أو بعد اختلاطه أم مما لم يتميز .

السادس : ثم أذكر من حكم على الحديث وأرجح بين الأقوال، إن كان اختلاف بينها .

السابع : ذكر العلل والمطاعن في الحديث إن وجدت والرد عليها وبيانها .

إجراءات الدراسة :

ستكون إجراءات الدراسة على النحو التالي :

أولاً : بيان بعض المسائل المتعلقة بالاختلاط كتعريفه وأسبابه وحكمه .

ثانياً : التعريف بحياة سعيد بن إياس الجريري الشخصية والعلمية، تعريفاً مستفيضاً مستوعباً، من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية .

ثالثاً : البحث عن القائلين بهذه الشبهة من خلال الكتب المختلفة وعلى الشبكة العنكبوتية، والرد عليه رداً علمياً منطقياً ما أمكن .

رابعاً : تناول مرويات سعيد بن إياس الجريري في الصحيحين بشكل مفصل، وبحث كل حديث على حدة وما يتعلق به من تخريج ومتابعات وشواهد ورجال السند والحكم عليها، بشكل علمي مع إبراز للرواة عن الجريري، وبيان ما كان منهم قبل اختلاطه أو بعده أو ممن لم يتميز .

خامساً : الاستعانة بأقوال علماء الحديث المتقدمين أهل الصنعة، للتدليل على صدق ما نقول، ولتأييد الموقف وتدعيمه .

سادساً : عزو المصادر والمراجع في الحاشية بذكر تفصيلات الكتاب أول مرة فقط، ثم ذكر المؤلف مختصراً واسم الكتاب بعدها .

خطة الدراسة : حيث تكونت من فصل تمهيدي وأربعة أبواب، وهي :

الفصل التمهيدي : وتشتمل على مقدمة عامة وأهمية الموضوع وسبب اختياره، ومشكلات البحث وأسئلة الدراسة وأهدافها وحدودها وإجراءاتها ومنهجيتها ومنهجية دراسة الأحاديث.

الباب الأول : مرويات المختلطين في الصحيحين، واشتمل على ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : التعريف بالاختلاط، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : أسباب الاختلاط .

المبحث الثالث : حكمه .

المبحث الرابع : التمييز بين الاختلاط والتغير .

الفصل الثاني : مرويات المختلطين في الصحيحين، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حكم مرويات المختلطين في الصحيحين .

المبحث الثاني : الرواة المختلطون في الصحيحين .

الفصل الثالث : مرويات المختلطين في الصحيحين، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم مرويات المختلطين في الصحيحين .

المبحث الثاني : الرواة المختلطون في الصحيحين .

الباب الثاني : التعريف بسعيد بن إياس الجريري، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حياة سعيد بن إياس الجريري الشخصية والعلمية، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حياته الشخصية والعلمية .

المبحث الثاني : رواياته في الكتب التسعة .

الفصل الثاني : اختلاط سعيد بن إياس الجريري، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أقوال العلماء في اختلاطه وزمنه .

المبحث الثاني : الرواة عنه .

الباب الثالث : الطعن في الصحيحين لروايتهم للمختلطين والرد عليهم، وفيه تمهيد وثلاثة فصول :

الفصل الأول : أسباب ومنطلقات المعاصرين للطعن في الصحيحين، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : أسباب ومنطلقات علمية .

المبحث الثاني : الطعن والتشكيك بالسنة النبوية .

المبحث الثالث : المتأثرون بالمدرسة العقلية في فهم السنة النبوية .

المبحث الرابع : أسباب ومنطلقات عقائدية .

الفصل الثاني : من الطاعنين في الصحيحين برواياتهم عن المختلطين، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : من خلال الكتب .

المبحث الثاني : من خلال مواقع الشبكة العنكبوتية .

الفصل الثالث : الرد على شبهة تضعيف أحاديث المختلطين في الصحيحين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : ردود تتعلق بالشيخين .

المبحث الثاني : ردود تتعلق بالصحيحين ورواتهما .

المبحث الثالث : تفصيل حال الرواة المطعون بهم ومروياتهم في الصحيحين، وعددهم خمسة عشر راوياً .

الباب الرابع : مرويات سعيد في الصحيحين، وفيه فصلان :

الفصل الأول : مرويات سعيد في صحيح البخاري، وهي تسعة أحاديث .

الفصل الثاني : مرويات سعيد في صحيح مسلم، وهي أربعين حديثاً .

الخاتمة : وفيها النتائج التي تم التوصل لها من خلال البحث و بعض التوصيات .

ثم قائمة المصادر والمراجع التي اشتملت على الكتب والأبحاث المحكمة والرسائل الجامعية والجرائد ومواقع الشبكة العنكبوتية .

الباب الأول : مرويات المختلطين في الصحيحين .

الفصل الأول : التعريف بالاختلاط .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الاختلاط لغةً واصطلاحاً .

المبحث الثاني : أسباب الاختلاط .

المبحث الثالث : حكمه .

الفصل الأول : التعريف بالاختلاط :

المبحث الأول : تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً :

أولاً : تعريف الاختلاط لغة :

الأصل الثلاثي لكلمة الاختلاط هو خلط، وإذا رجعنا إلى معاجم اللغة العربية نجد معاني كثيرة لها ولمشتقاتها، تدور جميعها حول تغيّر العقل .

جاء في لسان العرب : "اختلط فلان أي فسد عقله، ورجل خِلْطٌ بيّن الخَلاطة أحمق، مُخَالَط العقل وقد خُولط في عقله خِلاطاً واختلط، ويُقال : خُولط الرجل فهو مُخَالَط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله" [1] .

وقال الفيروز آبادي : "ورجل خلط، بيّن الخَلاطة أحمق، واختلط : فسد عقله" [2] .

وفي تاج العروس : "واختلط فلان : فسد عقله، واختلط عقله إذا تغير فهو مختلط" [3].

وقال ابن فارس : "خلطت الشيء بغيره فاختلط" [4] .

وقال الزمخشري : "ومن المجاز قولهم : خولط في عقله واختلط" [5] .

إذاً نلاحظ من خلال الأقوال السابقة أن قضية الاختلاط تتعلق بالعقل وتغيره .

---

(1) محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي أبو الفضل (1414هـ)، **لسان العرب**، مادة خلط، بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة، 294/7 – 295 .

(2) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (2005م)، **القاموس المحيط**، فصل الخاء باب الطاء، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ص 666 .

(3) محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (1994م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، فصل الخاء مع الطاء، دراسة وتحقيق علي شيري، بيروت : دار الفكر، (د.ت)، 246/10 .

(4) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (1979م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، بيروت : دار الفكر، (د.ت)، 208/2 .

(5) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جارالله (1998م)، **أساس البلاغة**، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 262/1 .

ثانياً : تعريف الاختلاط اصطلاحاً :

من خلال البحث في كتب علوم الحديثة قديماً لم أجد من عرفه سوى السخاوي، أما غيره فقد بدأوا بذكر أسبابه، فقد قال السخاوي : "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما لخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، أو سرقة مال ، كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن" (6).

أما من سبقه من العلماء فقد بدأوا بذكر أسبابه المؤدية له، ومن هذه الأقوال :

قال ابن الصلاح : "وهم منقسمون فمنهم من خلّط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو غير ذلك" (7) .

وقال النووي حيث قال : "فمنهم من خلط لخرفه أو لذهاب بصره أو لغيره" (8) .

وقال ابن جماعة : " منهم من خلط لخرفه بكبره أو لذهاب بصره أو لغير ذلك" (9) .

وقال ابن حجر : "من كان سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء" (10) .

وقال مثل ذلك السيوطي وزاد على الأسباب :"كتلف كتبه والاعتماد على حفظه" (11) .

أما المؤلفين المعاصرين في علوم الحديث فكلهم ذكروا له تعريفاً، منها :

الدكتور همام سعيد، فقال : "آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه: اختلط بأخرة" (12) .

---

(6) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السخاوي (2003م)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق علي حسين علي، مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، 366/4 .

(7) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (2002م)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ص 494 .

(8) أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (1985م)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، تحقيق محمد عثمان الخشت، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ص 120 .

(9) أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (1406هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق : دار الفكر، الطبعة الثانية، ص 139 .

(10) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (1422هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق عبد الله ضيف الله الرحيلي، الرياض : مطبعة السفير، الطبعة الأولى، ص 129 .

(11) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (د.ت)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق أبو نظر محمد الفاريابي، الرياض : دار طيبة، (د.ط)، 896/2 .

والدكتور نور الدين عتر، فقال : "فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال" [13] .

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة ما يلي :

أولاً : أن الاختلاط فساد في العقل يؤدي إلى خفة الضبط .

ثانياً : سبب هذه الخفة في الضبط إما أن يعود لكبرٍ بالسن فيرق الإنسان وتضعف قدراته العقلية، أو لسبب عارض وطارئ كمصيبة أو ضياع كتب أو احتراقها .

ثالثاً : كلمة "لكبر سن" ليست دائماً تلازم كل من اختلط، فقد يكون المختلط صغيراً في السن إذا كان سببه عارضاً .

رابعاً : قد يكون الاختلاط في حديث بلد فقط دون غيره، فهو وصف قد لا يلازم الراوي في جميع حالاته .

خامساً : يوصف من وصل إلى هذه الحالة بقولهم : تغير بأخرة، أو اختلط بأخرة أو فلان اختلط .

إذاً بعدما سبق وتقدم يمكن أن نقول أن الاختلاط هو : "فساد في العقل بسبب كبر السن والخرف، أو لسبب عارض كمرض أو حرق كتب أو تركها عند السفر، ويؤدي ذلك إلى خفة واختلال في الضبط، أو انعدامه" .

---

(12) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (1987م)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الأردن : مكتبة المنار، الطبعة الأولى، 103/1 .

(13) الدكتور نور الدين عتر (1997م)، **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق : دار الفكر، الطبعة الثالثة، ص 133 .

المبحث الثاني : أسباب الاختلاط :

قلنا فيما سبق إن الاختلاط يكون ضعفاً وخفة في الضبط إما لكبر سن، أو لعارض يطرأ على المحدث، وقد تكون هذه الخفة ملازمة للراوي في جميع حالاته، وقد تكون طارئة على الراوي، بسبب كبر سنه أو مرضه وغيرها من الأسباب، ويمكن إجمال هذه الأسباب وتفصيلها بما يلي:

السبب الأول : الاختلاط بسبب كبر السن والخرف.

قال ابن الصلاح : "فمنهم من خلّط لاختلاطه وخرفه" [14].

وقال السخاوي : "من الرواة من اختلط آخر عمره يعني غالباً" [15].

وقال السيوطي : "ومنهم من خَلَط لخرفه [16] .

السبب الثاني : الأسباب العارضة : وهي التي تطرأ على الراوي الضابط فجأةً، فيخف ضبطه، وليس شرطاً أن يكون كبيراً في السن، وهذه العوارض هي :

الأول : البعد عن الكتب، فمنهم من رحل إلى مكان ولم تكن كتبه معه فخلط حيث كان يعتمد عليها .

قال أبو حاتم الرازي : "سمع أبو مسهر عبد الرزاق بن عمر الدمشقي من الزهري، فذهب كتابه فتتبع حديث الزهري من كتب الناس فرواها فتركوها" [17]، وقال ابن حبان : "ومنهم من كتب الحديث ورحل فيه، إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه، صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها" [18] .

الثاني : احتراق الكتب، مثل عبد الله بن لهيعة [19]، أو ضياعها مثل علي بن مسهر القرشي الكوفي [20] .

---

(14) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 391، ومحيي الدين النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، ص 120، وابن جماعة، **المنهل الروي في مختصر الحديث النبوي**، ص139، وابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص 129 .

(15) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 366/4 .

(16) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، 895/2 .

(17) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي (2010م)، **الجرح والتعديل**، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 36/6 .

(18) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارمي البستي (1396هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب : دار الوعي، الطبعة الأولى، 75/1 .

(19) انظر : ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 419/1 – 420 .

(20) انظر : المرجع السابق، 755/2 .

الثالث : الانشغال عن العلم حفظاً وكتابةً وضبطاً، كتولي القضاء مثل شريك القاضي وحفص بن غياث، بعد توليهما القضاء [21] .

الرابع : فقد البصر والعمى، حيث كان يعتمد على كتبه فخف ضبطه ووهم فيما حدث به بعد ذلك، مثل : عبد الرزاق بن همام الصنعاني [22] .

الخامس : الضرر أو المرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال، مثل : عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي [23] .

إذاً هذه هي أسباب الاختلاط، مع ملاحظة أن السبب الأول يكون متدرجاً وليس مرة واحدة، لأن ضعف الذاكرة لا يأتي للإنسان مرة واحدة، بينما من كان اختلاطه للسبب الثاني يكون مرة واحدة فيتحول فيها الراوي وحديثه من حالة الصحة والثقة إلى حالة الضعف .

---

(21) انظر : المرجع السابق، 759/2 – 762 .

(22) انظر : أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 498 .

(23) انظر : شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 366/4 .

المبحث الثالث : حكمه :

أجمع علماء الحديث على أن حكم رواية المختلط أنه تقبل روايته قبل الاختلاط، أما ما كان بعد الاختلاط فإذا وافق غيره من الثقات قُبلت وإلا يُتوقف فيها، ولذلك اهتم العلماء بذكر الرواة عن المختلط قبل اختلاطه أو بعده أو ممن لم تتميز هل هي قبله أو بعده، وما هو الضابط لاختلاطه، ومتى اختلط وأين، وكل ما يتعلق بهذه القضية باعتبارها حداً فاصلاً بين قبول حديثه ورده .

قال النسائي : "من سمع منه – أي الجريري – بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك ابن أبي عروبة" [24] .

قال ابن حبان : "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا، إلا إنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء، الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطىء فيه وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء" [25]، والمراد بكلمة "القدماء" من رووا عنه قبل اختلاطه .

وقال الخطيب البغدادي : "وكان عطاء بن السائب قد اختلط في آخر عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه، مثل سفيان الثوري وشعبة، لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً" [26] .

ويعبّر العلماء أحياناً بكلمة (الأكابر) عمن رووا عن الراوي قبل اختلاطه، وكلمة (الأصاغر) عمن رووا عنه بعد اختلاطه .

---

(24) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (1396هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، الطبعة الأولى، ص 53 .

(25) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم الدارمي البستي (1988م)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 161/1 .

(26) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (د.ت)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة : المكتبة العلمية، (د.ط)، ص 137 .

وذكر الخطيب البغدادي بسنده إلى علي بن المديني قال : "سمعت يحيى بن سعيد القطان وذكر حنظلة السدوسي، فقال : رأيته وتركته على عمد، فقلت ليحيى : كان قد اختلط ؟ قال : نعم" [27] .

ولشدة تحري الرواة الثقات بالرواية، فإنهم قد أعرضوا عن الرواية عمن اختلطوا، وتركوا أحاديثهم، فهذا أبو عمر الحوضي يقول : "دخلت على سعيد بن أبي عروبة، وأنا أريد أن أسمع منه، فلما رآني قال : الأزد عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أطعموني فأبيت، ضربوني فبكيت، فعلمت انه مختلط فلم أسمع منه شيئاً" [28].

قال ابن الصلاح : "والحكم فيهم أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدرَ ها اخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده" [29] .

وقال السخاوي : "فما روى المتصف بذلك (فيه) أي في حال اختلاطه، وأشكل بحيث لم يعلم أروايته صدرت حال اتصافه به أو قبله، (سقط) حديثه في الصورتين بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته" [30] .

قال السيوطي : "فيقبل ما رُوي عنهم مما حدثوا به قبل الاختلاط، ولا يُقبل ما حدثوا به بعده، أو شُك فيه" [31] .

إذا خلاصة الحكم : أنه يقبل ما كان منها قبل الاختلاط، والتوقف فيما كان بعده أو مما لم يتميز ما كان قبلع أو بعده إلا إذا توبعوا عليه أو وافقوا غيرهم من الثقات عليه، ووسائل كشف ذلك هو المقارنة بين مروياتهم وغيرهم .

---

(27) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص 135 .

(28) المرجع السابق .

(29) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 392 .

(30) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 366/4 .

(31) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، 896/2 .

وانظر : محيي الدين النووي، التقريب **والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، ص 120.

وأبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (1970م)، **التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت : دار الفكر، الطبعة الأولى، ص 442.

وابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص 129 .

المبحث الرابع : التمييز بين الاختلاط والتغير :

ميّز بعض العلماء بين الاختلاط والتغير [32]، وجعلوا كل واحد منهما ليس كالآخر، فمن خلال تتبع أقوال العلماء والمحدثين، يمكن استخلاص واستنتاج الفروق بينمها بما يلي :

الأول : بعضهم اعتبر الاختلاط هو سوء الحفظ الملازم للراوي بجميع أحواله بسبب كبر السن وتقدمه، والتغير هو سوء الضبط الطارئ للراوي بسبب عارض كمرض أو ضياع كتب وغيرها .

قال الدكتور همام سعيد : "وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط، ولا أرى ضمها إلى الاختلاط كما فعل السخاوي في كتابه (فتح المغيث)، وهذه العوارض تعتري المحدث الذي يعتمد على كتابه في الرواية، فإذا ضاع الكتاب أو احترق أو أضر الراوي، أو لم يصطحب كتابه معه إذا رحل، في كل الحالات يختل ضبط الراوي، ويكون سبب خفة الضبط هذا العارض الذي اعترض المحدث" [33] .

الثاني : اعتبار الاختلاط حالة أشد، إذ أنها تلازم الراوي في جميع أحواله وأوقاته، فتجعله يقع في الخطأ والوهم الدائم، بينما التغير هو حالة ليست ملازمة للراوي، وإنما تطرأ له بسبب عارض يطرأ له.

الثالث : في التغير يَضعف الضبط ولا ينعدم عند الراوي، فيقع بشيء يسير من الوهم والخطأ، ولا يلازمه في جميع أحواله ورواياته، بينما الاختلاط يكاد ينعدم الضبط فيه، فيقع الوهم في أغلب أحواله ورواياته .

الرابع : لا يعتبر التغير مطعن في الراوي، ولا يعتبر كذلك سبب في رد رواياته كلها على عكس الاختلاط، الذي هو مطعن في الراوي، وسبب لرد رواياته كلها بعد اختلاطه إلا ما وافق فيها الثقات .

الخامس : الاختلاط لا يزول ولا يفارق الراوي، بينما التغير قد يزول إذا زال سببه في بعض الحالات .

---

(32) استفدت هذا العنوان من كتاب : أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى (2000م)، **ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي رحمه الله**، بريطانيا : سلسلة إصدارات مجلة الحكم، الطبعة الأولى، ص 488 وما بعدها، وأضفت عليه زيادات واستنتاجات أخرى .

(33) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 107/1 .

وعند النظر في أقوال العلماء نجدهم يصفون بعض الرواة بالتغير بينما الآخر يصف نفس الراوي بالاختلاط أو العكس، وهذا مبحث دقيق يحتاج لبحثٍ أكثر وتناول أمثلة من الرواة الذين وصفوا بالاختلاط والمقارنة بين أقوال العلماء بالراوي الواحد واستخلاص النتائج من خلالها .

ومن الأمثلة على العلماء الذين ميزوا بينهما :

الأول : **إسماعيل بن علية**، عندما سئل عن الجريري أنه اختلط، أنكر ذلك وقال أنه كبر فرقّ، أي أنه لم يكن اختلاطه فاحشاً متلاوماً، بل هو تغيير يسير طرأ على ضبطه أوقعه بشيء من الوهم [34] .

الثاني : **يعقوب بن سفيان الفسوي**، حيث قال عن الجريري بأنه تغير ولكن لم يختلط بسبب كبر سنه، فقال : "ثقة أخذوا عنه من سمع منه في الصحة، لأنه كان عمل فيه السن فتغير، وكان أهل العلم يسمعون، وسماع هؤلاء الذين بأخرة فيه وفيه" [35] .

فنجد بأن التغير سببه عامل السن والكبر وليس لأي سبب عارض آخر .

الثالث : **أبو عبد الرحمن النسائي**، حيث نجده وصف بعض الرواة بأنه تغير، مثل : أصبغ مولى عمر بن حريث [36]، وبحر بن مرار بن عبد الرحمن [37]، بينما وصف البعض الآخر بالاختلاط، مثل : أبان بن صمعة [38]، ورواد بن الجراح أبو عصام [39] .

الرابع : **أبو عبد الله الحاكم**، فقد قال عن شيخه أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم : تغير حفظ أبي أحمد لما كف، ولم يختلط قط [40] .

الخامس : **شمس الدين الذهبي**، وهو ممن ميز بينهما بشكل واضح بيّن، ففي ترجمته لأبي إسحاق السبيعي بين أنه تغير ولم يختلط، فقال : "وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط"

---

(34) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 2/4 .

(35) يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (1981م)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 115/2 .

(36) أبو عبد الرحمن النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص 21 .

(37) المرجع السابق، ص 24 .

(38) المرجع السابق، ص 14 .

(39) المرجع السابق، ص 40 .

(40) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (2008م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وحسين أسد، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 373/16 .

[41]، وقد فسر كلامه السابق وبين أن السبب هو كبر السن بشكل جلي وواضح، حيث قال: "إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط" [42]، ووضح كذلك معنى التغير وفسره بضعف الحفظ في موضع ثالث، فقال : "ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ" [43].

وفي مثال آخر للذهبي، يوضح فيه الفرق بين الاختلاط والتغير فيقول في ترجمة هشام بن عروة : "الرجل حجة مطلقاً، لا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان [44]، من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، فإن الحافظ قد تغير حفظه إذا كبر وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغيّر بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، وهذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن، فقول ابن القطان إنه مختلط قول مردود مرذول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك رحمة الله عليهم" [45] .

السادس : ابن حجر العسقلاني، حيث نجده يميز بينهما، فإذا نظرنا في تقريبه، نجده يصف بعض الرواة بالاختلاط، مثل جرير بن حازم بن زيد الأزدي [46]، وحبان بن يسار الكلابي [47]، وغيرهم من الرواة، وفي المقابل يصف آخرين من الراوة بالتغير، مثل أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري [48]، وأبان بن صمعة الأنصاري [49] .

---

(41) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 394/5 .

(42) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (1995م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 327/5 .

(43) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (1998م)، **تذكرة الحفاظ**، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 171/1 .

(44) علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن بن القطان (1997م)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، الرياض : دار طيبة، الطبعة الأولى، 504/5 .

(45) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 36/6، وقد قال بمثل هذا في **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 85/7 – 86 .

(46) شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (1986م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، حلب : دار الرشيد، الطبعة الأولى، ص 138 .

(47) المرجع السابق، ص 150 .

(48) المرجع السابق، ص 82 .

(49) المرجع السابق، ص 87 .

ومن الأمثلة على العلماء الذين لم يميزوا بينهما :

الأول : **عبد الرحمن بن مهدي،** حيث قال عن أبان بن صمعة الذي وصفه ابن حجر بالتغير : "وقد اختلط البتة" [50] .

الثاني : **أبو عبد الله البخاري،** حيث حكم على رواد بن الجرح الذي قال النسائي أنه تغير بالاختلاط، فقال : "كان قد اختلط لا يكاد يقوم حديثه" [51] .

الثالث : **أبو زرعة الرازي،** فقد وصف أبو إسحاق السبيعي بالاختلاط، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرزاي : سئل أبو زرعة عن زهير بن معاوية، فقال : "ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط" [52].

الرابع : **أبو حاتم الرازي،** حيث قال عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الذي وصفه ابن حجر بالتغير أنه اختلط، حيث قال : "وأمره مستقيم ثم خلط" [53] .

الخامي : **ابن عدي الجرجاني،** حيث حكم باختلاط أبان بن صمعة الذي وصفه ابن حجر بالتغير، فقال : وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر [54] .

إذاً هناك من ميز بينهما، وبالتالي يكون بناءً على كلامهم، أن التغير أخف حالاً من الاختلاط، وهذه الحالة تلازم كل الرواة عند الكبر، بينما الاختلاط صفة تحول الراوي من حالة الثقة والقبول إلى الضعف والترك .

---

(50) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (1980م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 12/2، وقد قال عنه الذهبي أنه تغير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى (1992م)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة،** تحقيق محمد عوامة، جدة : دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، 206/1، وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى (1987م)، **المغني في الضعفاء،** تحقيق الدكتور نورالدين عتر، قطر : دار إحياء التراث الإسلامي، (د.ط)، 6/1 .

(51) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (د.ت)، **التاريخ الكبير،** طبع تحت مراقبة محمد عبدالمعيد خان، حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف العثمانية، (د.ط)، 336/3 .

(52) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل،** 585/3 .

(53) المرجع السابق، 57/2 .

(54) أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (1997م)، **الكامل في ضعفاء الرجال،** تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عبد الموجود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 73/2 .

الفصل الثاني : مرويات المختلطين في الصحيحين :

وفيه تمهيد ومبحثان :

تمهيد

المبحث الأول : حكم مرويات المختلطين في الصحيحين .

المبحث الثاني : الرواة المختلطون في الصحيحين .

الفصل الثاني : مرويات المختلطين في الصحيحين :

تمهيد :

إن قضية اختلاط الرواة قضية لها علاقة بعلم الرجال والجرح والتعديل والعلل، وكما هو معلوم أن الاختلاط طعنٌ في الراوي وردٌّ لحديثه، وبالتالي كان هذا الأمر مثار جدل لدى بعض الناس، قديماً وحديثاً، وكان مدخلاً للتشكيك والطعن في الصحيحين، تسلل من خلاله بعض الناس فشكك وطعن فيهما .

لكن للصحيحين خصوصية ليست لغيرها من الكتب، كما سنبينه بإذن الله في المباحث القادمة، وإذا ما علمنا سعة علم الشيخين واطلاعهم، وقدرتهم على نقد الرواة والمرويات، فكل هذا أثمر في قدرتهم على التمييز والانتقاء من هذه المرويات، بطريقة علمية منهجية منضبطة من أول الصحيحين إلى آخرهما .

إذا علمنا كل هذا وغيره، عرفنا سبب روايتهم لهؤلاء الرواة، وهو ما سنسلط الضوء حوله في الصفحات القادمة، فما حكم هذه المرويات ؟ ومن هم هؤلاء الرواة المختلطون الذين روى لهم الشيخين .

المبحث الأول : حكم مرويات المختلطين في الصحيحين :

روى الشيخان في صحيحهما، لعدد من الرواة المختلطين، حيث استشكل بعضهم ذلك، لأن هؤلاء الرواة أصبحت رواياتهم ضعيفة – كما سبق بيانه –، واختُلف في حكم هذه الروايات على قولين هما :

القول الأول : أن روايتهم كلها كانت قبل الاختلاط، وممن قال بذلك :

أولاً : ابن الصلاح حيث قال : واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط: [55] .

ثانياً : النووي حيث وافق ابن الصلاح على كلامه السابق . [56] .

ثالثاً : ابن جماعة حيث قال : "واعلم أن كل من احتج به هؤلاء في الصحيحين فهو مما أُخذ عنه قبل اختلاطه" [57] .

رابعاً : الذهبي : حيث قال – في ترجمته للجريري – : "وقد رويا له في الصحيحين، وتحايدا ما حدث به في حال تغير حفظه، فجرى له من الشيخوخة ما تم لسعيد بن أبي عروبة" [58].

خامساً : ابن الملقن حيث قال : "ومن كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيح فهو مما عرف روايته قبل الاختلاط" [59] .

سادساً : العراقي، حيث وافق ابن الصلاح على قوله السابق [60] .

سابعاً : ابن حجر حيث قال : "وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط، إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط" [61] .

---

(55) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 397 – 398 .

(56) انظر : محيي الدين النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، ص 121 .

(57) ابن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ص 139 .

(58) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 155/6 – 156 .

(59) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (1413هـ)، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية : دار فواز، الطبعة الأولى، 667/2 .

(60) انظر : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (1970م)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ص 442 .

(61) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (1984م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، 315/2 .

ثامناً : السيوطي : "ومن كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيح، فهو مما عُرف روايته قبل الاختلاط" [62] .

تاسعاً : ظفر أحمد التهانوي حيث ذكر مقولة ابن حجر في الفتح، واعتبر إخراج أحد الشيخين لراو دليل على سماع الراوي منه قبل الاختلاط [63] .

القول الثاني : أنه قبل الاختلاط وما كان بعده فهو مما تميز منها، وممن قال بذلك :

أولاً : السخاوي، حيث قال : "وما يقع في الصحيحين، أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من لم يسمع منه إلا بعده فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه، ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفاً يعتبر بحديثه فضلاً عن غيره لحصول الأمن به قبل التغير" [64] .

ثانياً : ابن حجر، حيث يُفهم ذلك من كلامه في معرض رده على من طعن في رواية البخاري لسعيد بن أبي عروبة بسبب اختلاطه، حيث قال : "وأما ما أخرج البخاري من حديثه عن قتادة فأكثر من رواية من سمع منه قبل الاختلاط ، وأخرج عمن سمع منه قبل الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي ، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى ما توافقوا عليه، كما سنبينه في مواضعه إن شاء الله تعالى واحتج به الباقون" [65].

والقول الراجح : هو القول الثاني، وذلك لمطابقة الواقع الحديثي له، حيث وُجد عدة روايات لمختلطين بعد اختلاطهم، ومن هذه الأمثلة :

أولاً : رواية سعيد بن أبي عروبة في البخاري : أنه أخرج له ما رواه قبل وبعد الاختلاط، كما صرح ابن حجر في القول السابق .

---

(62) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، 895/2 .

(63) انظر : ظفر أحمد التهانوي (1972م)، **قواعد في علوم الحديث**، بيروت : مطابع دار القلم، الطبعة الثالثة، ص 280 .

(64) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 367/4 .

(65) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1479هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت : دار المعرفة، (د.ط)، ص 406 .

ثانياً : رواية البخاري عن حصين بن عبد الرحمن السلمي [66] من طريق حصين بن نمير الواسطي [67]، وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط [68]، وقد أجرى الدكتور إسماعيل رضوان دراسة مستفيضة حول روايات حصين في الصحيحين، وخرج بمجموعة من النتائج منها : أن الشيخين أخرجا عمن سمع من حصين قبل وبعد اختلاطه، وممن لم تتميز روايتهم، وكذلك من النتائج : أنهما رويا عنه بعد اختلاطه ما وافق فيه روايات الثقات، أو لمن رووا عنه قبل اختلاطه [69].

ثالثاً : رواية مسلم لسعيد بن إياس الجريري من طريق سالم بن نوح وحماد بن أسامة القرشي أبو أسامة وسليمان بن المغيرة، وهم ممن لم تتميز روايتهم قبل أو بعد اختلاطه، وروى له من طريق يزيد بن هارون وعبد الله بن المبارك – وهما ممن روى عنه بعد الاختلاط – .

---

(66) هو حصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي، ثقة تغير حفظه في الآخر، توفي سنة 236هـ . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 170 .

(67) حصين بن نُمير الواسطي أبو محصن الضرير كوفي لا بأس به رُمي بالنصب، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 171.

(68) انظر : ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، وعلاء الدين علي رضا (1988م)، **نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، وهو تحقيق كتاب الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، القاهرة : دار الحديث، الطبعة الأولى، ص 88 .

(69) انظر : الدكتور إسماعيل سعيد محمد رضوان (2002م)، **حصين بن عبد الرحمن السلمي ورواياته في الصحيحين**، غزة : مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ص 28 .

المبحث الثاني : الرواة المختلطون في الصحيحين :

من خلال البحث في كتب الجرح والتعديل وجدت أسماء مجموعة من الرواة الذين وصفوا بالاختلاط والتغير، وقد قمت بجمع هذه الأسماء وأضفت لها عدد مرويات كل واحد منهم في كل صحيح، فكانت هذه القائمة :

الرقم	الراوي	البخاري	مسلم
1	أبان ابن صَمَعة الأنصاري البصري	0	1
2	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، أبو عبد الله، بحشل	0	9
3	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي	101	618
4	جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري	53	40
5	حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة	13	44
6	حصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل	50	28
7	حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي	94	69
8	حماد بن سلمة ابن دينار البصري، أبو سلمة	0	104
9	خالد بن مهران، أبو المنازل البصري	84	48
10	خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، أبو أحمد الكوفي	0	4
11	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني	95	33
12	سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري	45	77
13	سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري	16	13
14	سعيد بن إياس الجريري، أبو مسعود البصري	9	40
15	سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي	0	6

16	سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي	416	464
17	سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق	0	2
18	سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة	0	62
19	سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني	5	113
20	شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبد الله	2	5
21	عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش	0	1
22	عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني	110	164
23	عبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي، أبو عبد الرحمن القرشي مولاهم	2	4
24	عبد الله بن رجاء المكي، أبو عمران البصري نزيل مكة	0	2
25	عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي	0	1
26	عبد الله بن مطر السعدي، أبو ريحانة البصري	0	2
27	عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، حليف بني عدي الكوفي	36	40
28	عبد الوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري	73	91
29	عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي، أبو عمرو البصري المؤذن	10	0
30	عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي	119	103
31	عطاء بن السائب، أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي	1	0
32	العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي، أبو وهب الدمشقي	0	1

33	عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي	158	82
34	عمرو بن عيسى بن سويد بن هبيرة العدوي، أبو نعامة البصري	0	1
35	قريش بن أنس الأنصاري ويقال الأموي، أبو أنس البصري	1	1
36	قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي	78	27
37	الليث بن أبي سليم بن زنيم واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك	2	1
38	مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي	0	1
39	محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري لقبه عارم	102	9
40	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي	353	187
41	وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري	105	59
42	يحيى بن يمان العجلي الكوفي	0	1
43	يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي	0	1

الباب الثاني : التعريف بسعيد بن إياس الجُرَيري

الفصل الأول : حياة سعيد بن إياس الجُرَيْري الشخصية والعلمية :

المبحث الأول : حياته الشخصية والعلمية :

المطلب الأول : حياته الشخصية :

أولاً : اسمه ونسبه وكنيته .

ثانياً : مولد ووفاته .

المطلب الثاني : حياته العلمية :

أولاً : طلبه للعلم .

ثانياً : شيوخه وتلاميذه في الكتب التسعة .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه .

رابعاً : الطعون الموجهة إليه .

المبحث الأول : حياته الشخصية والعلمية :

المطلب الأول : حياته الشخصية :

أولاً : اسمه ونسبه وكنيته :

سعيد بن إياس الجُرَيْري [70]، أبو مسعود البصري، وجرير هو ابن عباد، أخو الحارث بن عباد بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل [71] .

ثانياً : مولده ووفاته :

مولده : ولد سعيد سنة إحدى وستين هجرية، قال خليفة بن خياط : وفيها — أي سنة إحدى وستين — ولد عمر بن عبدالعزيز، وسعيد بن إياس الجريري [72] .

وفاته : وتوفي رحمه الله تعالى سنة أربع وأربعين ومائة هجرية [73] .

(70) الجُرَيري : هذه النسبة إلى جرير بن عباد، أخي الحارث بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . عبدالكريم محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي أبو سعد (1962م)، **الأنساب**، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن : مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ، 266/3 . وجُرير : بلفظ التصغير : بنو جرير كانت من محال البصرة نسبت إليها قبيلة نزلتها . شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (1995م)، **معجم البلدان**، بيروت : دار صادر، الطبعة الثانية، 131/2 .

(71) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 338/10، وشمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، 116/1، وأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي (2008م)، **تهذيب التهذيب**، طبع باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 7/2.

(72) أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (1977م)، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، بيروت : دار العلم ومؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ص 235.

(73) أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البغدادي المعروف بابن سعد (1990م)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 193/7 .

المطلب الثاني : حياته العلمية :

أولاً : طلبه للعلم :

اشتهر سعيد بطلب العلم، والحرص على رواية الحديث الشريف، مجتهداً في تحصيله حتى وصل إلى مرتبة عليا فيه، ومن الدلائل على ذلك ما يلي :

أولاً : كثرة روايته للحديث، حيث بلغ عدد مروياته في الكتب التسعة مائتان وتسعة وثمانون حديثاً .

يقول عبد الله بن أحمد حنبل : "سُئل أبي عن الجريري وأبي مسلمة؟ فقال : هما عندي سواء، إلا أن الجريري أكثرهم حديثاً" (74) .

وقال ابن معين : "سعيد بن يزيد أبو مسلمة ثقة، والجريري ثقة، أكثر حديث من أبي مسلمة" (75) .

ثانياً : رواية جميع أصحاب الكتب التسعة له، عدا الإمام مالك في موطئه .

ثالثاً : كثرة عدد شيوخه وتلاميذه، حيث بلغ شيوخه في الكتب التسعة ثلاثة وثلاثين شيخاً، وتلاميذه ستة وأربعين تلميذاً، علماً أنه لم يُذكر في ترجمته أنه ارتحل خارج البصرة.

رابعاً : تعديل العلماء له ومدحه وعدم تجريحه – إلا بوصفه بالاختلاط – ووصفه بأوصاف تدل على سعة علمه وغزارته، وتصدره له في بلده .

يقول أحمد بن حنبل : "سعيد الجريري محدث أهل البصرة" (76) .

وقال الذهبي : "الإمام المحدث الثقة من كبار العلماء" (77) .

خامساً : لسعة علمه قدمه بعض العلماء على غيره من المحدثين عند الاختلاف، فهذا الإمام أحمد كان يقول : "كان أيوب يقدم الجريري على سليمان التيمي لأنه كان يخاصم القدرية،

---

(74) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (2001م)، **العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)**، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الرياض : دار الخاني، الطبعة الثانية، 55/3 .

(75) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بابن شاهين (1984م)، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت : الدار السلفية، الطبعة الأولى، ص 98 .

(76) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 4/4 .

(77) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 153/6 .

فكان أيوب لا يعجبه أن يخاصمهم، لم يكونوا أصحاب خصومة يقول : لا تضعهم موضع تخاصمهم، كان الجريري سليماً لا يخاصم أحداً" [78] .

(78) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 153/6 .

ثانياً : شيوخه وتلاميذه في الكتب التسعة :

شيوخه :

من خلال تتبع مرويات سعيد في الكتب التسعة، وجدت أنه روى عن شيوخه التالية أسماؤهم: أبو الورد بن ثمامة بن حزن القشيري، ثمامة بن حزن القشيري، الحسن البصري، حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، حيان بن عمير القيسي الجريري، خالد بن غلاّق القيسي، رجل من بني تميم وقيل هو السعدي، سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي ثم الطاحي البصري، سيف السعدي أبو عائذ، أبو صخر العقيلي، ضريب بن نقير القيسي الجريري أبو السليل، طريف بن مجالد الهجيمي أبي تميمة، عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو الليثي أبو الطفيل، عبد الرحمن بن أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي البصري، عبد الرحمن بن ملّ أبو عثمان النهدي، أبو عبد الله الجسري، أبو عبد الله الجشمي، عبد الله بن بريدة بن الخصيب الأسلمي أبو سهل المروزي، عبد الله بن شقيق العقيلي البصري، عبدة بن أبي لبابة الأسدي، عبيد بن القعقاع، عروة بن قبيصة، أبو عطاف الأزدي، غنيم بن قيس المازني أبو العنبر البصري، قيس بن عباية أبو نعامة النخعي، لقيط بن المشاء أبو المشاء، مضارب بن بن حزن التميمي، المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوقي ثم البصري أبو نضرة، ميمون بن أستاذ أبو عبد الله البصري، هلال بن يزيد المازني البصري أبو مصعب، يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، يزيد بن عبد الله بن الشخير أبو العلاء.

أما تلاميذه الذين رووا عنه في الكتب التسعة فهم :

من خلال تتبع مرويات سعيد في الكتب التسعة، وجدت أنه روى عنه من تلاميذه التالية أسماؤهم :

إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري أبو إسحاق، إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبو بشر البصري المعروف بابن علية، بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري، بشر بن منصور السليمي أبو محمد الأزدي البصري، بشير بن عقبة الناجي السامي، جعفر بن سليمان الضُبعي أبو سليمان البصري، الحارث بن عبيد الإيادي أبو قدامة البصري، حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد، حماد بن أسامة القرشي أبو أسامة، حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري، حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، خالد بن

عبد الله الطحان الواسطي المزني، خلف بن الوليد الجوهري العتكي أبو الوليد، الربيع بن بدر التميمي السعدي أبو العلاء البصري، سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري أبو سعيد العطار، سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم البصري أبو سعيد، شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي البصري، شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، صالح بن بشير بن وادع المري أبو بشر البصري، عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي، عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي أبو محمد، عبد الحميد بن الحسن الهلالي، عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبو بكر الكوفي، عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة، عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم أبو عبيدة التنوري، عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري، عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي، علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم، غسان بن عوف المازني البصري، القاسم بن مالك المزني أبو جعفر الكوفي، محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري، معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن، وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري، يحيى بن أبي الحجاج الأهتمي المنقري، يزيد بن زريع البصري أبو معاوية، يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

وصف علماء الجرح والتعديل سعيد بأقوال تدل على تعديله ومكانته بين المحدثين، فهناك إجماع على تعديله – عدا يحي بن سعيد القطان وله سببه الذي سيأتي بعد قليل إن شاء الله – وهذه الأقوال هي :

قال ابن سعد : "كان ثقة" [79] .

قال يحيى بن معين : "ثقة" [80] .

قال أحمد بن حنبل : "محدث أهل البصرة" [81] .

قال العجلي : "ثقة" [82] .

قال أبو حاتم الرازي : "تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث" [83] .

وقال كذلك : "والجريري بأخرة ساء حفظه وهو ليس بذاك الحافظ" [84] .

قال يعقوب بن سفيان الفسوي : "ثقة أخذوا عنه من سمع منه في الصحة، لأنه كان عمل فيه السن فتغير، وكان أهل العلم يسمعون، وسماع هؤلاء الذين بأخرة فيه وفيه" [85].

قال ابن حبان : "وكان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، وقد رآه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط ولم يكن اختلاطه فاحشاً فلذلك أدخلناه في الثقات" [86] .

---

(79) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 193/7 .

(80) أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (2004م)، **تاريخ ابن أبي خيثمة**، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 217/3، وابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 4/4 .

(81) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 2/4 .

(82) أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي (1084م)، **تاريخ الثقات**، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ص 181 .

(83) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 2/4 .

(84) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (2006م)، **العلل**، فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض : مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 45/3 .

(85) يعقوب بن سفيان الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، 115/2 .

(86) محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (1975م)، **الثقات**، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت : دار الفكر، الطبعة الأولى، 351/6 .

قال ابن عدي : "مستقيم الحديث، وحديثه حجة، من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يُجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة، لأن سعيد بن أبي عروبة اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة" [87] .

قال الدارقطني : "ثقة" [88] .

قال ابن الجوزي : "ثقة" [89] .

قال الذهبي : "أحد العلماء الثقات" [90]، وقال : "الإمام المحدث الثقة من كبار العلماء" [91]، وقال : "ثقة مشهور" [92]، وقال : "الحافظ الحجة" [93]، وقال : "حسن الحديث" [94] ، وقال : "ثقة تغير قليلاً" [95]، وقال : "أحد علماء الحديث" [96] .

قال ابن رجب الحنبلي : "أحد الثقات الأعيان" [97] .

قال الأبناسي : "وهو ثقة احتج به الشيخان، ولم يشتد تغيره" [98] .

قال العراقي : "ثقة احتج به الشيخان، ولم يشتد تغيره" [99] .

---

(87) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 445/4 – 446 .

(88) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (2004م)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 499/1، وقد قال : وسعيد الجريري وكهمس بن الحسن كلهم ثقات.

(89) جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (1406هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 314/1 .

(90) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 188/3 .

(91) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 153/6 .

(92) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 370/1 .

(93) شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، 116/1 .

(94) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 432/1 .

(95) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى (1986م)، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، الزرقاء / الأردن : مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ص 844 .

(96) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى (2003م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ، 873/3 .

(97) **شرح علل الترمذي**، 742/2 .

(98) إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي ثم القاهري الشافعي (1998م)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق صلاح فتحي هلل، الرياض : مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 753/2 .

(99) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (2002م)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق عبد الطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، بيروت : دار الكتب العلمية، الأولى، 330/2 .

قال البوصيري في تعقيبه على حديث "نحن آخر الأمم وأول من يحاسب" (100)، وأحد رواته الجريري : "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات" (101) .

قال ابن حجر : "ثقة" (102)، وقال كذلك : "أحد الأثبات اتفقوا على ثقته" (103) .

قال ابن الكيال : "ثقة احتج به الشيخان" (104) .

قال ابن العماد الحنبلي : "كان إماماً حافظاً ثبتاً" (105) .

نلاحظ من خلال الأقوال السابقة ما يلي :

أولاً : أجمع العلماء على توثيق سعيد وتعديله قبل اختلاطه .

ثانياً : لم أقف على قول أحد العلماء من جرح سعيداً أو وصفه بوصف يدل على تجريحه.

ثالثاً : التصريح بحجة حديثه، ومكانته بين المحدثين، خصوصا في البصرة كما صرح الإمام أحمد.

رابعاً : لا يلتفت لتضعيف يحيى بن سعيد القطان – وسيأتي توضيح ذلك بعد قليل – له لأنه أطلق هذا الوصف عليه بعدما اختلط، ومعروف أن حكم حديث المختلط بعد الاختلاط التوقف فيه حتى يتميز، فهو موافق لرأي غيره من العلماء في ذلك .

---

(100) نص الحديث : عن ابن عباس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "نحن آخر الأمم وأول من يحاسب، يقال : أين الأمة الأمية نبيها ؟ فنحن الآخرون والأولون" .

رواه ابن ماجه أبو عبد الله بن محمد بن يزيد القزويني (د.ت)، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت : دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، 1434/2 برقم (4290) .

ورواه أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (2001م)، **المسند**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه، 322/4، برقم (2546) .

(101) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز البوصيري الكناني الشافعي (1403هـ)، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، بيروت : دار العربية، الطبعة الثانية، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، 256/4، برقم (1542).

(102) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 223 .

(103) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 405 .

(104) أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (1981م)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دمشق وبيروت : دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ص 180 .

(105) شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (1988م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرنؤوط، دمشق : دار ابن كثير، الطبعة الأولى، 205/2 .

رابعاً : الطعون التي وجهت له والرد عليها :

من خلال تتبع سيرة سعيد الجريري في كتب التراجم المختلفة وجدت مجموعة من الطعون التي وُجهت له، لكن هذه الطعون لا قيمة لها، لأنها غير صحيحة أو دقيقة، ولا تصمد أمام القواعد العلمية والواقع الحياتي والعلمي لسعيد، وهذه الطعون تمثلت فيما يلي :

الطعن الأول : تضعيف يحيى بن سعيد القطان له وترك الرواية عنه :

ترجع أهمية هذا القول كونه صادراً من عالم متضلع بعلم العلل والرجال، وقدرة على تمييز الحديث السقيم من الضعيف، فضعّفه وكان لا يروي عنه وينصح بعدم الرواية عنه .

قال علي بن المديني : "ما رأيت أعلم بالرجال من يحي بن سعيد القطان" (106) .

ولذلك أخذنا قوله على محمل الجد والاهتمام به .

قال ابن معين : "سمع يحي بن سعيد القطان من الجريري وكان لا يروي عنه" (107) .

قال ابن عدي : "أنبأنا ابن حماد، ثنا العباس، قال سمعت يحي يقول : فإن عيسى بن يونس قد سمع من الجريري؟ فقال يحي بن سعيد : لا ترو عنه" (108) .

وسبب ذلك ليس تضعيفه له بل اختلاطه أي أنه كان ثقة عنده ثم ضعفه بعد اختلاطه .

قال ابن أبي حاتم الرازي : "سمعت عباس يقول : إنما مذهب يحي بن سعيد القطان عندنا في هذا أن الجريري اختلط، لا أنه ليس بثقة" (109) .

فقد صرح هنا عيسى أن السبب هو اختلاطه، وليس سبب آخر، وتصريح الذهبي أوضح على ذلك، فقد قال : "تغير قليلاً ولذلك ضعفه يحي القطان" (110)، وقال كذلك : "وروى عباس عن ابن معين قال : سمع يحي بن سعيد من الجريري، وكان لا يروي عنه ، قلت – أي الذهبي – لأنه أدركه في آخر عمره" (111).

---

(106) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 336/31، وشمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 155/6 .

(107) أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (1979م)، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى، 163/4 .

(108) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 444/4 .

(109) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 3/4، يحي بن معين، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، 163/4 .

(110) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 188/3 .

(111) المرجع السابق، 189/3 .

إذاً العلّة هي السن، وهو أمر طبعي يُصب كل الناس فلذا لا يُعد علّلة ما لم يَفحش في تغييره ويحدّث في حالته تلك .

الطعن الثاني : التلقين :

التلقين : هو أن يُعرض عليه الحديث – أي على الراوي – الذي ليس من مروياته، ويُقال له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه، وذلك لأنه مغفلٌ فاقد لشرط التيقظ، فلا يقبل حديثه [112].

وحكم حديث من وصف به الرد وعدم القبول [113]، لأنه متعلق بالضبط، والوصف به يدل على خفته أو تراجعه الذي هو شرط لقبول الحديث .

وقد وصف بعض العلماء سعيد الجريري بهذا الوصف، وهم :

الأول : محمد بن أبي عدي – وهو من تلاميذه – : قال أبو بكر بن أبي شيبة : سمعت يحي بن معين : "سمعت ابن أبي عدي : لا نكذب الله كنا نأتي الجريري وهو مختلط فنلقنه، فيجيء بالحديث كما هو في كتابنا" [114] .

وفي رواية ثاني عنه قال يحي : قال لي ابن أبي عدي، كنا نأتي الجريري، وهو مختلط لا نكذب الله فنلقنه الحديث مثل ما هو عندنا، فيجيء به مثل ما هو عندنا، أو نحواً من هذا الكلام" [115] .

الثاني : ابن رجب الحنبلي، حيث قال : "فكان يُلَقن فيَتَلقن" [116] .

ومن الأمثلة على تلقينه ما ذكر الفلاس عن يحي بن القطان، قال : "أتيت الجريري فسمعته يقول : ثنا عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن عمر قال : "بين كل أذانين صلاة"' فلما خرجت قال لي رجل : إنما هو عبد الله بن مغفل، فرجعت إليه، فقلت له، فقال : عبد الله بن مغفل" [117] .

---

(112) الدكتور نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص 86 .

(113) انظر : محيي الدين النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ص 52، وسراج الدين ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، 280/1 .

(114) ابن أبي خيثمة، **التاريخ الكبير**، 217/3 .

(115) يحي بن معين، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، 146/4.

(116) **شرح علل الترمذي**، 742/2 .

(117) المرجع السابق، 742/2 .

وقال يحيى : "سألت الجريري فقلت : حدثك غنيم بن قيس عن أبي موسى : مثل قلب المؤمن [(118)]، فقال : نعم ، فقلت : سمعت أبا عثمان عن سلمان : "لولا أنكم تذنبون لجاء الله بقوم يذنبون فيغفر الله لهم" ؟ قال : نعم، قلت : حدثك عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم : "بين كل أذانين صلاة" ؟ قال : نعم، فلقيت عدي بن الفضل، فقال : هو عبد الله بن مغفل، فلقيته فقال : اجعله مرسلاً" [(119)].

وهذه التهمة منتفية عنه من عدة وجوه، منها :

الأول : قلة الأمثلة على أنه تلقن، بل لم يذكر العلماء غير هذا الحديث .

الثاني : لم يشتهر عنه أنه من المتلقّنين، وكل من ذكر هذه التهمة، تناقل هذا الحديث فقط.

الثالث : من خلال دراسة أحاديثه ومروياته وسيرته، لم نلحظ مثل هذه التهمة، فهي منتفية، وأما الحديث المذكور، فهو صحيح متفق عليه من طريق الجريري، له متابعاته المختلفة التي تُثبت ذلك، وسيتم دراسته بالتفصيل بإذن الله وبيان حاله في أحاديث الصحيحين .

الرابع : إن ابن عدي روى عن الجريري بعد اختلاطه أي وهو في حالة خفة الضبط، وبالتالي احتمالية وقوعه في التلقين، ولكن لا أثر لذلك على مروياته للأسباب السابقة، وإذا ما انضاف لها أنه لا يوجد رواية لابن أبي عجي عن الجريري في الكتب التسعة مطلقاً .

الطعن الثالث : ذكره في بعض كتب الضعفاء :

ذكر بعض العلماء سعيداً في كتب الضعفاء، دون وصفه بوصف فيه تضعيف له، أو غمز فيه، ومن الذين ذكروه: النسائي والعقيلي وابن عدي وغيرهم، ومردّ ذلك يعود إلى سببين اثنين هما :

الأول : اختلاطه، حيث صرح بذلك غير واحد من أصحاب هذه الكتب .

قال النسائي : "من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك ابن أبي عروبة" [(120)] .

قلت : فهذا تصريح واضح على ما كان بعد الاختلاط، أما قبله فلم يتكلم عنه بشيء من حيث الرد أو الطعن فيه، بل هو يدور في دائرة الرواة المقبولة روايتهم المحتج بها .

---

(118) نص الحديث : "إن هذا القلب كريشة بفلاة من الأرض يقيمها الريح ظهراً لبطن" .

رواه أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، 530/32، برقم (19757) .

(119) أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 457/3 .

(120) أبو عبد الرحمن النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص 53 .

وقال ابن عدي : "مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة" [121] ،

وهذا تصريح آخر صريح على أنه لا مطعن فيه سوى الاختلاط فقط، وليس أي سبب آخر، وأن حديثه قبله حجة مقبول لا مطعن فيه .

الثاني : تضعيف يحيى بن سعيد القطان له – وقد تقدم بيان سبب هذا التضعيف والرد عليه بالتفصيل –، ولذلك لا نجد في هذه الكتب إلا كلام يحيى فقط، لأنه لا يوجد أصلاً غيره، فهذا ابن الجوزي ذكر قول يحيى : لا ترو عنه [122]، وكذلك الذهبي – حيث ذكر اختلاطه – ونقل كلام يحيى بن سعيد [123]، وهذا ما فعله العقيلي كذلك حيث ذكر قول يحيى بن سعيد واختلاط سعيد فقط [124]، دون وصفه بما يطعن فيه .

إذاً لا مطعن فيه، وذكره في كتب الضعفاء لا يقلل من شأنه، ولا من شأن روايته، ويبقى ثقة متفق عليه مقبول الرواية، فكثير من الراوة الثقات ذكروا في كتب الضعفاء، فلا يعني ذلك تضعيفاً لهم .

---

(121) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 445/4 – 446 .

(122) أبو الفرج ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، 314/1 .

(123) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 256/1 .

(124) انظر : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (1984م)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 99/2 .

المبحث الثاني : رواياته في الكتب التسعة :

المطلب الأول : عدد روايته في الكتب التسعة :

بلغت أحاديث سعيد بن إياس الجريري في الكتب التسعة مائتين وتسعة وثمانين حديثاً مع المكرر، وهي موزعة على النحو التالي : في صحيح البخاري تسعة أحاديث، وصحيح مسلم أربعين حديثاً، وفي سنن الترمذي ثلاثة وعشرين حديثاً، وفي سنن أبي داود خمسة وعشرين حديثاً، وفي سنن النسائي تسعة عشر حديثاً، وفي سنن ابن ماجه ثلاثة عشر حديثاً، وفي مسند أحمد مائة وخمسة وأربعين حديثاً، وفي سنن الدارمي خمسة عشر حديثاً .

المطلب الثاني : روايته في الصحيحين :

روى البخاري ومسلم لسعيد في صحيحهما، حيث روى له البخاري خمسة أحاديث عن سعيد الجريري كرر أحدها أربع مرات، ومن خلال تتبع هذه المرويات فقد كانت، من طريق إسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد.

أما مسلم فقد روى عن سعيد الجريري ثلاثة وثلاثين حديثاً، كرر ستة منها، ومن خلال تتبع هذه المرويات فقد كانت من طريق خالد بن عبد الله الطحان، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الوارث بن سعيد، بشر بن المفضل، إسماعيل بن علية، بشر بن منصور، يزيد بن زريع، سالم بن نوح، عبد الله بن المبارك، يزيد بن هارون، عبد الواحد بن زياد، شعبة بن الحجاج، أبي أسامة حماد بن أسامة القرشي، سفيان الثوري، سليمان بن المغيرة، وهيب بن خالد، وجعفر بن سليمان.

قال ابن منجويه – ما يتعلق بروايته في صحيح مسلم – : "روى عن عبد الرحمن بن أبي بكرة في الإيمان، وأبي نضرة في الصلاة والصوم، وأبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير في الصلاة والزكاة والصوم والحج والطب، وعبد الله بن شقيق في الصلاة والصوم، وأبي السليل ضريب في الصلاة، وعبد الله بن بريدة وأبي العلاء حيان بن عمير في الصلاة، وأبي الطفيل في الحج وصفة النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي عثمان النهدي في الأطعمة والرحمة، وأبي عبد الله الجسري في الدعاء، وروى عنه إسماعيل بن علية وبشر بن منصور في الصلاة، ويزيد بن زريع وعبد الوارث وسالم بن نوح وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وبشر بن المفضل ويزيد بن

هارون والثوري وعبد الواحد بن زياد وخالد بن عبد الله وشعبة وأبو أسامة وسليمان بن المغيرة وحماد بن سلمة ووهيب بن جعفر وعبد الوهاب الثقفي" [125] .

وقال أبو الوليد الباجي : "أخرج البخاري في الشهادات والأدب والصلاة والزكاة وغير موضع عن عبد الوارث وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وخالد بن عبد الله وبشر بن المفضل عنه، عن عبد الله بن بريدة وأبي العلاء بن الشخير وعبد الرحمن بن أبي بكرة" [126] .

وقال العراقي : "وقد روى الشيخان للجريري من رواية بشر بن المفضل، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد عنه، وروى له مسلم فقط من رواية جعفر بن سليمان الضبعي، وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وشعبة، وسفيان الثوري، وسالم بن نوح، وابن المبارك، وعبد الوهاب الثقفي، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زريع، ويزيد بن هارون" [127] .

وقال ابن حجر : "وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه ولم يتحرر لي أمره إلى الآن، هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عن أبي بكرة عن أبيه وروى له الباقون" [128] .

وقال السخاوي : "عند الشيخين من حديث بشر بن المفضل، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى، وعبد الوارث عنه، وعند البخاري فقط من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري، وعند مسلم فقط من حديث ابن علية، وبشر بن منصور، وجعفر بن سليمان الضبعي، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وسالم بن نوح، والثوري، وسليمان بن المغيرة، وشعبة، وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، والثقفي، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، ووهيب، وابن زريع، ويزيد بن هارون عنه، وهؤلاء ممن لم تراه على كون سماعهم منه قبله أو بعده" [129] .

---

(125) أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم أبو بكر ابن منجويه (1407هـ)، **رجال صحيح مسلم**، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الأولى، 243/1 .

(126) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (1986م)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح**، تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين، الرياض : دار اللواء، الطبعة الأولى، 1074/3 .

(127) زين الدين العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، 331/2 .

(128) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 505 .

(129) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 279/3 .

وقال السيوطي : "وقد روى له الشيخان من رواية ابن علية ومن رواية بشر بن المفضل، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد .

وروى له مسلم من رواية ابن علية، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحماد بن أسامة، وسالم بن نوح، والثوري، وسليمان بن المغيرة، وشعبة، وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، وعبد الوهاب الثقفي، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زريع، ويزيد بن هارون" (130) .

وقال ابن الكيال : "وقد روى الشيخان للجريري من رواية بشر وخالد بن عبد الله وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد عنه، وروى له مسلم فقط من رواية محمد بن عبد الله الأنصاري عنه (131)، وروى له مسلم فقط من رواية جعفر بن سليمان الضبعي وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وشعبة، وسفيان الثوري، وسالم بن نوح، وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، ويزيد بن هارون" (132) .

---

(130) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، 899/2 .

(131) لم أجد روايته في البخاري ولا مسلم، وذكره السخاوي وابن الكيال فقط ولم يذكره السيوطي وابن حجر والعراقي، ولا يوجد له رواية عنه في الكتب التسعة، وقد ذكر المزي عند اسمه رمز (بخ) أي أنه روى له البخاري في الأدب المفرد، وقد بحثت عنه فوجدتها، وهي رواية واحدة فقط من طريق الجريري قال : سأل رجل الحسن – البصري – عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ... الخ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (1989م)، **الأدب المفرد**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، باب صدر الرسائل بسم الله الرحمن الرحيم، حديث رقم (1123)، ص 384.

(132) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 185 – 187 .

الفصل الثاني : اختلاط سعيد بن إياس الجريري .

المبحث الأول : أقوال العلماء في اختلاطه وزمنه .

المطلب الأول : أقوال العلماء في اختلاط سعيد .

المطلب الثاني : متى اختلط سعيد .

المبحث الثاني : الراوة عنه .

المطلب الأول : الرواة عنه قبل الاختلاط .

المطلب الثاني : الرواة عنه بعد الاختلاط .

المطلب الثالث : الرواة الذين لم تتميز مروياتهم .

المطلب الأول : أقوال العلماء في اختلاط سعيد :

اختلفت آراء العلماء في اختلاط الجريري على أقوال ثلاثة هي :

القول الأول : أنه تغير بسبب كبر السن ولم يختلط، وممن قال بذلك :

أولاً : إسماعيل بن علية، فعندما سئل عن اختلاطه قال إنه كبر فرق [133] .

قال ابن رجب الحنبلي : "كان ابن علية ينكر أن يكون الجريري اختلط" [134] .

ثانياً : يزيد بن هارون، فقد قال : "سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومئة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئاً، وقد كان قيل لنا أنه قد اختلط" [135].

قلت : فقوله "ولم ننكر منه شيئاً، وقد قيل لنا أنه اختلط"، يدل على عدم تيقنه لاختلاطه، وأنه ما لاحظ عليه ذلك، وظهر أثره على مروياته، وبدليل انه روى عنه .

ثالثاً : يعقوب بن سفيان الفسوي، فقد قال : "ثقة أخذوا عنه، من سمع منه في الصحة، لأنه كان عمل فيه السن فتغير، وكان أهل العلم يسمعون، وسماع هؤلاء الذين بأخرة فيه وفيه" [136].

قلت : فقوله "فيه وفيه" يدل على أن فيه أخطاء وأحاديث ضعيفة .

رابعاً : أبو حاتم الرازي : "تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث" [137] .

خامساً : الذهبي، فقال : "ثقة تغير قليلاً" [138] .

سادساً : السخاوي فقد قال : "وممن سمع منه قبل تغيره : ثم ذكرهم" [139] .

---

(133) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 3/4 .

(134) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 743/2 .

(135) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 193/7 .

(136) يعقوب بن سفيان الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، 115/2 .

(137) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 2/4 .

(138) شمس الدين الذهبي، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، ص 844 .

(139) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، 369/4 .

القول الثاني : أنه اختلط لكن لم يكن اختلاطه فاحشاً، وممن قال بذلك :

أولاً : ابن حبان، فقد قال : "وهو مختلط، ولم يكن اختلاطاً فاحشاً، ولذلك أدخلناه في الثقات" [140] .

ثانياً : الأبناسي : "وهو ثقة احتج به الشيخان، ولم يشتد تغيره" [141] .

ثالثاً : العراقي : "ثقة احتج به الشيخان، ولم يشتد تغيره" [142] .

رابعاً : السيوطي – عندما ذكر أمثلة على المختلطين – : "ومنهم سعيد بن إياس الجريري، اختلط وتغير حفظه قبل موته، ولم يشتد تغيره" [143] .

القول الثالث : أنه اختلط بأخرة اختلاطاً فاحشاً، وممن قال به :

أولاً : كهمس بن الحسن : "قال يحيى القطان : قال كهمس الذي بينه شيء فكان يقول : اختلط قبل الطاعون" [144] .

ثانياً : يحيى بن سعيد القطان، حيث قال لعيسى بن يونس : "أسمعت من الجريري وهو مختلط ؟ قال : نعم، قال : لا ترو عنه" [145] .

ثالثاً : ابن سعد، حيث قال : "اختلط في آخر عمره" [146] .

رابعاً : العجلي : "اختلط بأخرة" [147] .

خامساً : النسائي، حيث قال : "من سمع منه – أي الجريري – بعد الاختلاط فليس بشيء" [148] .

---

(140) ابن حبان البستي، **الثقات**، 351/6 .

(141) أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، 753/2 .

(142) زين الدين العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، 330/2 .

(143) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، 895/2 .

(144) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 1228/3 .

(145) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 3/4، وشمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 189/3، وصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كليكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (1996م)، **المختلطين**، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، القاهرة : مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ص 38 .

(146) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 193/7 .

(147) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 181 .

(148) أبو عبد الرحمن النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص 53 .

سادساً : ابن عدي : "وحديثه حجة، من سمع منه قبل الاختلاط" [149] .

سابعاً : ابن الصلاح : "اختلط وتغير قبل موته" [150] .

ثامناً : ابن رجب الحنبلي : "ذكره فيمن اختلط من الرواة" [151] .

تاسعاً : ابن الملقن : "ومنهم – أي المختلطين – سعيد بن إياس الجريري" [152] .

عاشراً : ذكره ابن الكيال في كتابه (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) [153]، وصلاح الدين العلائي في كتابه (المختلطين) [154]، وسبط ابن العجمي في كتابه (الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط) [155] .

والرأي الراجح : أنه اختلط لكن اختلاطه لم يكن فاحشاً، وذلك للأسباب التالية:

الأول : لم يظهر منه الخطأ الكثير، لأن فترة اختلاطه لم تكن طويلة، وقد تتبعت مروياته في الكتب التسعة فلا يوجد فيها الفحش الكثير، والأخطاء التي وُجدت فيها ليست من قبله بل من غيره .

الثاني : غالبية شيوخه وتلاميذه، في الكتب التسعة من الثقات، والراوي الثقة يكون حريصاً على تحري الصواب والبعد عن الخطأ والخلل .

الثالث : رواية علماء الحديث له، ولا سيما ممن التزم الصحة كالشيخين وابن حبان وابن خزيمة وغيرهم، ومعنى هذا ثقتهم به واعتمادهم عليه وعلى رواياته .

---

(149) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**،1229/3 .

(150) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 393 .

(151) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 742/2 .

(152) ابن الملقن المصري، **المقنع في علوم الحديث**، 1413، 663/2 .

(153) ص 178 .

(154) ص 36 .

(155) ص 58 .

المطلب الثاني : متى اختلط سعيد :

إن مسألة تحديد متى اختلط الراوي مهمة جداً، وذلك لما يترتب عليها من حكم بقبول حديثه أم لا، وكذلك لمعرفة من روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، وما هو الضابط في هذا التمييز، وهي مسألة ليست سهلة، لأن الاختلاط بسبب السن لا يأتي على الراوي مرة واحدة، بل يكون بشكل متدرج وعلى فترات .

أما بالنسبة لسعيد فقد أجمع كل من ترجم له على أنه اختلط أو تغير قبل موته لكبر سنه، ولكن البعض لم يذكر متى اختلط، والبعض الآخر صرح متى اختلط، حيث قيل في اختلاطه أربعة أقوال هي :

القول الأول : قبل موته بثلاث سنين أو سنتين :

وممن صرح بذلك : يحيى بن سعيد القطان [156]، وابن حبان [157]، وابن جماعة [158]، وابن حجر العسقلاني [159] .

ومما يؤيد هذا الرأي قول يزيد بن هارون : "سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومئة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئاً، وقد كان قيل لنا أنه قد اختلط" [160] .

وفي رواية أخرى شك في السنة فقال : "سنة إحدى أو اثنتين وأربعين وبعد ذاك" [161]، فإذا علمنا أنه توفي سنة مائة وأربع وأربعين، يكون الفرق بين دخول يزيد ووفاته ثلاث سنين أو اثنتين .

القول الثاني : اختلط أيام الطاعون :

وممن صرح بذلك : كهمس بن الحسن التميمي أبو الحسن البصري [162]، والنسائي [163]، وابن الملقن [164] .

---

(156) انظر : أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 456/3 .

(157) **الثقات**، 381/3، ومحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارمي البستي (1995م)، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، وضع حواشيه وعلق عليه مجدي بن منصور بن سيد الشوري، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ص 183 .

(158) بدر الدين بن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ص 138 .

(159) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 223 .

(160) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 193/7 .

(161) أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 456/3 .

قلت : والطاعون هو الذي حل بالبصرة، وقد فسرنا الطاعون بذلك بسبب كون سعيد بصرياً، واختُلف متى كان الطاعون، حيث ذكر ابن الأثير أنه كان سنة مائة وثلاثين [165]، بينما ابن خياط قال : "أنه كان سنة إحدى وثلاثين" [166]، وقال كذلك ابن حبان [167]، وقيل : أنه كان سنة اثنتين وثلاثين، حيث قال ابن عدي : "ثنا أحمد المدائني، ثنا الليث بن عبدة، قال يحيى بن معين : قال عيسى بن يونس : نهاني عن الجريري فتى بالبصرة، قال يحيى: يريد يحيى القطان قال كهمس الذي بينه شيء فكان يقول : اختلط قبل الطاعون، والطاعون كان سنة اثنتين وثلاثين" [168] .

نلاحظ أن الاختلاف في زمن الطاعون ليس كبيراً، وأن الأقوال متقاربة من بعضها البعض .

القول الثالث : قبل الطاعون ولم يُذكر متى :

فهناك رواية أخرى عن كهمس أنه قال قبل الطاعون [169] .

القول الرابع : قبل موته بسبع سنين :

وهذه رواية عن إسماعيل بن علية عن كهمس، قال عبد الله بن أحمد : "حدثني أبي، قال : حدثني أبو يعقوب مولى أبي عبيد الله ، قال : سألت إسماعيل عن الجريري، قلت : أختلط؟ قال : إنما كان الشيخ قد رقّ، ولا أعلم إلا قال قبل موته بسبع سنين" [170] .

قلت : فإذا علمنا أنه توفي سنة مائة وأربع وأربعين، يكون اختلاطه بناءً على هذا سنة مائة وسبع وثلاثين.

---

(162) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)**، 303/2، وأبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 376/3، وابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 3/4 .

(163) صلاح الدين العلائي، **المختلطين**، ص 38، وابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 7/2 .

(164) سراج الدين ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، 663/2 .

(165) أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم عبد الواحد الشيباني الجزري عزالدين ابن الأثير (1997م)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 387/4 .

(166) خليفة بن خياط، **تاريخ خليفة بن خياط**، ص 398 .

(167) انظر : ابن حبان البستي، **الثقات**، 384/5 .

(168) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 444/4 .

(169) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 99/2، وابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 444/4، وشمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 155/6 .

(170) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)**، 354/2 .

مناقشة الأقوال السابقة : يصعب الترجيح في مثل هذه الحالات، لعدم وجود دليل قطعي، وتبقى المسألة اجتهادية، وخصوصاً إذا ما علمنا أن اختلاطه كان بسبب كبر السن وتقدم العمر، وبالتالي لا يكون هذا مرة واحدة بل يأتي متدرجاً.

لكن الراجح هو أن أول الاختلاط وقع له عام الطاعون ولمدة سبع سنوات على أقل تقدير:

الأول : أنه قول إسماعيل الذي هو أوثق الرواة عن الجريري، ويترتب على ذلك، أنه أعلم الرواة به وبحديثه، وإذا ما علمنا أن إسماعيل ثقة، فمعنى هذا أنه حريص على تحري الدقة والضبط عنه، والبعد عما فيه وهم، وبالتالي حرصه على معرفة اختلاطه من عدمه، وكذلك كثرة ملازمته له، وبالتالي قدرته على تمييز حالته، اختلط أم لا، ومتى كان هذا .

الثاني : يُرد على من استدل بقول يزيد بن هارون، أنه قد يكون دخل وهو مختلط أصلاً قبل ذلك، أي ليست بداية اختلاطه هي نفس سنة دخول يزيد، فليس فيها ما يدل على ذلك، فيحتمل أنه يكون دخل هو البصرة وكان سعيد قد اختلط، ثم إن يزيد يُفهم من كلامه إنكار اختلاطه حيث قال : "قيل" بصيغة التمريض ولم يجزم .

الثالث : لم تكن فترة اختلاطه بالطويلة جداً، ومما يدل على ذلك قلة الأوهام والأخطاء التي حدثت له، مقارنة مع غيره من الرواة المختلطين، فقد تتبعت روايته في الكتب التسعة كاملة ولا يوجد فيها أخطاء كثيرة وليس هو السبب فيها .

الرابع : وكذلك لم تكن فترة اختلاطه قليلة، وذلك لكثرة الراوة عنه بعد اختلاطه، أو من لم تتميز روايتهم .

المبحث الثاني : الرواة عنه :

المطلب الأول : الرواة عنه قبل الاختلاط :

روى عن سعيد قبل الاختلاط عدد من الرواة وهم :

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبو بشر البصري المعروف بابن علية، بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري، حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري، حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، خالد بن عبد الله الطحان الواسطي المزني، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي أبو محمد، عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم أبو عبيدة التنوري، عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري، معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن، هلال بن حق أبو يحي البصري، وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري، يزيد بن زريع البصري أبو معاوية .

قال كهمس بن الحسن : "والجريري أكبر من أيوب وأكبر من خالد، قال له ابن أبي مريم فمن سمع منه قبل الاختلاط ؟ قال : إسماعيل وبشر بن المفضل والثوري" [171] .

وقال ابن معين : "فعبد الأعلى ويزيد بن زريع كتبوا قبل أن ينكرا على الجريري وسعيد" — أي ابن أبي عروبة — [172] .

وقال العجلي : "روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي، كلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه، حماد بن سلمة وإسماعيل بن علية وعبد الأعلى ومن أصحهم سماعاً، وسمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين، وسفيان الثوري وشعبة صحيح" [173] .

---

(171) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 445/4 .

(172) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (د.ت)، **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)**، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، دمشق : دار المأمون للتراث، (د.ط)، ص 104 .

(173) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 181 .

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود : "أرواهم عن الجريري إسماعيل بن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد" [174] .

وقال كذلك تعليقاً على حديث لبس الثوب : "حماد بن سلمة والثقفي سماعهما واحد" [175].

وقال النسائي : "وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط، وحديث حماد أولى بالصواب من حديث عيسى وابن المبارك" [176] .

وقال كذلك : "حماد بن سلمة في الجريري أثبت من عيسى لأن الجريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط" [177] .

وقال ابن أبي حاتم : أخبرنا علي، سمعت الهروي يقول : "جاءني سهل بن أبي خدويه فقال: أخرج لي كتاب ابن علية عن الجريري، فإن أصحابنا كتبوا إليّ من البصرة أن ليس أحد أثبت في الجريري من ابن علية" [178] .

ابن السني روى حديثاً بسنده هلال عن الجريري فقال : "قديم السماع من الجريري" [179] .

وقال ابن رجب الحنبلي : "وممن سمع منه قبل الاختلاط : الثوري، وابن علية، وبشر بن المفضل" [180] .

وقال الأبناسي : "وممن سمع منه قبل التغير شعبة وسفيان الثوري والحمادان وإسماعيل بن علية ومعمر وعبد الوارث بن سعيد ويزيد بن زريع ووهيب بن خالد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، لأن كل هؤلاء سمعوا من أيوب السختياني" [181] .

---

(174) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (1983م)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة : منشورات الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ص 303 .

(175) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (د.ت)، **السنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت : المكتبة العصرية، (د.ط)، 42/4، بعد حديث رقم (4022) .

(176) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (2001م)، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف شعيب الأرنؤوط، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 124/9، بعد حديث رقم (10069) .

(177) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (1406هـ)، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، باب ما يقول إذا استجد ثوباً، 274/1، تعليقاً على حديث رقم (310) .

(178) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 151/2 .

(179) أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيح الدينوري المعروف بابن السني (د . ت)، **عمل اليوم والليلة وسلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته العباد**، تحقيق : كوثر البرني، جدة وبيروت : دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، ص 673 .

(180) **شرح علل الترمذي**، 743/2 .

قال العراقي : "الأمر الثاني أن الذين عُرف أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط إسماعيل بن علية وهو أرواهم عنه، والحمادان، والسفيانان (الثوري وابن عيينة)، وشعبة وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمر، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زريع" [182] .

قال ابن حجر العسقلاني : "وما أخرج له البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط" [183] .

وقال السخاوي : "وممن سمع منه قبل تغيره إسماعيل بن علية، والحمادان، والثوري، وشعبة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وسماعه منه قبل تغيره بثمان سنين، ولذلك قال العجلي : إنه من أصحهم عنه حديثاً، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي، ومعمر، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زريع" [184] .

قال السيوطي : "وممن سمع منه قبل التغير : شعبة، وابن علية، والسفيانان، والحمادان، ومعمر، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، ووهيب بن خالد، وعبد الوهاب الثقفي" [185] .

قال ابن الكيال – بعد أن ذكر الرواة عنه بعد الاختلاط – : "وقد قيل : إن يزيد بن هارون إنما سمع منه بعد التغير، فقد روى ابن سعد عنه قال : سمعت منه سنة اثنتين وأربعين ومائة" [186] .

قلت : أما بخصوص خالد الواسطي قيل أن روايته مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد اختلاط الجريري، فقد قال ابن حجر بداية في (هدي الساري) : "ولم يتحرر لي أمره – أي خالد الحذاء – إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده" [187]، وقال كذلك أثناء شرحه لأحد أحاديثه : "واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالد منهم" [188]، أي أنه عده ممن روى عن الجريري بعد اختلاطه .

---

(181) أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، 753/2 .

(182) زين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص447، **وشرح التبصرة والتذكرة**، 330/2 .

(183) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 570 .

(184) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 369/4

(185) محيي الدين النووي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، ص 536 .

(186) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 184 – 187 .

(187) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 405 .

(188) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1379هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، بيروت : دار المعرفة، (د.ط)، 107/2.

وقال الخلال – تعليقاً على حديث إذا بويع لخليفتين – : "وهذا إنما أسندوه عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، من حديث خالد، لا يرويه غيره، قلت – أي الأثرم – فإنهم يقولون سماع خالد بعد الاختلاط ؟ قال : لا أدري" [189] .

ولكن رواية خالد عن الجريري قبل اختلاطه، فقد تراجع ابن حجر عن أقواله السابقة وتبين له حاله، حيث قال عندما شرح حديثه (من سمع سمع الله به) : وخالد الطحان معدود فيمن سمع من سعيد الجريري قبل الاختلاط، وكانت وفاة الجريري سنة أربع وأربعين، واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال أبو عبيد عن أبي داود من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد، قلت – أي ابن حجر – وخالد قد أدرك أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة [190] .

قلت : وأيوب هو السختياني [191] الذي توفي سنة 131هـ بينما ولد خالد بن عبد الله سنة 110هـ [192]، فيكون خالد قد أدرك أيوب وكان عمره إحدى وعشرين سنة عندما توفي أيوب، فبناءً على قاعدة أبي داود يكون خالد ممن سمع من الجريري قبل اختلاطه .

---

(189) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (1998م)، **المنتخب من العلل للخلال**، تحقيق أبو طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض وجدة : دار الراية، الطبعة الأولى، ص 166 .

(190) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 129/13.

(191) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري توفي سنة 131هـ، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 117 .

(192) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 189 .

المطلب الثاني : الرواة عنه بعد الاختلاط :

روى عنه بعد الاختلاط عدد من الرواة، وهم :

إسحاق الأزرق، عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة، عيسى بن يونس، محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله الأنصاري البصري القاضي، محمد بن أبي عدي، يحيى بن سعيد القطان، يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي .

قال محمد بن أبي عدي : : سمعنا منه بعدما تغير" (193) .

قال يزيد بن هارون : "ربما ابتدأنا الجريري وكان قد أنكر، وسمعت من الجريري سنة إحدى أو اثنتين وأربعين أول سنة دخلت فيها البصرة" (194) .

وزاد كذلك – أي يزيد بن هارون – : "وقد سمع منه إسحاق الأزرق بعدنا" (195) .

قال يحيى بن معين : "قال ابن أبي عدي : لا أكذب الله، سمعنا من الجريري وهو مختلط" (196) .

وقال كذلك : "يزيد بن هارون كتب الجريري بعدما اختلط، أحسبه أنه قال سمعت يزيد قال ذلك، وسماعه من الجريري مختلط" (197) .

وقال كذلك : "قال يحيى بن سعيد لعيسى بن يونس : أسمعت من الجريري وهو مختلط ؟ قال : نعم، قال: لا ترو عنه" (198) .

وقال كذلك : "قال عيسى بن يونس : نهاني عن الجريري فتى بالبصرة، قال يحيى : يريد يحيى القطان" (199)، وعلق المزي على مقولته هذه : "لعله سمع منه بعد الاختلاط" (200) .

وقال ابن محرز : "سمعت يحيى بن معين وقيل له (الأنصاري) يعني (محمد بن عبد الله) قاضي البصرة سمع من الجريري شيئاً ؟ قال : سمع منه وهو مختلط" (201) .

---

(193) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 405 .

(194) أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 376/3 ، وابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 1228/3 – 1229 .

(195) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 261/7 .

(196) يحيى بن معين، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، 285/4 .

(197) يحيى بن معين، **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)**، ص 103 .

(198) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 3/4، وشمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 189/3، وصلاح الدين العلائي، **المختلطين**، ص 38 .

(199) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 444/4 .

(200) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 70/23 .

وقال كذلك : "وسمع يزيد بن هارون من الجريري وهو مختلط" [202] .

وقال كذلك : "وإنما سمع منه عيسى في الاختلاط، حدثنا محمد بن إسماعيل قال : حدثنا الحسن قال : يزيد بن هارون، يقول : لقيت الجريري سنة اثنتين وأربعين" [203] .

وقال ابن الجنيد : "سألت يحيى قلت : يزيد بن هارون كتب عن الجريري ؟ قال : نعم" [204] .

قال علي بن المديني : "سماع يزيد بن هارون من الجريري مركوب" [205]، أي مختلط .

قال أحمد بن حنبل : "عن يزيد بن هارون : ربما ابتدأنا الجريري وكان قد أُنكر" [206].

قال العجلي : "روى عنه في الاختلاط : يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وكلما روى عنه مثل هؤلاء فهو مختلط" [207] .

قال العقيلي : "حدثنا محمد، حدثنا عباس قال : سمعت يحيى، قال : قال عيسى بن يونس: قد سمعت من الجريري، ولكن نهاني يحيى بن سعيد، يعني أنه كان مختلطاً، قال : وسمع يزيد بن هارون من الجريري وهو مختلط" [208] .

وروى البيهقي حديثاً ثم قال : "تفرد به سعيد بن إياس الجريري وهو من الثقات إلا أنه اختلط في آخر عمره، وسماع يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه" [209] .

قال ابن رجب الحنبلي : "وقد سمع منه قوم بعد الاختلاط، منهم : عيسى بن يونس، قاله يحيى بن معين وغيره، وامتنع عيسى أن يحدث عنه حيث نهاه يحيى بن سعيد أن يحدث عنه" [210] .

---

(201) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (1985م)، **معرفة الرجال (رواية ابن محرز)**، تحقيق : محمد كامل القصار، دمشق : مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، 127/1 .

(202) يحيى بن معين، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، 285/4 .

(203) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 99/2 .

(204) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (1988م)، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، المدينة المنورة : مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ص 281 .

(205) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 445/4 .

(206) أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 376/3 .

(207) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 181 .

(208) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 99/2 .

(209) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي (2003م)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 604/9، بعد حديث رقم (19655) .

(210) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 742/2 .

قال الأبناسي : "وممن سمع منه بعد التغير محمد بن أبي عدي، وإسحاق الأزرق، ويحيى بن سعيد القطان ولذلك لم يحدث عنه شيئاً" [211] .

قال العراقي في بيان من ذكر أن سماعه منه بعد التغير وهم : "إسحاق الأزرق وعيسى بن يونس ومحمد بن عدي ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون" [212] .

قال السخاوي : "وبعد تغيره : إسحاق الأزرق، وابن المبارك، ومحمد بن أبي عدي ، وقال : لا نكذب الله سمعنا منه وهو مختلط، ويحيى بن سعيد القطان، ولذلك لم يحدث عنه شيئاً، ويزيد بن هارون" [213] .

قال السيوطي : "وسمع بعده – أي الاختلاط – : يحيى القطان ولم يحدث عنه شيئاً، وإسحاق الأزرق، ومحمد بن أبي عدي، وعيسى بن يونس، ويزيد بن هارون" [214].

قال ابن الكيال : "وممن سمع منه بعد التغير محمد بن أبي عدي وإسحاق الأزرق ويحيى بن سعيد القطان ولذلك لم يحدث عنه شيئاً" [215] .

---

(211) أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، 753/2 – 754 .

(212) زين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص 447 .

(213) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 369/4 .

(214) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، 898/2 .

(215) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 183 – 184 .

المطلب الثالث : الرواة الذين لم تُميز مروياتهم :

بقي مجموعة من الرواة الذين لم تتميز روايتهم عنه، هل هي قبل اختلاطه أم بعده، وهؤلاء هم:
إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري أبو إسحاق، بشر بن منصور السليمي أبو محمد الأزدي البصري، بشير بن عقبة الناجي السامي، جعفر بن سليمان الضُبعي أبو سليمان البصري، الحارث بن عبيد الإيادي أبو قدامة البصري، حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد، حماد بن أسامة القرشي أبو أسامة، خلف بن الوليد الجوهري العتكي أبو الوليد،
الربيع بن بدر التميمي السعدي أبو العلاء البصري، سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري أبو سعيد العطار، سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم البصري أبو سعيد، شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي البصري،
صالح بن بشير بن وادع المري أبو بشر البصري، عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي، عبد الحميد بن الحسن الهلالي، عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبو بكر الكوفي، عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي، علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم،
غسان بن عوف المازني البصري، القاسم بن مالك المزني أبو جعفر الكوفي، محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري، يحيى بن أبي الحجاج الأهتمي المنقري .
وهؤلاء يُنظر برواياتهم، هل وافقوا غيرهم من الثقات أم لا ؟ وإلا يُتوقف فيهم .

الباب الثالث : الطعن في الصحيحين لروايتهم للمختلطين والرد عليهم :

تمهيد :

الفصل الأول : أسباب ومنطلقات المعاصرين للطعن في الصحيحين :

المبحث الأول : أسباب ومنطلقات علمية .

المطلب الأول : الاجتهاد العلمي .

المطلب الثاني : الجهل بعلم الحديث من قبل بعض المعاصرين .

المبحث الثاني : الطعن والتشكيك بالسنة النبوية .

المبحث الثالث : المتأثرون بالمدرسة العقلية في فهم السنة .

تمهيد

المطلب الأول : التعريف بالمدرسة العقلية ونشأتها .

المطلب الثاني : موقفها من السنة النبوية وأبرز المتأثرين بها

المبحث الرابع : أسباب ومنطلقات عقائدية .

المطلب الأول : المعتزلة وموقفهم من السنة النبوية .

المطلب الثاني : الحداثيون وموقفهم من السنة النبوية .

الباب الثالث : الطعن في الصحيحين لروايتهم للمختلطين والرد عليهم :

تمهيد :

وُجد من طعن في بعض أحاديث الصحيحين وانتقدها، وقام بردها قديماً وحديثاً، فهذا ابن الصلاح يشير لذلك عند حديثه عن إجماع الأمة على صحتهما – أي الصحيحين –، حيث يقول : "سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل الشأن" [216] .

ولعل أهمية معرفة هذه الأحاديث المنتقدة هو إعطاؤنا صورة عن جزئية من منهج الشيخين، من حيث إنه يعطينا فكرة حول هل أنهما التزما بشرطهما أم لا ؟ [217]، وهل أنه فعلاً كل ما فيهما صحيح، وأن تلقي الأمة لهما بالقبول وإجماعها على ذلك، أمر مسلّم به أم لا .

وقد بلغ عدد هذه الأحاديث المنتقدة –كما ذكر ابن حجر – مائتي وعشرة أحاديث، اختص البخاري بثمانية وسبعين حديثاً، واختص مسلم بمائة حديث [218]، وهذا الرقم المنتقد من العلماء القدماء، وأما بعد ابن حجر فإن الرقم أكثر من ذلك بكثير، لظهور أسباب أخرى للطعن والتشكيك، وظهور آخرين فعلوا مثل ذلك من المعاصرين، كما سنبينه بعد قليل بإذن الله .

وقد رد كثير من العلماء على هذه الطعون قديماً وحديثاً، على سبيل الإجمال أو التفصيل، وبينوا وجه النقد والرد عليه وبيانه، وقبل ذلك بينوا الباعث له والمنطلق، ووصلوا إلى نتائج مهمة، ذبّوا فيها عن الصحيحين وما يحويانه من أحاديث شريفة.

---

(216) أبو عمر ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 28 .

(217) انظر : الدكتور ياسر الشمالي (2006م)، **الواضح في مناهج المحدثين**، عمان : دار الحامد، الطبعة الثالثة، ص 90 – 91

(218) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 12، وقد رد ابن حجر عليها بالتفصيل حيث عقد فصلاً في سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري .

الفصل الأول : أسباب ومنطلقات المعاصرين للطعن بالصحيحين :

أثير حول الصحيحين مجموعة من الشبهات قديماً وحديثاً، واتخذت صوراً وأشكالاً متعددة، كرد بعض أحاديثهما، أو الطعن والتشكيك فيهما من حيث المبدأ، أو تأويل أحاديثهم تأويلاً فاسداً، وهذه الشبهات انطلقت من أسباب ومنطلقات مختلفة منها :

المبحث الأول : أسباب ومنطلقات علمية :

المطلب الأول : الاجتهاد العلمي :

قام مجموعة من العلماء قديماً وحديثاً بمحاولات اجتهادية، تمثلت في النظر في أحاديث الصحيحين، ومحاولة دراستها وفق قواعد المحدثين وعلماء النقد، فأدى بهم اجتهادهم إلى تضعيف بعض أحاديثهما، ويمكن أن نلتمس لهم العذر في ذلك إذا ما علمنا صدق النية وأن الهدف هو الوصول للصواب، ولأن مسألة تصحيح الأحاديث وتضعيفها مسألة اجتهادية تقبل الخطأ والصواب، ومن قبلها مسألة الحكم على الراوة جرحاً وتعديلاً .

فهذا ابن تيمية سلط الضوء على هذه المسألة وأطال فيها، وبين أسباب اختلاف العلماء في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، ثم ختم قائلاً : "والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يُروى في الصحيحين، وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث، كموارد الاجتهاد في الأحكام" [219] .

والصنعاني كذلك تحدث مطولاً على قضية التصحيح والتضعيف، وردّ بشكل مطول على ابن الصلاح الذي قال : إن باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف أغلق، واستطرد كثيراً في هذا الأمر، ومما قاله في هذا المجال : فإن تصحيح الحديث وتضعيفه مسألة اجتهادية ونظرية، قد يختلف الإمامان العظيمان في الحديث الواحد، فأحدهما يذهب إلى صحته أو حسنه، والآخر إلى ضعفه أو وضعه، باعتبار ما حصل لهما من البحث والنظر، وليس حال الرواية كذلك، فإن مدارها على الضبط والعدالة، ومدار التصحيح والتحسين ونحوهما على قوة اليد في معرفة الرجال والعلل المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومعرفة المتابعات والشواهد [220].

---

(219) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (1995م)، **مجموع الفتاوي**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن القاسم، المدينة المنورة : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د.ط)، 22/18 .

(220) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (1405هـ)، **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت : الدار السلفية، الطبعة الأولى، ص 76

وبناءً على ما سبق، نقول : إن كل اجتهاد إذا حقق صاحبه شروطه واجتهد، وكان هدفه الوصول للحق والصواب، فأخطأ فإننا نعذره في اجتهاده، ولكن نقول : إن اجتهاده خطأ وهو مردود .

ومن العلماء السابقين المتقدمين الذين ألفوا في نقد بعض أحاديث الصحيحين :

أولاً : الإلزامات والتتبع للدارقطني .

ثانياً : أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي .

ثالثاً : تصنيف لطيف لأبي الفضل بن عمار في الأحاديث المنتقدة على الشيخين .

رابعاً : تقييد المهمل لأبي علي الغساني .

خامساً : جزء لابن حزم الظاهري [221] .

قال النووي : "استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، نزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك، وكتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل في جزء العلل منه استدراكات أكثر على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك وأكثره" [222] .

وقام بالمقابل مجموعة من العلماء المتقدمين بالرد عليهم، ومن الذين ردوا عليهم بشكل مجمل أو مفصل :

أولاً : تصنيف لزين الدين العراقي، ولم يطبع هذا الكتاب، ولم يصل إلينا .

ثانياً : تصنيف للحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي : رد فيه على أحاديث ضعفت من صحيح مسلم .

ثالثاً : تصنيف لابن حجر العسقلاني، من خلال كتابه هدي الساري، حيث خصص جزء منها للرد على الطاعنين بأحاديث صحيح البخاري .

---

(221) الدكتور ياسر الشمالي، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص 97 .

(222) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (1392هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 27/1 .

رابعاً : أجزاء حديثية لبعض الحفاظ للدفاع عن أحاديث الصحيحين، مثل جزء لابن كثير، وآخر لابن طاهر، وبعض ما أورده بعض الشراح في كتبهم [(223)] .

ومن المعاصرين ممن وقع في هذا :

أولاً : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني :

حيث قام بتضعيف بعض أحاديث الصحيحين في سلسلة الأحاديث الضعيفة، حيث ضعف خمسة عشر حديثاً من صحيح البخاري، وقد سبقه البعض إلى تضعيف بعضها والآخر لم يسبقه إليها أحد، وسبب هذا التضعيف مرده إلى عدة أسباب هي : الطعن في بعض الرواة، وشذوذ أو غرابة أو نكارة أحد ألفاظ المتن، وإدراج لفظ زائد في الحديث ليس منه، واضطراب السند والمتن [(224)] .

وقد قام كذلك بتضعيف ستة وثلاثين حديثاً من صحيح مسلم [(225)] .

ثانياً : الدكتور محمد سعيد حوى :

حيث كتب مجموعة من المقالات المختلفة، وشكك فيها بجملة القضايا المتعلقة بالسنة النبوية، منها : ادعاؤه تأخر تدوين السنة النبوية وجمعها، وادعاؤه ظهور اختلاف في النسخ الخطية لصحيح البخاري، ودخول الإسرائيليات إلى الحديث النبوي، وأن أحاديث الآحاد تفيد الظن وبالتالي احتمالية ردها حتى وإن كانت في الصحيحين، وادعاؤه أن قواعد نقد الحديث عند المحدثين لا زالت تحتاج إلى تحرير، والدعوة إلى فتح باب النقد لأحاديث الصحيحين وتحرير بعض أحاديثهما [(226)] .

---

(223) انظر : الدكتور ياسر الشمالي، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص 98 .

(224) انظر : الدكتور محمد أبو عبده (14-2010/10/15م)، **الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

(225) الدكتور ياسر الشمالي (14-2010/10/15م)، **شروط الناقد لأحاديث الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ص 5، وقد كتب محمود سعيد ممدوح الشافعي كتاباً في الرد على تضعيفه لهذه الأحاديث سماه (تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم) .

(226) انظر مثلاً : مقالته بجريدة الدستور الأردنية، الصادرة يوم الخميس بتاريخ 2010/2/25م، العدد 15309، بعنوان : قراءة في شخصية النبي الإنسان ودعوات لفهم سيرته وتجسيد شخصيته —كيف ننتصر للسنة النبوية — .

وإذا ما نظرنا في هذه الطعون، سواءً من المتقدمين أو المتأخرين، وجدنا أنها تدور حول مجموعة من القضايا العلمية المتعلقة بعلم الجرح والتعديل والعلل، وغيرها من علوم الحديث، فمدارها كان حول ما يلي :

أولاً : أسانيد ومتون خف شرطهما فيها ولم يوافقوهم على صحتها ورأوا أنها أنزل مرتبة مما اشترطاه، ومن القائلين بذلك من المتقدمين : أبو الفضل بن عمار الشهيد (317هـ)، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو الحسن الدارقطني (385هـ) ، وعبدالغني الأزدي (409هـ)، وأبو علي الغساني الجياني (498هـ)، وأبو الحسن بن القطان الفاسي (628) [227] .

ومن الذين قاموا بالرد عليهم : أبو مسعود الدمشقي، وابن الصلاح في كتابه (صيانة صحيح مسلم)، والقاضي عياض في شرحه لصحيح مسلم، والنووي وابن حجر والعراقي [228] .

ثانياً : أحاديث فيها علل مختلفة مثل : تعارض الوقف والرفع، الإرسال والوصل، التدليس والاختلاط، اضطراب الأسانيد، وجود رواة متكلم فيهم [229]، وجود سقط في السند، زيادة راوٍ وهماً في السند [230] .

ثالثاً : الطعن في رواتهما من خلال : البدعة وجهالة الحال ومخالفة الثقات لبعضهم والانقطاع بين الرواة والغلط [231] .

رابعاً : انفراد كل منهما بالرواية عن رواة دون الآخر، فقد أفرد البخاري دون مسلم بأربعمائة وخمسة وثلاثين رجلاً لم يرو عنهم مسلم، وانفرد مسلم بالرواية عن ستمائة وعشرين رجلاً لم يرو عنهم البخاري [232] .

---

(227) انظر : أبوسفيان مصطفى باجو (2005م)، **الأحاديث المنتقدة في الصحيحين**، طنطا / القاهرة : دار الضياء، الطبعة الأولى، 5/1 – 6، وقد طعن بمجموعة من أحاديث الصحيحين بسبب وجود رواة مختلطين فيها منها أربعة في سندها سعيد بن إياس الجريري، وسيأتي التنبيه عليها في أماكنها بإذن الله تعالى.

(228) انظر : المرجع السابق : 1/ 6 – 7 .

(229) عقد الدكتور إبراهيم خليل ملا خاطر فصلاً كاملاً في كتابه مكانة الصحيحين للرد على هذه الشبهة .

(230) انظر : أبو سفيان مصطفى باجو (2005م)، **الأحاديث المنتقدة المنتقدة في الصحيحين**، طنطا : مكتبة الضياء، الطبعة الأولى، 59/1 – 72، وفيه تفصيل حول ذلك .

(231) انظر : الدكتور خليل ملا خاطر (1402هـ)، **مكانة الصحيحين**، القاهرة : المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ص 219 – 256، وقد رد الدكتور على هذه الشبهات رداً علمياً مفصلاً .

(232) الدكتور خليل ملا خاطر)، **مكانة الصحيحين**، ص 257 .

خامساً : فواتهما الكثير من الحديث الصحيح، كما فعل الدارقطني وابن حبان وأبو ذر الهروي والبيهقي [233] .

سادساً : تضعيف بعض أحاديثهم – بل بعضهم حكم بوضعها – سواء من قبل بعض المتقدمين أو المعاصرين وذلك لأسباب مختلفة مرتبطة بالسند والمتن [234] .

(233) المرجع السابق، ص 277 .

(234) المرجع السابق، ص 301 .

المطلب الثاني : الجهل بعلم الحديث وعلومه من قبل بعض المعاصرين :

قام بمجموعة من العلماء المعاصرين بالاهتمام بعلم الحديث، ودخول ميدانه الواسع، وخصوصاً مجال التصحيح والتضعيف، وهؤلاء من غير المتخصصين بعلم الحديث غالباً، وليس لهم دراية كافية بقواعده وعلومه، وقواعد التصحيح والتضعيف ومناهجه، فكان من نتائج ذلك الوقوع في الأخطاء الجسيمة والعظيمة، والتجرؤ على كتب الحديث كالصحيحين، فقاموا بتضعيف بعض أحاديثهما والطعن فيهما، مع مراعاة أن هذه الدراسات لازمها حسن نية والهدف منه الوصول للصواب والحق .

ومن نتائج هذا الجهل، إساءة فهم متون الأحاديث واستشكالها، وبالتالي رده الأحاديث إنطلاقاً من هذه الحجة .

قال الدكتور ياسر الشمالي في بيان الأسباب : "الجهل بعلوم الحديث وقواعد الجرح والتعديل، ثم مناهج النقاد في بيان الصحيح من السقيم، إضافة إلى الجهل بالشروط الصارمة والدقيقة التي وضعها العلماء لانتقاء الأحاديث وتصحيحها، وعدم الاطلاع الكافي على كلام علمائنا وشرحهم لهذه الأحاديث وتوجيهها بما يرفع اللبس أو سوء الفهم" [235] .

وممن وقع في هذا المزلق :

الأول : المهندس جواد عفانة :

حيث قام بتحقيق صحيح البخاري وتمييزه إلى صحيح وضعيف وسماه (صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني)، ولم يصح عنده إلا ثلثه، وقام بوضع قواعد للتصحيح خاصة به وسار عليها، منها : بأن يكون متنه منسجماً مع القرآن الكريم، أو لم يكن فيه ما يخالف القرآن، أو يصادم العلم القطعي اليقيني، أو يناقض السنن الكونية، أو يحيله العقل أو الواقع، أو لا يتماشى مع روح الإسلام، أو يكذبه التاريخ المتواتر وأنه يمكن فهمه مباشرة .

ورد أحاديث أخرى بدعوى مخالفتها للقرآن الكريم أو للعقل، أو انها أحاديث آحاد، أو تعارض الأحاديث مع بعضها البعض، وعدّ ورود بعض الأحاديث في القرآن الكريم مثل حديث الرؤيا، أو تناقض الواقع .

---

(235) **الواضح في مناهج المحدثين**، ص 100 .

وله كتب أخرى مثل (الإسلام وصياح الديك) وكتاب (دور السنة في إعادة بناء الأمة) وكتاب (اللباس الشرعي وطهارة المجتمع) وكتاب (الإسلام وسد ذرائع الفحشاء) وكتاب (لا عذاب في القبر) [236] .

الثاني : إسماعيل الكردي في كتابه "نحو تفعيل قواعد نقد المتن – دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين –" :

يدعو الكاتب إلى تفعيل قواعد نقد المتن على الحديث أكثر لأن التركيز على السند أكثر، ودعا إلى تطبيق هذا الشيء على الصحيحين، وفعلاً طبقه على بعض الأحاديث وضعفها، وقال أن الصحيحان ليسا مقدسان لا يجوز نقدهما، وأن العصمة ليست إلا للقرآن الكريم، وأن الصحيحين أصح الكتب سنداً وليس معنى هذا أن كل متونهما صحيح، فهناك أحاديث متعارضة سواء بين البخاري ومسلم أو في الكتاب الواحد نفسه منهما، وهناك متون انتقدها كبار الحفاظ المعاصرين للإمامين وكذلك أئمة المذاهب الإسلامية، وهناك أحاديث موقوفة على الصحابة تعبر عن أفهامهم واجتهاداتهم، وذكر أن الحافظ ابن حجر قال أن عدد الأحاديث المنتقدة على الصحيحين مائتان وعشرين حديثاً، ثم ذكر نماذج منها، : حديث خلق الله التربة يوم السبت، وحديث قيام يهودي بسحر الرسول صلى الله عليه وسلم، وحديث لطم النبي موسى عين ملك الموت، وحديث الصلاة تقطعها المرأة والحمار والكلب الأسود، وحديث الإغارة على بني المصطلق وهم غارون – أي باغتهم ومن غير أن يعرض عليهم الدعوة – وهذا مخالف لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في أنه لا حرب إلا بعد دعوة وإعذار .

ثم بين أن الآحاد في الصحيحين لا تفيد اليقين، وأن قصد المحدثين من عبارتهم "الصحيحان أصح الكتب بعد القرآن" الصحة النسبية بحسب الظاهر، استناداً لصحة الأسانيد ولم يقصدوا أن كل لفظة فيهما وحي معصوم، والغالبية العظمى من الأحاديث المروية في كتب الحديث ومنها الصحيحان أحاديث آحاد، وقد قرر فقهاء الأمة وعلماء الأصول أن خبر الآحاد ولو

---

(236) انظر : عبد الباسط بن يوسف الغريب، **رفع الملامة في كشف ضلالات جواد عفانة**، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية، رابطه: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=104563

كان صحيحاً لا يفيد وحده أكثر من غلبة الظن بصدوره عن النبي وهو حجة يلزم العمل به لكنه لا يفيد اليقين [237] .

(237) انظر : الدكتور عبد الحميد الأنصاري، **تفعيل قواعد نقد متن الحديث**، مقال منشور بجريدة الاتحاد الإماراتية، يوم الجمعة، الموافق 2013/4/5م، العدد 13788 .

المبحث الثاني : الطعن والتشكيك في السنة النبوية :

طعن البعض في السنة النبوية وشكك فيها، وحاول إثارة الشبهات حولها، واتخذ ذلك صوراً ووسائل مختلفة، كرد بعض الأحاديث أو الطعن برواتها أو أصحاب السنن أو التدوين أو عدالة الصحابة وغيرها، وكل ذلك ناتج من حقد على الإسلام وأهله، وكراهية في النفوس .

وصدرت هذه الطعون من الكافرين والمستشرقين أو ممن ينتمي للإسلام ولكنه تأثر بهم، أو ممن ذهب للغرب ودرس عندهم وتأثر بأفكارهم، أو ظن أنه اجتهد وأتى بما لم يأت به الأولون، بل بعضهم أراد الشهرة، فاتخذ من طعنه بالسنة سبيلاً لذلك، واتخذت هذه الطعون صوراً وأشكالاً مختلفة، ومن صور ذلك الطعن بالصحيحين .

يقول الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر : "ومع هذا ظهر في العصر الحالي أناس تتلمذوا على أيدي اليهود والنصارى، فساءهم كما ساء أسيادهم من قبل سلامة الإسلام وصفاؤه، وما بذله الأئمة السابقون من تثبيت هذا الصفاء، فصار هواهم الطعن في السنة الشريفة، والنيل منها تقليدا لما جاء من المستشرقين، وامتثالاً لأمر الحاقدين، وإحياء لأمر الضالين الكفرة الملحدين، ورغبة في تشويه الدين، وطعناً في رسول رب العالمين صلى الله عليه وآله إلى يوم الدين، وإيقاعاً في خيرة الخلق أجمعين بعد النبيين والمرسلين، وخبثاً وحقداً على الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم" (238) .

وقال كذلك : "إن العداء للسنة النبوية قديم، فقد حاول المغرضون المشككون أن يشككوا في أهميتها، ويطعنوا في حجيتها، وينالوا من مكانتها، ويهونوا من قدرها" (239) .

وقال كذلك : "أما الصنف الثاني من الناس ، فهم بعض المحدثين المعاصرين، وهؤلاء منهم من أهل العلم ولكن هواه الطعن ليُعرف، ومنهم المحسوب على أهل العلم ليتبع أسياده من الغرب الذين درس عندهم وتخرج على موائدهم، ومنهم الجاهل الذي يُلقن من غيره ويُنشر باسمه ويُشك أن تكون تلك الكتابات له أيضاً، ومنهم من كان منحرفاً ملحداً ثم صار في عشية وضحاها من شيوخ الإسلام الداعين إلى التجديد في كل علم من علومه" (240) .

ومن أمثلة المستشرقين :

---

(238) **مكانة الصحيحين**، ص 12 .

(239) المرجع السابق، ص 13 .

(240) المرجع السابق، ص 301 .

الأول : المستشرق (ماكدونالد) الذي قال أن الأحاديث لا تبنى على الحقائق التاريخية، وإنها سجل مضطرب كثير الأغلاط التاريخية، مما يدل على الوضع في الحديث [241] .

الثاني : شاخت الذي شكك في صحة الأحاديث الفقهية .

الثالث : جولدتسيهر الذي شكك في صحة الأحاديث النبوية وأنها أخذت من اليهودية والنصرانية والزردشتية .

ومن الأمثلة من المسلمين :

الأول : محمود أبو رية :

قان بتأليف عدة كتب منها "أضواء على السنة المحمدية"، الذي اشتمل على مجموعة كبيرة من الطعن والتشكيك والتحريف بالسنة النبوية، فلو استعرضنا الكتاب لوجدنا أنه يتحدث عن عدة أمور رئيسية منها:

رد بعض أحاديث الصحيحين بحجج مختلفة، والحديث عن أحاديث كتابة السنة النبوية وتأخره، والحديث عن الصحابة وتفاوتهم بالرواة ونقدهم لبعضهم البعض، والحديث عن الرواية بالمعنى وما أدى إليه من اختلاف بالروايات، ثم الحديث عن الوضع بالحديث وبعض القضايا المتعلقة به، وعن الإسرائيليات في الحديث وكعب الأحبار وعبد الله بن سلام ودورهم في ذلك، ثم الطعن بأبي هريرة رضي الله عنه، والطعن والتشكيك بمسألة عدالة جميع الصحابة، وغيرها من المسائل .

وأفرد كتاباً كاملاً آخر في الطعن والتشكيك بأبي هريرة رضي الله عنه وكل ما يتعلق به، سماه "أبو هريرة شيخ المضيرة" .

الثاني : أحمد أمين :

تحدث في كتابه (فجر الإسلام) عن عدة قضايا، منها : مسألة تدوين السنة وأنها لم تكن زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن بعض الصحابة كره الإكثار من رواية الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان يطلب دليلاً على صحة ما يروي، وكذلك تأخر تدوين السنة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن هذا أدى إلى الكذب والوضع في الحديث، ثم تحدث عن أبي هريرة وإكثاره للرواية من حفظه وأن بعض الصحابة شكوا في حديثه وبالغوا في نقده،

---

(241) أحمد محمد بوقرين، **الرد على شبهات المستشرقين**، المرجع :
http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html

وما لم يسمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، وأن المحدثين اعتنوا بنقد السند دون المتن [242] .

وقام كذلك بإنكار وجود أحاديث مرفوعة بالتفسير وأن ما هو موجود فقد أقوال منقولة عن الصحابة والتابعين، معتمداً بذلك على قول نسب للإمام أحمد، وهو : ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والمغازي والملاحم [243] .

(242) انظر : مصطفى بن حسني السباعي (2000م)، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، بيروت : المكتب الإسلامي ودار الوراق، الطبعة الأولى، ص 264 – 390، حيث ذكر وجهة نظره وقام بالرد عليها بالتفصيل .

(243) انظر : أحمد أمين (1998م)، **ضحى الإسلام**، مصر : وزارة الثقافة، (د.ط)، 141/2 .

المبحث الثالث : المتأثرون بالمدرسة العقلية في فهم السنة :

تمهيد :

اهتم الإسلام بالعقل وجعله مناط التكليف، وهو شرط من شروطه الذي إذا ذهب هذا العقل سقط التكليف، ولذلك قال العلماء : "إذا أخذ ما أوهب أسقط ما أوجب"، وجُعل العقل وسيلة للتفكر والوصول للحقيقة، والتمييز بين الخير والشر والضار والنافع للإنسان في دنياه وآخرته، وهو وسيلة لفهم الإسلام وتطبيقه، ولكن العقل محكوم ومنقاد وليس حاكم، لكن شذ البعض بإعطاء العقل دور أكبر، وجعله حاكماً وأخضع كل شيء له، حتى القرآن الكريم والسنة والنبوية، فتطرف قوم في ذلك، وقاموا في الطعن والتشكيك والرد والإنكار لهما أو بعضهما .

والناظر هذه الأيام إلى عالمنا الإسلامي، وبحجة الحرية وإطلاق العنان للفكر، وعدم الحجر عليه، كثر المتأثرون بهذه المدرسة وأتباعها، وانتشروا شرقاً وغرباً في بلادنا الإسلامية، وأصبح لهم صوت عالٍ ومسموع، ولهم نفوذهم ووسائل انتشارهم الكثيرة والكبيرة، وظهرت الكتب والمؤلفات، وأصبح لهم حضور واسع بوسائل الإعلام المختلفة، لذلك أحببت في هذه العجالة أن أذكر لمحة سريعة موجزة مختصرة عن هذه المدرسة ونشأتها وموقفها من السنة النبوية .

المطلب الأول : التعريف بالمدرسة العقلية ونشأتها :

أولاً : التعريف بالمدرسة العقلية : اسم يطلق على ذلك التوجه الفكري الذي يسعى للتوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي المعاصر، وذلك بتأويل النصوص وتطويعها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين، ومع انفجار المعلومات والاكتشافات الصناعية الهائلة في هذا العصر، وتتفاوت رموز تلك المدرسة تفاوتاً كبيراً في موقفها من النص الشرعي، ولكنها تشترك في الإسراف في تأويل تلك النصوص، سواء كانت نصوص العقيدة، أو نصوص الأحكام، أو الأخبار المحضة، وفي رد ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل [244] .

(244) الدكتور سلمان بن فهد العودة (1409هـ)، **حوار هادئ مع محمد الغزالي**، (دون ذكر لمكان ودار النشر)، الطبعة الأولى، ص 9.

قلت : وكلمة العقلية نشبة إلى العقل، أي أن أصحاب هذه المدرسة أخضعوا كل شيء للعقل والمنطق والتفكير، ومن ثم إلى النقاش، حيث قاموا برد كثير من أحاديث الصحيحين بحجة أنها تعارض العقل .

ثانياً : نشأة المدرسة العقلية الحديثة ويمكن إجماله بما يلي :

سيطرت الدول الاستعمارية على البلاد العربية والإسلامية، ثم قامت بمحاولة نشر عقيدتها وثقافتها وفكرها على الدول التي احتلتها، واتبعت لذلك وسائل وطرق عدة، فقامت بتسهيل سبل الدراسة والعيش لعدد من المتعلمين المسلمين والعرب في بلادهم، ثم تأثر عدد من هؤلاء بثقافة المحتل وفكره، فرجعوا إلى بلادهم وكان لهم دور السيادة والريادة فيها، وبنفس الوقت أقصت أصحاب الثقافات الدينية واقتصار دورهم على المساجد فقط .

ومن وسائل الدول الاستعمارية كذلك لتحقيق أهدافها هو محاولة بث فكرة مفادها بأن سبب تخلف هذه الدول هو تمسكها بدينها، وأن الحل يكمن في تخليها عن سيطرة الدين على حياتها، والانطلاق والتحرر منه، ويحاولون أن يقنعوهم بذلك من خلال الحديث عن التجربة الأوروبية، وأنها من تقدمت إلا لما تخلصت من سلطان وسيطرة الدين .

حاول بعض المسلمين ممن حاولوا أن يوفقوا بين إدعاء هذه الدول والإسلام، وأن الدين لا علاقة له بتخلف المسلمين، وأنه يتماشى مع العلم الحديث والنهضة والحضارة، فقاموا بعدة أمور لأجل ذلك، منها بيان أن الدين يشجع على العلم، وأنه لا تعارض بينه وبين العقل، وأن الإسلام دين الحرية، وأصبحوا يقيمون الدين على العقل الذي لا يقر الغرب غيره، ثم تطورت الأمور إلى أن أصبح العقل وسيلة لفهم وتفسير كل شيء في هذا الدين، حتى القرآن الكريم والسنة النبوية [245] .

---

(245) انظر : شفيق بن عبد بن عبد الله شقير(1998م)، **موقف المدرسة العقلية الحديث من الحديث النبوي – دراسة تطبيقية على تفسير المنار –**، بيروت ودمشق وعمان : المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص 16 – 18، وانظر : فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي (1983م)، **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**، السعودية : طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 67/1 – 70 .

المطلب الثاني : موقفها من السنة النبوية، وأبرز المتأثرين بها :

أولاً : موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية :

اتخذت المدرسة العقلية المعاصرة من السنة النبوية منهجاً مخالفاً لمنهج علماء الحديث، حيث كان لهم فيها فهماً خاصاً خرج عن الصواب وجانبه، وخالفوا قواعد هذا العلم التي تعارف عليها العلماء عبى مر الأيام والأزمان، يمكن إجمال هذا الموقف بما :

الأول : رد السنة النبوية كلياً أو جزئياً، بتفصيل في ذلك، فمنهم من ردها مطلقاً، ومنهم من يحتج بالمتواتر فقط، وأما الآحاد فيقبلون منه ما توافق مع روح القرآن والعقل أو التجربة البشرية [246]، وسبب كثير من هذا الرد هو عقلي محض، أي بحجة أنه يعارض العقل والمنطق .

الثاني : التشكيك بصحة الحديث الشريف : من خلال ادعائهم كثرة وجود التضارب والاختلاف والتناقض في الحديث الشريف، وأن أكثر الأحاديث النبوية هو موضوع وليس بصحيح، وبالتالي يجب الاقتصار على القرآن الكريم والقايس أو الكتاب والعقل وما زاد من السنة عن الكتاب إن شئنا تركناه وإن شئنا عملنا به، وأنه لا يجب العمل بكل الأحاديث النبوية وكل ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

الثالث : الطعن والتشكيك بمسألة كتابة وتدوين السنو النبوية : أن الأحاديث الناهية عن الكتابة أصح من الأحاديث الآمرة بها بل هي ناسخة لها لأنها متأخرة عنها، وأن السنة النبوية ليست ضرورية كالقرآن الكريم فلو كانت كذلك لتكفل الله بحفظها كالقرآن الكريم، وأن التدوين والكتابة للسنة النبوية تأخرت لفترة تكفي لأن يحصل فيها التلاعب والفاسد، وأن الصحابة لم يكتبوا شيئاً منها وأن التدوين تأخر إلى ما بعد المائة هجرية والأكثر إلى ما بعد المائتين الهجرية وأدى ذلك إلى وضع عشرات الآلاف من الأحاديث، وأن أمر عمر بن عبدالعزيز بالتدوين لم يكن له أثر لأنه عوجل عنه ولم يأبه به من جاء بعده .

الرابع : الطعن والتشكيك برواية الحديث بالمعنى : وأن هذا أدى إلى انتشار الاختلاف في الروايات وألفاظ الأحاديث .

الخامس : عرض الحديث على القرآن الكريم : وهو رد كل حديث يخالف القرآن الكريم وتضعيفه وعدم قبوله .

---

(246) انظر : الدكتور سلمان بن فهد العودة، **حوار هادئ مع محمد الغزالي**، ص 11 .

السادس : عدالة الصحابة : فيشككون بعدالة الصحابة جميعهم، وأنهم ليسوا كلهم عدول، ويجب إخضاعهم لقواعد الجرح والتعديل، فقد كان فيهم المنافق والمرتد، وأنهم بشر يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الخطأ والنسيان والسهو، وأن بعضهم كان يضع نفسه منزل النقد، وأكثر ما نقموا من أبي هريرة رضي الله عنه .

السابع : موقفهم من الصحيحين : وهو ادعاؤهم أن فيهما عدد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأن العلماء انتقدوا الكثير من أحاديثهما، وتضعيف أحاديثهما أكثره من جهة المتن لا السند، وأنه دخل عليها الكثير من الإسرائيليات [247] .

ثانياً : من المتأثرين بالمدرسة العقلية من المعاصرين وكتبهم :

الأول : محمد رشيد رضا وجمال الدين الأفغاني في مصنفاتهم المختلفة كتفسير المنار ومجلة المنار:

حيث كان له موقف من السنة النبوية يمكن إجماله من جهة السند بما يلي : المبالغة في جرح بعض الرواة مثل عبد الرزاق بن همام الصنعاني ووهب بن منبه وهمام بن منبه وكعب الأحبار، وطعنه تشكيكه ببعض رواة الصحيحين مثل حجاج بن محمد الأعور وإبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي والعلاء بن عبد الرحمن، والتشكيك بعدالة الصحابة وأنها أغلبية وليست كلية لجميعهم وتقسيمهم إلى طبقات من حيث الأفضلية، ورفضه قبول مراسيل الصحابة، ويرى الاحتجاج بأخبار الآحاد ما اطمأنت له النفس وليس كلها.

أما من جهة المتن فيتمثل موقفه بما يلي : استشكال كثير من أحاديث الفتن وأشراط الساعة كأحاديث الدجال وحديث الجساسة والمهدي وغيرها، بالإضافة إلى أحاديث أخرى كأحاديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم وحادثة شق الصدر وغيرها [248] .

---

(247) انظر : الأمين الصادق الأمين (د.ت)، **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، الرياض : مكتبة الرشد وشركة الرياض، (د.ط)، 280/2 – 427، حيث قام بالرد على كل هذه الشبهات بشيء من التفصيل، وانظر : شفيق بن عبد بن عبد الله شقير، **موقف المدرسة العقلية الحديث من الحديث النبوي – دراسة تطبيقية على تفسير المنار –**، حيث تعرض لمثل هذه النقاط من خلال تقسيمها إلى قسمين، فجعل الأول منها ما يتعلق بجهة السند والثاني بجهة المتن .

(248) انظر : شفيق بن عبد بن عبد الله شقير، **موقف المدرسة العقلية الحديث من الحديث النبوي – دراسة تطبيقية على تفسير المنار –**، حيث تعرض لمثل هذه النقاط من خلال تقسيمها إلى قسمين، فجعل الأول منها ما يتعلق بجهة السند والثاني بجهة المتن وقام بالرد عليها بالتفصيل .

الثاني : الشيخ محمد الغزالي : السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث :
حيث قام برد بعض أحاديث الصحيحين بحجة مخالفتها العقل، وهذه الأحاديث بمجالات مختلفة مثل : بعض أحاديث متعلقة بالنساء والحجاب، والبكاء على الميت سبب لزيادة عذابه، وأحاديث لها علاقة بآداب الطعام واللباس والمساكن، وغيرها من الأحاديث .

الثالث : سامر إسلامبولي : تحرير العقل من النقل – دراسة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم –، حيث قام بتضعيف بعض أحاديث الصحيحين بحجة مخالفتها للقرآن الكريم [249] .

الرابع : زكريا أوزون : جناية البخاري – إنقاذ الدين من إمام المحدثين – :
بدأ بالحديث عن ضرورة إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل، والتخلص من الهالة التي وضعت حول البخاري، وطرح عدة أسئلة انطلق منها في دراسته للبخاري، هي : هل الحديث النبوي وحي منزل ؟ وهل هو مصدر تشريع ؟ وهل هو مقدس ؟ وهل يفسر القرآن الكريم ؟ وهل جميع الصحابة عدول ثقات ؟ وهل يوافق ما وردنا من الأمور العلمية والنظم والأعراف السائدة ؟ وهل وحد الأمة وطورها ؟ وماذا نأخذ من الحديث ؟ وهل وفق البخاري في صحيحه ؟ ثم اجاب عليها بشكل مختصر موجز .
ثم تحدث عن العلاقة بين البخاري والقرآن الكريم من حيث تناول أسباب النزول والنسخ والأحاديث القدسية، وقام بتضعيف بعض الأحاديث المتعلقة بهذا الأمر، ثم تحدث عن البخاري والرسول صلى الله عليه وسلم، والديانات الأخرى، والحكم على الصحابة، والمرأة، ومجموعة تناقضات وقع فيها، ثم ختم بما بدأ به وهو محاولة إزالة الهالة حول البخاري وحول المقدس من التاريخ .

---

(249) انظر : الدكتور علي صالح علي مصطفى الخطيب (14-2010/7/15م)، **دعوى تعارض الآيات القرآنية مع أحاديث الصحيحن التي تفسرها – دراسة نقدية –**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، حيث ذكر مجموعة من الأمثلة على بعض الأحاديث التي ضعفها بهذه الحجة، ثم قام بالرد عليها وبيان بطلان هذه الحجج .

الخامس : ابن قرناس : الحديث والقرآن :
قسم الكتاب إلى قسمين، فجعل الأول للحديث عن البخاري لأنه يمثل السنة، والقسم الثاني للكافي لأنه يمثل الشيعة .
ما يعنينا هو حديثه عن البخاري، فقد بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها أن الحديث عبارة عن قصص وأساطير وأخبار من كل حدب وصوب، وليس كما يظن الناس انها من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو يرد جميع أحاديث البخاري لكنه قال أنه سيختار مجموعة من أحاديثه فقط ليناقشها، ثم بدأ باستعراض مجلدات البخاري التسعة وأخذ منها نماذج لأحاديث قام في الطعن بها وردها .
ثم تحدث عن صورة الرسول صلى الله عليه وسلم في كتب الحديث المختلفة وأنها أساءت صورته وشوهتها فلو أراد غير مسلم أن يقرأ عن حياته من خلالها فسيجد فيها أنه يفسد في الأرض ويقتل ويقطع الشجر، ثم ساق مجموعة من الأحاديث التي تتعلق بحياته فطعن بها وشكك وردها .

السادس : أحمد صبحي منصور : القرآن وكفى مصدراً للتشريع :
حيث تقوم فكرة الكتاب على اعتبار أن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد للتشريع الذي يجب الأخذ به وترك ما سواه، وأن السنة ليست تشريعاً، وتعلل بعدة حجج منها : أن القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد للمسلم، وأن الله ما فرط فيه من شيء، وأن القرآن وحده حق لا ريب فيه وغيره ظن وشك وأن الظن لا يغني من الحق، وأن الوحي المكتوب الذي نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم هو سور وآيات في القرآن فقط، وساق مجموعة من الأدلة ليثبت صدق ما يقول منها آيات قرآنية كريمة، إذاً هو يدعو إلى اعتبار القرآن الكريم المصدر الوحيد للتشريع ونبذ ما سواه، مشياً على طريقة القرآنيين .

السابع : نضال عبدالقادر صالح : هموم مسلم، التفكير قبل التكفير :
لم أستطع الوقوف على الكتاب ولا على نقد كامل له، لكن من خلال البحث في الشبكة العنكبوتية وجدت بعض المعلومات السريعة حوله، وهي أن فكرة الكتاب تقوم على الطعن بالصحابة وفهمهم للنصوص الشرعية .

الثامن : صالح أبو بكر : الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منه :

أنكر حجية السنة النبوية واعتبر أن القرآن الكريم والعقل وحدهما هما مصدر التشريع، ودعا إلى أن تركل وترمى وأن تُخلص الأمة من التعصب إلى الأسانيد والمشايخ، ونصّب عقله معيارا للحكم على نصوص النبي صلى الله عليه وسلم وتشريعاته، فيعرض كل خبر على عقله ثم يقوم برده والطعن فيه لأنه لم يوافق هواه والعياذ بالله، ثم ضعّف مجموعة من الأحاديث النبوية منها : تكذيبه لحادثة شق الصدر، وقصة المعراج، وتكذيبه لشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لعمه، وتفضيل ابنته فاطمة وزوجته عائشة ،ونفي الشفاء والبركة من بصاق النبي صلى الله عليه وسلم وعدّ ذلك من الكذب والمكر والكيد الذي وضعه اليهود في الدين [250] .

التاسع : حسن الصباغ : صحيح البخاري رؤية معاصرة :

لم أستطع الوقوف على الكتاب، ولا على أي معلومات عنه على الشبكة العنكبوتية، لكن اعتقادي أنه يدور في فلك من سبقه وأتى بعده، وحول تضعيف أحاديث في البخاري .

العاشر : جمال البنا :

يعتبر جمال البنا من رموز المدرسة العقلية البارزين، وأحد أعمدتها الرئيسية فيها، ألف مجموعة من الكتب في هذا المجال فقام برد وتضعيف مجموعة كبيرة من أحاديث الصحيحين بدافع العقل، ووضع اثنا عشرة ضابطاً قرآنياً لضبط السنة، ومن كتبه "تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم"، وقد قال أنه سماه لا يلزم حتى يتخلص من معمعة الجرح والتعديل في الرواة، ولأنه لا يؤمن أن السند ليس هو أفضل المعايير لسلامة الحديث، كما أنه يفهم من هذه الكلمة أنه لا يعد تشريعاً .

(250) لم أستطع الوقوف على الكتاب، ولكن وقفت على بحث لأحد طلاب الدراسات العليا بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة طيبة سلط الضوء عليه وقام بالرد عليه، واقتصر رده على أربعة أحاديث فقط، ورابط البحث هو الشبكة العنكبوتية :
www.saaid.net/book/12/4828.doc

ثم بدأ قبل الحديث عن هذه الأحاديث بمجموعة مقدمات هي : الأولى : اجتماع علماء السنة على أن كل ما في البخاري ليس بصحيح، والثانية : أن رواية الحديث على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانت تحريم التدوين والإقلال من الرواية، والثالثة : الحديث عن تجربة حديثة لباحث – أي نفسه جمال البنا – متخصص في مجال علوم الحديث تؤكد قصور قواعد المحدثين في التحقيق من صحة الأخبار .

رد في هذه الكتاب سبعة وثلاثين حديثاً اعتبرها من الإسرائيليات، وثمانية عشر حديثاً قدسياً، وستة وعشرين حديثاً تتحدث عن كرامات النبي صلى الله عليه وسلم وتخل بعصمته، وأربعة أحاديث تتعارض مع القرآن وتتعارض مع حرية الاعتقاد، وستة وأربعين تسرف في الترغيب والترهيب، وتسعة وثمانين بمجالات مختلفة من جهو المتن .

وتبلغ الأحاديث التي رأى الكتاب أنها "لا تلزم" ستمائة وخمس وثلاثين حديثاً، وثلث هذه الأحاديث مكرر، وقد يصل تكرار الحديث الواحد خمس أو سبع أو ثماني مرات، ولو احتسبنا التكرار فيها لبلغت ألفاً [251] .

ومن كتبه الأخرى التي وقفت عليها كتاب اسمه "جناية قبيلة حدثنا"، حيث يشعر العنوان بأنه سوف يطعن برواة الحديث وأنهم فعلوا أموراً عظيمة في السنة النبوية، فتحدث في هذا الكتاب عن بعض الأمور المتعلقة بمثل ذلك، منها : أنه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى نهاية الخلافة الراشدة كان الموقف من من رواية الأحاديث يخضع لمبدأين، الأول: تحريم كتابة الحديث، والثاني : إباحة تناقله شفاهاً مع الإقلال من الرواة والتحرز فيها، ثم بعد هذه المرحلة وحدوث الفتوحات الإسلامية انتشرت ظاهرة الوضع في الحديث، ثم بين أن هذا الوضع امتد إلى العقيدة والقرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وسلم وعلى الفرد والمجتمع .

الحادي عشر : نيازي عز الدين : دين السلطان (البرهان) :

ادعى بوجود أحاديث موضوعة في الصحيحين، ثم ذكر أمثلة على ذلك مثل أحاديث الإسراء والمعراج والجهاد والتي تتحدث عن معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرها، ومن الحجج

---

(251) انظر : جمال البنا، **تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم**، مقال له في وصف كتابه منشور على موقع آفاق، ورابطه :
http://www.aafaq.org/masahas.aspx?id_mas=2823

أن بعضها يخالف القرآن الكريم والعقل والمنطق، وبعضها يخالف بعضاً، وقد أسهب وفصل في مثل هذه القضايا بشكل كبير.

الثاني عشر : عدنان إبراهيم : من خلال خطبه ومحاضراته المختلفة المبثوثة على موقعه على الشبكة العنكبوتية واليوتيوب وغيرها، حيث سار على منهاج من سبقه بتحكيم العقل في الحكم على الأحاديث وقام بتضعيف مجموعة من أحاديث الصحيحين، مثل أحاديث الرجم والمهدي وغيرها، وكذلك قام في الطعن ببعض الصحابة مثل معاوية بن أبي سفيان وأبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين .

المبحث الرابع : أسباب منطلقات عقائدية :

المطلب الأول : المعتزلة وموقفهم من السنة النبوية :

أولاً : التعريف بالمعتزلة :

المعتزلة : هي فرقة إسلامية يرجع تأسيسها إلى عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وأصحابهما، سُموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، ولما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين وبيّن مذهبهم زبناه على الأصول الخمسة، وهي : التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهم مشبّهة الأفعا لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يَحسن من العباد يحسن منه وما يَقبح من العباد يقبح منه، وقالوا : يجب عليه أن يفعل كذا ولا يجوز له أن يفعل كذا [252] .

قلت : هناك علاقة وثيقة بين المعتزلين، وبين أفكار المدرسة العقلية المعاصرة، وتداخل كثير بينهما، ومن خلال المصادر التي تحدثت عن المدرسة العقلية التي اطلعت عليها، وجدتهم يعودون بأصل ظهور ونشوء هذه المدرسة إلى المعتزلة، لأن كليهما تقوم على فكرة العقل ودوره في فهم الإسلام وكل ما يتعلق به، وإخضاع كل شيء له وجعله حاكماً لا محكوماً .

ثانياً : موقفهم من السنة النبوية :

من خلال ما تقدم نلحظ أن المعتزلة يعتمدون على العقل في فهم العقيدة الإسلامية، ولكن هذا تطور إلى السنة النبوية وما يتعلق بها، فاتخذوا موقفاً مغايراً لأهل السنة، وخالفوهم به، يمكن إيجاز هذا الموقف بما يلي:

أولاً : رأيهم في الصحابة :

حيث شككوا في عدالتهم، وطعنوا بعدد منهم ونفوا العدالة عن بعضهم، ومن الصحابة الذين نالتهم تهمهم، علي والزبير وطلحة وعائشة ومعاوية وأبو بكر الصديق وعمر وعبد الله بن مسعود وعثمان بن عفان وحذيفة بن اليمان وأبو هريرة ومعاوية وسمرة بن جندب رضي الله عنهم أجمعين .

---

(252) انظر : محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي الأذرعي الصالحي الدمشقي (1997م)، **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، 2/791 – 792 .

ثانياً : إنكارهم للحديث المتواتر :

فقالوا أنه لا يفيد القطع، واحتمال وقوع الكذب فيه، وإنكاره واشترطوا لثبوته أن يكون أحد رواته من أهل الجنة .

ثالثاً : رد حديث الآحاد :

حيث ردوه، ولا يقبلوه إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، أو عضده خبر آخر أو موافقة ظاهر القرآن الكريم، أو عمل به بعض الصحابة .

رابعاً : تشكيكهم وإنكارهم لكثير من الأحاديث :

فما عارض أصولهم الخمسة من آيات القرآن أولوها، وما خالفها من السنة النبوية أنكروها وردوها .

خامساً : الكذب في الحديث الشريف :

سواء الحديث الشريف، أو إضافة الحديث إلى أحد الرواة المشهورين ولم يكن قد رواه [253].

ومن الذين تأثروا بالمعتزلة وطعنوا في الصحيحين والسنة النبوية وكتبهم :

أولاً : محمد زاهد الكوثري : من خلال كتبه المختلفة، مثل مقالات الكوثري :

من مواقفه تجاه السنة النبوية : الطعن بابن عباس وبعض الأئمة كمالك والشافعي وأحمد، ورد مراسيل الصحابة واحتجاجه بالبلاغات والموقوفات، اضطراب منهجه في الجرح والتعديل فمرة يقبل توثيق ابن حبان ومرة يرده، وتضعيف بعض أحاديث الصحيحين، وإدعاء أن الأمة اتفقت على أن أحاديثهما ليست بصحيحة، وتناقض بحكمه على الرجال بشكل كبير فيقول عن الراو أنه ثقة وأخرى أنه ضعيف [254] .

ثانياً : حسن السقاف :

له عدة كتاب "مسألة الرؤية – رؤية الله في الدنيا والآخرة، تخريج أحاديث الرؤيا"، حيث أراد من هذا الكتاب نفي رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة وأن الأحاديث التي في هذا الباب هي

---

(253) انظر : أبو لبابة حسين (1987م)، **موقف المعتزلة من السنة ومواطن انحرافهم عنها**، الرياض : دار اللواء، الطبعة الثانية، ص 78 – 104 .

(254) رد عليه المعلمي اليماني في كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، وأحمد بن محمد بن الصديق الغماري (1996م)، بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري، تحقيق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الرياض : دار الصميعي، الطبعة الثانية، وقد استفدت منهما ما ذكرته عن الكوثري .

أحاديث ضعيفة، ولا حجة بها على هذه المسألة، حيث ضعف ستة أحاديث من الصحيحين، بحجج مختلفة منها ما له ارتباط بالسند من خلال تضعيف أحد رواته، أو أنه موقوف وقوله أن الموقوف لا يوجب الاحتجاج به، أو أن بعضها من الإسرائيليات من طريق كعب الأحبار .

المطلب الثاني : الحداثيون وموقفهم من السنة النبوية :

أولاً : التعريف بالحداثة :

الحداثة : هي منهج فكري أدبي علماني مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية، يقوم على الثورة على الموروث ونقده وتفسيره بحسب وجهة نظر القارئ [255] .

وقيل هي : مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفرويدية والماركسية، وافاد من المذاهب الفلسفية والأدبية الذي سبقته، مثل السريالية والرمزية وغيرها [256].

ثانياً : موقفهم من السنة : يمكن تلخيصه بما يلي :

أولاً : إلغاء مصادر الدين وما صدر عنها من عقيدة وشريعة وتحطيم كل القيم الدينية والإنسانية، بحجة أنها قديمة وموروثة [257] .

ثانياً : أنسنة الدين – ومن ضمنه الحديث الشريف –، أي إرجاع الدين إلى الإنسان، وإحلال الأساطير محل الدين .

ثالثاً : تطبيق المبادئ النقدية الوافدة على النصوص المقدسة .

رابعاً : وضع العملية أو العقلانية والدين على طرفي نقيض، على أساس أن الدين فكر غيبي، يتعارض مع التفكير العلمي والعقلاني [258] .

ثالثاً : موقفهم من الصحيحين :

يمكن تلخيص هذا الموقف، من خلال قواعد تختص بالسند، وأخرى بالمتن، فما يخص السند دار حول مجموعة نقاط، هي [259] :

---

(255) الدكتور أنس النابلسي (14-2010/7/15م)، **المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحداثيين للطعن في الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ص 6 .

(256) الندوة العالمية للشباب الإسلامي (1420هـ)، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، بإشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور مانع بن حماد الجهني، الرياض : الناشر دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 867/2 .

(257) المرجع السابق .

(258) الدكتور أنس النابلسي، **المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحداثيين للطعن في الصحيحين**، ص 5 .

(259) انظر : المرجع السابق، ص 10 – 16 .

أولاً : انعدام الدليل النقلي الخالص، حيث إنهم يؤمنون أنه لا يوجد دليل نقلي مصدق .

ثانياً : تحريف شروط الصحة في الصحيحين، ومساواة نصوصها بأي خطاب بشري آخر.

ثالثاً : مساواة درجة أحاديث الصحيحين مع غيرها، وإدراجها ضمن الحكم العام للسنة .

رابعاً : الطعن في طريقة تدوين الصحيحين، وأنه نتيجة للظروف السياسية التي كانت سائدة في عصرهم احتاج الناس لأحاديث جديدة، فألفوا الصحيحين.

أما القواعد التي تخص المتن، فتقوم على ثلاثة أمور هي [260] :

الأول : الأحاديث النبوية تراث لا وحي، وبالتالي إسقاط حجيتها .

الثاني : الخطاب النبوي خطاب لغوي قابل للنقد، وهو ما يسمى بنظرية (موت المؤلف) أو (عزل النص)، وهذا يقتضي إخضاع نصوص الصحيحين وغيرها من النصوص الشرعية لآليات التفكيك والنظريات الألسنية الحديثة .

الثالث : الخطاب النبوي حجاب (بواطنه مباينة لمنطوقه)، أي أنه لا يمكن الوثوق به لأنه يحجب الحقائق المطلقة التي يجب أن نفكر بها .

ومن الحداثيين الذين طعنوا في الصحيحين والسنة النبوية وكتبهم :

الأول : محمد شحرور، في كتابه الكتاب والقرآن :

حيث ينكر أن السنة النبوية وحي، وأن الصحابة في وقت من الأوقات لم يكونوا يعتبرونها وحي ولذلك لم يأمر النبي صلى الله عليه بجمعها وكتابتها كما فعل مع القرآن الكريم، وكذلك الخلفاء الراشدين، وأن تعريف السنة النبوية ليس هو ما تعارف عليه علماء الحديث بل قابل للنقاش والأخذ والرد، ويعرفها بأنها: منهج تطبيق أحكام أم الكتاب بسهولة ويسر دون الخروج عن حدود الله في أمور الحدود أو وضع حدود عرفية مرحلية في بقية الأمور، مع الأخذ بعين الاعتبار عام الحقيقة والزمان والمكان والشروط الموضوعية التي تطبق بها .

ويقسم السنة إلى قسمين : الأول سنة الرسالة وهي التي تتعلق بالحدود والعبادات والأخلاق، والثانية سنة النبوة وهي التي تتعلق بالغيبيات ويدخل فيها شرح القرآن وآياته وليس لها علاقة بالحلال والحرام .

---

(260) انظر : الدكتور أنس النابلسي، **المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحداثيين للطعن في الصحيحين**، ص 11 – 26 .

ويقول أن جمع السنة كان من منطلق عقائدي بعد انتهاء الخلافة الراشدة وظهور الدولة الأموية، وظهور فرق سياسية كثيرة، ويدعو إلى إعادة النظر في تنقيح الأحاديث المتعلقة بالغيبيات على ضوء الفهم الحديث للقرآن الكريم .

اعتبار أحاديث الحلال والحرام والحدود التي لم يرد فيها نص بالقرآن الكريم على أنها أحاديث مرحلية قيلت في حينها حسب الظروف السائدة، واعتبار كل حديث غيبي لا يوافق القرآن مثل عذاب القبر والروح على أنها سر لحياة على أنها أحاديث ضعيفة أو موضوعة وعدم الأخذ بها.

الثاني : حسن حنفي : في كتبه "التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة" والكتاب الآخر "الدين والثورة في مصر" والكتاب الثالث "مقدمة في علم الاستغراب" والكتاب الرابع "التراث والتجديد" :

هو أحد المفكرين التنويرين المعاصرين والذين يتبعون منهج المعتزلة ويقدمون العقل على النقل وهو الداعي إلى الثورة ضد العقيدة كما هو واضح من خلال كتبه، ويدعو إلى التحرر من الدين من خلال العقل والثورة ضد كل ما هو موروث، فهو يعتبر الدين الإسلامي ميراث ثقافي يتغير بحسب الظروف والأحوال وأنه ليس هنالك دين في ذاته بل هناك تراث يمكن تطويره وتطويعه حسب الظروف والملابسات، ويذهب إلى أن العلمانية هي أساس الوحي، وأن الدين طارئ والعلمانية هي الأصل والأساس، ويدعو إلى التحرر من الروابط العقائدية، واستخدام العقل لإفادة المجتمعات، وينكر شرع الله الملزم ويعتبر ما جاء في القرآن فكر ثقافي، ولا تقديس للقرآن الكريم والسنة النبوية بل هما وصف للواقع فقط، واتهم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان يحمل هم الوحدة الوطنية للقبائل العربية وتكوين دولة في الجزيرة العربية، وكانت له مشاكل مع اليهود والنصارى ومع المشركين أيضا، ويعتقد أن المنهج الاعتزالي هو الخيار البديل عن الدين، وأنه أكثر تعبيراً لحاجات العصر وأكثر تلبية لمطالبه[261] .

---

(261) انظر : مقال منشور على شبكة منتديات التاريخ العام بعنوان **من هو حسن حنفي**، ورابطه هو : http://www.eltareekh.com/vb/post46889-1/ وانظر : هاني السباعي، **التراث والتجديد في فكر حسن حنفي**، مقال منشور على منبر التوحيد والجهاد، ورابطه هو : http://www.tawhed.ws/r?i=fxbrw6tx

الثالث : علي حرب : نقد النص :

يعتقد أنه لا فرق بين النصوص في نقدها، سواءً نص نبوي أو غيره، والنظر إلى النص دون النظر إلى مؤلفه، وأن كل نص قابل للخطأ والصواب، ويقوم علي حرب بالثناء على حسن حنفي ومحمد أركون وعلي عابد الجابري وصادق جلال العظم ونصر حامد أبو زيد .

الرابع : محمد أركون : "الفكر الإسلامي قراءة عليمة"، وكتابه الآخر "الفكر الإسلامي نقد واجتهاد"، وكتابه "تاريخية الفكر العربي الإسلامي"، وكتابه "نافذة على الإسلام" :

من أبرز أفكاره هدف إلى بناء "إسلاميات تطبيقية" وذلك بمحاولة تطبيق المنهجيات العلمية على القرآن الكريم، ومن ضمنها تلك التي طبقت على النصوص المسيحية، وهي التي أخضعت النص الديني لمحك النقد التاريخي المقارن والتحليل الألسني التفكيكي وللتأمل الفلسفي المتعلق بإنتاج المعنى وتوسعاته وتحولاته .

ويعتبر أن الحل للمسلمين للتخلص مما هم فيه من الضعف هو بالتزامهم بالعلمانية، ويتأسف لكون المجتمعات الإسلامية والعربية لا تزال في عموميتها ترفض العلمانية وتجهل معناها الايجابي. وينحو منحى مدرسة تأليه العقل، ويحتفي بالمعتزلة، وبالفلاسفة خاصة، أي الفارابي وابن سينا، لكنه يلقي باللائمة لسعيهم إلى إثبات أن مقولاتهم العقلية تستند إلى الوحي، وتتلاءم مع الحقائق الدينية، وهذا ما لا يستسيغه طبعاً، لأنه لا يريد تجديداً منقطعاً عن الوحي غير مستند إليه [262] .

---

(262) انظر : إدريس ولد القابلة، **جولة في فكر الدكتور محمد أركون**، رابطه : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9086 ، وعبد العزيز كحيل، **قراءة في الفكر العربي لمحمد أركون**، ورابطه : http://www.alukah.net/Sharia/0/41589/

المطلب الثالث : الشيعة وموقفهم من السنة النبوية :

أولاً : التعريف بالشيعة :

هي أقدم المذاهب السياسية الإسلامية، ظهرت في أواخر عصر عثمان رضي الله عنه، وترعرت في عهد علي رضي الله عنه، إذ كان كلما اختلط بالناس ازدادوا إعجاباً به وبقوة دينه، فاستغل الدعاة ذلك الإعجاب وأخذوا ينشرون آراءهم فيه، ولما اشتدت المظالم على أولاد علي في عهد الأمويين ثارت دفائن المحبة وهم ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى الناس فيهم شهداء الظلم، فاتسع نطاق المذهب الشيعي وكثر أنصاره، ويتفقون على أن علي هم الخليفة المختار من النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه أفضل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين [263] .

وهم فرق متعددة منهم الإمامية، وسبب التسمية بهذا لأنهم يقولون أن الأئمة لم يعرفوا بالوصف بل عُينوا بالشخص، فعُيّن الإمام علي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يُعيّن من بعده بوصية من النبي صلى الله عليه وسلم ويسمون بالأوصياء، وتسمى هذه الفرقة كذلك بالإثني عشرية لأنهم اعتقدوا بإثني عشر إماماً آخرهم محمد بن الحسن العسكري الذي دخل السرداب بسامراء، وأنه هو المهدي المنتظر الذي سيخرج آخر الزمان [264] .

ثانياً : موقفهم من السنة النبوية : يمكن إجماله بما يلي :

أولاً : موقفهم من الصحابة :

والطعن ببعضهم كأبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، واعتقاد أنهم ليسوا كلهم عدول [265] .

ثانياً : رد أحاديث جمهور الصحابة :

إلا ما رواه أشياع علي منهم، على أن تكون رواية أحاديثهم من طرق أئمتهم، لاعتقادهم بعصمتهم، أو ممن هو على نحلتهم .

ثالثاً : حكمهم على أحاديث جمهور المحدثين بالكذب والوضع :

---

(263) انظر : محمد أبو زهرة (د . ت)، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، القاهرة : دار الفكر العربي، (د . ط)، ص 30 – 31 .

(264) انظر : المرجع السابق، ص 44 – 46 .

(265) انظر : إحسان إلهي ظهير الباكستاني (1979م)، **الشيعة والسنة**، لاهور : إدارة ترجمان السنة، الطبعة الثالثة، ص 32 – 49.

وخاصة ما كان منها في فضائل الصحابة الذين يخاصموهم، وعدم قبول أحاديث أهل السنة، إلا ما وافق أحاديثهم التي يروونها عن أئمتهم المعصومين في نظرهم، وبذلك حكموا على أحاديث بالوضع، هي عند الجمهور من أرقى طبقات الصحيح [266] .

رابعاً : وضع الأحاديث في فضائل علي وأهل بيته:

يقومون بوضع الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه وآل البيت، يقول الخليلي : "قال بعض الحفاظ : "تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل البيت، فزاد على ثلاثمائة ألف" [267] .

أما موقفهم من الصحيحين، يمكن إجماله فيما يلي :

الادعاء بوجود أحاديث باطلة وموضوعة فيهما سنداً ومتناً، والطعن بالبخاري وانتقده لعدم روايته لجعفر الصادق، وادعائهم أنهم رووا لوضاعين وكذابين من الخوارج والنواصب، ووصفهم البخاري بالخيانة لعدم روايته الأحاديث الواردة في فضائل علي وآل البيت، ووصفه بالجهل لطعنه بحديث غدير خم وتضعيفه، وتضعيف أحاديث رويت عن صحابة معينين مثل أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم [268] .

أما الانتقادات من جهة المتن، تمثلت بأمرين هما : تقطيع المتن أي أن البخاري كان يقطع الحديث في أكثر مكان في صحيحه، ووصف هذا العمل بالخيانة الناجمة عن روح التعصب والتطرف الذي يكنه تجاه علي رضي الله عنه، لذلك يسقط ويقطع كل حديث فيه منفبة من مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو يكشف عن منقصة أو جهالة لأحد من الخلفاء، فيحذف صدر الحديث أو ذيله أو يعمد إلى قطعه من وسطه حتى تخفى المنقبة أو المنقصة .

---

(266) انظر : مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص 151 – 154 .

(267) أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (1309هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، الرياض : مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 419/1 .

(268) انظر : الدكتور لطفي الزغير (14 – 2010/7/15م)، **انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ص 9 – 14 .

والثانية هي الرواية بالمعنى وان هذا مما يسلب الاطمئنان والاعتماد على البخاري وعدم الوثوق به لأن قسماً من أحاديثه رويت بالمعنى، وبالتالي لم ينقلها بنفس اللفظ الذي سمعه من ناقليها [269].

ومن العلماء الشيعة الذين طعنوا بالصحيحين والسنة النبوية وكتبهم [270] :

الأول : فتح الله النمازي الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة : القول الصراح في البخاري وصحيحه :

حكم على عدد من روايات البخاري بالوضع وأن في البخاري جملة من الرواة الكذابين والنواصب والخوارج، وتحدث عن عدم روايته لأحاديث فضائل علي وآل البيت، وقوله أن البخاري يعتقد بخلق القرآن، والطعن بالبخاري ووصفه بعدم التزام أحكام الإسلام، وأنه يقطّع الأحاديث التي جاءت في فضائل علي وآل البيت، وطعن به لعدم روايته حديث خم وتضعيفه.

الثاني : آقا برزك الطهراني : القول الصحاح بنقد الصحاح :

قال الدكتور لطفي الزغير عن الكتاب : " وقد مر كلام جعفر السبحاني وغيره أنه استكتب هذا الكتاب من شيخه شيخ الشريعة الأصبهاني وادعاه لنفسه كما مر نفاً، ولم أقف على هذا الكتاب إلا أنني رأيت إحالات كثيرة عليه وبخاصة في كتب الشيعة ودراساتهم، وبخاصة مجلة تراثنا، وليس النظر في هذا الكتاب مما يزيد في دراستنا هذه لأن كتاب آقا برزك هو نسخة من كتاب شيخ الشريعة، وهذا باعتراف مشايخهم كما مر" [271] .

قلت : إذاً كلاهما يدور حول نفس الفكرة، وهي الطعن في الصحيح والحكم على أحاديثه بالضعف والوضع .

---

(269) انظر : الدكتور لطفي الزغير، **انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية**، ص 30 – 34 .

(270) استفدت الكتب الستة وما يتعلق بها من بحث الدكتور لطفي الزغير، **انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية**، ص 9 – 13 .

(271) المرجع السابق، ص 11 .

الثالث : محمد صادق النجيمي : أضواء على الصحيحين :
حاول أن يثبت فيه عدم صلاحية الصحيحين ويسقط الثقة بهما، وحاول أن يجمع فيه كل انتقاد أو شبهة حولهما، وحاول استيعاب الانتقادات السابقة عند الشيعة وغيرهم والزيادة عليها، وحمل على الشيخين عدم روايتهم للفضائل ولجعفر الصادق .

الرابع : حسين غيب غلامي الهرساوي : البخاري وصحيحه :
وهو المحقق لكتاب القول الصراح لشيخ الشريعة الأصبهاني، وبالتالي كل انتقاداته مأخوذة منه ولا جديد فيه.

الخامس : محمد العبيدان القطيفي : الصحيحان في الميزان، والكتاب الآخر أدلة ضعف الصحيحين :
وهما استنساخ من كتابي النقد الصراح ودراسات في الحديث لهاشم معروف الحسيني، ولا يوجد فيهما شيء جديد يخرج عما فيهما .

السادس : هاشم معروف الحسيني : دراسات في الحديث الشريف :
وهي دراسة لكتابي الكافي للكليني وصحيح البخاري وادعى أنه سيكون موضوعياً، لكنه كان واضح التحيز للكافي، وقد رد كثير من أحاديث البخاري بحجة أنها من الإسرائيليات أو مما يتعارض مع القرآن الكريم، وطعن كذلك في عدالة الصحابة .

السابع : محمد جواد خليل : صحيح مسلم بين القداسة والموضوعية :
يقع الكتاب في أربعة مجلدات، بدأ بالحديث عن ترجمة الإمام مسلم، ثم التحذير من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، وتكلم عن الضعفاء والكذابين وأن الإسناد من الدين، ثم ذكر أن بعض العلماء قد طعنوا ببعض روايات مسلم كالذهبي والخطابي، ثم تحدث على ما يقارب ألف حديث مع شرحها وبيانها والتعليق عليها بطريقته الخاصة، ورتبه أبواب مسلم كما هي، واعتبر أن كتابه مختصراً لمسلم لأنه اقتصر فيه على الأحاديث التي ينبغي التوقف عندها،

ومن هذه الأحاديث ما فيه نظر وعليها علامات اسفهام، ومنها ما يصطدم بالعقل السليم ويتعارض مع القرآن الكريم ومع العلم، أن فيه أحاديث منكرة وأخرى موضوعة [272] .

وله كتاب آخر هو "كشف المتواري في صحيح البخاري – حتى لا يكون البخاري صنماً يعبد –" :

وهو ثلاثة أجزاء، وطبع في لندن، قام صاحبه بردّ مجموعة من أحاديث البخاري بعدة حجج منها كما قال هو أنه فيها نظر وعليها علامات استفهام – بينها خلال كلامه على الأحاديث في الكتاب –، ومنها ما يخالف الشريعة ويتعارض مع السنة النبوية، ومنها ما يحط من منزلة وشأن الرسول صلى الله عليه وسلم مضافاً إلى الأحاديث التي تسخر من بقية الأنبياء والمرسلين.

الثامن : جعفر السبحاني : الحديث النبوي بين الرواية والدراية :

بدأ الحديث عن مكانة السنة النبوية، ثم تحدث عن تأخر تدوين السنة إلى زمن عمر بن عبدالعزيز وذكر أسباب مختلفة لهذا التأخير جانب فيها الصواب، ثم ذكر ما نتج عن هذا التأخير من ظهور الوضع والكذب في الحديث، ثم بين منهجه في تمحيص السنة من خلال عرضها على القرآن الكريم ثم السنة المتواترة ثم العقل الحصيف ثم التاريخ الصحيح ثم اتفاق الأمة .

ثم رد على من قال بأن كل ما الصحيحين صحيح، وأنكر هذا وقال أنه لا صحيح إلا القرآن الكريم، ثم ساق أسماء مجموعة من الصحابة وذكر ما يطعن بهم وأحاديث أدعى أنها ضعيفة وموضوعة رويت عنهم، ومن أمثلة الصحابة معاذ بن جبل وأبي بن كعب والعباس بن عبد المطلب رضي الله عنهم أجمعين، وغيرهم من الصحابة الذين بلغوا أربعين صحابياً .

التاسع : السيد المرتضى العسكري : أحاديث أم المؤمنين عائشة :

يقع الكتاب في جزأين، يتحدث عن مراحل حياة السيدة عائشة رضي الله عنها المختلفة، وقد وصفها بأنها ذات مزاج حاد عصبي وذكاء وغيرة، تغار كلما تزوج الرسول صلى الله عليه وسلم زوجة جديدة، واتهمها بأنها كانت تنشر أحاديث في فضائل الخلفاء الثلاث وأخرى تذم علي .

---

(272) مقال على شبكة الرضا الشيعية، ورابطه هو : http://www.imamreza.net/arb/imamreza.php?id=2904

ثم في الجزء الثاني مهد بقضية انتشار الوضع في الحديث وأن الصحابة ليسوا كلهم عدول، ثم تحدث عن كثرة أحاديثها ورواياتها للحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم تحدث عن روايات مختلفة وطعن فيها رويت من طريقها، ثم ذكر شيئاً مما استدركته على الصحابة، وختم بنقل بعض المستشرقين للطعون السابقة فيها .

العاشر : عبد الحسين الموسوي : أبو هريرة :

بدأ بالحديث عن إنكار عدالة جميع الصحابة، وأدعى أن فيهم العدول والأولياء والصديقون وفيهم المجهول ومجهول الحال والمنافقون من أهل الجرائم، وأن منهم الوضاعون والكذابون، ثم تحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه وإكثاره بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم تحدث بشيء عن حياته، ووصفه بأنه مغمور النسب لا يُعرف، ثم تحدث عن قِصر فترة إسلامه وملازمته للرسول صلى الله عليه وسلم، وحياته في ظل الخلفاء الراشدين والدولة الأموية، واتهمه بوضع الأحاديث وساق عدداً منها، وكان كل كتابه طعن وتشويه بأبي هريرة رضي الله عنه وإساءة إليه .

الفصل الثاني : من الطاعنين في الصحيحين بروايتهم عن المختلطين :

المبحث الأول : من خلال الكتب .

أولاً : محمد زاهد الكوثري .

ثانياً : محمد رشيد رضا .

ثالثاً : الشيخ محمد الغزالي .

رابعاً : محمود أبو رية .

خامساً : عبد الله بن علي النجدي القصيمي .

سادساً : علي بن محمد بن عامر الحجري .

سابعاً : حسن السقاف .

ثامناً : محمد مأمون .

الفصل الثاني : من الطاعنين في الصحيحين بروايتهم عن المختلطين :

المبحث الأول : من خلال الكتب :

أولاً : محمد زاهد الكوثري :

ضعّف محمد زاهد الكوثري أحاديث أبو عوانة الوضاح، بسبب اختلاطه، وهو من رواة الصحيحين، فقال: "وما رواه في ست سنوات في آخر عمره، لا يعتد به لاختلاطه" [273] .

وغمزه بالحجاج بن محمد الأعور بأنه اختلط [274]، وسفيان بن عيينة [275]، وهما من الرواة في الصحيحين، والغمز بهما يعني تضعيف أحاديثهم، وهذا يعني تضعيف رواياتهم في الصحيحين.

ثانياً : محمد رشيد رضا :

قام برد بعض الأحاديث والطعن فيها بحجة أنه وجد فيها رواة مختلطون، وكذلك الطعن برواة من رواة الصحيحين بسبب اختلاطهم، وهذه الطعون هي :

الأول : رد حديث فيه عبد الرزاق بن همام الصنعاني لعدة أسباب منها أنه اختلط، فقد قال بعد حديث "يقتتل عند كنزكم هذا ثلاثة كلهم ابن خليفة" [276] : "فهو مثال لأصح ما رووه عن المهدي، ولكن في إسناده عبد الرزاق بن همام الصنعاني الشهير وهو معروف بالتشيع، وعمي آخر عمره فخلط" [277] .

قلت : وهذا الطعن في عبد الرزاق عام يشمل جميع رواياته – كما يُشعر من كلامه – فلا يوجد دليل على اختصاصة بهذا الحديث فقط، وبناءً عليه يكون قد رد جميع أحاديث عبد الرزاق، ومعلوم أنه من رواة الصحيحين وبالتالي يكون قد رد رواياته في الصحيحين .

---

(273) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتّمي اليماني (1986م)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بتعليق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، بيروت ودمشق : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 65/1 .

(274) انظر : المرجع السابق، 435/1 .

(275) انظر : المرجع السابق، 475/1 .

(276) نص الحديث : عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد مهنم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم" – ثم ذكر شيئاً لا أحفظه – فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي) .

رواه ابن ماجه، **السنن**، كتاب الفتن، باب خروج المهدي، 1367/2، برقم (4084) .

(277) محمد رشيد رضا (1990م)، **تفسير المنار**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 420/9 .

الثاني : ردّ حديث "خلق الله التربة" [278]، بحجة أن في سنده الحجاج بن الأعور حيث قال : "أما رواية شعبة عن حجاج فإن كان هذا هو المصيصي الأعور"، فقد كان ثقة ولكنه تغير في آخر عمره، وهو ممن روى عن شعبة وابن جريج ولم يذكروا أن شعبة روى عنه، ولكن شعبة روى عن حجاج الأسلمي، وهو مجهول كما قال أبو حاتم" [279] .

وقال كذلك : "فيكون رفع أبو هريرة له من خلط الحجاج بن الأعور" [280] .

وقال : "كل ما روي في هذه المسألة من الأخبار والآثار مأخوذ من الإسرائيليات لم يصح فيها حديث مرفوع، وحديث أبي هريرة – خلق الله التربة – هذا هو أقواها مردود بمخالفته لنص كتاب الله وأما سنده فلا يغرنك رواية مسلم له به، فهو قد رواه كغيره عن حجاج بن محمد الأعور المصيصي وثبت أنه حدث به بعد اختلاط عقله كما في تهذيب التهذيب، والظاهر أن هذا الحديث مما حدث به بعد اختلاطه" [281] .

الثالث : الطعن في حماد بن سلمة : حيث طعن في حديث يرويه أنس بن مالك رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه : "قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم **﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف : 143]** [282]، ثم علق عليه فقال : "وقد انفرد به عند مصححيه حماد بن سلمة، وهو من رجال مسلم، إلا أنه قد تغير حفظه في آخر عمره كما هو معلوم" [283] .

---

(278) نص الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل" .

رواه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (د.ت)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت : دار إحياء التراث، (د.ط)، كتاب الفتن، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، 2149/4 برقم (2789) .

(279) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، 137/5 .

(280) المرجع السابق، 399/8 .

(281) المرجع السابق .

(282) نص الحديث : ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى **﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾** [الأعراف: 143] قال هكذا، يعني أنه أخرج طرف الخنصر، قال : أراناه معاذ، قال : فقال له حميد الطويل : ما تريد إلى هذا يا أبا محمد؟ قال : فضرب صدره ضربة شديدة وقال : من أنت يا حميد؟ وما أنت يا حميد، يحدثني بن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول أنت ما تريد إليه .

الرابع : الطعن في الليث بن أبي سليم: حيث قال عنه : "وليث هذا مضطرب الحديث، وإن روى عنه مسلم وقد اختلط عقله في آخر عمره" [284] .

ثالثاً : الشيخ محمد الغزالي :

الطعن في حديث لطم موسى ملك الموت، ونصه : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : "أُرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام ، فلما جاء صكه، فرجع إلى ربه، فقال : أرسلتني إلى عبد لا يريد أن يموت، فرد عليه عينه وقال : ارجع فقل له ضع يدك على متن ثور فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة، قال : أي رب ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت، قال : فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "فلو كنت ثم لأرينكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر" [285] .

ومن أسباب الطعن فيه أن روي من طريق عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وهو قد اختلط آخر عمره بعدما عمي، وقد ذكر ذلك في كتابه "السنة بين أهل الفقه والحديث" [286] .

رابعاً : محمود أبو رية :

الطعن في حديث لطم موسى ملك الموت السابق، ولنفس السبب السابق، وقد قال ذلك في كتابه، "أضواء على السنة المحمدية" [287] .

رواه الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي أبو عيسى (1998م)، **الجامع الكبير**، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت : دار الغرب الإسلامي، (د.ط)، أبواب تفسير القرآن، باب من سورة الأعراف، ج 5، ص 115، برقم (3074)، وأحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، 281/19 برقم (12260) .

(283) محمد رشيد رضا، **تفسر المنار**، 110/9 .

(284) المرجع السابق، 97/9 .

(285) رواه البخاري، محمد بن إسماعيل ، أبو عبد الله البخاري الجعفي (1422هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول وسننه وأيامه**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت : دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها، 90/2 برقم (1239)، وكتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعدُ، 157/4 برقم (3407)، ومسلم، **الصحيح**، كتاب التوحيد، باب فضائل موسى عليه السلام، 1842/4 برقم (2372)

(286) انظر : الشيخ محمد الغزالي (د.ت)، **السنة بين أهل الفقه والحديث**، القاهرة : دار الشروق، الطبعة السادسة، ص 35 – 38

(287) أنظر : محمود أبو رية (د.ت)، **أضواء على السنة المحمدية**، دار المعارف – القاهرة، الطبعة السادسة، ص 195 – 196 .

خامساً : عبد الله بن علي النجدي القصيمي :

الطعن في حديث لطم موسى ملك الموت السابق، ولنفس السبب السابق، وقد قال ذلك في كتابه، "مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها" [288] .

سادساً : علي بن عبد الله بن عامر الحجري :

الطعن في حديث رؤية الله تعالى ورده، الذي نصه : عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا جلوساً ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة ، فقال : "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا" ثم قرأ : **﴿وَسَبِّح بِحَمدِ رَبِّكَ قَبلَ طُلُوعِ ٱلشَّمسِ وَقَبلَ ٱلغُرُوبِ﴾ [ق : 393]** [289] .

ومن أسباب الطعن في هذا الحديث أنه روي من طريق قيس بن أبي حازم، وبأنه قد اختلط في آخر عمره، وقد قال هذا في كتابه "المنهج والتطبيق في دراسة ونقد روايات رؤية الله تعالى" [290] .

سابعاً : حسن السقاف :

الطعن في الحديث السابق، ولنفس السبب السابق، وقد قال ذلك في كتابه، "مسألة الرؤية: رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة – تخريج أحاديث الرؤية –" [291] .

---

(288) انظر : علي بن عبد الله النجدي القصيمي، **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، ص 68-71، المجلس العلمي الباكستاني – الباكستان، وهي نسخة مصورة على الشبكة المعلوماتية، ولم أستطع الحصول على الأصل، وانظر هذا الرابط :
http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-02-0029&value=&type

(289) رواه البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن الكريم، باب قوله (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب)، 139/6 برقم (4851)، وكتاب تفسير القرآن الكريم، باب قوله (وجوه يومئذ ناضرة)، 127/9 برقم (7434) ورقم (4736)، ورواه مسلم، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، 439/1 برقم (633)، ويوجد رواية أخرى (إنكم سترون ربكم عياناً) رواها البخاري، الصحيح، كتاب التوحيد، باب قوله **(وجوه يومئذ ناضرة)**، 127/9 برقم (7435) .

(290) انظر : www.alabadyah.com.showthread1.html.201، وقد عثرت على الكتاب على شكل ملف وورد على الشبكة المعلوماتية، ولم أستطع الحصول للنسخة الأصلية.

(291) انظر : حسن بن علي السقاف (2007م)، **مسألة الرؤية : رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة – تخريج أحاديث الرؤية –**، عمان : دار الإمام النووي، الطبعة الثانية، ص 13 .

ثامناً : محمد مأمون :

شكك محمد مأمون صاحب كتاب "دفاعاً عن السنة : دعوة للتصحيح ليس كل ما في الصحيح صحيح"، بتدوين السنة النبوية، وادعى أنه تأخر، وقد ترتب على هذا التأخير نتائج مختلفة ذكر منها : "تغير الراوي عندما يكبر سنه : روى مسلم رحمه الله حديثاً يقول أحد رجاله عمن روى عنه "وقد كان كبر وما كنت أثق بحديثه"، فهل يمكن الجزم بصحة هذا الحديث لأنه رواه مسلم ؟" (292)، ثم ذكر الحديث الشريف : "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا ابن علية، ح وحدثني علي بن حجر، حدثنا إسماعيل، عن أبي ريحانة، عن سفينة، قال أبو بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتطهر بالمد، وفي حديث ابن حجر أو قال ويطهره المد، قال : وقد كان كبر وما كنت أثق بحديثه" (293).

(292) ص 8، وهو على شبكة المعلومات بالرابط التالي :

http://www.4shared.com/document/wu4GRH2t/.html

(293) الحديث رواه مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الحيض، باب قدر ماء الوضوء والغسل، 258/1 برقم (326) .

المبحث الثاني : من خلال مواقع الشبكة العنكبوتية .

أولاً : موقع الشيخ محمد بن الأمين .

ثانياً : منتدى سبلة العرب .

ثالثاً : موقع بيان الإسلام .

رابعاً : شبكة الكافي العقائدية .

خامساً : جريدة اليوم السابع المصرية .

سادساً : منتديات الإسلام للجميع .

المبحث الثاني : من خلال مواقع الشبكة العنكبوتية :

أولاً : موقع الشيخ محمد بن الأمين :

وجدت من أطلق على نفسه الشيخ (محمد بن الأمين) ولم يصرح عن اسمه بشكل جلي وواضح، من خلال موقعه الخاص على الشبكة المعلوماتية [294]، وقام بنشر مجموعة من أبحاثه المتعلقة بعلوم الشريعة المختلفة، ومن بينها بحث بعنوان "الأحاديث المنتقدة المخرجة في الصحيحين"، حيث قام بتضعيف عدد من أحاديث الصحيحين بلغ عددها خمسة وثلاثين حديثاً لأسباب مختلفة، منها حديث السفر في رمضان ، الذي نصه هو :

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : :خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد، حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة" [295] .

ومن الأسباب التي ضعف بها هذا الحديث أن في سنده سعيد بن عبد العزيز [296]، وهو ممن اختلط قبل موته، واختُلف عليه في قوله "في شهر رمضان" .

ثانياً : منتدى سبلة العرب :

وهو منتدى على الشبكة العنكبوتية للطائفة الإباضية، وقد جاء فيه طعن بالصحيحن وذلك من خلال ما يلي :

الأول : جاء في موقع صيد الفوائد [297] مقال لشخص سمى نفسه (أبو عمر العتيبي) يرد فيه على شخص آخر إباضي لقب نفسه بـ(المنصور) كتب مجموعة من المقالات على منتدى اسمه (سبلة العرب) [298] قام بتوجيه مجموعة من الشبه للسنة النبوية، من بينها الطعن ببعض الأحاديث المتعلقة بالعقيدة وردها وتضعيفها، ومن بينها حديث متعلق برؤية المؤمنين ربهم يوم

---

(294) موقعه هو : www.ibnamin.com

(295) رواه البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الصوم، باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر، 34/3 برقم (1945)، ورواه مسلم، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر، 790/2 برقم (1122) .

(296) وهو في سند مسلم فقط ولا يوجد في سند البخاري، وسعيد بن عبد العزيز هو : التنوخي الدمشقي، ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي لكنه اختلط آخر أمره، توفي سنة 167 . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 238، وقد روى له البخاري تعليقاً ومسلم وستأتي دراسة حياته عند التفصيل بأحوال الرواة المطعون بهم .

(297) رابط المقال : http://www.saaid.net/muslm/3-1.htm

(298) موقعه على الشبكة المعلوماتية : http://www.oman-net.net/vb/ ، ولم أستطع الوصول إلى المقالة الأصلية .

القيامة، وسبب رده لهذا الحديث [299] أن في سنده حماد بن سلمة – وحماد روى له البخاري تعليقاً ومسلم – وهو قد اختلط وساء حفظه .
فقد قال بعد ذكر أقوال العلماء في حماد : كون حماد بن سلمة صدوق أو ثقة في نفسه ليس بحجة ما دام اعترف علماء الجرح والتعديل بسوء حفظه وتخليطه في الرواية .

الثاني : الطعن بحديث رؤية الله يوم القيامة، لأن فيه قيس بن أبي حازم وهو ممن اختلط آخر عمره، وقال عنه : فقد نقل للأمة الإسلامية خرفه آخر عمره تلميذه لنا الذي نقل لنا روايته، وهذا الفعل من الشخص السابق الذي سمى نفسه (عبد الله الإباضي المنصور المعتز بأمر الله) [300] .

الثالث : وكذلك جاء فيه مقال لشخص [301]، قام في الطعن بأحاديث بأحاديث إعفاء اللحية، والأمر بمخالفة اليهود والنصارى والمجوس والمشركين، وقال أحد الأعضاء أن هذه الأحاديث ضعيفة ومضطربة، وذكر مجموعة من الأسباب منها اختلاط بعض الرواة، وهم من رواة الصحيحين، وهؤلاء هم : سعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وحفص بن غياث، وجرير بن حازم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وهشام بن عروة، وأبي النعمان العجلي .
قال : "سعيد بن إياس الجريري، وهو ممن اختلط فلا تصح الرواية عنه" .
وقال : "سعيد بن أبي عروبة، وهو من المختلطين أيضاً من الذين لا تصح الرواية عنهم" .
وقال : "محمد بن المثنى يروي عن هشام بن عروة وهو من الملقنين، وقد تغير قبل موته، وقالوا : كان في عقله شيء يغير في كتابه، ويروي عن حصين بن عبد الرحمن، وهو من المختلطين" .

---

(299) الحديث هو : عن صهيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا دخل أهل الجنة الجنة قال : يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عزوجل"، رواه مسلم، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ، 163/1 برقم (181) .

(300) انظر : http://om.s-oman.net/showthread.php?t=121524

(301) http://om.s-oman.net/showthread.php?t=210044&page=2

وقال : "ومحمد بن المثنى يروي عن أبي النعمان الذي فقد عقله واختلط مرتين لعدة أعوام، روى عنه البخاري أكثر من مائة حديث، وهو تلميذ جرير بن حازم الذي اختلط أيضاً وله أوهام وأخطاء ولم يكن بالحافظ" .

ثالثاً : موقع بيان الإسلام :

جاء في موقع بيان الإسلام [302]، رداً على من ادعوا في الطعن بحديث "من استعاذكم فأعيذوه" [303]، وأن سبب رد الحديث تضعيف راوٍ من رواة الصحيحين اختلط هو ليث بن أبي سليم، مع أن الشيخين لم يخرجا الحديث، لكن رد أحاديث الراوي يعني تلقائياً رد كل أحاديثه حتى التي في الصحيحين .

رابعاً : شبكة الكافي العقائدية :

قام كاتب على هذه الشبكة في الطعن في الصحيحين بطريقة غير مباشرة، حيث كتب شخص يدعى محمد علي حسن، تحت عنوان "اختلاط قيس بن أبي حازم يدك الصحاح"، فقال : "لا ينكر العقلاء المنصفون أن علم الرجال والحديث عند أهل الخلاف ضرب من ضروب العبثية واللعب، فهو علم تتلاعب به الأهواء، فمتى شاءوا قبلوا بحديث المختلط ومتى لم يشاءوا ردوه، والأصل في حديث المختلط هو الرد ما لم يتميز هل قبل الاختلاط أم بعد، وتعلم ذلك من تتبعك لابن حجر في التقريب مثلاً إذ يكرر "اختلط أخيرا ولم يتميز حديثه فترك"، والآن نحن أمام حالة من المختلطين ممن يقسو على المخالف أن يترك حديثه لأنه يهدم وينسف كتبه بها، قيس بن أبي حازم، رماه بالاختلاط سبط ابن العجمي والعلائي في كتابيهما، ولم يتميز حديثه، فسبب مأزقاً للعامة فاضطر الذهبي أن يهدد ويتوعد قائلاً : "أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه نسأل الله العافية وترك الهوى".

---

(302) http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-03-0101&value=&type

(303) نص الحديث : عن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من سأل بالله فاعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن أهدى إليكم فاقبلوه" .

رواه الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (1994م)، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، القاهرة : دار ابن تيمية، الطبعة الثانية، 418/12 برقم (13539) .

أقول – والقول للكاتب – : "بل الهوى الذي يستعيذ منه هو ما وقع فيه، فإن عندنا أصلاً ثابتاً هو عدم الأخذ بمرويات المختلط حتى يتميز حديثه هل هو قبل الاختلاط أم لا" [304].

خامساً : جريدة اليوم السابع المصرية :

جاء في هذا الموقع [305] مقال لجمال البنا يشيد فيه بكاتب اسمه (إسلام بحيري) – وهو صحفي مصري يكتب في جريدة اليوم السابع على الشبكة العنكبوتية – قام بتضعيف حديث في صحيح البخاري [306]، له علاقة بسن السيدة عائشة رضي الله عنها عند زواج الرسول صلى الله عليه وسلم منها، وحجته في رده أن مداره على هشام بن عروة الذي تغير وساء حفظه، فقد نقل البنا عنه أنه قال : "والمعنى ببساطة أن (هشام بن عروة) كان صدوقاً في المدينة المنورة، ثم لما ذهب للعراق بدأ حفظه للحديث يسوء، وبدأ (يدلس) أي ينسب الحديث لغير راويه، ثم بدأ يقول (عن) أبي بدلاً من (سمعت أو حدثني)، والمعنى أنه في علم الحديث كلمة (سمعت) أو (حدثني) هي أقوى من قول الراوي (عن فلان)، والحديث في البخاري هكذا يقول فيه (هشام (عن (أبي) وليس (سمعت أو حدثني)، وهو ما يؤيد الشك في سند الحديث .

ثم النقطة الأهم أن الإمام (مالك) قال: إن حديث (هشام) بالعراق لا يُقبل، فإذا طبقنا هذا على الحديث الذي أخرجه البخاري لوجدنا أنه محقق، فالحديث لم يروه راو واحد من المدينة بل كلهم عراقيون ما يقطع أن (هشام بن عروة) قد رواه بالعراق، بعد أن ساء حفظه ولا يعقل أن يمكث (هشام) بالمدينة عمراً طويلا، ولا يذكر حديثاً مثل هذا ولو مرة واحدة، لهذا فإننا لا نجد أي ذكر لعمر السيدة (عائشة) عند زواجها بالنبي في كتاب (الموطأ) للإمام مالك، وهو الذي رأي وسمع" .

---

(304) http://alkafi.net/vb/showthread.php?t=3796

(305) http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=35691

(306) نص الحديث : عن عائشة رضي الله عنها قال : "كنت ألعب بالبنات عند النبي صلى الله عليه وسلم، وكان لي صواحب يلعبن معي، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل يتقمعن منه، فيسربهن إلي فيلعبن معي" .

رواه البخاري، **الصحيح**، كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، 31/8 برقم (6130) .

قلت : ثم انتشر مقال الكاتب إسلام البحيري على كثير من المواقع الإلكترونية الأخرى، وتداوله الآخرون وأصبح مرجعاً للكثير منهم .

سادساً : شبكة منتديات الإسلام للجميع :

حيث قام أحد أعضاء هذا المنتدى [307] ويُدعى (بني همدان) قام بتخريج أحاديث رؤية الله تعالى يوم القيامة وتضعيفها، ومن هذه الأحاديث اثنين لوجود رواة مختلطين في سندهما هما :

الأول : عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا عند الرسول صلى الله عليه، فنظر إلى القمر ليلة فقال : "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا" ثم قرأ : **﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الغُرُوبِ﴾** [ق: 39] [308] .

وحجة تضعيفه له أن في سنده راو مختلط هو قيس بن أبي حازم، فقد قال : "هذه الرواية لا يصح الاحتجاج بها وذلك بسبب قيس بن أبي حازم الذي اختلط وخرف في آخر عمره" .

الثاني : عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا دخل أهل الجنة الجنة قال : يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيّض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل" [309] .

---

(307) http://www.islam2all.com/vb/showthread.php?t=2998

(308) رواه البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن الكريم، باب قوله (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب)، 139/6 برقم (4851)، وكتاب تفسير القرآن الكريم، باب قوله (وجوه يومئذ ناضرة)، 127/9 برقم (7434) ورقم (4736) .

ورواه مسلم، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، 439/1 برقم (633)،

ويوجد رواية أخرى (إنكم سترون ربكم عياناً) رواها البخاري، **الصحيح**، كتاب التوحيد، باب قوله (**وجوه يومئذ ناضرة**)، 127/9 برقم (7435) .

(309) ورواه مسلم، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة، 163/1 برقم (181) .

وسبب تضعيف هذا الحديث هو أن في سنده حماد بن سلمة، وأن من التهم الموجهة له هو تغيّر حفظه بأخرة

الفصل الثالث : الرد على شبهة تضعيف أحاديث المختلطين في الصحيحين .

المبحث الأول : ردود تتعلق بالشيخين .

المطلب الأول : معرفة الشيخين بعلم العلل والجرح والتعديل والرجال .

المطلب الثاني : قيام منهج الشيخين على الانتقاء من الرواة وحديثهم .

المطلب الثالث : الانتقاء من الرواة المختلطين وحديثهم .

المبحث الأول : ردود تتعلق بالشيخين .

المطلب الأول : معرفة الشيخين بعلم العلل والجرح والتعديل والرجال .

يعتبر الشيخين من العلماء الجهابذة في علم العلل والجرح والتعديل فضلاً عن غيرهما من العلوم، ولكن ركزنا على هذين العلمين وخصصناهما بالذكر لأنهما التطبيق العملي لقواعد علوم الحديث وثمرته، ولقدرة المتكمن منهما إعطاء حكماً دقيقاً على الرواة ومروياتهم .

يقول ابن رجب الحنبلي : "من كل هذا نعلم أن حديث هؤلاء – أي القسم الثاني للرواة من حيث خفة الضبط – الذين كثر غلطهم، مقبول عند علماء الحديث، ولا يعني قبول حديثهم أن يؤخذ دونما تمييز بين الصواب والخطأ، بل استطاع النقاد أن يحصوا ما لهم من أوهام ويسجلوا شوارد أخبارهم وشواذها، فكان نصيب علم العلل من هذه الأوهام كبيراً، وكثيراً ما نقرأ الحديث في هذه الكتب ثم تذكر علته، ويقال بعد ذلك، أخطأ فيه شريك، وهم فيه عطاء الخراساني وهكذا" [310] .

ويقول الدكتور همام سعيد : "وهذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم" [311]، فنفهم من هذا أنه أهم علم من علوم الحديث، وأنه وسيلة لتمييز الحديث الصحيح من السقيم، وبالتالي يعطي العالم به ملكة التمييز بينهما، واجتناب السقيم منه، ومن المظاهر التي تدل على تمكن الشيخين من علم العلل ما يلي :

أولاً : شهادة العلماء لهما بذلك :

فقد شهد لهما بذلك عدد من العلماء، منهم :

وقال الفلاس : "حديث ليس يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث" [312]، والعلاقة وثيقة بين الحفظ ومعرفة العلل، فالحفظ وسيلة لمعرفة الروايات، والمقارنة بين الروايات هو طريق اكتشاف العلل وإدراكها .

بل قال الإمام مسلم نفسه للبخاري : "دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، ويا طبيب الحديث في علله" [313].

---

(310) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 99/1 .

(311) المرجع السابق، 28/1 .

(312) المرجع السابق، 495/1 .

(313) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 432/12 .

الإمام الترمذي، فيقول : "لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل" [314] .

وقال ابن خزيمة : "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم من محمد بن إسماعيل" [315] .

وقال ابن عقدة عن مسلم : "وأما مسلم فقلما يقع له الغلط في العلل، لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل" [316] .

وقال أبو العباس بن سعيد : "لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألأف حديث، لما استغنى عن تاريخ البخاري [317]، وهذا فيه بيان لأهمية التاريخ الكبير، ومكانته بين الكتب التي ألفت في هذا المجال .

قال الخطيب البغدادي – عند حديثه عن قبول الجرح مفسراً – : "وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما" [318] .

قال ابن الصلاح – عند حديثه عن قبول الجرح مفسراً – : "وذكر الخطيب الحافظ، أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما" [319] .

قال النووي : "روينا عن أبي حامد الأعمش قال : رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة، ومحمد بن يحيى الذهلي، يعني شيخ البخاري، وإمام نيسابور يسأله عن الأسماء والكنى وعلل الحديث، والبخاري يمر مثل السهم يقرأ **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1]**" [320] .

ثانياً : التأليف في هذه العلوم، وحكمهم على الرجال :

من غزارة علم الشيخين مؤلفاتهم غير الصحيحين، فقد ألف البخاري رحمه الله مجموعة من الكتب في العلل وعلم الرجال هي : التواريخ الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير، وكتاب

---

(314) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 432/12 .

(315) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (د.ت)، **تهذيب الأسماء واللغات**، بيروت : دار الكتب العلمية، (د.ط)، 70/1.

(316) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 565/12 .

(317) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 313/3 .

(318) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص 108 .

(319) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 217 .

(320) محي الدين النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، 69/1 .

الضعفاء الصغير، وكتاب الكنى، وله أحكام متفرقة على الرجال مبثوثة في كتب الجرح والتعديل المختلفة، من هذه الأمثلة – من غير كتبه المذكورة – في حكمه على الرجال :

الأول : علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري، قال عنه: "لا يحتج به" [321] .

الثاني : مؤمل بن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن نزيل مكة، قال عنه : "منكر الحديث" [322] .

الثالث : شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي البصري، قال عنه : "صدوق" [323] .

وله ألفاظ مختلفة بجرح الرواة وتضعيفهم، واصطلاحاته الخاصة به، واعتبر واحداً من فرسان هذا العلم، واختُلف في تصنيفه من بينهم، فقيل أنه من المتشددين [324]، وقال بعضهم أنه من المعتدلين [325] .

أما مسلم فقد ألف عدة كتب لها علاقة بهذا العلم، هي : التمييز، والكنى والأسماء، والمنفردان والوحدان، والتاريخ، والطبقات [326]، وله أحكام متفرقة على الرجال مبثوثة في كتب الجرح والتعديل المختلفة، من هذه الأمثلة – من غير كتبه المذكورة – :

الأول : محمد بن رافع القشيري النيسابوري، فقد قال عنه : "ثقة مأمون" [327].

الثاني : حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد .

قال ابن حجر : "وثقه مسلم والعجلي وابن قانع ومسلمة بن القاسم" [328] .

---

(321) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 156/5 .

(322) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 178/29 .

(323) مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي أبو عبد الله علاء الدين (2001م)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، القاهرة : الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، 223/6 .

(324) صنفه كذلك الشريف العوني : حاتم بن عارف بن بن ناصر الشريف العوني (1421هـ)، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، مكة المكرمة : دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ص 32 .

(325) وممن قال بذلك : الدكتور مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع**، ص 131، وصنف مسلم كذلك بأنه من المعتدلين –، والدكتور أكرم ضياء العمري (د.ت)، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الخامسة، ص 140 .

(326) أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي ابن النديم (1997م)، **الفهرست**، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الثانية، ص 282 .

(327) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 561/3 .

(328) المرجع السابق .

الثالث : إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي، قال عنه : "ثقة مأمون، أحد الأئمة من أصحاب الحديث" [329] .

ثالثاً : اتباعهما منهج دقيق في التعامل مع الأحاديث المعلة في الصحيحين :

اتبع كل منهما منهجاً دقيقاً في تأليف الصحيحين، ورؤية واضحة، تلازمت فيهما من البداية إلى النهاية، ومن ضمن ذلك منهجهما في التعامل مع العلل، والأحاديث المعلة، دل ذلك المنهج على دقة متناهية وكبيرة، ظهرت جليةً وواضحة، يستطيع أن يدركه كل من قرأ فيهما .

فما يتعلق بالبخاري فقد قام الباحث أبو بكر كافي سنة 1998م بإعداد رسالة ماجستير بعنوان (منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح)، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج، وبيّن فيها دقة الصناعة الحديثية عنده، في تعامله مع العلل وما يتعلق بها [330] .

أما مسلم فليس بأقل شأن من البخاري، فقد رسم لنفسه منهجاً في العلل في صحيحه، وهو قائم على تقديم الرواية الصحيحة ثم الأقل منها صحة، وأنه يبين العلة بذكر وجوه الاختلاف على سبيل الاستطراد وليست مقصودة لذاتها [331] .

---

(329) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 476/2 .

(330) انظر: أبو بكر كافي (2000م)، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الصحيح**، بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ص 363 .

(331) انظر : الدكتور حمزة عبد الله المليباري (1997م)، **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح – دراسة تحليلية –** ، بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الأولى، وقد بين أن الهدف من تأليف الكتاب هو إثبات ما قاله وذكر الأدلة على ذلك .

المطلب الثاني : قيام منهج الشيخين على الانتقاء من الرواة وحديثهم :

أي أنهما يقومان بانتقاء الرواة انتقاءً، ولا يرويا عن أي راو كان، إلا بعد تمحيص وتدقيق ودراسة مستفيضة حوله، ثم إذا اختارا الراوي فلا يرويا حديث الراوي كله، بل يقومان بانتقاء بعضه وترك بعضه الآخر [332]، وهذه الأحاديث هي التي حققت شروط الصحة عندهما .

ولقد كان للشيخين طريقة دقيقة في اختيار الأحاديث، فهذا البخاري اختار أحاديثه من بين مجموعة كبيرة كان يحفظها من الأحاديث، فيقول هو عن نفسه : "أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مائة ألف حديث" [333]، ثم لا ننسى أنه تشدد في شرطه في الرواة باشتراط ثبوت اللقيا وعدم الاكتفاء بالسماع فقط.

ثم إن الشيخين كانوا ينتقون كذلك الرواة انتقاءً، أي أنهم لا يخرجون رواية أي راوٍ إلا إذا تأكدا من عدالته، وثبت بالدليل القاطع لديهما، فهذا البخاري كان يرتحل إلى الراوي إذا لزم الأمر، قبل أن يدخل حديثه في صحيحه، فقد قال : "لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وحمله الحديث، إن كان الرجل فهماً، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون" [334]، إذاً رأينا من خلال أقواله تشدده في الرواية، وعدم إدخال راوٍ في الصحيح إلا بعد تمحيص وتدقيق شديدين، وهذا ما دعا أبو الحسن المقدسي يقول في حق كل من روى عنه البخاري أنه جاز القنطرة [335] .

---

(332) قال أبو بكر كافي : "وهذا المنهج يعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أن حديث الضعيف لا يرد جملة ولا يقبل جملة، وإنما يقبل ما صح من حديثه، فقط، كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه"، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الصحيح**، ص 144 .

(333) أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (2002م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 322/2، وقد كان البخاري يحفظ مائة ألف حديث صحيح وضعيف مما لا يصح، وأنه انتخب منها الصحيح، انظر : أبو يعلى الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، 958/3 .

(334) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 406/12 .

(335) تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد (د.ت)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، بيروت : دار الكتب العلمية، (د.ط)، ص 55 .

وهذا هو البخاري يكشف عن انتقائه، كما نقله عنه الترمذي فقد قال : "ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أرو عنه شيئاً" [336]

وقال كذلك : "زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أرو عنه، وكل من كان مثل هذا فلا أرو عنه شيئاً" [337] .

ويقول مسلم في توضيحه لترتيب أحاديث صحيحه، ويبين كيف أنه ينتقي أحاديثه انتقاءً : "فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك من حديثهم" [338] .

ثم إن البخاري بعد إكماله الصحيح أراد أن يأخذ برأي العلماء والمحدثين بهذا الصحيح الذي وضعه، ليكون مطمئناً إلى عمله، فقام بعرضه على مجموعة من العلماء منهم : أحمد بن حنبل وعلي بن المديني يحيى بن معين، واستحسنوه إلا أربعة أحاديث كان الحق فيها مع البخاري [339]، ومن دلائل تشدده وتأنيه وعدم تسرعه كذلك، أنه مكث في تأليفه ست عشرة سنة كما قال هو عن نفسه [340] .

وليس مسلم بأقل شأن من البخاري في تشدده وانتقائه وتحريه، فقد ألف الصحيح كذلك من بين مجموعة كبيرة من الأحاديث قام بانتقائها، فيقول عن نفسه : "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة" [341]، وقال : طليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه" [342] .

وقام هو كذلك بعرض صحيحه على العلماء، ليستشيرهم فيه ويأخذ برأيهم حوله، فقد عرضه على أبي زرعة الرازي، فقد قال : "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن

---

(336) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، تعليقاً على حديث رقم (364)، 472/1

(337) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي أبو عيسى (1409هـ)، **العلل الكبير**، بعناية أبو طالب القاضي وآخرون، بيروت : عالم الكتب ومكتبة النهضة، الطبعة الأولى، ص 389 .

(338) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، 4/1 .

(339) انظر : ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 511/3 .

(340) محيي الدين النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، 74/1 .

(341) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 121/15 .

(342) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، 304/1 ، بعد حديث رقم (404) .

له علة تركته" [343]، ومن دلائل تشدده وتأنيه وعدم تسرعه كذلك، أنه مكث في تأليفه خمس عشرة سنة [344] .

قال النووي في رده على وجود الرواة الضعفاء في صحيح مسلم : "إن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له : أنت تروي عنه، فقال : أنا اعلم صدقه من كذبه" [345] .

فقوله : "روايات الراوي" أي بشكل عام ليست التي في صحيح مسلم كما يفهم من ظاهر كلامه، ثم يأتي المحدث الخبير كالإمام مسلم فينتقي منها ما ضبطه ووافقه عليه غيره من الثقات.

وقال ابن القيم عندما ذكر حديث ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لم يسجد في المفصل منذ تحول للمدينة، وفي إسناده راو ضعيف هو أبو قدامة الحارث بن عبيد : "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما أنه يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعّف جميع حديثي سيئ الحفظ فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي أئمة هذا الشأن" [346] .

وقال ابن رجب الحنبلي، في بيان تحري مسلم في الرواية عن المتكلم في حفظهم : "وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه" [347] .

وقال ابن حجر عندما ترجم لـ (محمد بن يوسف الفريابي) : "وثقه الجمهور وذكره ابن عدي في الكامل فقال : له إفراد، وقال العجلي : ثقة وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثاً، وذكر له ابن

(343) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 568/12 .

(344) انظر : شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، 126/2 .

(345) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 125/1 .

(346) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (1994م)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، بيروت والكويت : مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة والعشرون، 353/1 .

(347) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 613/2 .

معين حديثاً أخطأ فيه فقال : هذا باطل ، قلت – أي ابن حجر – اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها" [348] .

وقال في ترجمة (إسماعيل بن أبي أويس) : "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدّث به، ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما اخرجه البخاري عنه هو من حديث صحيحه لأنه كتب من أصوله" [349] .

وقال بترجمة (إبراهيم بن المنذر الحزامي) : "أحد الأئمة، وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل كوبه دخل إلى بن أبي داود، وقال الساجي عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب، قلت – أي ابن حجر – اعتمده البخاري وانتقى من حديثه" [350] .

وقال المعلمي اليماني في معرض رده على وجود رواة ضعفاء في الصحيحين : "أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنه وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح" [351] .

ومن أنواع انتقاء البخاري للرواة ما يلي :

الأول : الرواية عن المختلطين، قبل الاختلاط أو ممن تميزت روايتهم بعد الاختلاط، كروايته لسعيد بن إياس الجريري –كما سأبينه إن شاء الله عند ذكر مروياته في الصحيحين – وسعيد بن أبي عروبة .

الثاني : من روى عنه في غير الجهة التي ضعف فيها، وهذا مختص بالرواة الذين ضُعفوا في أماكن دون أخرى، كروايته عن زهير بن محمد فالطعن موجه له بحديثه عن الشاميين وحديثه في البخاري عن العراقيين .

الثالث : من روى عنه ما وافقه عليه الثقات، كروايته لإسماعيل بن أبي أويس .

---

(348) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 442 .

(349) المرجع السابق، ص 391 .

(350) المرجع السابق، ص 388 .

(351) **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، 692/2 .

الرابع : من روى عنه مقروناً، كرواية عبدالملك بن أعين وعطاء بن السائب وكهمس بن منهال وسهل بن أبي يوسف وابن أبي عدي في روايتهم عن سعيد بن أبي عروبة [352] .

الخامس : ومن الصور المختلفة للانتقاء : انتقاء أصح الروايات في الباب، واعتمادهم أصح الأسانيد والطرق، واشتمالهم على مسانيد أشهر أئمة الحديث، ويخرجان عن الشيخ من طريق أوثق أصحابه، وتجنبا المفاريد والغرائب، ويخرجان الحديث المشهور، والاعتناء بإخراج الأسانيد العالية، واتباعهما منهج الاحتياط في الرواية، والانتقاء من الرواة المتكلم بهم [353].

إذاً نلاحظ دقة منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، الذي يدل على سعة علمهم بالرجال وعلل حديثهم، وهنا يجب على الناظر في الصحيحن عند المرور على رواة متكلم أو مطعون فيهم معرفة عمن روى عنهم، وأنه لم يرو كل رواياتهم، وليس الرواية لهم على إطلاقها .

(352) انظر : صالح بن محمد العماري (14-2011/7/15م)، **رجال البخاري الذين أوردهم في كتابه الضعفاء ورواياتهم في الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية . ص 14 - 16 .

(353) انظر : صالح سعيد عومار (14-2011/7/15م)، **مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث ودفع شبهات عنه**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ص 19 – 24 .

المطلب الثالث : الانتقاء من حديث الرواة المختلطين وحديثهم .

ذكرت فيما سبق أن للشيخين منهج دقيق، قائم على الانتقاء من الرواة ومن أحاديثهم، ونقول كذلك أنهم كانوا ينتقون من أحاديث المختلطين انتقاءً، ولقد أحببت أن أفرد هذا الموضوع هنا والاستزادة به مع أنه داخل فيما سبق، وذلك لأهمية الموضوع، حيث إن له ارتباط وثيق بموضوع الرسالة، والتي ترد على شبهة محددة تتعلق بهذا الأمر، ولنجليّ المسألة بشيء من التفصيل والأمثلة التوضيحية.

ومعنى إخراج الشيخين لحديث المختلطين على سبيل الانتقاء هو : "إخراجهما حديثهم من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط، أو حيث يُتابع المختلط في روايته بعد الاختلاط من ثقة آخر، بحيث يُعلم أنه ضبط ذلك الحديث، وليس مما وقع فيه تخليط، وكذلك الشأن في رواية من لم يتميز حديثه أكان قبل الاختلاط أو بعده" [354] .

قال عبد القيوم عبدرب النبي : "والحقيقة أن صاحبي الصحيحين أخرجا كثيراً عن المختلطين بوساطة من سمعوا منهم بعد الاختلاط، والذي يحكم به في هذا البحث، هو أن صاحبي الصحيحين لما يخرجان عن المختلطين بطريق من سمع منهم بعد الاختلاط، ينتقيان من حديثهم ولا يخرجان جميع أحاديثهم" [355] .

أي أنهم لا يرويا أي حديث عن المختلط بعد اختلاطه، بل ينتقيان منها انتقاءً، وهو ما وافقوا غيرهم من الثقات عليه .

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الذهبي في ترجمة سعيد : "وقد رويا له في الصحيحين، وتحايدا ما حدث به في حال تغير حفظه، فجرى له من الشيخوخة نظير ما تم لسعيد بن أبي عروبة" [356] .

وقول آخر لابن حجر يدل على ذلك، ففي ترجمته لسعيد أيضاً : "وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه ولم يتحرر لي أمره إلى الآن، هل سمع

---

(354) أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، **ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي رحمه الله**، ص 509 .

(355) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 15 .

(356) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 156/6 .

منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عن أبي بكرة عن أبيه وروى له الباقون" [357] .

وقد سار ابن حجر في (هدي الساري) على هذه القاعدة في دفاعه عن الرواة المختلطين في صحيح البخاري، ومن الأمثلة على ذلك :

الأول : حصين بن عبد الرحمن السلمي : ساق الرواة عنه ثم قال : "فأما شعبة والثوري وزائدة وهشيم وخالد فسمعوا منه قبل تغيره، وأما حصين بن نمير فلم يخرج له البخاري من حديثه سوى حديث واحد كما سنبينه، وأما محمد بن فضيل ومن ذكر معه فأخرج حديثهم ما توبعوا عليه" [358] .

الثاني : سعيد بن أبي سعيد المقبري : "أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه – أثبت الناس فيه : أي الليث بن سعد وابن أبي ذئب –، وأخرج أيضاً من حديث مالك وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر العمري وغيرهم من الكبار، وروى له الباقون لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً" [359] .

الثالث : ومن الأمثلة على ذلك، ما قاله الدكتور إسماعيل رضوان بعد بحثه روايات حصين بن عبد الرحمن في الصحيحين، وخرج بمجموعة من النتائج، منها : وهذا يبين أن الشيخين يختاران ما صح من أحاديث حصين، وما وافقهما الثقات [360] .

إذاً فهذه أمثلة عملية تدل على هذا الانتقاء المحكم، القائم على رؤية واضحة ومنهجية دقيقة، تدل على سعة علم الشيخين واطلاعهم، وحرصهم على إدخال الحديث الصحيح في صحيحهما، السالم من كل ما يشوبه شائبة .

(357) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 570 .

(358) المرجع السابق، ص 398 .

(359) المرجع السابق، ص 405، والسبب عدم إخراج حديث شعبة لأنه هو الذي قال أنه اختلط، من الأمثلة كذلك ما فعل في ترجمة كل من : سعيد بن أبي عروبة، ص 405، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ص 419 . وعبد الوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، ص 422 . وأبو إسحاق السبيعي، ص 388 .

(360) الدكتور إسماعيل سعيد محمد رضوان، **حصين بن عبد الرحمن السلمي ورواياته في الصحيحين**، ص 27، ولعل هذه الدراسات التطبيقية هي التي تعطينا الصورة الحقيقة والنتيجة القطعية، فندلل من خلالها على صدق ما نقول .

الفصل الثالث : الرد على شبهة تضعيف أحاديث المختلطين في الصحيحين .

المبحث الثاني : ردود تتعلق بالصحيحين ورواتهما .

المطلب الأول : تلقي الأمة للصحيحين بالقبول .

المطلب الثاني : أصح الكتب بعد القرآن الكريم وكل ما فيهما صحيح .

المطلب الثالث : أقسام رواة الصحيحين .

المطلب الرابع : الرواة المتكلم فيهم بالصحيحين .

المطلب الخامس : التمييز بين من كانت الرواية عنه في الأصول أو المتابعات والشواهد .

المبحث الثاني : ردود تتعلق بالصحيحين ورواتهما :

المطلب الأول : تلقي الأمة للصحيحين بالقبول :

أجمعت الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً على قبول الصحيحين، واعتبار كل ما بهما من أحاديث صحيحة، والاحتجاج بهما، بل واعُتبر أن من أعلى درجات الصحة هو الحديث المتفق عليه الذي يرويه البخاري ومسلم، مع تقديم للبخاري على مسلم درجة، لأسباب معينة تتعلق بالمنهجية وشرط كل منهما، وطريقة اختيار الحديث، ومن الأمثلة على القائلين بذلك :

وقال أبو إسحاق الإسفراييني : "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل بها الخلاف بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ومتنها" [361] .

قال ابن الصلاح : "جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع" [362] .

وقال النووي – نقلاً عن ابن الصلاح – : "وقال في جزء له ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره، ثابت يقيناً لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري وتلقى الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة على أن ما في البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق" [363].

وقال ابن تيمية : "إن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، لأن غالبه من هذا النحو، ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر والأمة مصدقة له قابلة به، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ وذلك ممتنع" [364] .

---

(361) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، 377/1 .

(362) عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح (1408هـ)، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق موفق عبد الله عبدالقادر، بيروت : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ص 85 .

(363) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 20/1 .

(364) ابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، 350/13 – 351 .

وقال ابن القيم : "وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جداً، وهم متفقون على لفظها ومعناها، كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه، وهذا مما ينفرد بعلمه الخاصة" [365] .

وقال ابن حجر العسقلاني : "والخبر المحتف بالقرائن أنواع : منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد المتواتر فإن احتفت به قرائن منها : جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي كتابيهما بالقبول" [366] .

وقال كذلك عندما كان يدافع عن رواية البخاري للضعفاء : "ولا سيما إذا ما انضاف إلى ذلك إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين" [367].

ومن قال مثل ذلك كل من : ابن كثير والبلقيني والسخاوي والسيوطي والدهلوي والشوكاني وابن دقيق العيد والعلائي والعز بن عبدالسلام والجويني [368] .

---

(365) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (1408هـ)، **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، الرياض : دار العاصمة، الطبعة الأولى، 655/2 .

(366) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص 60 .

(367) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 384 .

(368) انظر : أبو سفيان مصطفى باجو، **الأحاديث المنتقدة في الصحيحين**، 30/1 – 32 . والدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، **مكانة الصحيحين**، حيث عقد فصلاً كاملاً في ثناء العلماء على الصحيحين وفصلاً آخر في أقوال علماء في صحة أحاديثهما وإجماع الأمة على ذلك .

المطلب الثاني : أصح الكتب بعد القرآن الكريم وكل ما فيهما صحيح :

امتاز الصحيحين على غيرهما من كتب السنة الأخرى بمجموعة من المميزات منها : أنهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وأصح كتب السنة على الإطلاق، واعتُبر بمجرد أن يُعلم أن الحديث رواه الشيخان أو أحدهما صحيح لا جدال في ذلك، تطمئن له النفس، ومن الأقوال على الدالة ذلك :

وقال الجويني : "لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما جاء في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق ولا حنثته، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما" [369].

قال ابن الصلاح : "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز" [370] .

وقال كذلك : "وأعلاها – أي أقسام الصحيح – الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً (صحيح متفق عليه)" [371].

وقال النووي : "وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم" [372] .

وقال كذلك : "وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما" [373].

وقال ابن تيمية : "فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم" [374] .

وقال العراقي : "اعلم أن درجات الصحيح تتفاوت بحسب تمكّن الحديث شروط الصحة وعدم تمكنه، وإن أصح كتب الحديث : البخاري ثم مسلم، وعلى هذا فالصحيح ينقسم إلى سبعة أقسام : أحدها وهو أصحها ما أخرجه البخاري ومسلم، وهو الذي يعبر عنه أهل الحديث بقولهم (متفق عليه)" [375] .

---

(369) أبو عمرو ابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص 86 .

(370) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 16 .

(371) المرجع السابق، ص 28 .

(372) محيي الدين النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، ص 26 .

(373) شمس الدين الذهبي، **تهذيب الأسماء واللغات**، 74/1 .

(374) ابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، 321/20 .

(375) زين الدين العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، 125/1 .

إذاً تبين لنا من خلال الأقوال السابقة أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وتلقي الأمة لهذا الأمر بالقبول، وما كان لها أن تجتمع على خطأ، ثم يأتي في هذا الزمان من ينقض هذا الإجماع .

المطلب الثالث : أقسام رواة الصحيحين :

قسم العلماء رواة الحديث إلى عدة أقسام، معتمدين على الضبط والإتقان وملازمة الراوي لشيخه، وهذا له فوائد كثيرة منها، معرفة الثقة ممن هو أقل منه ومن هو ضعيف، وللترجيح عند الاختلاف والتعارض بين الرواة، وكذلك معرفة أوثق الرواة في راوٍ معين، وغيرها من الفوائد .

قال أبو بكر الحازمي : "ثم اعلم أن لهؤلاء الأئمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في المتابعات والشواهد، وهذا باب فيه غموض وطريقة معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ولكل طبقة مزية على التي تليها وتفاوت فمن كان في الطبقة الأولى : فهو الغاية في الصحة وهو غاية مقصد البخاري، والطبقة الثانية : شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري .

والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم – ثم ذكر باقي الطبقات –" [376] .

وقد قال ابن حجر العسقلاني تعليقاً على هذا التقسيم : "وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا المثال الذي ذكرناه وهو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه، فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر" [377] .

وقد صرح مسلم في كيفية اختياره لرواة الحديث عندما قسمهم إلى ثلاث مراتب وهي:

---

(376) انظر : أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (1984م)، **شروط الأئمة الخمسة**، مطبوع مع كتاب شروط الأئمة الستة لابن طاهر القدسي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ص 57 – 58 .

(377) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 9 – 10 .

"القسم الأول : أحاديث ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، ولم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش .

القسم الثاني : من ليس موصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم .

القسم الثالث : المتهمون، وقال أن هؤلاء يعرض عن حديثهم" [378] .

إذا فقد صرح بأنه يخرج حديث القسم الأول والثاني ويعرض عن الثالث، ونلاحظ كذلك حرصه على اختيار الرواة الثقات، ولقد قال البعض أنه يخرج القسم الأول في الأصول ويبدأ به ثم يتبعه بالقسم الثاني في المتابعات والشواهد [379] .

قال ابن دقيق العيد : "ولمعرفة كون الراوي ثقة طرق منها : تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجين به، وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة وهذا لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة على تعديل من ذكر فيهما" [380] .

نلاحظ من خلال الأقوال السابقة ما يلي :

أولاً : أن رجال الصحيحين من أعلى مراتب الرجال ضبطاً وملازمةً وعدالةً .

الثاني : قيام منهج الشيخين على الدقة والانتقاء للرواة المبنية على السبر والمعرفة التامة بحال الراوي ومروياته .

الثالث : أن رواة البخاري – في المجمل – أعلى درجة من رواة مسلم، والله أعلم .

الرابع : سعة علم الشيخين بالرجال وأحوالهم وكل ما يتعلق بهم .

---

(378) انظر : مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، 4/1 - 5 .

(379) كما قال الدكتور محمد الطوالبة في كتابه "الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه"، نقلاً عن : الدكتور حذيفة الخطيب (14 – 15/ 2010/7)، **دراسة تطبيقية على واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية، ص 8 .

(380) ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ص 54-55 .

المطلب الرابع : الرواة المتكلم فيهم بالصحيحين [381] :

طعن البعض في الصحيحين بوجود رواة ضعفاء، أو اختلف العلماء في تضعيفهم بصور الضعف المختلفة، كالبدعة والتدليس والاختلاط والجهالة وغيرها من الأسباب التي يُضعف الراوي بسببها، وقد رد العلماء على ذلك وبينوا حال هؤلاء الرواة ومروياتهم قديماً وحديثاً، وتتبعها تتبعا دقيقاً وبينوا حالهم وحال هذه الروايات، إما بشكل مجمل عام، وإما بالتفصيل من خلال تناول كل راو ومروياته على حدة .

والرد على روايتهم للضعفاء عدة وجوه هي :

الأول : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف، عند غيره ثقة، ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح .

الثاني : أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه، غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته .

وقد صرح مسلم بذلك فرد هو بنفسه على من طعن به بروايته عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي، يقول إبراهيم بن أبي طالب : "قلت لمسلم بن الحجاج قد أكثرت الرواية في كتابك الصحيح عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي وحاله قد ظهر، فقال : إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر" [382] .

الثالث : أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل [383]، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك [384] .

يقول ابن رجب الحنبلي : "وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طريق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو،

---

(381) يوجد رسالة ماجستير بعنوان : المتهمون بالضعف من رواة الصحيحين ومروياتهم فيها – دراسة نقدية – للدكتور حذيفة شريف الخطيب بجامعة آل البيت الأردنية، سنة 2005م، وهي غير مطبوعة، ولم أستطع الوقوف عليها .

(382) أبو عمرو ابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص 98 .

(383) **الإسناد العالي** : هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكبر، **والإسناد النازل** : هو الذي كثر عدد رجاله بالنسة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل .

أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي (2004م)، **تيسير مصطلح الحديث**، الرياض : مكتبة المعارف، الطبعة العاشرة، ص 224 – 225.

(384) النقاط من الأول إلى الثالث : انظر : **صيانة صحيح مسلم**، ص 96 – 100 .

فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو، إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه" [385] .

ومن الأمثلة على ذلك من صحيح مسلم : قال أبو عثمان البرذعي : "شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة .

قال فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم، فقال : إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات" [386] .

وكذلك لامه أبو زرعة على روايته – أي مسلم – لسويد بن سعيد الحدثاني، فقال : "من أين كنت آتي بنسخة حفص عن ميسرة بعلو ؟" [387] .

وطلب الإسناد العالي كان المحدثون يعتبرونه سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد قال الإمام أحمد : "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"، وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه، ما تشتهي ؟ قال : "بيت خالٍ وإسنادٍ عالٍ" [388]، وقال محمد بن أسلم الطوسي : "قرب الإسناد قربة إلى الله تعالى" [389]، ولذلك حرص المحدثون على الرحلة في طلب الحديث من أجل طلب العلو .

ومن فوائد الإسناد العالي : قلة الخلل، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم [390]، لأنه متى ما زاد العدد زادت احتمالية الخطأ، أما القرب من الرسول صلى الله عليه وسلم فهو شرف عظيم لكل مسلم .

---

(385) **شرح علل الترمذي**، 831/2 .

(386) أبو زرعة الرازي (1982م)، **الضعفاء**، تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، (د.ط)، 676/2 .

(387) جلال الدين السيوطي، **تدريب الرواي شرح تقريب النواوي**، 104/1 .

(388) أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، 419/2 .

(389) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، 606/2 .

(390) أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، 419/2 .

الرابع : هؤلاء الرواة لم يكن ضعفهم شديداً يصلون به إلى درجة الترك والرد لكامل حديثهم، وكذلك قيام منهجهم على الانتقاء كما تم بيانه فقد تكون هذه الأحاديث مما ضبطوه ووافقوا به الثقات .

وقال الحازمي : "أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم" (391) .

الخامس : قد يكون تضعيف الراوي تشدداً، والجمهور على توثيقه .

قال الذهبي : "ومن احتجا به أو أحدهما وتُكلم فيه، فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً" (392) .

السادس : أن يكون في المتابعات والشواهد لا في الأصول .

قال ابن الصلاح : "أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة به" (393) .

وقد قال النووي عندما رد على وجود بعض الرواة الضعفاء في صحيح مسلم : "أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد كما قدمنا في فصل المتابعات، ولا يحتج به على انفراده" (394) .

وقال الذهبي : "ومن خرج له البخاري أو مسلم في المتابعات والشواهد، ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد، فكل من خُرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهان بيّن" (395) .

وقال ابن رجب الحنبلي : "اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم" (396) .

---

(391) أبو بكر الحازمي، **شروط الأئمة الخمسة**، ص 69 .

(392) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (1412هـ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ص 79 .

(393) أبو عمرو ابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ص 96 .

(394) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح مسلم بن الحجاج**، 125/1 .

(395) شمس الدين الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص 80 .

(396) **شرح علل الترمذي**، 831/2 .

وقال ابن حجر : "وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، يُنظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله، وليس في الصحيح – بحمد الله – من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال : سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك" [397].

السابع : تصحيح البخاري الحديث على مجموع الطرق، أي أنه يقوم بدراسة متابعات وشواهد كل حديث ثم يحكم عليه حكماً عاماً .

قال ابن حجر في تعريف الحديث الصحيح : "هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك" [398] .

فنلاحظ أن ابن حجر يؤكد ذلك عندما زاد (إذا اعتضد) – أي بالمتابعات والشواهد –، وبين سبب قوله هذا أنه استنتج من خلال تتبعه واستقرائه لأحاديث الصحيح فخرج بهذه النتيجة، وأن بعضها لا يمكن تصحيحه إلا بهذه الطريق .

ويقول العلامة المعلمي رحمه الله : "إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة وذكر منها – : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك" [399] .

وقد قال الدكتور حذيفة الخطيب بعد إحصائه الرواة المتهمون بالضعف في الصحيحين ومروياتهم : "والذي يظهر أن أكثر الأحاديث التي أخرجها الشيخان لرواة متهمين بالضعف قد توبعوا عليها متابعات تقويها وتجعلها في مصاف الروايات المقبولة" [400]، ثم قال : "كما تأكدت أن هناك توجيهات قوية لكل رواية خرجها الشيخان لراو اتهم بالضعف، من مثل

---

(397) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 384 .

(398) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، 71/1 .

(399) المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الباطيل**، ص 692 .

(400) **دراسة تطبيقية على واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين**، ص 12 .

متابعة غيره له، أو أن تكون روايته بحد ذاتها متابعة، أو أن يكون للرواية شواهد أحاديث أخرى، أو أن تكون الرواية نفسها شاهداً لغيرها من الأحاديث، أو أن تكون الرواية في الرغائب وفضائل الأعمال، وغير ذلك من التوجيهات التي تسوغ إخراج الشيخين للرواة المتهمين بالضعف، مع العلم أن قد يجتمع أكثر من توجيه لتخريج الشيخين لهذه المرويات" (401) .

الثامن : لبيانها والتعريف بها ومن ثم التنبيه عليها :

قال النووي – في رده على الرواة الضعفاء في مسلم – : "رووها ليبينوها وليبينوا ضعفها لئلا تلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها" (402) .

وقد خلص الدكتور حمزة المليباري إلى مثل هذه النتيجة – فيما يتعلق بصحيح مسلم – ، فقد قال : "وأنه يبين العلة بذكر وجوه الاختلاف على سبيل الاستطراد وليست مقصودة لذاتها" (403) .

قلت : وقد يكون هذا الرد ليس منطقيا لأنه لم يوافقه أحد عليه، ولم أجد – فيما اطلعت من قال به –، ثم إن هذا إقرار منه بضعف هذه الأحاديث، وقد اقتصرا كتابيهما على الصحيح فقط، وهذا غير صحيح فهي ليست ضعيفة، بل للإمام مسلم أسبابه ومبرراته المقنعة في روايته عن الضعفاء .

التاسع : روايتها في فضائل الأعمال وليس العقائد والأحكام :

فمعلوم أنه يجوز الرواية عن الضعفاء في فضائل الأعمال بشروط قررها العلماء، وكذلك كان منهج علماء الحديث التساهل فيها أكثر من غيرها والتي تتعلق بالعقائد والأحكام الشرعية.

قال عبد الرحمن بن مهدي : "كنا إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وسمحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال" (404) .

---

(401) **دراسة تطبيقية على واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين**، ص 8 .

(402) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 125/1 .

(403) الدكتور حمزة عبد الله المليباري، **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح – دراسة تحليلية –**، ص 8 .

(404) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الحكم الضبي الطهماني الحاكم المعروف بابن البيع (د.ت)، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الاسكندرية : دار الدعوة، (د.ط)، 29 .

قال النووي في رده على رواية مسلم للضعفاء : "أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به لأن أصول ذلك صحيحة محررة في الشرع معروفة عند أهله" (405) .

العاشر : أن يكون الراوي ثقة عندهم – أي الشيخين –، ضعيفاً عند غيرهم .

وقال النووي في رده على روايتهم عمن طُعن بهم : "أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده" (406) .

وقال ابن حجر في معرض رده على الرواة المطعون بهم في صحيح البخاري : "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح – أي البخاري – لأي راو مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه و عدم غفلته" (407)، وإذا ما علمنا أنهم من هل علماء العلل والجرح والتعديل والرجال كما بيّناه سابقاً .

الحادي عشر : تمييز الشيخين أن هذه الرواية سالمة من أي طعن أو خطأ، وأنه لا أثر لما طُعن به الراوي على هذه الرواية، أي سيراً على طريقة الانتقاء من الرواة ومروياتهم .

قال ابن رجب الحنبلي، في بيان تحري مسلم في الرواية عن المتكلم في حفظهم، وأنه لا يخرج عنهم ما فيه أثر لخفة ضبطه وحفظه على روايته : "وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه" (408).

وقال المعلمي اليماني، في معرض رده على الراوة المطعون بهم في الصحيحين : "أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة" (409) .

وإذا ما علمنا سعة علم الشيخين بالعلل والجرح والتعديل، وقدرتهم على تمييز الروايات وتمحيصها، وبالتالي القدرة على إخراج ما سلم من الطعن والخطأ والعلة.

---

(405) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 125/1 – 126 .

(406) المرجع السابق، 25/1 .

(407) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 384 .

(408) **شرح علل الترمذي**، 613/2 .

(409) **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ص 692 .

الثاني عشر : إن إجماع الأمة على قبول الصحيحين متقتضٍ لعدالة رواهما من أخرجا له على وجه الاحتجاج لا المتابعة .

قال الذهبي : "الثقة : من وثقه كثير ولم يُضعف، ودونه : من لم يُوثق ولا ضُعف، فإن خُرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق" [410] .

أي أنه اعتبر مجرد رواية الشيخين للراوي تعديلاً له وأنه ثقة .

وقال ابن حجر : "ومن لوازم ذلك – أي تسمية كتابيهما بالصحيحين – تعديل رواهما، قلت فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة"

ثم قال : "مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغير في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح" [411] .

الثالث عشر : قلة أعداد المطعون بهم، مقارنة مع العدد الكلي للرجال المطعون بهم بشكل عام، وبأعداد رجال الصحيحين بشكل عام، فقد بلغ عدد المطعون بهم في الصحيحين مائتان وأربعون رجلاً، حيث انفرد البخاري بثمانين رجلاً ومسلم بمائة وستين رجلاً، وإذا ما علمنا أن عدد رجال الصحيحين أكثر من ألفين وأربعمائة رجل [412] .

الرابع عشر : أن يكون الراوي ضعيفاً في بعض الشيوخ دون غيرهم، فيروون عنه عمن كان فيهم ثقة ويتجنبون عمن كانوا فيهم ضعفاء .

قال الزيلعي : "كثيراً ما يخرج – الحاكم في المستدرك – حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا أيضاً تساهل وربما جاء الحديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصيح عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه مشهور بالرواية عنه" [413] .

الخامس عشر : أن يوافقوا غيرهم من الثقات وليس ما انفردوا به .

---

(410) شمس الدين الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص 78 .

(411) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 384 .

(412) انظر : الدكور إبراهيم خليل ملا خاطر، **مكانة الصحيحين**، ص 206 – 207 .

(413) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (1997م)، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تحقيق محمد يوسف البنوري، بيروت : مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، 11/1 .

قال ابن القيم في رده على من طعن برواية مسلم لسويد بن سعيد الحدثاني : "وعيب على مسلم إخراج حديثه وهذه حاله، ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره، ولم ينفرد به ولم يكن منكراً ولا شاذاً بخلاف هذا الحديث" (414) .

وقال ابن حجر في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس : "وأما الشيخان فلا يظن أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات" (415) .

وقال كذلك في كلامه عن الحاكم وقوله على شرطهما أو أحدهما : "أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين" (416) .

(414) ابن قيم الجوزي، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، 256/4 .

(415) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 158/1 .

(416) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، 315/1 .

المطلب الخامس : التمييز بين من كانت الرواية عنه في الأصول أو في المتابعات والشواهد:

من معالم منهج الشيخين في التأليف هو ذكر المتابعات والشواهد للحديث الواحد [417]، سواءً في مكان واحد كما فعل مسلم، أو في مكان آخر كما فعل البخاري، وقد قاموا بالتمييز بينهما، فتشددوا في الأول وتساهلوا في الثاني، ولعل لهذه المتابعات والشواهد فوائد جمة منها : ليعلم أن الضعيف لم ينفرد، وتمييز رواية المختلط هل هي قبل اختلاطه أو بعده، وتمييز رواية المدلسين، ومعرفة المتواتر والآحاد والأفراد [418] .

وقد اهتم العلماء بمعرفة الحديث هل هو من الأصول أم من المتابعات الشواهد، وكان ذلك له دور في الذب عن بعض رواة الصحيحين ممن ضُعفوا او غُمزوا بشيء منه، فكان أحد الردود على ذلك بأن الشيخين يذكرون روايات هؤلاء في المتابعات والشواهد، وليس في الأصول التي لا يذكرون فيها إلا من كان ثقة متفق عليه، ولم يتكلم أحد عليه بقادح أو جارح .

قال ابن الصلاح : "ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذَكَراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء، فلان يعتبر به فلان لا يعتبر به" [419] .

---

(417) **الأصول** هو : بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي : 25/1 . **المتابعة** : أن يُوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه، **والشاهد** : هو حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده سواء شابهه باللفظ والمعنى أو بالمعنى فقط . الدكتور نورالدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص 418.

(418) انظر : صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي (2007م)، **المتابعات والشواهد – دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم** ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، بإشراف الدكتور موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ص 67 .

(419) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 84، وقال بمثل هذا : ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، 189/1، وزين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص 110، وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (د.ت)، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية، (د.ط)، ص 59، وابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، 26/18، وأبي إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، 190/1، والمعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، 676/2 .

وقال النووي في رده على رواية فيها الوليد بن مسلم [420] : "وقد تقرر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع من ضعف لكونها الاعتماد عليها، وإنما هي لمجرد الاستئناس" [421].

قال الذهبي : "من أخرج له الشيخان على قسمين : أحدهما ما احتجا به في الأصول، وثانيهما من خرجا له متابعة وشهادة واعتباراً، فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولا غُمز فيه فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما وتُكلم فيه، فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة بل حسن أو صحيحة، ومن خرج له البخاري أو مسلم في المتابعات والشواهد، ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد ، فكل من خُرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهان بيّن" [422] .

قال ابن حجر : "والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وتمييز من أُخرج له منهم في الأصول أو المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه، وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مُقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى إطباق الجمهور الأئمة على تسمية الكتاب بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغير في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح" [423] .

---

(420) هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، توفي سنة 194هـ أو أول سنة 195هـ، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 584 .

(421) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 106/2، وقد صرح بذلك في أكثر من موقع في كتابه .

(422) شمس الدين الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص 97 – 80 .

(423) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ص 384 .

إذاً لا بد من النظر في كيفية إخراج البخاري للراوي، هل هو في الأصول أم في المتابعات والشواهد أم لا .

المبحث الثالث : تفصيل حال الرواة المطعون بهم :

الأول : سعيد بن عبدالعزيز.

الثاني : حماد بن سلمة .

الثالث : عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

الرابع : قيس بن أبي حازم .

الخامس : الحجاج بن الأعور .

السادس : الليث بن أبي سليم .

السابع : سفيان بن عيينة .

الثامن : أبو عوانة الوضاح .

التاسع : سعيد بن أبي عروبة .

العاشر : حفص بن غياث .

الحادي عشر : جرير بن حازم .

الثاني عشر : حصين بن عبد الرحمن .

الثالث عشر : هشام بن عروة .

الرابع عشر : أبو النعمان العجلي .

الخامس عشر : سعيد بن إياس الجريري .

المبحث الثالث : تفصيل حال الرواة المطعون بهم ومروياتهم في الصحيحين :

سأتناول بالتفصيل حال كل راو من الذين ذكرتهم، وقد وجهت لهم الطعون، وسأكتفي بذكر ما يتعلق بمسألة الاختلاط فقط، ولن أتطرق للرد على كل الحديث لأن ليس هذا مجاله هنا، وكذلك وجد من رد على هذا الأحاديث رداً علمياً مفصلاً، وتفصيل حال الرواة كالتالي :

الراوي الأول : سعيد بن عبد العزيز :

أولاً : اسمه : هو سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي، أبو محمد، ويقال : أبو عبدالعزيز الدمشقي، فقيه أهل الشام ومفتيهم بدمشق بعد الأوزاعي .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : قتادة بن دعامة السدوسي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ويزيد بن أبي حبيب .

ورى عنه : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك [424] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : "وكان ثقة إن شاء الله" [425] .

قال أحمد بن حنبل : "ليس بالشام رجل أصح من سعيد بن عبدالعزيز، وهو والأوزاعي سواء"، وقال يحيى بن معين وقال أبوحاتم الرازي : "ثقة" [426]، وقال ابن معين كذلك : "حجة"، عمرو بن علي : "حديث الشاميين كلهم ضعيف إلا نفراً، منهم : الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وعبد الله بن الزبير"،

قال أبو زرعة : "قلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة، فقلت له : محمد بن إسحاق منهم ؟ فقال : كان ثقة، إنما الحجة : عبيد الله بن عمر ومالك بن أنس والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز" [427] .

قال العجلي : "ثقة" [428] .

---

(424) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 540/10 – 541 .

(425) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 324/7 .

(426) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 40/4 .

(427) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 542/10 – 543 .

(428) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 186 .

قال الوليد بن مسلم : "أحدثكم عن الثقات : صفوان بن عمرو وجابر وسعيد" [429].

قال النسائي : "ثقة" [430]، وفي رواية أخرى : "ثقة ثبت" [431] .

قال أبو عبد الله الحاكم : "سعيد لأهل الشام كمالك بن أنس لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة" [432] .

قال الذهبي : "ثقة" [433] .

قال ابن حجر : "ثقة إمام سوّاه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر" [434] .

رابعاً : اختلاطه : الأقوال في اختلاطه :

قال أبو مسهر : "كان قد اختلط قبل موته" [435] .

قال الدوري عن ابن معين : "اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه فيقول لا أجيزها لا أجيزها" [436] .

قال الآجري عن أبي داود السجستاني : "أنه اختلط" [437] .

قال الذهبي : "وأشار حمزة الكناني أنه تغير بأخرة" [438] .

قال ابن حجر : "اختلط في آخر أمره" [439] .

ذكره سبط ابن العجمي في كتابه (الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) ، وقال : "أحد الأئمة، أشار حمزة الكناني إلى أنه تغير بأخرة" [440]، وذكره ابن الكيال في كتابه (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) [441] .

---

(429) أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 489/3 .

(430) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 544/10 .

(431) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 218/3 .

(432) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 218 .

(433) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 217/3 .

(434) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 238 .

(435) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 544/10 ، وشمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 218/3.

(436) المرجع السابق، 32/2 .

(437) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 32/2 .

(438) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 217/3 .

(439) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 238 .

(440) ص 136 .

(441) ص 213 .

خامساً : روايته في الصحيحين :

لا يوجد له في صحيح البخاري أي رواية، بينما روى له مسلم ستة أحاديث، رواها عنه من طريق : عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الغساني، ومروان بن محمد بن حسان، والوليد بن مسلم .

وروايته في مسلم كلها لها متابعات فيه – أي في الصحيح –، ما عدا حديث واحد رواه عنه مروان له متابعة في مسند الطيالسي [442] .

(442) الحديث هو : "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي"، رواه أبو داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (1999م)، **مسند أبي داود الطيالسي**، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، مصر : دار هجر، الطبعة الأولى، مسند أبي ذر الغفاري رضي الله عنه ، 370/1 برقم (465) .

الراوي الثاني : حماد بن سلمة :

أولاً : اسمه : حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة من بني تميم، ويقال مولى قريش ويقال مولى حميري بن كرامة .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : أيوب السختياني، وبهز بن حكيم، وحميد الطويل، وثابت البناني.

وروى عنه : سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي [443] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : "كان ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر" [444] .

سئل أحمد بن حنبل عنه وعن حماد بن زيد فقال : "ما منهما إلا ثقة" [445]، وقال كذلك: "حماد عندنا ثقة" [446] .

قال ابن معين : "ثقة" [447] .

قال العجلي : "ثقة رجل صالح حسن الحديث، يقال : إن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره، وكان لا يحدث حتى يقرأ مائة آية نظراً في المصحف" [448] .

قال أبو داود السجستاني : "الثقة العابد" [449] .

قال النسائي : "ثقة إلا أنه مرجئ" [450] .

قال ابن حبان : " لم يُنصف من ترك حديثه" [451].

قال ابن أبي صفوان : "كان عبد الرحمن بن مهدي حسن الرأي في حماد بن سلمة" [452] .

---

(443) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في اسماء الرجال**، 253/7 – 258 .

(444) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 208/7 .

(445) المرجع السابق، 260/7 .

(446) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 39/3 .

(447) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 139/3، وابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 38/3 .

(448) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 131 .

(449) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص 68 .

(450) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 262/7 – 277 .

(451) ابن حبان البستي، **مشاهير علماء الأنصار**، ص 248 .

(452) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 39/3 .

قال الساجي : "كان حافظاً ثقة مأموناً" [453] .

قال ابن عدي : "وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي بن المديني من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه" [454] .

قال الذهبي : "ثقة صدوق يغلط" [455]، وقال كذلك : "إمام ثقة له أوهام وغرائب وغيره أثبت منه" [456]، وقال كذلك : "إمام صدوق له أوهام" [457] .

قال ابن حجر : "ثقة عابد أثبت الناس في ثابت" [458] .

رابعاً : اختلاطه : الأقوال في اختلاطه :

نفى عنه ابن معين الاختلاط، فقال : "حديثه في أول أمره وآخره واحد" [459] .

وقال ابن حبان مدافعاً عنه : "فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما كانوا يخطئون، فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً، وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة" [460].

قال الحاكم : "قد قيل في سوء حفظه" [461] .

قال البيهقي : "هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه" [462] .

قال ابن حجر : "ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة" [463] .

ذكره سبط ابن العجمي في كتابه (الاغتباط بمن رومي من الرواة بالاختلاط) [464]، وابن الكيال في كتابه (الكواكب النيرات في معرفة من اختلك من الرواة الثقات) [465]

---

(453) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 483/1 .

(454) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 64/3 .

(455) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ص 349 .

(456) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 303/1 .

(457) شمس الدين الذهبي، **من تكلم فيه وهو موثق**، ص 70 .

(458) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 178 .

(459) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 262/7 .

(460) ابن حبان البستي، **الثقات**، 217/6 .

(461) شمس الدين الذهبي، **من تكلم فيه وهو موثق**، ص 70 .

(462) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 482/1 .

(463) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 178 .

(464) ص 96 .

(465) ص 460 .

خامساً : روايته في الصحيحين :

لا يوجد في صحيح البخاري أي حديث، وله ثمانية عشر حديثاً معلقاً، وبالتالي لا تدخل في أصل الصحيح ولا تعتبر منه.

وفي صحيح مسلم له مائة وأربعة حديثاً، رواها عنه : إسحاق بن عمر بن سليط، والأسود بن عامر الشامي، وبشر بن السري بن الحارث بن عمي، وبهز بن أسد أبو الأسود القمي، وحبان بن هلال، والحسن بن موسى أبو علي البغدادي، وخلف بن هشام بن ثعلب، وروح بن عبادة بن العلاء، وسعيد بن عبد الجبار بن يزيد، وسليمان بن حرب بن بجيل، وسليمان بن داود العتكي، وسويد بن عمرو أبو الوليد الكلبي، وشيبان بن فروخ، وعبد الأعلى بن حماد بن نصر، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، وعبد الله بن مسلمة بن قعنب، وعبد الملك بن عبد العزيز القشيري، وعفان بن مسلم بن عبد الله، والنضر بن شميل، وهدبة بن خالد الأسود بن هدبة، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن حسان بن حيان، ويحيى بن سعيد بن فروخ، ويزيد بن هارون السلمي، ويونس بن محمد بن مسلم المؤدب .

قلت : وروايته في البخاري معلقة – وبالتالي لا تدخل بأحاديث الصحيح –، وهي عن ثابت البناني بسنده إلى أبيّ بن كعب، وهي قول له – أي لأبيّ – ذكرها بعد حديث شريف [466] .

وروايته في مسلم فمعظمها عن ثابت البناني، والباقي رواها بالمتابعات والشواهد .

وقال الحاكم : " لم يخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرج له في الشواهد عن طائفة" [467] .

قال البيهقي : "هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت – أي البناني – ما سمه منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد" [468] .

---

(466) نص الحديث هو : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لو أن لابن آدم وادياً من ذهب، أحب أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التراب، ويتوب الله على من يتوب" .

رواه البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب ما يُتقى من فتنة المال، 93/8 برقم (6493) .

(467) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 482/1 .

(468) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 482/1، وقوله (تركه البخاري) قول صحيح لأن ما رواه له البخاري معلقاً، ومعلوم أن المعلقات لا تدخل في الصحيح، ولا تعتبر جزء منه .

وقال ابن رجب الحنبلي : "ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات ووافقوا عليه، ولم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه" [469] .

قال ابن حجر : "استشهد به البخاري، وقيل إنه روى له حديثاً واحداً، عن أبي الوليد عن ثابت" [470] .

ورواية البخاري له معلقة وليست موصولة، فلا تعتبر من أحاديث الصحيح .

(469) **شرح علل الترمذي**، 783/2 .

(470) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 482/1، والحديث هو الذي ذكرته سابقاً الموقوف على أبيّ بن كعب .

الراوي الثالث : عبد الرزاق بن همام الصنعاني :

أولاً : اسمه : عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ومعمر بن راشد الصنعاني .

ورى عنه : أحمد بن صالح المصري، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وعلي بن المديني [471] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال أحمد المصري : "قلت لأحمد بن حنبل : رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبد الرزاق ؟ قال: لا"، قال يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني : "قال لي هشام بن يوسف : كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا، قال يعقوب : وكلاهما ثقة"، قال أبو زرعة : "عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه" [472] .

قال ابن معين : "ثقة لابأس به" [473] .

قال العجلي : "ثقة" [474] .

قال ابن عدي : "ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسا إلاَّ أنهم نسبوه إِلَى التشيع، وقد روى أحاديث فِي الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث فِي فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير" [475].

قال الدارقطني : "ثقة لكنه يخطئ على معمر في أحاديث" [476] .

قال الذهبي : "أحد الأعلام الثقات" [477] .

---

(471) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 53/18 – 56 .

(472) المرجع السابق، 56/18 – 58 .

(473) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 539/6 .

(474) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 302 .

(475) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 545/6 .

(476) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 343/4

(477) المرجع السابق، 342/4 .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ مصنف شهير، وكان يتشيع" [(478)] .

رابعاً : اختلاطه : أقوال العلماء في اختلاطه :

قال الأثرم : "سمعت أبا عبد الله – أحمد بن حنبل – يسأل عن حديث النار جبار ؟ فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء، ثم قال : ومن يحدث به عن عبد الرزاق ؟ قلت : حدثني أحمد بن شبويه، قال : هؤلاء سمعوا بعدما عمي وكان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي" [(479)] .

وقال أحمد بن حنبل : "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع" [(480)]، وقال كذلك : "عمي في آخر عمره وكان يلقن فيتلقن فسماع من سمه منه بعد المائتين لا شيء" [(481)] .

قال محمد ين يحيى الذهلي : "قدم على عبد الرزاق مرتين : إحداهما بعدما عمي" [(482)] .

قال النسائي : "فيه نظر لمن روى عنه بأخرة، كتب عنه أحاديث مناكير" [(483)] .

قال ابن حبان : "وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه" [(484)] .

ذكره ابن رجب الحنبلي في شرح العلل فيمن يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره [(485)] .

قال ابن حجر : "عمي في آخر عمره فتغير" [(486)] .

ذكره العلائي في المختلطين [(487)]، وسبط ابن العجمي في الاغتباط [(488)]، وابن الكيال في الكواكب النيرات [(489)] .

---

(478) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 354 .

(479) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب الكمال**، 57/18، وأدخل في المختلطين بعدما عمي لأنه كان يعتمد على كتبه ولا يحفظها .

(480) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 342/4 .

(481) صلاح الدين العلائي، **المختلطين**، ص 74 .

(482) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، 752/2 .

(483) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 574/2، وشمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 343/4 .

(484) ابن حبان البستي، **الثقات**، 412/8 .

(485) 752/2 .

(486) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 354 .

(487) ص 74 .

(488) ص 212 .

(489) ص 266 .

ذكره ابن الصلاح فيمن اختلط [490]، وابن كثير [491]، والعراقي [492]، والسخاوي [493]، والسيوطي [494] .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

بلغ عدد أحاديثه في صحيح البخاري مائة وعشرة أحاديث، وقد رواها عنه :

إسحاق ابن راهويه، وإسحاق بن إبراهيم بن نصر، وإسحاق بن منصور بن بهرام، وعبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي، وعلي بن المديني، ومحمد بن رافع بن أبي زيد سابور، ومحمود بن غيلان أبو أحمد العدوي المروزي، ويحيى بن جعفر بن أعين، ويحيى بن موسى بن عبدربه بن سالم .

وبلغت أحاديثه في صحيح مسلم ستة مائة وأربعة وستين حديثاً، رواها عنه :

أحمد بن حنبل، وأحمد بن يوسف بن خالد النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور السلولي، وإسحاق بن منصور بن بهرام، وحجاج بن يوسف بن حجاج، والحسن بن علي بن محمد الحلواني، وسلمة بن شبيب النيسابوري المسمعي، وعبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري، وعمرو بن محمد بن بكير بن محمد البغدادي، ومحمد بن رافع بن أبي زيد، ومحمد بن مهران أبو جعفر الجمال، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني .

وقد روى هؤلاء عنه قبل الاختلاط : قال العراقي : "وممن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ووكيع بن الجرح، في آخرين أخرج لهم الشيخان من روايتهم عن عبد الرزاق، فمن اتفق الشيخان على الإخراج له عن عبد الرزاق مع إسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور الكوسج ومحمود بن غيلان .

وممن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع علي بن المديني : إسحاق بن إبراهيم السعدي، وعبد الله بن محمد المسندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ويحيى بن جعفر البيكندي، ويحيى بن موسى البلخي الملقب خب .

---

(490) أبو عمرو ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 396 .

(491) ابن كثير الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، ص 244 .

(492) زين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، 336/2 .

(493) شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، 377/4 .

(494) جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، ص 540 .

وممن أخرج له مسلم عن عبد الرزاق مع أحمد بن حنبل : أحمد بن يوسف السلمي، وحجاج بن الشاعر، والحسين بن علي الخلال، وسلمة بن شبيب، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وعبد بن حميد، وعمرو الناقد، ومحمد بن رافع، ومحمد بن مهران، والله أعلم" [495].

قال ابن حجر : "احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط" [496].

إذاً رواية الشيخين له قبل اختلاطه، وبالتالي لا ضير في ذلك وحديثه صحيح مقبول محتج به.

---

(495) زين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص 460 – 461، وانظر **شرح التبصرة والتذكرة**، 336/2 .

(496) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 419 .

الراوي الرابع : قيس بن أبي حازم :

أولاً : اسمه : قيس بن أبي حازم، واسمه حصين بن عوف، ويقال : عوف بن عبدالحارث، ويقال عبد عوف بن الحارث بن عوف بن حشيش بن هلال بن الحارث بن رزاح بن كلفة، ويقال : كليب بن عمرو بن لؤي بن رهم، ويقال : دهر بن معاوية بن أسلم بن أحمس بن الغوث بن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : جرير بن عبد الله البجلي، وحذيفة بن اليمان، وخالد بن الوليد، وخباب بن الأرت، وغيرهم من الصحابة .

وروى عنه : سليمان الأعمش، ومجالد بن سعيد، وأبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد [497] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

وثقه ابن معين [498]، والعجلي [499]، وابن شاهين [500] .

قال أبو داود : "أجود التابعين إسناداً، روى عن تسعة من العشرة – أي المبشرين بالجنة –، ولم يروي عن عبد الرحمن بن عوف" [501] .

قال إسماعيل بن أبي خالد : "كان ثبتاً" [502] .

وقال كذلك : "قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري ومن السائب بن يزيد" [503] .

ذكره ابن حبان في الثقات [504] .

قال معاوية بن أبي صالح : "كان أوثق من الزهري" [505] .

---

(497) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال**، 11/24 – 13 .

(498) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 102/7 .

(499) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 392 .

(500) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص 191 .

(501) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص 113 .

(502) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 380 .

(503) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 464/14 .

(504) ابن حبان البستي، **الثقات**، 307/5 – 308 .

(505) برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (1988م)، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، تحقيق علاء الدين علي رضا، القاهرة : دار الحديث، الطبعة الأولى، الحاشية ص 291 .

قال المزي : "وهو متقن الرواية، وقد تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا : كان يحمل على علي رضي الله عنه، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه، ومنهم من قال أنه مع شهرته لم يرو عنه كبير أحد، وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء" [(506)] .

قال الذهبي : "ثقة إمام كاد أن يكون صحابياً، وحديثه في جميع دواوين الإسلام، روى علي بن عبد الله عن يحي القطان قال منكر الحديث، قلت – أي الذهبي – وهذا القول مردود" [(507)] .

قال ابن حجر : "ثقة مخضرم" [(508)] .

رابعاً : اختلاطه : أقوال العلماء في اختلاطه :

قال إسماعيل بن أبي خالد : "كبر حتى جاز المائة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله" [(509)] .

قال ابن حجر : "تغير" [(510)] .

ذكره العلائي في المختلطين [(511)]، وسبط ابن العجمي في الاغتباط [(512)]، وابن الكيال في الكواكب النيرات [(513)] .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

بلغ عدد أحاديثه في صحيح البخاري ثمانية وسبعين حديثاً، وبلغت أحاديثه في صحيح مسلم سبعة وعشرين حديثاً، رواها عنه :

---

(506) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 14/24 .

(507) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي (1992م)، **الرواة الثقات المتكم فيهم بما لا يوجب ردهم**، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ص 153 .

(508) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 456 .

(509) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 464/14 .

(510) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 456 .

(511) ص 99 .

(512) ص 291 .

(513) ص 374 .

إسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، أبو الأحمسي البجلي .

ورواية إسماعيل وبيان عنه قبل الاختلاط، وهم ثقات كذلك .

قال ابن الكيال : "روى عنه جماعة من الثقات كإسماعيل بن أبي خالد وبيان بن بشر وغيرهما" [514] .

إذاً لا أثر للاختلاط على روايته لأنها قبل اختلاطه، وبالتالي لا أثر للاختلاط على هذه الروايات .

(514) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 378 .

الراوي الخامس : الحجاج بن الأعور :

أولاً : اسمه : حجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد الأعور مولى سليمان بن مجالد مولى أبي جعفر المنصور، ترمذي الأصل، سكن بغداد ثم تحول إلى المصيصة .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : أبي خيثمة زهير بن معاوية، وشريك بن عبد الله النخعي، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .

ورى عنه : أحمد بن إبراهيم الدورقي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعباس بن محمد الدوري[515] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : "كان ثقة كثير الحديث عن ابن جريج وغيره، وقد تغير حين قدم بغداد فمات على ذلك" [516].

قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل : "ما كان أضبطه وأصح حديثه وأشد تعاهده، ورفع أمره جداً" [517] .

وثقه علي بن المديني [518]، والعجلي [519]، والنسائي [520] .

قال أبو حاتم الرازي : "صدوق" [521] .

وذكره ابن حبان في الثقات [522] .

قال الذهبي : "أحد الثقات" [523].

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" [524] .

رابعاً : اختلاطه : أقوال العلماء في اختلاطه :

---

(515) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 453/5 .

(516) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 340/7 .

(517) المرجع السابق .

(518) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 166/3 .

(519) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 108 .

(520) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 455/4 .

(521) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 166/3 .

(522) 201/8 .

(523) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 205/2 .

(524) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 153 .

وصفه ابن سعد في قوله السابق بأنه تغير عند قدومه بغداد .

وقال أحمد بن حنبل : :كان قد اختلط في آخر عمره: [525] .

قال إبراهيم بن إسحاق الحربي : "أخبرني صديق لي قال : لما قدم حجاج بن الأعور آخر عمره إلى بغداد خلط، فرأيت يحيى بن معين عنده فرآه يحيى خلط ، فقال لابنه : لا تُدخل عليه أحداً" [526] .

قال الخطيب البغدادي : "وكان ثقة صدوقاً إن شاء الله، وقد تغير آخر عمره حين رجع إلى بغداد" [527] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته" [528] .

وقال كذلك : "وسيأتي في ترجمة سنيد بن داود عن الخلال ما يدل على أن حجاجاً حدث في حال اختلاطه، وذكره أبو العرب القيرواني في الضعفاء بسبب الاختلاط، وقد وثقه أيضاً مسلم والعجلي وابن قانع ومسلم بن قاسم وذكره ابن حبان في الثقات" [529] .

ذكره سبط ابن العجمي في الاغتباط [530]، وابن الكيال في الكواكب النيرات [531] .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

بلغ عدد أحاديثه في صحيح البخاري ثلاثة عشر حديثاً، وقد رواها عنه :

الحسن بن محمد بن الصباح، والحسن بن منصور بن إبراهيم، وصدقة بن الفضل أبو الفضل، وعلي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، والفضل بن يعقوب بن إبراهيم الرخامي، وقتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني، ومحمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير، ومحمد بن مقاتل المروزي الكسائي، ويحيى بن معين بن عون .

وبلغ أحاديثه في صحيح مسلم تسعة وستين حديثاً، وقد رواها عنه :

---

(525) أبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 457، وقال : وفي رواية عن أحمد أنه قال : وذكره .

(526) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 142/9، وأبي البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ص 457 وقد قال ابن الكيال : ويحكى أن ابن معين منع ابنه أن يُدخل عليه بعد اختلاطه أحداً .

(527) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 142/9 .

(528) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 153 .

(529) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 361/1 .

(530) ص 83 .

(531) ص 456 .

إبراهيم بن دينار التمار، وحجاج بن يوسف بن حجاج، وزهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة، وسريج بن يونس بن إبراهيم المروذي، وعلي بن خشرم بن إبراهيم المروزي، ومحمد بن حاتم بن ميمون المروزي، وهارون بن عبد الله بن مروان البزاز، والوليد بن شجاع بن الوليد السكوني الكندي، ويحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن .

قلت : أما روايته في صحيح البخاري فقد كانت قبل الاختلاط كما صرح بذلك ابن حجر، حيث قال : "ذكر فيمن اختلط إلا أنه لم يحدث في تلك الحالة فما ضره" [532] .

وظاهر قول ابن حجر أنه لم يحدث مطلقاً بعد اختلاطه ولم يرو عنه أحد وبالتالي يكون اتهامه بالاختلاط لا مطعن فيه كونه ثقة، وينطبق هذا على ما رواه مسلم عنه كذلك، والله أعلم .

(532) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 461 .

الراوي السادس : ليث بن أبي سليم :

أولاً : اسمه : الليث بن أبي سليم بن زنيم، واسم أبيه أيمن وقيل غير ذلك .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : شهر بن حوشب، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر المكي .

وروى عنه : إسماعيل بن علية، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وفضيل بن عياض، وحفص بن غياث [533] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال عثمان بن أبي شيبة : "ثقة صدوق وليس بحجة" [534] .

قال أحمد بن حنبل : "مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه" [535]، وقال كذلك : "لا يُفرح بحديثه" [536]

قال ابن معين : "ليس به بأس، عامة شيوخه لا يعرفون" [537]، وقال كذلك : "منكر الحديث، وكان صحاحب سنة روى عنه الناس" [538] .

قال الجوزجاني : "حديثه ليس بثبت" [539] .

قال العجلي : "جائز الحديث، وقال مرة : "لا بأس به" [540] .

قال البخاري : "صدوق" [541] .

قال ابن سعد [542]، وابن معين [543]، والنسائي [544]، والدارقطني [545] : "ضعيف" .

---

(533) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 280/24 – 281 .

(534) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص 196 .

(535) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 175/7 .

(536) أبو عيسى الترمذي، **العلل الكبير**، 293/1 .

(537) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص 160 .

(538) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 484/3 .

(539) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبوإسحاق (المتوفى 359هـ)، **أحوال الرجال**، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، دار الطحاوي – الرياض، الطبعة الأولى، 1990م، ص 149 .

(540) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 399 .

(541) أبو عيسى الترمذي، **العلل الكبير**، 293/1 .

(542) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 336/6 .

(543) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (د.ت)، **تاريخ يحيى بن معين (رواية عثمان الدارمي)**، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، دمشق : دار المأمون، (د.ط)، ص 158 .

(544) أبو عبد الرحمن النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص 90 .

قال أبو زرعة : "لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث" .

قال أبو حاتم وأبو زرعة: "لا يشتغل به هو مضطرب الحديث"، [546] .

ذكره ابن حبان في المجروحين وقال : "اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم" [547] .

قال يعقوب بن شيبة : "صدوق ضعيف الحديث".

قال الساجي : "صدوق فيه ضعف كان سيء الحفظ كثير الغلط" .

قال أبو أحمد الحاكم : "ليس بالقوي عندهم" .

قال البزار : "كان أحد العباد إلا أنه أصابه الاختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً تركه حديثه" [548] .

قال ابن عدي : "له من الحديث أحاديث صالحة، وقد روى عن شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه" [549] .

قال الذهبي : "فيه ضعف يسير من سوء حفظه" [550] .

قال ابن حجر : "صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك" [551] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

قال البزار : "وكان قد أصابه شبه الاختلاط ولم يثبت ذلك عنه، فقد بقي في حديثه لين بذلك السبب" [552].

قال ابن حبان : "اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به" [553] .

---

(545) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، 122/2، تعليقاً على حديث (1253) .

(546) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**،176/7 .

(547) 231/2 .

(548) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 485/3 .

(549) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 238/7 .

(550) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 151/2 .

(551) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 464 .

(552) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (1988م)، **مسند البزار المطبوع باسم البحر الزخار**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 148/11، تعليقاً على حديث رقم (4880) .

(553) ابن حبان البستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، 231/2 .

قال مؤمل بن الفضل : "سألت عيسى بن يونس عنه، فقال : قد رأيته وكان قد اختلط" [554].

ذكره سبط ابن العجمي في الاغتباط، وذكر قول ابن حبان السابق [555]، وابن الكيال في الكواكب النيرات [556].

خامساً : رواياته في الصحيحين :

روى له البخاري : حديثين، الأول متابعة حيث قال بعده : وتابعه ليث بن أبي سليم"، والثاني معلقاً .

أما مسلم فقد روى له حديثاً واحداً مقروناً مع راو آخر وهو أبو إسحاق الشيباني [557] وهو ثقة .

وبالتالي لا أثر لاختلاطه، أو كونه مطعون به على مروياته في الصحيحين .

(554) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 509/5 .

(555) ص 295 .

(556) ص 494 .

(557) هو سليمان بن أبي سليمان فيروز، أبو إسحاق الشيباني الكوفي، ثقة، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 252 .

الراوي السابع : سفيان بن عيينة :

أولاً : اسمه : سفيان بن عيينة بن أبي عمران، واسمه ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك بن مزاحم .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : أيوب بن أبي تميمة السختياني، وبشر بن عاصم الثقفي، وسفيان الثوري، والأعمش، وشعبة بن الحجاج .

وروى عنه : أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني [558] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه : سأقتصر على قولين فيه، وذلك لشهرته وثقته بين العلماء، وهما الذهبي وابن حجر .

فقد قال عنه الذهبي : "ثقة ثبت حافظ إمام" [559] .

وقال ابن حجر، فقد قال : "ثقة حافظ فقيه أمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات" [560] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

قال يحي القطان : "أشهد أن سفيان اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء" [561].

قال ابن حجر : "إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات" [562].

وذكره العلائي في المختلطين [563] ، وسبط ابن العجمي في الاغتباط، وذكر بعده كلام الذهبي [564] .

وفي كتاب الإيمان لأحمد أن هارون بن معروف قال له : "أن ابن عيينة تغير بأخرة" [565] .

---

(558) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 179/11 – 185 .

(559) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 449/1 .

(560) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 245 .

(561) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 268/2 .

(562) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 245 .

(563) ص 45 – 47، والقسم الأول من المختلطين حسب تقسيم العلائي : من لم يوجب له ذلك ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما . ص 3 .

(564) ص 148 .

ذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات، ونقل كلام يحيى بن القطان ورد الذهبي عليه [566] .

إذاً كل من قال عن سفيان أنه اختلط، اعتمد في قوله على ثلاثة أقوال هي :

الأول : قول يحيى بن سعيد، وهو غير صحيح كما قال الذهبي، فتكون صفة الاختلاط عنه قد انتفت .

الثاني : قول آخر ليحيى بن سعيد أنه قال لسفيان : "كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزيد في إسناده أو تنقص؟ فقال : عليك بالسمع الأول، لإني قد سئمت" [567] .

الثالث : في كتاب الإيمان لأحمد أن هارون بن معروف قال له أن ابن عيينة تغير بأخرة [568] .

قلت : صفة الاختلاط منتفية عن سفيان، وذلك للأسباب التالية :

الأول : أن هذا القول لم يتابع أحد من العلماء يحيى القطان عليه .

الثاني : سفيان عالم جليل متفق على توثيقه بين العلماء، احتج به جميع المصنفين للحديث الشريف من أصحاب الكتب الستة وغيرها .

قال الذهبي : "وسفيان حجة مطلقاً، حديثه في جميع دووابن الإسلام" [569] .

الثالث : تضعيف الذهبي لهذا القول، حيث قال : "فهذا منكر من القول، ولا يصح ولا هو بمستقيم، فإن يحيى القطان مات في صفر سنة ثمان وتسعين، مع قدوم الوفد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أن يقول هذا القول وقد بلغت التراقي ؟" [570] .

الرابع : ورد عليه كذلك العلائي، فقال : "عامة من سمع منه إنما كان قبل سنة سبع، ولم يسمع منه متأخراً في هذه السنة إلا محمد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف أحد من العالمين في

---

(565) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 60/2 .

(566) ص 220 .

(567) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 60/2 .

(568) المرجع السابق .

(569) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 466/8 .

(570) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 465/8 – 466، وانظر : **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**،247/3، ففيه معنى هذا الكلام.

الاحتجاج بسفيان، فهو في القسم الأول، بل لعل هذا لا يصح عن يحيى بن سعيد، لأنه مات في صفر سنة ثمان وتسعين، ولم يكن حينئذ بالحجاز، والله أعلم" [571].

الخامس : وإذا سلمنا جدلاً بصحة هذا القول، فمن روى عنه بعد الاختلاط هو محمد بن عاصم، ومحمد هذا لا يوجد له رواية عن سفيان في الكتب الستة جميعها .

قال ابن حجر في ترجمته – ووضع قبله تمييز – : "محمد بن عاصم الأصبهاني العابد، صاحب ذاك الجزء العالي، روى عن سفيان بن عيينة، سمع منه بعد التغير توفي سنة 262هـ" [572] .

ومعلوم أن كلمة تمييز يضعها ابن حجر أمام من لا رواية له في الكتب الستة، وإنما للتنبيه عليه فقط وتمييزه عن غيره من راوة الكتب الستة .

السادس : قد يكون تراجع حفظه بسبب كِبَر ينه ولم يصل لدرجة الاختلاط أو التغيّر التي أوقعته في الخطأ، أو توجب رد حديثه وتضعيفه .

قال المعلمي اليماني : "وقد كان ابن عيينة أشهر من نار على علم، فلو اختلط الاختلاط الاصطلاحي لسارت بذلك الركبان، وتناقله كثير من أهل العلم وشاع وذاع، وهذا جزء محمد بن عاصم سمعه من ابن عيينة سنة سبع، ولا نعلمهم انتقدوا منه حرفاً واحداً، فالحق أن ابن عيينة لم يختلط، ولكن كبر سنه فلم يبق حفظه على ما كان عليه، فصار ربما يخطئ في الأسانيد التي لم يكن قد بالغ في إتقانها، كحديثه عن أيوب والذي يظهر أن ذلك خطأ هين، ولهذا لم يعبأ به أكثر الأئمة، ووثقوا ابن عيينة مطلقاً" [573] .

السابع : حديثه في الكتب الستة، قبل عام سنة مائة وسبع وتسعين، كما صرح بذلك الذهبي فقال : "ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة، سمعوا منه قبل سنة سبع" [574] .

الثامن : وأما الرد على قول سفيان نفسه (عليكم بالسماع الأول) ، فأن صح هذا القول، فإنما يحمل على قولنا بالتمييز بين الاختلاط والتغير، بحيث يحمل على أنه تغير لكبر سنه ولم يختلط الاختلاط الذي يستوجب ردّ روايته .

---

(571) ص 45 – 47 . والقسم الأول من المختلطين حسب تقسيم العلائي : من لم يوجب له ذلك ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته غما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما . ص 3 .

(572) انظر : ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 598/3 .

(573) المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، 477/1 .

(574) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 247/3 .

خامساً : رواياته في الصحيحين : روى له الشيخين، وأكثروا عنه، فقد بلغت رواياته في صحيح البخاري أربعمئة وستة عشر حديثاً، وفي صحيح مسلم أربعمئة وأربع وستة وأربعين حديثاً، ولا يوجد فيها من رواية محمد بن عاصم، بل لا يوجد له رواية في الكتب الستة مطلقاً، كما ذكر ابن حجر في ترجمته .

الراوي الثامن : أبو عوانة الوضاح :

أولاً : اسمه : وضاح بن عبد الله اليشكري البزار أبو عوانة الوسطي البزار .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : أيوب السختياني، وحصين بن عبد الرحمن، وسليمان الأعمش، وعاصم بن سليمان الأحول، وعطاء بن السائب .

وروى عنه : إسماعيل بن علية، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وعفان بن مسلم [575] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال ابن خراش : "صدوق في الحديث" [576] .

قال ابن سعد : "ثقة صدوقاً" [577] .

قال ابن معين : "جائز"، أبو حاتم : "كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة"

قال أبو زرعة : "ثقة إذا حدث من كتابه" [578] .

قال العجلي : "ثقة" [579] .

ذكره ابن حبان في الثقات [580] .

قال ابن عبد البر : "أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه ربما غلط" [581] .

قال الذهبي : "ثقة متقن لكتابه" [582] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" [583] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

---

(575) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 442/30 – 445 .

(576) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 309/4 .

(577) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 211/7 .

(578) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 37/9 .

(579) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 464 .

(580) 562/7 .

(581) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 309/4 .

(582) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 349/2 .

(583) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 580 .

لم أعثر من خلال البحث في ترجمته على قول لأحد العلماء يذكر فيه أنه اختلط، وكذلك في كتب المختلطين، فلا أدري من أين أتى محمد زاهد الكوثري بوصفه بالاختلاط، والله أعلم .

قال المعلمي اليماني : "فتّشت في المظان، فلم أر أحداً زعم أن أبا عوانة اختلط، وكأن الكوثري تشبث بما في (تاريخ بغداد : .... محمد بن غالب حدثنا أبوسلمة قال : قال لي أبو هشام المخزومي : من لم يكتب عن أبي عوانة قبل سنة سبعين ومائة، فإنه لم يسمع منه)، ثم عقب ذلك بذكره وفاة أبي عوانة سنة 175هـ، أو سنة 176هـ، وحمل الكوثري قوله (فلم يسمع منه) على المجاز، أي فلم يسمع منه سماعاً يعتد به، ثم تخرص أن ذلك لأجل اختلاطه" [584] .

وقال : "ويدفع هذا – أي اختلاطه – أن مثل أبي عوانة في إمامته وجلالته، وكثير حديثه وكثرة الآخذين عنه، لو اختلط لاشتهر بذلك وانتشر، فكيف لو دام ذلك سنوات ؟ وقد اعتنى الأئمة بجمع أسماء الذين اختلطوا فلم يذكروا أبو عوانة، واعتنى المؤلفون في الضعفاء بذكر الذين اختلطوا، فلم يذكروا أبا عوانة، ومن ذكره منهم لم يذكر أنه اختلط، وإنما ذكر أنه كان إذا حدث من حفظه يغلط" [585] .

إذاً لو اختلط لاشتهر ذلك وتناقله العلماء عنه وبينوه، وبما أنه لم يُنقل عنه ذلك، إذا فصفة الاختلاط منتفية عنه، والله أعلم .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

له في صحيح البخاري مائة وعشرين حديثاً، وفي صحيح مسلم مائة وثلاثة أحاديث .

---

(584) المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، 65/1 .

(585) المرجع السابق .

الراوي التاسع : سعيد بن أبي عروبة :

أولاً : اسمه : سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : الحسن البصري، والأعمش، وقتادة بن دعامة السدوسي، وهشام الدستوائي، ويحيى بن سعيد الأنصاري .

وروى عنه : إبراهيم بن طهمان، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى [586] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : "ثقة كثير الحديث ثم اختلط بعد في آخر عمره" [587].

قال العجلي : "ثقة وكان اختلط بأخرة" [588] .

قال أبو حاتم : "سعيد قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة" .

قال أبو زرعة : "ثقة مأمون".

قال أبو عوانة الطيالسي : "ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد"،

قال أبو داود : "كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة".

قال يحيى بن معين : "أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره"، وقال كذلك : "ثقة" [589].

قال النسائي : "ثقة" [590] .

ذكره ابن حبان في الثقات [591] .

قال ابن عدي : "من ثقات الناس وله أصناف كثيرة وقد حدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد، وحدث بأصنافه عنه عبد الأعلى السامي" [592] .

---

(586) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 6/11 – 8 .

(587) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، 202/7 .

(588) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 187 .

(589) ابن أبي حاتم الرازي،، **الجرح والتعديل**، 61/4 – 62 .

(590) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 8/11 .

(591) 360/6 .

قال ابن الجوزي : "ثبت إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً قبيحاً، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح" [593] .

قال الذهبي : "ثقة إمام ساء حفظه بأخرة" [594] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة" [595] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

نلاحظ من خلال الأقوال السابقة أن هناك إجماع على اختلاطه، وذكره العلائي في المختلطين [596]، وسبط ابن العجمي في الاغتباط [597]، وابن الكيال في الكواكب النيرات [598] .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

يوجد له في صحيح البخاري خمس وأربعون حديثاً، رواها كلها من طريق قتادة – وهو من أثبت الرواة عنه –، إلا حديثاً واحداً من طريق النضر بن مالك بن أنس، رواه عنه عبد الأعلى بن عبدا لأعلى الذي روى عنه قبل اختلاطه، بل وهو من أروى الرواة عنه [599] .

وروى له مسلم سبع وسبعون حديثاً، كلها من طريق قتادة، إلا خمسة أحاديث لها متابعات أو هي متابعات لغيرها .

قلت : إذاً لا مطعن بالشيخين بروياتهم لسعيد لأنهم رووا عنه من طريقه عن قتادة أوثق الراوة عنه، وما كان من غير طريق قتادة فهي قبل اختلاطه، أو هي متابعات لغيرها .

---

(592) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 451/4 .

(593) أبو الفرج ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، 323/1 .

(594) شمس الدين الذهبي، **الرواة الثقات المتكام فيهم بما لا يوجب ردهم**، ص 97 .

(595) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 239 .

(596) ص 41 .

(597) ص 139 .

(598) ص 190 .

(599) قال ابن عدي : أرواهم عنه عبد الأعلى السامي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 451/4 .

الراوي العاشر : حفص بن غياث :

أولاً : اسمه : حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : سفيان الثوري، والأعمش، وعاصم الأحول، وهشام بن عروة، وحجاج بن أرطاة .

وروى عنه : أبو خيثمة زهير بن حرب، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعفان بن مسلم، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقتيبة بن سعيد (600) .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال يعقوب بن شيبة : "ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه" .

قال علي بن المديني : "كان يحي القطان يقول : حفص ثبت، فقلت : إنه يهم، قال : كتابه صحيح" (601) .

قال ابن معين : "ثقة" .

قال أبو زرعة : "ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذاب" (602) .

قال ابن سعد : "ثقة مأموناً ثبتاً إلا أنه كان يدلس" (603) .

قال العجلي : "ثقة مأمون فقيه" (604) .

قال أبو داود : "كان حفص بأخرة دخله نسيان، وكان يحفظ" (605) .

قال النسائي وابن خراش : "ثقة" (606) .

ذكره ابن حبان في الثقات (607) .

قال الدارقطني – عنه وعن شريك بن عبد الله – : "ثقتان" (608) .

---

(600) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 56/7 – 59 .

(601) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 68/9 .

(602) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**،182/3 – 183 .

(603) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 362/6 .

(604) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 125 .

(605) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص 206 .

(606) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 62/7 .

(607) 200/6 .

قال العلائي : "فحديثه ونحوه من المناكير مما حدث به من حفظه في الآخر" [609] .
قلت : يُفهمم من كلام العلائي أن المناكير كانت بعد اختلاطه، وأنه قبله كان مقبول الرواية لا نكارة فيها .
قال الذهبي : "أحد الأئمة الثقات" [610] .
قال ابن حجر : "ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر" [611]، وقال : "من الأئمة الأثبات، أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه" [612] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

لاحظنا مما سبق أنه وُصف بالاختلاط، فقد وصفه كل من أبي داود، وأبي زرعة، وابن حجر ذكره العلائي في المختلطين [613]، وسبط ابن العجمي ذكره في الاغتباط [614]، وابن الكيال في الكواكب النيرات [615] .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

روى له البخاري تسع وثمانون حديثاً، رواها عنه : ابنه عمر بن حفص، محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، وإسحاق بن راهويه، ورواها جميعها عن الأعمش الذي هو من أوثق الرواة عنه، إلا أربعة أحاديث رواها عن يزيد بن أبي عبيد وهشام بن عمار وعاصم الأحول حديثين .
قال علي بن المديني : "كان يحيى بن سعيد القطان يقول : أوثق أصحاب الأعمش حفص فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش،

---

(608) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (1985م)، **العلل الواردة في الاحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي وآخرين، الرياض : دار طيبة، الطبعة الأولى، 225/2 .
(609) ص 24 .
(610) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 331/2 .
(611) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 173 .
(612) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص 398 .
(613) ص 24 .
(614) ص 94 .
(615) ص 458 .

فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي : تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟ قلت: سمعته يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش ولم أعلم حتى رأيت كتابه" [616] .

وقال : أبو داود : "كان ابن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث" [617] .

ثم علّق ابن حجر فقال : "اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه" [618]، أما باقي الروايات الأربعة الأخرى فقد رواها عنه كما يلي: روايتين ابنه عمر، وواحدة من طريق محمد بن الحسن، والأخرى من طريق إسحاق بن راهويه، وتفصيلها كالتالي : روايتين لهما متابعات، والروايتان الأخريان لهما شواهد .

وروى له مسلم سبع وستون حديثاً، رواها عنه : أبو بكر بن أبي شيبة، عمر بن حفص بن غياث، محمد بن عبد الله بن نمير، عمرو الناقد، عبد الله سعد بن بن حصين أبو سعيد الأشج، أبو كريب محمد بن العلاء، زهير بن حرب، سهيل بن عثمان بن فارس الكندي، يحيى بن يحيى بن بكر النيسابوري، محمد بن المثنى، عبد الوهاب الثقفي، حماد ابن أسامة، إسحاق بن راهويه، محمد بن الصباح الدولابي، علي بن مسهر.

قلت : روى له خمس وعشروين حديثاً من طريق الأعمش، وباقي الروايات عن غيره، وتفصيلها كالتالي : خمسة وثلاثون حديثاً لها متابعات في صحيح مسلم أو أنه ذكرها متابعات لأحاديث أخرى، وأربعة لها شواهد، وواحد قرنه مع غيره، واثنين لا يوجد لهما متابعات أو شواهد، واحد من رواية ابنه عنه والثاني من رواية أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو بكر هذا واسطي [619]، أي أنها قبل اختلاطه لأن ابن معين قال أن روايته في بغداد فقط من حفظه، أي بعد اختلاطه [620]، أما رواية ابنه عنه فهي بالكوفة، أي قبل اختلاطه لأنهما كوفيان .

---

(616) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** 60/7 – 61، وأبو البركات ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** ص 459 .

(617) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب،** 458/1 .

(618) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ص 398 .

(619) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب،** ص 320 .

(620) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب،** 458/1 .

الراوي الحادي عشر : جرير بن حازم :

أولاً : اسمه : جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : ثابت البناني، والحسن البصري، وسهيل بن أبي صالح، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر .

وروى عنه : أيوب السختياني، وحجاج بن منهال، وسفيان بن عيينة، وأبي داود الطيالسي، وعبد الله بن المبارك [621] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال أحمد : "في حديثه بعض شيء وليس به بأس" [622]، وقال : "كثير الغلط"، وقال : "حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ" [623] .

قال الساجي : "صدوق"، وقال : "ثقة" [624] .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : "سألت يحيى بن معين عن جرير، فقال : ليس به بأس، فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير؟ فقال : ليس بشيء وهو عن قتادة ضعيف" [625]، وقال ابن معين كذلك : "ثقة" [626]، وقال كذلك : "كان يحيى القطان يقول: جرير ثقة، وكان يرضاه" [627] .

قال قال ابن سعد : "ثقة إلا أنه اختلط آخر عمره" [628] .

البخاري : "ربما يهم في الشيء، وهو صدوق" [629] .

وثقه العجلي [630]، والدارقطني [631] .

---

(621) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 525/4 – 527 .

(622) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (1409هـ)، **العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي)**، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الرياض : مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ص 56 .

(623) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 295/1 .

(624) المرجع السابق .

(625) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 345/2 .

(626) يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)**، ص 87 .

(627) يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، 347/4 .

(628) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 205/7 .

(629) علاء الدين مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 182/3 .

(630) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 96 .

(631) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، 193/1، تعليقاً على حديث رقم (381) .

قال أبو حاتم : "صدوق" [632] .

قال النسائي : "ليس به بأس" [633] .

قال البزار : "ثقة وكان قد اختلط، فحبسه ولده في اختلاطه فلم يتركه يحدث، فخرج حديثه مستقيماً" [634].

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه" [635].

قال ابن عدي : "له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين" [636] .

قال الذهبي : "ثقة لما اختلط حجبه ولده" [637]، وقال : "ثقة إمام تغير قبل موته فحجبه ابنه وهب فما حدث حتى مات" [638] .

قال ابن حجر : "ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه" [639] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

ذكر ذلك ابن سعد والبزار والذهبي وابن حجر، في أقوالهم السابقة .

قال عبد الرحمن بن مهدي : "اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً" [640] .

قال أبو داود : "جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي تغيراً فحُجب الناس عنهما" [641] .

قال أبو حاتم : "تغير قبل موته بسنة" [642] .

---

(632) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 501/2 .

(633) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 528/4 .

(634) أبو بكر البزار، **المسند**، 262/13، تعليقاً على حديث رقم (6579) .

(635) 144/6 – 145 .

(636) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 355/2 .

(637) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 291/1 .

(638) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 129/1 .

(639) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 138 .

(640) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 501/2 .

(641) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 199/1 .

(642) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 528/4 .

ذكره العلائي في (المختلطين)، وقال : "فهو من القسم الأول كما تقدم، وإنما ذكرته وأمثاله استطراداً" [643]، وسبط ابن العجمي في (الاغتباط بمعؤفة من رمي بالاختلاط)[644]، وذكره ابن الكيال في (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الراوة الثقات) [645] .

قلت : من خلال ما سبق من أقوال، نقول أن اختلاط جرير لا يضر، لأنه لم يحدث بعده مطلقاً، كما صرح غير واحد من العلماء، وبالتالي لا مطعن بالشيخين لروايتهم عنه .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

روى له البخاري ثلاث وخمسون حديثاً، وروى له مسلم أربعون حديثاً .

وقد تتبعتها كلها، وليس فيها من طريق قتادة — الذي يخطئ بروايته عنه — إلا سبعة أحاديث، خمسة في البخاري، واثنان في مسلم، وكلها لها متابعات عن غير جرير .

---

(643) ص 16 . والقسم الأول من المختلطين حسب تقسيم العلائي : من لم يوجب له ذلك ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما . ص 3 .

(644) ص 73 .

(645) ص 111 .

الراوي الثاني عشر : حصين بن عبد الرحمن :

أولاً : اسمه : حصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : إبراهيم النخعي، وجابر بن سمرة، وسالم بن أبي الجعد، وسعيد بن جبير، وعامر الشعبي .

وروى عنه : خالد بن عبد الله الواسطي، وسفيان الثوري، وسليمان بن طرخان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وأبو بكر بن عياش [(646)] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال علي بن المديني : "حديثه واحد وهو صحيح، لم يختلط وهو ثقة" [(647)] .

قال أحمد : "الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث" .

قال ابن معين : ثقة .

قال أبو حاتم : "ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق" .

قال أبو زرعة : "ثقة، قلت – ابن أبي حاتم –: يحتج بحديثه؟ قال : إي والله" [(648)] .

قال العجلي : "ثقة ثبت" [(649)] .

قال أبو داود : "ثقة" [(650)] .

ذكره ابن حبان في الثقات [(651)] .

قال ابن عدي : "أرجو أنه لا بأس به" [(652)] .

قال الذهبي : "وثقوه، وقيل إنه تغير يسيراً" [(653)]، وقال : "ثقة" [(654)] .

قال ابن حجر : "ثقة تغير حفظه في الآخر" [(655)] .

---

(646) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 519/6 – 521 .

(647) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 314/1 .

(648) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 190/3 .

(649) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 122 .

(650) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، 183.

(651) 210/6 .

(652) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 303/3 .

(653) شمس الدين الذهبي، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، ص 85 .

(654) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 338/1 .

(655) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 170 .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

ذكر أبو حاتم الرازي والذهبي وابن حجر أنه اختلط، بينما نفى ذلك علي بن المديني .

قال يزيد بن هارون : "كان قد نسي" [(656)] .

قال النسائي : "تغير" [(657)] .

قال الذهبي : "عُمّرَ ونسي" [(658)] .

ذكره العلائي في (المختلطين)، وقال : "فهو من القسم الأول أيضاً" [(659)]، وسبط ابن العجمي في (الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط)، وقال : "أنكر علي بن عاصم اختلاطه" [(660)]، وابن الكيال في (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) [(661)] .

قلت : أن اختلاطه لا يضر وليس بمطعن فيه لسببين :

الأول : ذكره العلائي في القسم الأول، وهم من لم يوجب ذلك تضعيفه لقصر فترة اختلاطه وقلته، أو أنهم لو يرووا شيء بعد اختلاطهم، وبالتالي لا تأثير لاختلاطهم على مروياتهم .

الثاني : عدم الجزم بأنه اختلط، فقد قال الذهبي (قيل)، وهي صيغة تدل على الشك واحتمالية اختلاطه من عدمه .

الثالث : قولهم أنه تغير ولم يختلط، وقد بينا أن التغير أهون حالاً من الاختلاط .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

روى له البخاري خمسون حديثاً، وروى له مسلم ثمان وعشرون حديثاً، وقد قام بدراستها بشكل مفصل ببحث مستقل الدكتور إسماعيل رضوان من الجامعة الإسلامية بغزة، وخرج بمجموعة من النتائج، منها :

الأولى : أخرج الشيخين لمن روى عن حصين قبل وبعد اختلاطه، ومن لم تتميز روايتهم .

الثانية : وافق الذين رووا بعد اختلاطه، أو من لم تتميز مروياتهم الثقات ولمن رووا عنه قبل اختلاطه .

---

(656) أبو الفرج ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، 219/1 .

(657) أبو عبد الرحمن النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص 30 .

(658) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 177/1 .

(659) ص 21 .

(660) ص 88 .

(661) ص 126 .

الثالثة : جميع رواياته عند البخاري في الأصول، وكرر حديثاً منها في الشواهد .

الرابعة : أخرج له مسلم حديثين في الأصول، وكرر أحدهما في المتابعات، والبقية في المتابعات والشواهد [662] .

---

(662) انظر بحث : الدكتور إسماعيل سعيد محمد رضوان، **حصين بن عبد الرحمن السلمي ورواياته في الصحيحين**، ص 136 – 137.

الراوي الثالث عشر : هشام بن عروة :

أولاً : اسمه : هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : صالح بن أبي صالح السمان، وعروة بن الزبير، ومحمد بن مسلم الزهري، ووهب بن كيسان، ومحمد بن المنكدر .

وروى عنه : أيوب السختياني، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحفص بن غياث، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري [663] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال يعقوب بن شيبة : "ثقة ثبت، لم ينكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق" .

قال ابن خراش : "كان مالكاً لا يرضاه، وكان صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح" [664] .

قال ابن سعد : "ثقة ثبت كثير الحديث حجة" [665] .

قال العجلي : "ثقة" [666] .

قال أبو حاتم : "ثقة إمام في الحديث" [667] .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "كان حافظاً متقناً ورعاً فاضلاً" [668] .

قال الدارقطني : "وإن كان ثقة فإن الزهري أحفظ منه" [669] .

قال الذهبي : "الإمام الثقة" [670] .

قال ابن حجر : "ثقة فقيه ربما دلس" [671] .

رابعاً : اختلاطه : وممن ذكر أنه اختلط :

قال ابن القطان : "وقد تقدم التنبيه على طائفة منهم – أي المختلطين –، وأن سهيل بن أبي صالح وهشام بن عروة منهم، لأنهما تغيرا" [672] .

---

(663) انظر : أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 233/30 – 237 .

(664) انظر : المرجع السابق، 238/30 – 239 .

(665) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 233/7 .

(666) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 459 .

(667) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 60/9 .

(668) 502/5 .

(669) أبو الحسن الدراقطني، **السنن**، 429/5، بعد حديث رقم (4584) .

(670) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 34/6 .

(671) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 573 .

وردّ عليه الذهبي، فقال : "الرجل حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن فقول ابن القطان إنه مختلط قول مردود مرذول" [673] .

وقال – إضافة للسابق – : "ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمختلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان" [674] .

وذكره العلائي في المختلطين، وقال : "أحد الأعلام المتفق عليهم، ذكر ابن القطان في أثناء كلام له أن هشاماً هذا تغير واختلط، وهذا القول لا عبرة به، لعدم المتابع له، بل هو حجة مطلقاً، وإن كان وقع شيء ما فهو من القسم الذي لا يؤثر فيه شيء من ذلك" [675]، وذكره سبط ابن العجمي في الاغتباط، وذكر كلام ابن القطان ورد الذهبي عليه [676] .

قلت : إذاً لم يقل أحد غير ابن القطان أنه اختلط، ولم يتابعه على ذلك أحد غيره، وهو قول مردود غير صحيح، وما قاله الذهبي يكفي رداً على ذلك، ثم سبق وأن بينا أن هناك من العلماء من ميز بين الاختلاط والتغير – والذهبي منهم –، واعتبار أن التغير سببه كبر السن الذي يسبب خفة الضبط في بعض أحيانه، فتدخل حالة هشام بالتغير الذي لا يضر ولا يكون سبباً للطعن فيه .

خامساً : رواياته في الصحيحين :

روى له البخاري ثلاثمئة وثلاثة وخمسين حديثاً، وروى له مسلم مائة وسبع وثمانين حديثاً .

---

(672) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 504/5 .

(673) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 35/6 – 36، وانظر ما قاله في : **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 85/7 .

(674) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 85/7 .

(675) ص 126 .

(676) ص 359 .

الراوي الرابع عشر : أبو النعمان العجلي :

أولاً : اسمه : الحكم بن عبد الله، أبو النعمان البصري، وقيل أنه قيسي أو أنصاري أو عجلي .

ثانياً : من شيوخه وتلاميذه : **روى عن** : حماد بن زيد، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله، ويزيد بن زريع .

وروى عنه : أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المكي، وأبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي، وعقبة بن مكرم العمي، ومحمد بن مالك العنبري، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن المنهال الضرير [(677)] .

ثالثاً : أقوال العلماء فيه :

قال البخاري : "كان يحفظ، سمع شعبة حديثه معروف" [(678)]، وقال : "كان ابن المبارك يضعفه" [(679)] .

قال ابو حاتم : "مجهول" [(680)] .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "كان حافظاً ربما أخطأ" [(681)] .

قال ابن عدي – بعد ذكر أحاديث له – : "وإنما ذكر الحكم بهذه المناكير التي يرويها الذي لا يتابعه أحد عليه" [(682)] .

ذكره ابن خلفون في الثقات، وقال : قال ابن الجارود : "كان ثقة" .

قال ابن مندويه : "كان حافظاً" [(683)] .

قال الخطيب البغدادي : "ثقة يوصف بالحفظ" [(684)] .

قال الذهبي : "صدوق" [(685)] .

---

(677) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 105/7 .

(678) أبو عبد الله البخاري، **التاريخ الكبير**، 342/2 .

(679) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (2005م)، **الضعفاء**، تحقيق أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الرياض : مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى، ص 43 .

(680) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 119/3 .

(681) 194/8 .

(682) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 504/2 .

(683) علاء الدين مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 95/4 .

(684) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 105/7، وقد بحثت عن هذا القول في تاريخ بغداد ولم أجده .

(685) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 344/1 .

قال ابن حجر : "ثقة له أوهام" [686] .

رابعاً : اختلاطه :

من خلال البحث في مصادر ترجمته لم أجد من وصفه بالاختلاط، ويبدو أن صاحب الشبهة اعتمد على قول من وصفه بالخطأ، وبالتالي تكون صفة الاختلاط منتفية عنه مطلقاً.

خامساً : رواياته في الصحيحين :

روى له البخاري حديث واحد، ثم ذكر بعده متابعة له، وأما مسلم حديثين هما أصلاً متابعات لغيرهما، والثلاثة أحاديث من طريق شعبة لأنه ثقة فيه .

قال الدكتور بشار عواد معروف : "وهو ثقة في شعبة، لذلك لم يخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي إلا من روايته عنه" [687] .

---

(686) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 175 .

(687) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 106/7، حاشية الكتاب .

الرواي الخامس : سعيد بن إياس الجريري :

وقد تقدم دراسة حياته بالتفصيل فيما سبق، وستأتي دراسة أحاديثه بالصحيحين، كل حديث على حدة وبالتفصيل بإذن الله تعالى .

الباب الثالث : مرويات سعيد بن إياس الجريري في الصحيحين :

الفصل الأول : مرويات سعيد في صحيح البخاري .

وعددها خمسة أحاديث

تمهيد :

قلنا فيما سبق بأن الشيخين رويا في صحيحيهما لبعض الرواة ممن وُصفوا بالتغير والاختلاط، وبلغ عدد هؤلاء ثلاثة وأربعون راوياً، وبيّنا أنهما روايا عنهما بدقة وعناية وفق منهج قائم على الانتقاء الدقيق بحيث لا تأثير لاختلاطهم على هذه الروايات .

ومن هؤلاء الرواة سعيد بن إياس الجريري، حيث روى له البخاري خمسة أحاديث كرر واحداً منها أربع مرات، ومسلم فروى له ثلاث وثلاثين روى كرر منها ستة، وسأقوم بدراسة هذه الأحاديث بشكل منفرد وذكر كل ما يتعلق بها من حيث التخريج والمتابعات التامة والقاصرة والشواهد ودراسة الأسانيد وبيان درجة الأحاديث، علماً أنه تم ترتيب الأحاديث بحسب ورودها في الصحيحين من حيث الأسبقية فيهما .

وسيتم في هذه الدراسة التركيز على مسألة الرواية عن الجريري هل هي قبل أو بعد اختلاطه أو مما لم يتميز، ولعل فائدة مثل هذه الدراسة هو الإتيان بدليل تطبيقي على صدق انتقاءهما من أحاديث الثقات ودقة الرواية عنهم .

الفصل الأول : مرويات سعيد في صحيح البخاري :

تمهيد :

روى البخاري لسعيد بن إياس الجريري خمسة أحاديث كرر واحدة منها أربع مرات، وقد كانت هذه الروايات من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى وإسماعيل بن عليّة وبشر بن المفضل وعبد الوارث بن سعيد وخالد الطحان، وهؤلاء رووا عنه قبل اختلاطه، وتفصيل هذه الروايات كالتالي مرتبةً حسب تقدمها في الصحيح :

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : "بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاَةٌ – ثَلاَثًاً – لِمَنْ شَاءَ" .

التخريج :

رواه البخاري [688]، والروياني [689]، والبيهقي [690]، من طريق خالد عن الجريري .

قلت : ذكر له البخاري متابع – بعده بقليل – وهو كهمس بن الحسن الذي سوف يأتي ذكر روايته وتخريجها بعد قليل .

المتابعات : أولا : المتابعات عن الجريري :

الأولى : إسماعيل بن علية : رواها أبو داود [691]، وابن حبان [692] .

الثانية : يزيد بن هارون : رواها أحمد [693]، والدارمي [694]، وابن خزيمة [695].

الثالثة : سالم بن نوح العطار : رواها ابن خزيمة تحويلا مع رواية يزيد بن هارون .

الرابعة : أبو أسامة : سنن الدارقطني [696] .

---

(688) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح،** كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، 127/1 برقم (624) .

(689) أبو بكر محمد بن هارون الروياني (1416هـ)، **المسند،** تحقيق أيمن علي أبو يماني، القاهرة : مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، حديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، 89/2، برقم (875) .

(690) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى،** كتاب الصلاة، باب كم بين الأذان والإقامة ، 30/2 برقم (2280) .

(691) أبو داود السجستاني، **السنن،** كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل المغرب، 26/2 برقم (1283) .

(692) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم الدارمي البستي (1988م)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان،** ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبلان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، كتاب الصلاة، باب ذكر خبر ثان على أن الزجر عن الصلاة بعد العصر .... ، 427/4 برقم (1560)

(693) أحمد بن حنبل، **المسند،** حديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، 183/34 برقم (20574) .

(694) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي (2000م)، **السنن،** تحقيق حسين سليم أسد، السعودية : دار المغني، الطبعة الأولى، كتاب الصلاة ، باب الركعتين قبل المغرب، 903/1 برقم (1480)

(695) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (د.ت)، **الصحيح،** تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، بيروت : المكتب الإسلامي، (د.ط)، كتاب الصلاة، باب إباحة الصلاة عند غروب الشمس وقبل صلاة المغرب، 267/2 برقم (1287)

(696) أبو الحسن الدارقطني، **السنن الكبرى،** كتاب الصلاة، باب الحث على الركوع بين الأذانين في كل صلاة والركعتين قبل المغرب والاختلاف فيه، 501/1 برقم (1045)

الخامسة : عبد الأعلى : رواها مسلم [697]، وقد ذكرها متابعة لرواية كهمس، والنسائي [698]، وابن أبي شيبة [699] .

السادسة : يزيد بن زريع : رواها ابن قانع [700]، والدارقطني [701].

السابعة : يحيى بن سعيد : رواها العقيلي [702] .

ثانيا : **متابعات للجريري عن عبد الله بن بريدة :**

الأولى : كهمس بن الحسن : رواها البخاري [703]، ومسلم [704]، والترمذي [705] .

الثانية : حيان بن عبيد الله أبو زهير، وزاد فيه (إلا المغرب) : رواها البزار [706]، والطبراني [707] .

الثالثة : الجريري وكهمس مقرونين : رواها أحمد [708] .

الشواهد :

بريدة الأسلمي رضي الله عنه : رواها الطبراني [709] .

رواة الحديث :

الأول : إسحاق بن شاهين بن الحارث الواسطي، أبو بشر بن عمران .

---

(697) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، 573/2 برقم (838) .

(698) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (1986م)، **السنن الصغرى**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، كتاب الأذان، باب الصلاة بين الأذان والإقامة، 28/2 برقم (681)

(699) أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (1409هـ)، **الكتاب المصنف في الحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض : مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب من كان يصلي ركعتين قبل المغرب، 136/2برقم (7384) .

(700) أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (1418هـ)، **معجم الصحابة**، تحقيق صلاح بن سا لم المصراتي، المدينة المنورة : مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، 123/2 .

(701) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب الحث على الركوع بين الأذانين في كل صلاة، 501/1 برقم (1043) .

(702) أبو جعفر العقيلي، الضعفاء الكبير، 99/2 .

(703) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، 162/1 برقم (627) .

(704) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، 212/2 برقم (1977) .

(705) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الصلاة، باب الصلاة قبل المغرب، 256/1 برقم (185) .

(706) أبو بكر البزار، **المسند**، مسند بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، 303/10 برقم (4422) .

(707) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (د.ت)، **المعجم الأوسط**، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة : دار الحرمين، (د.ط)، 189/8 برقم (8328) .

(708) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، 184/34 برقم (30574) .

(709) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، 179/8، برقم (8328) .

قال النسائي : "لا بأس به" [710] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "مستقيم الحديث" [711].

قال النسائي، ومسلمة الأندلسي [712]، والذهبي [713]، وابن حجر [714] : "صدوق" .

الثاني : خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني :

وثقه أحمد [715]، وأبو زرعة وأبو حاتم وزاد : "صحيح الحديث" [716]، وابن سعد [717]، والترمذي وزاد : "حافظ" [718]، والنسائي [719]،وابن شاهين [720]، والذهبي وزاد عابد [721]، وابن حجر وزاد: ثبت [722] .

وذكره ابن حبان في الثقات [723] .

الثالث : ابن بريدة : هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي:

ذكره ابن حبان في الثقات [724] .

وثقه ابن سعد [725]، ويحيى بن معين[726]، والعجلي [727]، وأبو حاتم [728]، والذهبي [729]، وابن حجر [730] .

---

(710) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (1423هـ)، **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين**، تحقيق الشريف بن حاتم عارف العوني، مكة المكرمة : دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ص 62 .

(711) 117/8 .

(712) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 121/1 .

(713) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 236/1 .

(714) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 101 .

(715) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال** (**رواية ابنه عبد الله**)، 434/1 . .

(716) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 338/3 .

(717) ابن سعد الزهري، **طبقات الكبرى**، 228/7 .

(718) أبو عيسى الترمذي، **السنن**، 83/1 تعليقاً على حديث رقم (28) .

(719) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 102/8 .

(720) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص 77 .

(721) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 366/1 .

(722) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 189 .

(723) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 277/8 .

(724) 16/5 .

(725) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 222/7 .

(726) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 10/5 .

(727) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 250 .

(728) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 10/5 .

قال ابن خراش : "صدوق" [731] .

قلت : هو ثقة وليس صدوق كما قال ابن خراش، فلم يصفه أحد بهذا الوصف إلا هو .

الرابع : عبد الله بن مغفل المزني : هو عبد الله بن مغفل بن عبد نَهْم، أبو عبد الرحمن المزني، صحابي بايع تحت الشجرة ونزل بالصرة، مات سنة سبع وخمسين وقيل بعد ذلك [732] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح بمجموع طرقه ومتابعاته، ولا يضر كون إسحاق بن شاهين قال بعضهم أنه صدوق، فقد وافق غيره من الثقات في روايته، وكذلك رواية خالد عن الجريري قبل الاختلاط، ووافق غيره من الثقات هم إسماعيل بن علية وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ويزيد بن زريع، وكذلك موافقة الجريري لكهمس بن الحسن وهو ثقة [733] .

ومن صححه : الترمذي تعليقاً على رواية كهمس، فقال : "حسن صحيح"، والبغوي وقال: "هذا حديث متفق على صحته" [734]، والألباني فقال : "صحيح" [735]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرطهما" .

طعنٌ في الحديث :

الطعن الأول : طعن يحيى بن سعيد القطان بهذا الحديث، بأن الجريري أخطأ فيه فبدّل عبد الله بن عمرو، بدل عبد الله بن المغفل [736] .

الرد عليه : لكن هذا التبديل في الصحابة لم يروه أحد من أصحاب كتب السنة التي روت هذا الحديث بل كلها عن عبد الله بن مغفل، ولنفرض أنه تم التبديل، فهم صحابة وكلهم ثقات عدول ولا ضير في ذلك .

---

(729) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 540/1 .

(730) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 297 .

(731) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 305/2 .

(732) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 325 .

(733) المرجع السابق، ص 462 .

(734) محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (1983م)، **شرح السنة**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، دمشق وبيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 293/2 .

(735) أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني بن الحاج بن نوح بن نجاتي بن آدم بن الأشقودري الألباني (2002م و 1988م)، **صحيح سنن أبي داود**، الكويت : مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 29/5 برقم (1163)، **وصحيح الجامع الصغير وزيادته**، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 548/1 برقم (2851) .

(736) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 99/2 .

الطعن الثاني : طعن أبو الحسن ابن القطان بهذا الحديث كونه من طريق الجريري، وأنه قد اختلط، فقد قال : "وقد ذكروا أن حديث "بين كل أذانين صلاة" مما تبين فيه اختلاطه – ثم ذكر قول يحيى بن سعيد القطان –" [737] .

الرد عليه : أنه ثبت هذا الحديث بروايات عن الجريري قبل الاختلاط، وهي رواية خالد وابن علية وعبد الأعلى ويزيد بن زريع، وكذلك موافقة الجريري لثقة هو كهمس كما تقدم، وكذلك ما قلناه سابقاً أنه لا يوجد أي رواية في أي كتاب من الحديث – فيما اطلعت – ذكرت عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن مغفل أو عن عبد الله بن مغفل عن عبد الله بن عمرو، والله أعلم.

---

(737) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 345/4 .

الحديث الثاني :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلاَءِ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: "صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ ذَكَّرَنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلاَةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ" .

التخريج :

رواه البخاري [738]، والبزار [739]، والبيهقي [740]، من طريق خالد عن الجريري .

قلت : ذكر بعدها مباشرة شاهداً عن أبي هريرة رضي الله عنه .

المتابعات : المتابعات للجريري :

تابعه غيلان بن جرير عن مطرف : رواها مسلم [741]، أبو داود [742]، والنسائي [743] .

الشواهد :

الأولى : أبو هريرة رضي الله عنه، موقوفاً عليه : رواها البخاري بعد رواية الجريري السابقة مباشرة كشاهد لها، ومسلم [744]، وأبو يعلى الموصلي [745] .

الثانية : أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : رواها أحمد [746]، والبزار [747] .

الثالثة : علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً : رواها البزار [748] .

رواة الحديث :

الأول : إسحاق بن شاهين بن الحارث الواسطي، تقدم وهو صدوق .

---

(738) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأذان، باب إتمام التكبير في الركوع، 156/1 برقم (784) .

(739) أبو بكر البزار، **المسند**، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 26/9 برقم (3533) .

(740) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب التكبير للركوع وغيره، 99/2 برقم (2496) .

(741) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، 295/1 برقم (393) .

(742) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب تمام التكبير، 221/1 برقم (835) .

(743) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب التطبيق، باب التكبير للسجود ، 204/2 برقم (1082) .

(744) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، 293/1 برقم (392) .

(745) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي (1984م)، **المسند**، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق : دار المأمون، الطبعة الأولى، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، 492/11 برقم (6615)،

(746) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، 244/32 برقم (19494).

(747) أبو بكر البزار، **المسند**، حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، 28/8 برقم (3009) .

(748) المرجع السابق، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 26/9 برقم (3532) .

الثاني : خالد بن عبد الله، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو العلاء، يزيد بن عبد الله بن الشخير العامري، أبو العلاء البصري .

وثقه ابن سعد وزاد : له أحاديث صالحة [749]، والعجلي [750]، وابن حجر [751]

ابن حبان : "من عباد أهل البصرة" [752]، الذهبي : "أحد الأئمة" [753] .

الرابع : مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري الحرشي، أبو عبد الله البصري .

وثقه ابن سعد وزاد : "له فضل وورع ورواية وعقل وأدب" [754]، والعجلي وزاد : "من خيار التابعين رجل صالح" [755]، والنسائي [756]، وابن حجر وزاد : "عابد فاضل" [757] .

وذكره ابن حبان في الثقات [758] .

الخامس : عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نُجيد، أسلم عام خيبر وصحب وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة، مات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة [759] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ولا يضر كون إسحاق بن شاهين صدوق، فقد وافق غيره من الثقات، وكذلك اختلاط الجريري لأن رواية خالد عنه قبل اختلاطه، وكذلك مجيء المتابعة للجريري من ثقة هو غيلان بن جرير فهو ثقة [760] .

---

(749) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 114/7 .

(750) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 479 .

(751) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 602 .

(752) ابن حبان البستي، **مشاهير علماء الأمصار**، ص 147 .

(753) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 493/4 .

(754) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 103/7 .

(755) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 431 .

(756) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 176/32 .

(757) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 534 .

(758) 429/5 .

(759) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 429 .

(760) المرجع السابق، ص 443 .

الحديث الثالث :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلاَءِ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ جَلَسْتُ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلاَءِ بْنُ الشِّخِّيرِ أَنَّ الأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ جَلَسْتُ إِلَى مَلإٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعَرِ وَالثِّيَابِ وَالْهَيْئَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ ثمَّ قَالَ بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِ أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْضِ كَتِفِهِ وَيُوضَعُ عَلَى نُغْضِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيِهِ يَتَزَلْزَلُ ثمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا لاَ أَدْرِي مَنْ هُوَ فَقُلْتُ لَهُ لاَ أُرَى الْقَوْمَ إِلاَّ قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتَ قَالَ إِنَّهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئًا.

التخريج :

رواه البخاري [761]، من طريق عبد الأعلى وعبد الوارث عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

تابعه إسماعيل بن إبراهيم : رواها مسلم [762]، وأحمد [763] .

ثانيا : المتابعة للجريري :

خليد العصري عن الأحنف بن قيس : رواها مسلم [764]، وابن حبان [765] .

رواة الحديث : السند الأول :

الأول : عياش بن الوليد الرقام القطان، أبو الوليد البصري .

وثقه أبو حاتم [766]، وابن حجر [767] .

قال أبو داود : "صدوق" [768] .

---

(761) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب من أدى زكاته فليس بكنز ، 107/2 برقم (1407) .

(762) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم ، 689/2 برقم (992) .

(763) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، 336/35 برقم (21425) .

(764) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم، 690/2 برقم (992) .

(765) ابن حبان، **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب ذكر الدليل بأن قول أبي ذر هذا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقله من تلقاء نفسه، 52/8 برقم (3260)

(766) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 3/7 .

(767) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 437 .

(768) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 563/22 .

ذكره ابن حبان في الثقات [769] .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل ابن شراحيل السامي القرشي البصري، من بني أسامة بن لؤي بن غالب أبو محمد، ولقبه أبو همام .

وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة [770]، والعجلي [771]، وابن خلفون [772]، والذهبي [773]، وابن حجر [774]، وقال النسائي : "لا بأس به" [775] .

وقال ابن سعد : "لم يكن قوي في الحديث" [776] .

قال أبو حاتم : "صالح الحديث" [777] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان قدرياً متقناً في الحديث غير داعية إليه" [778] .

وقال الذهبي : "الإمام المحدث الحافظ"، وقال كذلك رداً على ابن سعد – بعدما ذكر قوله فيه –: "بل هو صدوق قوي الحديث" وقال كذلك : تقرر الحال أن حديثه من قسم الصحيح، نعم ما هو في القوة في رتبة يحيى القطان وغندر [779] .

الثالث : أبو العلاء، يزيد بن عبد الله بن الشخير، تقدم وهو ثقة .

الرابع : الأحنف بن قيس بن معاوية بن الحصين التميمي السعدي أبو بحر، اسمه الضحاك، وقيل صخر .

وثقه ابن سعد وزاد : ثقة مأموناً قليل الحديث [780]، والعجلي [781]، وابن حجر [782] .

ذكره ابن حبان في الثقات [783] .

---

(769) 509/8 .

(770) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 25/6 .

(771) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، 284/1 .

(772) أبو الحجاج المزي، **تهذيب التهذيب في أسماء الرجال**، 465/2 .

(773) شمس الدين الذهبي، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، 119/1 .

(774) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 331 .

(775) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**، 362/12 .

(776) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 213/7 .

(777) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 35/6 .

(778) 130/7 .

(779) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 242/9 – 243 .

(780) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 65/7 .

(781) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، 57/1 .

(782) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 96 .

رواة السند الثاني :

الأول : إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي .

قال عثمان بن أبي شيبة : "ثقة صدوق وكأن غيره أثبت منه" (784).

قال مسلم بن الحجاج : "ثقة مأمون" (785).

قال أبو حاتم : "صدوق" (786).

قال النسائي : "ثقة ثبت" (787)، وفي رواية أخرى عنه: "ثقة" (788).

ذكره ابن حبان في الثقات (789) .

قال الحاكم : "أحد الأئمة من أصحاب الحديث" (790).

قال الذهبي : "الإمام الفقيه الحافظ الحجة" (791) .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" (792) .

الثاني : عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم التنوري، أبو سهل البصري .

وثقه ابن سعد (793)، والعجلي (794)، وابن قانع وزاد : "يخطئ"، والحاكم وزاد : "ثبت" (795)، ذكره ابن حبان في الثقات (796) .

قال الذهبي : "الإمام الحافظ الثقة" (797) .

---

(783) 55/4 .

(784) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص 35 .

(785) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 385/7 .

(786) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 230/2 .

(787) شمس الدين الذهبي، **تاريخ الإسلام**، 51/6 .

(788) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 385/7 .

(789) 118/8 .

(790) أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر (1995م)، **تاريخ دمشق**، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دمشق : دار الفكر، (د.ط)، 283/8 .

(791) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 258/12 .

(792) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 103 .

(793) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 219/7 .

(794) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 303 .

(795) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 580/2 .

(796) 414/8 .

(797) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 516/9 .

قال ابن حجر : "صدوق ثبت في شعبة" [798] .

الثالث : عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم، أبو عبيدة التنوري البصري .

قال أحمد بن حنبل : "كان عبد الوارث أصح حديثاً من حسين المعلم، وكان صالحاً في الحديث" .

قال معاوية بن صالح : "قلت ليحيى بن معين : من أثبت شيوخ البصريين ؟ فقال : عبد الوارث مع جماعة سماهم" [799] .

قال أبو حاتم الرازي : "صدوق، ممن يعد مع ابن علية وبشر بن المفضل ووهيب، يعد من الثقات" .

قال عبيد الله بن عمر القواريري : "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أحد ممن أدركنا مثل حماد وأصحابه، إلا عن عبد الوارث فإنه كان يثبته، فإذا خالفه أحد من أصحابه، قال ما قال عبد الوارث" [800] .

وثقه وابن معين [801]، والعجلي [802]، وأبو زرعة [803]، والنسائي وزاد : "ثبت" [804].

قال الساجي : "كان قدرياً صدوقاً متقناً، ذم لبدعته وكان شعبة يطريه، والذي وضع منه القدر فقط" [805] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان قدرياً متقناً في الحديث، وكان شعبة يقول يعرف الإتقان في قفاه" [806] .

قال الذهبي : "مقرئ فصيح مفوه ثبت صالح لكنه قدري" [807] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه" [808] .

---

(798) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، 356 .

(799) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 72/6 – 73 .

(800) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 72/6 – 74 .

(801) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 635/2 .

(802) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 314 .

(803) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 74/6 .

(804) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 483/18 .

(805) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 635/2 .

(806) 140/7 .

(807) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 673/1 .

(808) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 367 .

الرابع : أبو العلاء بن الشخير، تقدم وهو ثقة .

الخامس : الأحنف بن قيس، تقدم وهو ثقة .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية عبد الأعلى وعبد الوارث عن الجريري قبل اختلاطه، وهما متابعة لبعضهما البعض، وكذلك متابعة ابن علية لهما .

وممن صححه : محمد ناصر الدين الألباني [809]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط الشيخين" .

---

(809) أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج بن نوح بن نجاتي بن آدم الأشقوري الألباني (2003م)، **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز صحيحه من سقيمه وشاذه من محفوظه**، جدة : دار با وزير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 186/5 .

الحديث الرابع :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ثَلاَثًا قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَجَلَسَ، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ قَالَ فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ" .

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

التخريج :

رواه البخاري [810]، والترمذي [811]، وأبو عوانة [812]، وابن منده [813]، واللالكائي [814]، وأبو نعيم الأصبهاني [815]، والبيهقي [816]، والخطيب البغدادي [817]، والبغوي [818]، كلهم من طريق بشر بن المفضل عن الجريري .

قلت : وقد ذكر له مسلم شاهد قبله، من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه، وسيأتي بعد قليل بإذن الله.

---

(810) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح،** كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، 172/3 برقم (2654)، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، 13/9 برقم (6919)، **والأدب المفرد** : باب عقوق الوالدين، ص 19 برقم (15) .

ورواية بشر فقط : كتاب الاستئذان، باب من اتكأ بين يدي أصحابه، 61/8 برقم (7462)، ورقم (6273) .

(811) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير،** أبواب البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالدين، 376/3 برقم (1901)، وأبواب الشهادات، باب ما جاء في شهادة الزور، 123/4 برقم (2301)، وأبواب تفسير القرآن، باب سورة النساء، 85/5 برقم (3019) .

(812) يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الأسفراييني (1998م)، **مستخرج أبو عوانة،** تحقيق أيمن عارف الدمشقي، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الأولى، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر والذنوب والموبقات، 57/1 برقم (146) .

(813) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده العبدي (1406هـ)، **الإيمان،** تحقيق الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ذكر الذنوب التي تخرج العبد من الإيمان إلى الكفر، 568/2 برقم (472) .

(814) أبو عبد الله هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (2003م)، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة،** تحقيق أحمد بن سعيد بن حمدان الغامدي، السعودية : دار طيبة، الطبعة الثامنة، سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذنوب التي عدهن من الكبائر، 1106/6، برقم (1907) .

(815) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (1996م)، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم،** تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، كتاب الإيمان، باب في الكبائر، 165/1 برقم (260)

(816) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى،** كتاب آداب القاضي، باب وعظ القاضي الشهود وتخويفهم وتعريفهم عند الريبة ....، 207/10 برقم (20380)

(817) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** ص 104 .

(818) أبو محمد البغوي، **شرح السنة،** كتاب الإيمان، باب الكبائر، 83/1 برقم (43) .

المتابعات : أولاً : عن الجريري :

الأولى : إسماعيل بن علية : رواها البخاري [819]، ومسلم [820] .

الثانية : خالد الواسطي : رواها البخاري [821]، والبيهقي [822] .

الثالثة : يزيد بن هارون : رواها البيهقي تحويلاً مع رواية بشر وإسماعيل .

الرابعة : عبد الوهاب بن عطاء : رواها الطحاوي [823] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

لا يوجد من تابع الجريري من طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، وقد تفرد فيه الجريري، والله أعلم .

قال ابن القيسراني – بعدما ذكر الحديث – : "غريب من حديث عبد الرحمن عن أبيه، لا أعلم حدث به غير سعيد بن إياس الجريري" [824] .

الشواهد :

الأول : أنس بن مالك رضي الله عنه : رواها البخاري [825]، ومسلم [826] .

الثاني : عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه بلفظ "الكبائر : الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس" : رواها البخاري [827]، والترمذي [828] .

---

(819) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، بعد الحديث السابق مباشرة وتحويلا مع الحديث رقم (6919)، وكذلك تحويلاً مع رقم (6918).

(820) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، 91/1 برقم (87) .

(821) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، 4/8 برقم (5976) .

(822) أحمد بن علي بن موسى الخسروجردي أبو بكر البيهقي (2003م)، **شعب الإيمان**، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض : مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، بر الوالدين، 272/10 برقم (7482)

(823) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (1994م)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكبائر، 347/2 برقم (892) .

(824) ترتيب أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني (1998م)، **أطراف الغرائب والأفراد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم للدارقطني**، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 22/5 .

(825) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، 4/8 برقم (5977) .

(826) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، 91/1 برقم (88) .

(827) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، كتاب الأيمان والنذور، باب اليمين الغموس، 137/8 برقم (6675)، وكتاب الديات، باب قول الله (ومن أحياها)، 3/9 برقم (6870) .

(828) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة النساء، 86/5 برقم (3021) .

الثالث : أبو هريرة رضي الله عنه بلفظ "اجتنبوا السبع الموبقات : .... " وذكر من ضمنها الشرك بالله وقتل النفس : رواه أبو داود [829]، وابن حبان [830] .

الرابع : عبد الله بن أنيس الجهني رضي الله عنه، بلفظ حديث ابن عمرو ولكنه زاد "وما حلف حالف بالله يمين صبر، فأدخل فيها مثل جناح بعوضة إلا جُعلت نكتة في قلبه إلى يوم القيامة" : رواها الترمذي [831]، وأحمد [832] .

الخامس : أبو أيوب الانصاري رضي الله عنه، بلفظ فسألوه عن الكبائر ؟ فقال : "الإشراك بالله وقتل النفس المسلمة، والفرار يوم الزحف" : رواه النسائي [833]، وأحمد [834].

رواة الحديث :

الأول : مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري أبوالحسن، ويقال اسمه عبد الملك بن عبدالعزيز ومسدد لقب .

قال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي : "قلت ليحي بن معين عن من أكتب بالبصرة ؟ قال: اكتب عن مسدد فإنه ثقة ثقة" [835] .

قال يحيى بن معين : "صدوق" .

قال أبو زرعة : قال لي أحمد بن حنبل : "صدوق ما كتبته عنه فلا تعده علي" [836] .

وثقه العجلي [837]، وأبو حاتم [838]، والنسائي [839]، وابن قانع [840] .

ذكره ابن حبان في الثقات [841]، وقال كذلك : "من أهل الإتقان" [842] .

---

(829) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم، 115/3 برقم (2874) .

(830) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الحظر والإباحة، باب ذكر الزجر عن الكبائر السبع إذ هن الموبقات، 371/12 برقم (5561)

(831) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب تفسير القرآن ، باب من سورة النساء، 86/5 برقم (3020) .

(832) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عبد الله بن أنيس، 436/25 برقم (16043) .

(833) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب تحريم الدم، باب ذكر الكبائر، 88/7 برقم 4009 .

(834) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، 488/38 برقم (23502).

(835) ابن الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 446/27 .

(836) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 435/8 .

(837) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 425 .

(838) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 435/8 .

(839) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 446/27 .

(840) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 56/4 .

(841) 200/9 .

(842) ابن حبان البستي، **مشاهير علماء الأمصار**، ص 254 .

قال الدارقطني – بعد أن ذكر سنداً فيه مسدد – قال عنهم : "كلهم ثقات حفاظ" [843].

قال ابن حجر : "ثقة حافظ" [844] .

الثاني : بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري .

قال ابن سعد : "ثقة كثير الحديث" [845] .

قال علي بن المديني : "المحدثون صحفوا وأخطئوا ما خلا أربعة، منهم بشر" [846] .

قال أحمد بن حنبل : "ثقة" [847].

قال العجلي : "ثقة فقيه البدن ثبت في الحديث، حسن الحديث صاحب سنة" [848] .

وثقه أبو زرعة وأبو حاتم [849]، والنسائي [850]، والبزار [851] .

ذكره ابن حبان في الثقات [852] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت عابد" [853] .

الثالث : عبد الرحمن بن أبي بكرة، نفيع بن الحارث الثقفي البصري .

وثقه ابن سعد [854]، والعجلي [855]، وابن حجر [856] .

ذكره ابن حبان في الثقات [857] .

---

(843) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، 75/4 تعليقاً على حديث رقم (3124) .

(844) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 528 .

(845) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 213/7 .

(846) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 196/7 .

(847) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (1414هـ)، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ص 343 .

(848) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، 247/1 .

(849) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 262/2 .

(850) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 150/4 .

(851) أبو بكر البزار، **المسند**، 56/9 تعليقاً على حديث رقم (3583) .

(852) 97/6 .

(853) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 124 .

(854) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 141/7 .

(855) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 289 .

(856) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 337 .

(857) 411/3 .

الرابع : أبيه : نفيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي، أبو بكرة، صحابي مشهور بكنيته، وقيل اسمه مسروح، أسلم بالطائف ثم نزل بالبصرة ومات بها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين . [858]

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية بشر عن الجريري قبل الاختلاط، وقد تابعه كذلك إسماعيل بن علية وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط، بل هو من أوثق الرواة عنه .

وممن صححه : الترمذي بعد رواية بشر، حيث قال : "حسن صحيح"، والبغوي بعد رواية بشر حيث قال: "وهذا حديث متفق على صحته"، والألباني [859]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط الشيخين" .

وقد قام الدكتور إسماعيل سعيد رضوان ببحث الحديث وطرقه، وتوصل إلى أنه من الأحاديث المتواترة، فقال في النتائج :

الأولى : ثبت تواتر الحديث عن ستة عشر صحابياً تواتراً معنوياً، ولم ينص العلماء على تواتره.

الثانية : رواه جمع كثير من الرواة في جميع فقرات السند، وهم من بلاد متفرقة وأجناس مختلفة، يستحيل معها الاجتماع والاتفاق على الكذب .

الثالثة : ثبت تواتر الألفاظ التالية : عقوق الوالدين، قتل النفس، قول الزور أو شهادة الزور [860] .

---

(858) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 565 .

(859) بعد رواية بشر في الأدب المفرد المخرجة سابقاً، **وصحيح الجامع الصغير وزيادته**، 513/1 .

(860) الدكتور إسماعيل سعيد رضوان (2003م)، **تواتر حديث "أكبر الكبائر الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور أو شهادة الزور"**، غزة : مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص 222 .

الحديث الخامس :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ قُلْنَا بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ فَقَالَ أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ فَمَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتُ : لاَ يَسْكُتُ" .

التخريج :

رواها البخاري [861]، والبيهقي [862]، من طريق خالد الواسطي عن الجريري، وقد تقدم في الحديث السابق.

رواة الحديث :

الأول : إسحاق بن شاهين بن الحارث الواسطي، تقدم وهو صدوق .

الثاني : خالد الواسطي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : عبد الرحمن بن أبي بكرة، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبيه : نفيع بن الحارث بن كلدة رضي الله عنه .

درجة الحديث :

صحيح، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث السابق، ورواية خالد الواسطي عن الجريري قبل الاختلاط، وتابعه بشر بن المفضل الذي روى عنه قبل الاختلاط كذلك .

---

(861) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، 4/8 برقم (5976) .

(862) أبو بكر البيهقي (2003م)، **شعب الإيمان**، بر الوالدين، 272/10 برقم (7482)

الحديث السادس :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَيَّاش بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَضَيَّفَ رَهْطًا فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ دُونَكَ أَضْيَافَكَ فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَافْرُغْ مِنْ قِرَاهُمْ قَبْلَ أَنْ أَجِيءَ فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَاهُمْ بِمَا عِنْدَهُ فَقَالَ اطْعَمُوا فَقَالُوا أَيْنَ رَبُّ مَنْزِلِنَا قَالَ اطْعَمُوا قَالُوا مَا نَحْنُ بِآكِلِينَ حَتَّى يَجِيءَ رَبُّ مَنْزِلِنَا قَالَ اقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ فَإِنَّهُ إِنْ جَاءَ وَلَمْ تَطْعَمُوا لَنَلْقَيَنَّ مِنْهُ فَأَبَوْا فَعَرَفْتُ أَنَهُ يَجِدُ عَلَيَّ فَلَمَّا جَاءَ تَنَحَّيْتُ عَنْهُ فَقَالَ مَا صَنَعْتُمْ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَسَكَتُّ ثُمَّ قَالَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَسَكَتُّ فَقَالَ يَا غُنْثَرُ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَوْتِي لَمَّا جِئْتَ فَخَرَجْتُ فَقُلْتُ سَلْ أَضْيَافَكَ فَقَالُوا صَدَقَ أَتَانَا بِهِ قَالَ فَإِنَّمَا انْتَظَرْتُمُونِي وَاللَّهِ لاَ أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ فَقَالَ الآخَرُونَ وَاللَّهِ لاَ نَطْعَمُهُ حَتَّى تَطْعَمَهُ قَالَ لَمْ أَرَ فِي الشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ وَيْلَكُمْ مَا أَنْتُمْ لِمَ لاَ تَقْبَلُونَ عَنَّا قِرَاكُمْ هَاتِ طَعَامَكَ فَجَاءَهُ فَوَضَعَ يَدَهُ فَقَالَ بِاسْمِ اللهِ الأُولَى لِلشَّيْطَانِ فَأَكَلَ وَأَكَلُوا .

التخريج :

رواه البخاري [863]، وأبو داود [864]، وأبو عوانة [865]، كلهم من طريق عبد الأعلى عن الجريري .

المتابعات : أولا : المتابعات عن الجريري :

الأولى : سالم بن نوح العطار : رواها مسلم [866]، وأبي داود [867]، وابن حبان [868] .

الثانية : إسماعيل بن علية : رواه أبو داود [869]، لكن هناك شك فقال الجريري : عن أبي عثمان أو عن أبي السليل .

---

(863) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأدب، باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف، 33/8 برقم (6140).

(864) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن حلف على طعام لا يأكله، 227/3 برقم (3271) .

(865) أبو عوانة الأسفراييني، **المستخرج**، كتاب الأطعمة، باب فضل إيثار الرجل ضيفه في الطعام على نفسه ..، 205/5 برقم (8401) .

(866) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره، 1628/3 برقم (2057) .

(867) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن حلف على طعام لا يأكله، 227/3 برقم (3271) .

(868) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الأيمان، باب ذكر الإباحة للحالف أن يحنث يمينه إذا رأى ذلك خيراً من المضي بها، 191/10 برقم (4350) .

(869) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن حلف على طعام لا يأكله، 227/3 برقم (3270) .

ثانيا : المتابعات للجريري :

تابع الجريري سليمان التيمي : رواها البخاري [870]، ومسلم [871] .

رواة الحديث :

الأول : عياش بن الوليد الرقام، أبو الوليد المصري، تقدم وهو ثقة .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي القرشي، تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبو عثمان، عبد الرحمن بن ملّ، أبو عثمان النهدي، مشهور بكنيته ، مخضرم .

وثقه ابن خراش [872]، وابن سعد [873]، والعجلي [874]، وأبو حاتم وأبو زرعة، وعلي بن المديني [875]، والنسائي [876] .

ذكره ابن حبان في الثقات [877] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت عابد" [878] .

الرابع : عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، شقيق عائشة رضي الله عنها، تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح، وشهد اليمامة والفتوح [879] .

الخامس : أبو بكر، عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي، أبو بكر ابن أبي قحافة الصديق الأكبر، وقيل اسمه عتيق، خليفة رسول صلى الله عليه وسلم، مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة وله ثلاث وستون سنة [880] .

درجة الحديث :

---

(870) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل، 124/1 برقم (602) .

(871) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره، 1627/3 برقم (2057) .

(872) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 459/11 .

(873) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 69/7 .

(874) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 505 .

(875) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 280/5 .

(876) ابو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 429/17 .

(877) 75/5 .

(878) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 351 .

(879) المرجع السابق، ص 337 .

(880) المرجع السابق، ص 313 .

الحديث صحيح، ورواية عبد الأعلى عن الجريري قبل الاختلاط، وقد تابع عبد الأعلى إسماعيل بن علية، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط كذلك، وكذلك متابعة سليمان التيمي للجريري وهو ثقة عابد [881] .

وممن صححه : شعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية سالم بن نوح، فقال : "إسناده صحيح على شرط الشيخين" .

[881] سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري، توفي سنة 143هـ . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 252 .

الحديث السابع :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ" .

التخريج :

رواه البخاري [882]، والترمذي [883]، وأبو عوانة [884]، وابن منده [885]، واللالكائي [886]، وأبو نعيم الأصبهاني [887]، والبيهقي [888]، والخطيب البغدادي [889]، والبغوي [890]، كلهم من طريق بشر بن المفضل عن الجريري، وقد تقدم بالحديث الرابع بالتفصيل فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم أبو الحسن بن المديني.

قال ابن معين : "من أهل الصدق، أبو زرعة : لا نرتاب في صدقه" .

قال أبو حاتم : "علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل" [891] .

قال النسائي : "ثقة مأمون أحد الأئمة في الحديث" [892] .

---

(882) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، 172/3 برقم (2654)، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، 13/9 برقم (6919)، **والأدب المفرد** : باب عقوق الوالدين، ص 19 برقم (15) .

ورواية بشر فقط : كتاب الاستئذان، باب من اتكأ بين يدي أصحابه، 61/8 برقم (7462)، ورقم (6273) .

(883) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالدين، 376/3 برقم (1901)، وأبواب الشهادات، باب ما جاء في شهادة الزور، 123/4 برقم (2301)، وأبواب تفسير القرآن، باب سورة النساء، 85/5 برقم (3019) .

(884) أبو عوانة الأسفراييني، **مستخرج أبو عوانة**، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر والذنوب والموبقات، 57/1 برقم (146) .

(885) أبو عبد الله بن منده، **الإيمان**، ذكر الذنوب التي تخرج العبد من الإيمان إلى الكفر، 568/2 برقم (472) .

(886) هبة الله اللالكائي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذنوب التي عدهن من الكبائر، 1106/6، برقم (1907) .

(887) أبو نعيم الأصبهاني، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، كتاب الإيمان، باب في الكبائر، 165/1 برقم (260)

(888) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب آداب القاضي، باب وعظ القاضي الشهود وتخويفهم وتعريفهم عند الريبة ....، 207/10 برقم (20380)

(889) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص 104 .

(890) أبو محمد البغوي، **شرح السنة**، كتاب الإيمان، باب الكبائر، 83/1 برقم (43) .

(891) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 190/6 .

(892) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 179/3 .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "من أعلم أهل زمانه بعلل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ممن رحل وجمع وكتب وصنف وحفظ وذاكر" [893] .

قال العقيلي : "حديثه مستقيم إن شاء الله" [894] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله" [895] .

الثاني : بشر بن المفضل، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : عبد الرحمن بن أبي بكرة، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبيه : نفيع بن الحارث بن كلدة .

درجة الحديث : صحيح، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث الرابع .

---

(893) 469/8 .

(894) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 235/2 .

(895) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 403 .

الحديث الثامن :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ – ثَلاَثًا ، أَوْ قَوْلُ الزُّورِ فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ" .

التخريج :

رواه البخاري [896]، والترمذي [897]، وأبو عوانة [898]، وابن منده [899]، واللالكائي [900]، وأبو نعيم الأصبهاني [901]، والبيهقي [902]، والخطيب البغدادي [903]، والبغوي [904]، كلهم من طريق بشر بن المفضل عن الجريري .

ورواه البخاري [905]، ومسلم [906]، وأحمد [907]، وابن منده [908]، والبيهقي [909]، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل بالحديث الرابع .

---

(896) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، 172/3 برقم (2654)، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، 13/9 برقم (6919)، **والأدب المفرد** : باب عقوق الوالدين، ص 19 برقم (15) .

ورواية بشر فقط : كتاب الاستئذان، باب من اتكأ بين يدي أصحابه، 61/8 برقم (7462)، ورقم (6273) .

(897) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالدين، 376/3 برقم (1901)، وأبواب الشهادات، باب ما جاء في شهادة الزور، 123/4 برقم (2301)، وأبواب تفسير القرآن، باب سورة النساء، 85/5 برقم (3019) .

(898) أبو عوانة الأسفراييني، **مستخرج أبو عوانة**، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر والذنوب والموبقات، 57/1 برقم (146) .

(899) أبو عبد الله بن منده، **الإيمان**، ذكر الذنوب التي تخرج العبد من الإيمان إلى الكفر، 568/2 برقم (472) .

(900) هبة الله اللالكائي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذنوب التي عدهن من الكبائر، 1106/6، برقم (1907) .

(901) أبو نعيم الأصبهاني (1996م)، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، كتاب الإيمان، باب في الكبائر، 165/1 برقم (260)

(902) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب آداب القاضي، باب وعظ القاضي الشهود وتخويفهم وتعريفهم عند الريبة ....، 207/10 برقم (20380)

(903) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص 104 .

(904) أبو محمد البغوي، **شرح السنة**، كتاب الإيمان، باب الكبائر، 83/1 برقم (43) .

(905) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، بعد الحديث السابق مباشرة وتحويلا مع الحديث رقم (6919)، وكذلك تحويلاً مع رقم (6918).

(906) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، 91/1 برقم (87) .

(907) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث، 22/34 برقم (20385)، و 36/34 برقم (20394) .

(908) أبو عبد الله بن منده، **الإيمان**، باب ذكر الذنوب التي تخرج العبد من الإيمان إلى الشرك والكبائر، 568/2 برقم (471) .

رواة الحديث :

الأول : مسدد بن مسرهد بن مسربل، وقد تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : بشر بن المفضل، وقد تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : قيس بن حفص بن القعقاع التميمي الدارمي مولاهم، أبو محمد البصري .

قال العجلي : "لا بأس به كتبنا عنه شيئاً يسيراً" [910] .

قال أبو حاتم : "شيخ" [911] .

قال ابن معين : ثقة [912] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "يُغرب" [913] .

قال الدارقطني : ثقة [914] .

قال ابن حجر : "ثقة له أفراد" [915] .

الرابع : إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علية. وثقه ابن سعد وزاد : "ثبتاً في الحديث حجة" [916]، وعبد الرحمن بن مهدي وابن معين، وأبو حاتم وزاد : "متثبت في الرجال" [917]، والنسائي وزاد : "ثبت" [918] .

قال علي بن المديني: "المحدثون صحفوا وأخطئوا ما خلا أربعة، ومنهم ابن علية" .

قال ابن معين : "ثقة مأموناً صدوقاً مسلماً ورعاً تقياً"، [919] .

قال أبو داود : "أرواهم عن الجريري إسماعيل بن علية" [920] .

وقال كذلك : "ما أقول إن أحداً أثبت في الحديث من إسماعيل" [921] .

---

(909) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الشهادات، باب التحفظ في الشهادة والعلم بها، 263/10 برقم (20578) .

(910) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 392 .

(911) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 91/7 .

(912) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 23/24 .

(913) 15/9 .

(914) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 446/3 .

(915) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 456 .

(916) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 236/7 .

(917) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 151/2 – 152 .

(918) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 30/3 .

(919) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 196/7 .

(920) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الاجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص 303 .

قال عثمان بن أبي شيبة : "ابن علية أثبت من حماد بن زيد وحماد بن سلمة ولا أقدم على إسماعيل بن علية أحداً من البصريين، ولا يحيى ولا عبد الرحمن ولا بشر" [922] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ" [923] .

الخامس : عبد الرحمن بن أبي بكرة، تقدم وهو ثقة .

السادس : أبيه، نفيع بن الحارث بن كلدة .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية بشر وإسماعيل عن الجريري قبل الاختلاط، بل إسماعيل من أرواهم وأثبتهم عن الجريري، فلا يضر اختلاط الجريري، وقد تقدم الحديث بالتفصيل في الحديث الرابع.

---

(921) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 374/1 .

(922) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ الثقات**، ص 29 .

(923) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 105 .

الحديث التاسع :

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ طَرِيفٍ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبًا وَأَصْحَابَهُ وَهْوَ يُوصِيهِمْ فَقَالُوا هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : "مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ ، وَمَنْ يُشَاقِقْ يَشْقُقِ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالُوا أَوْصِنَا فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتِنُ مِنَ الإِنْسَانِ بَطْنُهُ فَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يَأْكُلَ إِلاَّ طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ وَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ بِمِلْءِ كَفِّهِ مِنْ دَمٍ أَهْرَاقَهُ فَلْيَفْعَلْ قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ مَنْ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم جُنْدَبٌ قَالَ نَعَمْ جُنْدَبٌ" .

التخريج :

رواه البخاري [924]، والطبراني [925]، والبغوي [926]، والبيهقي [927]، كلهم من طريق خالد عن الجريري

المتابعات للجريري :

الأولى : سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن جندب، بلفظ "من سمع سمع الله به، ومن يرائي يرائي الله به" : رواها البخاري [928]، ومسلم [929] .

الثانية : قتادة عن الحسن عن جندب بن جنادة : رواها رواه الطبراني [930] .

الثالثة : عطية العوفي عن جندب : رواها أبو يعلى الموصلي [931]، والطبراني [932].

الشواهد :

---

(924) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الأحكام، باب من شاق شق الله عليه، 64/9 برقم (7152)

(925) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 166/2 برقم (1682) .

(926) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (2000م)، **معجم الصحابة**، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت : دار البيان، الطبعة الأولى، حديث جندب بن عبد الله البجلي، 540/1 برقم (362)

(927) أبو الحسن البيهقي، **شعب الإيمان**، في طيب المطعم والملبس، 501/7 برقم (5369) .

(928) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الرقاق ، باب الرياء والسمعة، 104/8 برقم (6499) .

(929) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، 2289/4 برقم (2987) .

(930) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير** ، 218/2 برقم (1639) .

(931) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 323/2 برقم (1059) .

(932) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، 83/6 برقم (5865) .

الأول : جندب البجلي رضي الله عنه بلفظ "من سمع سمع الله به، ومن يرائي يرائي الله به": رواها البخاري [933]، وأبي يعلى الموصلي [934] .

الثاني : عبد الله بن عباس رضي الله عنه، بلفظ "من سمع سمع الله به، ومن راءى راءى الله به": رواها مسلم [935]، والنسائي [936] .

الثالث : عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، موقوفاً بلفظ "طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني سنة، وطعام يوم الثالث سمعة، ومن سمع سمع الله به" : رواها الترمذي [937]، والطبراني [938]

الرابع : أبو بكرة رضي الله عنه، بلفظ "من سمع سمع الله به، ومن راءى راءى الله به" : رواها أحمد [939]، والبزار [940] .

رواة الحديث :

الأول : إسحاق بن شاهين بن الحارث الواسطي، تقدم وهو صدوق .

الثاني : خالد بن عبد الله الطحان، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : طريف أبي تميمة، طريف ابن مجالد الهجيمي، أبو تميمة البصري مشهور بكنيته .
وثقه ابن سعد [941]، وابن معين [942]، والدارقطني [943]، وابن عبد البر وزاد : "حجة عند جميعهم: [944]، والذهبي [945]، وابن حجر [946].

---

(933) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، 104/8 برقم (6499) .

(934) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، 93/3 برقم (1524) .

(935) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، 2289/4 برقم (2986) .

(936) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب التفسير، باب قوله (الذين هم يراءون)، 345/10 برقم (11636) .

(937) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب النكاح، باب ما جاء في الوليمة، 394/2 برقم (1097) .

(938) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 150/9 برقم (8751) .

(939) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث ابي بكرة نفيع بن الحارث رضي الله عنه، 108/34 برقم (20456) .

(940) أبو بكر البزار، **المسند**، حديث أبي بكرة رضي الله عنه، 136/9 برقم (3691) .

(941) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 111/7 .

(942) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 489/4 .

(943) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (1984م)، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، الرياض : مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ص 227.

(944) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 237/2 .

(945) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 513/1 .

(946) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 282 .

ذكره ابن حبان في الثقات [947] .

الرابع : جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ثم العلقي، أبو عبد الله وربما نسب إلى جده، له صحبة ومات بعد الستين [948] .

الخامس : صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشي الجمحي المكي، صحابي من المؤلفة قلوبهم مات أيام قتل عثمان وقيل سنة إحدى أو اثنتين وأربعين في أوائل خلافة معاوية [949] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية خالد عن الجريري قبل الاختلاط .

ومن صححه : البغوي، حيث قال : "هذا حديث متفق على صحته" [950]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية سلمة بن كهيل عن جندب مع العلم أن هذه الرواية متفق عليها، فقال : "إسناده صحيح على شرط الشيخين" .

---

(947) 395/4 .

(948) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 142 .

(949) المرجع السابق، ص 276 .

(950) البغوي، **شرح السنة**، 323/14 .

الفصل الثاني : مرويات سعيد في صحيح مسلم

وعددها ثلاث وثلاثين حديثاً .

الفصل الثاني : مرويات سعيد في صحيح مسلم :

تمهيد :

روى الإمام مسلم لسعيد بن إياس الجريري ثلاثة وثلاثين حديثاً كرر ستة منها، وكانت هذه الروايات من طريق ستة عشر راوياً، وهم : إسماعيل بن علية، بشر بن المفضل، بشر بن منصور، يزيد بن زريع، عبد الوارث بن سعيد، سالم بن نوح، عبد الله بن المبارك، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، يزيد بن هارون، عبد الواحد بن زياد، خالد الطحان، شعبة بن الحجاج، سليمان بن المغيرة، وهيب بن خالد، جعفر بن سليمان، أبو أسامة حماد بن أسامة، وتفصيل هذه الروايات كالتالي مرتبةً حسب تقدمها في الصحيح :

الحديث الأول :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إسماعيل بن علية، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ؟» ثَلَاثًا «الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ - أَوْ قَوْلُ الزُّورِ -» وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُتَّكِئًا، فَجَلَسَ فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ .

التخريج :

رواه البخاري [951]، ومسلم [952]، وأحمد [953]، وابن منده [954]، والبيهقي [955]، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري، وقد تقدم في أحاديث البخاري بالتفصيل فانظره هناك.

رواة الحديث :

الأول : عمرو بن محمد بن بكير بن سابور الناقد، أبو عثمان البغدادي .

قال ابن سعد : "ثقة صاحب حديث ثبت، وقد كتب عنه أهل بغداد كتباً كثيرة، وكان من الحفاظ المعدودين، وكان فقيهاً" [956] .

قال ابن معين : "صدوق" .

قال أبو داود : "ثقة" [957] .

قال أبو حاتم : "ثقة أمين وصدوق" [958] .

قال ابن قانع : "ثقة" [959] .

ذكره ابن حبان في الثقات [960].

---

(951) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح**، بعد الحديث السابق مباشرة وتحويلا مع الحديث رقم (6919)، وكذلك تحويلاً مع رقم (6918).

(952) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، 91/1 برقم (87) .

(953) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث، 22/34 برقم (20385)، و 36/34 برقم (20394) .

(954) أبو عبد الله بن منده، **الإيمان**، باب ذكر الذنوب التي تخرج العبد من الإيمان إلى الشرك والكبائر، 568/2 برقم (471) .

(955) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الشهادات، باب التحفظ في الشهادة والعلم بها، 263/10 برقم (20578) .

(956) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 255/7 .

(957) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 114/14 .

(958) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 259/6 .

(959) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 302/3 .

(960) 485/8 .

قال الذهبي : "الإمام الحافظ الحجة، وكان من أوعية العلم" [961].

قال ابن حجر : "ثقة حافظ وهم في حديث" [962] .

الثاني : إسماعيل بن علية، تقدم وهو ثقة حافظ ومن أوثق الرواة عن الجريري .

الثالث : عبد الرحمن بن أبي بكرة، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبيه : نفيع بن الحارث رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ولا يضر اختلاط الجريري لأن رواية إسماعيل عنه قبل اختلاطه، بل هو من أوثق الرواة عنه .

---

(961) شمس الدين الذهبي، **سير اعلام النبلاء**، 147/11 .

(962) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 426 .

الحديث الثاني :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَوْمًا فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ فَذَكَرَ مِثْلَهُ

ذكره بعد حديث :

حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّرًا فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَأْتَمُّوا بِي ، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ»

التخريج :

رواه مسلم [963] – ذكرها متابعة للحديث الذي قبله وقال بعد ذكر السند بمثله – . ورواه أبو عوانة [964]، وابن عساكر [965]، من طريق بشر بن منصور عن الجريري.

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الله بن المبارك : رواه النسائي [966] .

الثانية : القاسم بن مالك المزني : رواه ابن خزيمة [967]، وأبو نعيم الأصبهاني [968] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

أبو الأشهب جعفر بن حيان : رواه مسلم [969]، وأبي داود [970] .

شاهد :

---

(963) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الذين يتأخرون عن الصفوف الأول، 325/1 برقم (438) .

(964) أبو عوانة، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب إيجاب تقدم أولي الأحلام والنهى من الأمام ....، 382/1 برقم (1385) .

(965) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، 84/10 .

(966) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الإمامة، باب الإئتمام بمن يأتم بالإمام ن 83/2 برقم (796)، **والسنن الكبرى**، كتاب المساجد، باب الإئتمام بمن يأتم بالإمام، 425/1 برقم (873) .

(967) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة، باب التغليظ في التخلف عن الصف الأول، 27/3 برقم (1560) .

(968) **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، كتاب الصلاة، باب الوعيد لمن يتأخر إلى آخر صف، 60/2 برقم (975) .

(969) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الصف الأول فالأول منها ..،325/1 برقم (438) .

(970) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب صف النساء وكراهة التأخر عن الصف الأول، 181/1 برقم (680) .

عن عائشة رضي الله عنها، الجزء الأخير من الحديث "ولا يزال قوم يتأخرون ..." : رواه أبو داود [971]، وابن حبان [972] .

رواة الحديث :

الأول : عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي .

قال أحمد بن حنبل : "كان ثقة وزيادة وأثنى عليه خيراً" [973] .

قال أبو حاتم : "ثقة صدوق" [974] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع وصنف وحدث وأظهر السنة في بلده ودعا الناس إليها، وذب عن حريمها وقمع من خالفها" [975] .

قال الدارقطني : "ثقة مشهور" [976]،

قال الخطيب البغدادي : "كان أحد الرحالين في الحديث، والموصوفين بجمعه وحفظه والإتقان له، مع الثقة والصدق والورع والزهد" [977] .

قال ابن حجر : "الحافظ صاحب المسند، ثقة فاضل متقن" [978] .

الثاني : محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن مسلم الرقاشي، أبو عبد الله البصري .

قال العجلي : "ثقة متعبد عاقل" [979] .

قال أبو حاتم : "الثقة الرضا" [980] .

قال محمد بن يحيى : "كان متقناً" [981]

قال يعقوب بن شيبة : "ثقة ثبت" .

---

(971) المرجع السابق، برقم (679) .

(972) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ذكر الزجر عن تخلف المرء في الصف الأول في الصلاة، 530/5 برقم (2156)

(973) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 209/11 .

(974) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 95/5 .

(975) 364/8 .

(976) أبو الحسن الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، 345/4 .

(977) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 209/11 .

(978) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 311 .

(979) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 407 .

(980) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 300/7 .

(981) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 412/2 .

قال النسائي : "ليس به بأس" [982] .

ذكره ابن حبان في الثقات [983] .

قال ابن حجر : "ثقة" [984] .

الثالث : بشر بن منصور السليمي، أبو محمد الأزدي البصري .

قال أحمد بن حنبل : "ثقة ثقة وزيادة" .

قال النسائي : ثقة [985]،

قال أبو زرعة : "ثقة مأمون" .

قال أبو حاتم : ثقة [986].

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان من خيار أهل البصرة وعبادهم" [987] .

قال الذهبي : ثقة [988] .

قال ابن حجر : "صدوق عابد" [989] .

الرابع : أبو نضرة، المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوقي البصري، أبو نضرة .

قال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله، كثير الحديث وليس كل أحد يحتج به [990] .

وثقه أحمد [991]، ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي [992]، والنسائي [993]، وابن شاهين [994]، وابن حجر [995] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "وكان ممن يخطئ" [996] .

---

(982) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 553/25 .

(983) 73/9 .

(984) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 490 .

(985) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 153/4 .

(986) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 363/2 .

(987) 140/8 .

(988) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 270/1 .

(989) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 124 .

(990) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 156/7 .

(991) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 155/4 .

(992) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 238/8 .

(993) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 510/28 .

(994) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص 235 .

(995) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 546 .

قال ابن عدي : "ولأبي نضرة حديث صالح عن أبي سعيد الخدري وعن جابر بن عبد الله وغيرهما، وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، ولم أر له شيئاً من الأحاديث المنكرة، لأني لم أجد له إذا روى عنه ثقة حديثاً منكراً فلذلك لم أذكر له شيئاً" [997] .

قال الذهبي : "ثقة يخطئ" [998]، وقال : "الإمام المحدث الثقة" [999] .

الخامس : أبو سعيد الخدري، سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري، له ولأبيه صحبة واستصغر بأحد ثم شهد ما بعدها وروى الكثير، مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين [1000] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، وقد تابع بشر عبد الله بن المبارك والقاسم بن مالك المزني، وكل هؤلاء روايتهم عن الجريري مما لم يتميز أنها قبل أو بعد الاختلاط، لكن هذه الرواية مما وافقوا فيها الثقة أبو الأشهب جعفر بن حيان [1001]، الذي تابع الجريري عن أبي نضرة .

وممن صحح هذا الحديث : البغوي وقال : "هذا حديث صحيح" [1002]، والألباني [1003]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية أبو الأشهب، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" [1004]، وحسين سليم أسد وقال : "إسناده صحيح" [1005] .

---

(996) 420/5 .

(997) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 93/8 .

(998) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 295/2 .

(999) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 529/4 .

(1000) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 232 .

(1001) جعفر بن حيان السعدي أبو الأشهب، العطاردي البصري، مشهور بكنيته، ثقة . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**،ص 140 .

(1002) البغوي، **شرح السنة**، 370/3، بعد رواية أبو الأشهب .

(1003) محمد بن عبد الله بن الخطيب العمري، أبو عبد الله ولي الدين التبريزي (1985م)، **مشكاة المصابيح**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 341/1، **وصحيح سنن أبي داود** : 259/3، وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم . **وصحيح الجامع الصغير وزيادته** : 573/1، وقال : صحيح .

(1004) تعليقاً على رواية أبو الأشهب في هامش مسند أحمد، 226/17 .

(1005) تعليقاً على رواية أبو الأشهب في مسند أبي يعلى الموصلي، 401/2 .

الحديث الثالث :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ فَتَنَخَّعَ فَدَلَكَهَا بِنَعْلِهِ الْيُسْرَى»

التخريج :

رواه مسلم [1006]، وأبي داود [1007] ، وابن خزيمة [1008]، والحاكم [1009]، والبيهقي [1010]، من طريق يزيد بن زريع عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : إسماعيل بن علية : رواه أحمد [1011]، والحاكم تحويلاً مع رواية يزيد بن زريع .

الثانية : إسحاق بن يوسف وخالد : رواه ابن خزيمة تحويلاً مع رواية يزيد بن زريع.

الثالثة : حماد بن سلمة بلفظ "إذا صلى أحدكم فلا يبزق بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت قدمه" : رواه أبو داود [1012]، وأحمد [1013] .

قلت : زاد في السند مطرف بين أبي العلاء وأبيه، وهذا من باب المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم .

الرابعة : علي بن عاصم : رواه أحمد [1014] .

(1006) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، 77/2 برقم (1263) .

(1007) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، 130/1 برقم (483) .

(1008) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الدليل على أن إباحة بزق المصلي تحت قدمه ...، 45/2 برقم (878) .

(1009) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (1990م)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، باب التأمين ، 387/1 برقم (942)

(1010) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب الدليل على إن بزق عن يساره أو تحت قدمه دفنها فدلكها بنعله اليسرى، 293/2 برقم (3743) .

(1011) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث مطرف بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه، 239/26 برقم (16313) .

(1012) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، 130/1 برقم (482) .

(1013) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث مطرف بن عبد الله عن أبيه، 442/26 برقم (16321) .

(1014) المرجع السابق، 243/26 برقم (16319) .

الخامسة : عبد الله بن المبارك، بلفظ : "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم تنخع فدلكه برجله اليسرى": رواه النسائي [1015] .

السادسة : معمر بن راشد الصنعاني، بلفظ "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ثم تنخم تحت قدمه، ثم دلكها بنعله وهي في رجله" : رواه أحمد [1016].

ثانياً : **المتابعات للجريري** :

تابع الجريري كهمس بن الحسن – ولا يجد بها كلمة اليسرى – : ورواه مسلم [1017]، وأبو عوانة [1018]، حيث ذكرها أولاً ثم ذكر رواية الجريري متابعة لها .

الشواهد :

الأول : أبو هريرة بلفظ "ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخع أمامه، أيحب أحدكم أن يُستقبل فيُتنخع في وجهه ؟ فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره تحت قدمه فإن لم يجد فليقل هكذا" : رواه مسلم [1019]، والنسائي [1020] .

الثاني : عبد الله بن عمر بلفظ "أن النبي صلى الله عليه وسلم بينما يخطب إذ رأى نخامة في قبلة المسجد، فتغيظّ على أهل المسجد ثم قال : إن الله تعالى قِبَل أحدكم إذا صلى فلا يبزقن أو لا يتنخمن، ثم نزل فحتّه بيده ثم لطخه فيما أظنه بزعفران، وقال ابن عمر : إذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره" : رواه البيهقي [1021] .

الثالث : أنس بن مالك، بنفس لفظ حماد وزاد فيه "ثم أخذ طرف ردائه فبزق فيه ورد بعضه على بعض"، قال : "أو يفعل هكذا" : رواه البخاري [1022] .

(1015) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب المساجد، بأي الرجلين يدلك بصاقه، 52/2 برقم (727)، **والسنن الكبرى**، كتاب المساجد، باب بأي الرجلين يدلك بزاقه، 399/1 برقم (808).

(1016) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث مطرف بن عبد الله عن أبيه، 237/26 برقم (16310) .

(1017) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، 390/1 برقم (554) .

(1018) أبو عوانة الأسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد وعلى جداره ...، 338/1 برقم (1210)

(1019) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، 389/1 برقم (550) .

(1020) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الطهارة، باب البزاق يصيب الثوب، 163/1 برقم (309) .

(1021) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب ما جاء في حك النخاعة عن القبلة، 417/2 برقم (3604) .

(1022) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الصلاة، باب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه، 91/1 برقم (417) .

الرابع : وفي رواية عن أنس رضي الله عنه، بلفظ "إذا بزق أحدكم فلا يبزق بين يديه ولا عن يمينه، وليبزق عن شماله أو تحت قدمه اليسرى" : رواه أحمد [1023] .

الخامس : طارق بن عبد الله المحاربي رضي الله عنه، بلفظ "إذا صليت فلا تبزقن بين يديك ولا عن يمينك ولكن ابزق عن يسارك أو تحت قدمك" : رواه ابن ماجه [1024] .

السادس : جابر بن عبد الله رضي الله عنه، بلفظ "إذا صلى أحدكم فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى" : رواه أحمد [1025].

رواة الحديث :

الأول : يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري، ريحانة نيسابور.

قال أبوزرعة : ثقة [1026] .

قال أحمد بن سيار المروزي : ثقة [1027] .

قال النسائي : "ثقة ثبت، وقال مرة أخرى : "ثقة مأمون" [1028] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان من سادات أهل زمانه علماً وديناً وفضلاً ونسكاً وإتقاناً" [1029]

قال النووي : "اتفقوا على توثيقه وجلالته" [1030] .

قال الذهبي : :أحد الأعلام، ثقة ثبت فقيه صاحب حديث وليس بالمكثر جداً" [1031] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت إمام" [1032] .

الثاني : يزيد بن زريع، أبو معاوية البصري، يقال له : ريحانة البصرة .

قال ابن سعد : "ثقة حجة كثير الحديث" [1033] .

(1023) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، 191/21 برقم (13567) .

(1024) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المصلي يتنخم، 326/1 برقم (1021) .

(1025) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 359/22 برقم (14470) .

(1026) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 194/9 .

(1027) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 35/32 .

(1028) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 397/4 .

(1029) 261/9 .

(1030) محيي الدين النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، 159/2 .

(1031) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 378/2 .

(1032) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 598 .

(1033) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 212/7 .

قال العجلي : ثقة [1034] .

قال يحي بن سعيد القطان : "لم يكن أحد هاهنا أثبت من يزيد"،

قال يحي بن معين : "ثقة" .

قال معاوية بن صالح : قلت ليحي بن معين: "من أثبت شيوخ البصريين؟ قال : يزيد بن زريع، مع جماعة سماهم"،

قال أحمد بن حنبل : "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال : ما اتقنه وأحفظه يالك من صحة حديث، صدوق متقن"،

قال أبو حاتم : "إمام ثقة" [1035].

قال ابن حبان : "من أهل البصرة وأتقنهم" [1036] .

قال الذهبي : "الحافظ المجود محدث البصرة" [1037] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" [1038] .

الثالث : أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، تقدم، وهو ثقة .

الرابع : أبيه، عبد الله بن الشِخّير بن عوف العامري، صحابي من مسلمة الفتح [1039].

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية يزيد بن زريع عن الجريري قبل اختلاطه، وكذلك متابعة ابن علية ومعمر له وهم ممن رووا عن الجريري قبل الاختلاط، وكذلك متابعة كهمس بن الحسن وهو ثقة، والله أعلم .

وممن صححه : الحاكم تعليقاً على رواية يزيد بن زريع، فقال : "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي وقال : "صحيح على شرطهما"، والألباني وقال : "إسناده صحيح على شرط

(1034) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 478 .

(1035) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 260/9 .

(1036) ابن حبان البستي، **مشاهير علماء الأمصار**، ص 255 .

(1037) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 296/8 .

(1038) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 601 .

(1039) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 307 .

البخاري" [1040]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه" .

(1040) محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، 386/2 .

الحديث الرابع :

قال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنِي عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إسماعيل بن علية، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: لَمْ نَعْدُ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ فَوَقَعْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ الثُّومِ وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الرِّيحَ فَقَالَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا، فَلَا يَقْرَبَنَّا فِي الْمَسْجِدِ" فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَبَلَغَ ذَاكَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ : "أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا" .

التخريج :

رواه مسلم [1041]، وأحمد [1042]، وأبي يعلى الموصلي [1043]، وابن خزيمة [1044]، والبيهقي [1045]، والبغوي [1046]، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري .

قلت : ذكرها مسلم شاهد لرواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وأبي هريرة رضي الله عنه، وأنس بن مالك رضي الله عنه، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الأعلي بن عبد الأعلى : رواها ابن خزيمة تحويلاً مع رواية ابن علية .

الثانية : يزيد بن هارون : رواها أبو عوانة [1047] .

الشواهد :

الأول : جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وفيه زيادة "فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم" : رواه مسلم [1048]، وأبو يعلى الموصلي [1049] .

(1041) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، 395/1 برقم (565) .

(1042) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 147/17 برقم (11084).

(1043) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 410/2 برقم (1195) .

(1044) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة، باب الدليل على أن النهي عن ذلك لتأذي الناس بريحه لا تحريماً لأكله، 84/3 برقم (1667) .

(1045) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب الدليل أن أكل ذلك غير حرام، 109/3 برقم (5060) .

(1046) البغوي، **شرح السنة**، كتاب السير والجهاد، باب إباحة ما يصاب من الطعان قدر الحاجة، 121/11 برقم (2733) .

(1047) أبو عوانة الأسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب بيان النهي عن أكل البصل والكراث ...، 84/3 برقم (1229) .

الثاني : أبو هريرة رضي الله عنه، بلفظ "من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا، ولا يؤذينا بريح الثوم" : رواه مسلم [1050]، وأحمد [1051] .

الثالث : أنس بن مالك رضي الله عنه ، بلفظ "سئل أنس عن الثوم ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلي معنا" : رواه مسلم بعد رواية أبي هريرة مباشرة .

الرابع : عبد الله بن عمر رضي الله عنه، بلفظ "من أكل من هذه البقلة فلا يقربن مساجدنا، حتى يذهب ريحها" : رواه مسلم بعد رواية أنس مباشرة، والبزار [1052] .

الخامس : حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، بلفظ "من أكل من هذه الشجرة الخبيثة أو البقلة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا" : رواه البزار [1053]، وابن حبان [1054] وزاد ثلاثاً.

السادس : المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : رواه الطحاوي [1055]، والبيهقي [1056] .

السابع : أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه : رواه الطبراني [1057] .

الثامن : العلاء بن الخباب رضي الله عنه : رواه الطبراني [1058] .

رواة الحديث :

الأول : عمرو الناقد، عمرو بن محمد بن بكير الناقد، تقدم وهو ثقة حافظ .

(1048) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما، 395/1 برقم (564) .

(1049) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند جابر رضي الله عنه، 159/4 برقم (2226) .

(1050) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما، 394/1 برقم (562) .

(1051) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، 337/15 برقم (9545) .

(1052) أبو بكر البزار، **المسند**، مسند ابن عباس رضي الله عنه، 193/12 برقم (5859) .

(1053) 307/7 برقم (2905) .

(1054) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ذكر الزجر عن أن يحضر آكل الشجرة الخبيثة ثلاثة أيام المساجد، 521/4 برقم (1643) .

(1055) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (1994م)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار وآخرون، الرياض : عالم الكتب، الطبعة الأولى، كتاب الكراهة، باب أكل البصل والثوم والكراث، 238/4 برقم (6612) .

(1056) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب الدليل على أن أكل ذلك غير حرام، 110/3 برقم (5061) .

(1057) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 257/1 برقم (421) .

(1058) المرجع السابق، 98/18 برقم (177) .

الثاني : إسماعيل بن علية، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ولا يضر اختلاط الجريري لأن رواية إسماعيل عنه قبل الاختلاط، وكذلك تابعه عبد الأعلى الذي روايته عن الجريري كذلك قبل الاختلاط .

ومن صحح الحديث : البغوي تعليقاً على رواية ابن علية، فقال : "هذا حديث صحيح"، والألباني وقال : "صحيح" [1059]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية ابن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" .

(1059) محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، 1051/2 .

الحديث الخامس :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: خَلَتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُمْ: "إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ"، قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ، فَقَالَ: "يَا بَنِي سَلِمَةَ دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ" .

التخريج :

رواه مسلم [1060]، وأحمد [1061]، والبيهقي [1062]، من طريق عبد الوارث بن سعيد عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الله بن المبارك : رواه ابن حبان [1063] .

الثانية : شعبة بن الحجاج : رواه أحمد [1064]، وأبو يعلى الموصلي [1065] .

الثالثة : أبو قِلابة شيبة القيسي : رواه الدولابي [1066] .

الرابعة : أبو إسحاق الفزاري : رواه أبو نعيم الأصبهاني [1067] .

المتابعات للجريري :

(1060) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، 462/1 برقم (665) .

(1061) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 428/22 برقم (14566) .

(1062) أبو بكر البيهقي، **شعب الإيمان**، كتاب الصلاة، باب فضل المشي إلى المساجد، 353/4 برقم (2629) .

(1063) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ذكر البيان بأن الأبعد فالأبعد في إتيان المساجد أعظم أجراً ...، 390/5 برقم (2042) .

(1064) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 241/23 برقم (14992)، و 372/23 برقم (15194)

(1065) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند جابر رضي الله عنه، 115/4 برقم (2157) .

(1066) أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (2000م)، **الكنى والأسماء**، تحقيق أبوقتية نظر محمد الفاريابي، بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الأولى، من كنيته أبو قلابة، 914/2 برقم (1605)

(1067) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (1974هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، القاهرة : دار السعادة، (د.ط)، 321/9 .

الأولى : كهمس بن الحسن : رواه مسلم [1068] — وقد ذكرها متابعة لرواية الجريري بعدها مباشرة — والبيهقي [1069] .

الثانية : داود بن أبي هند : رواه ابن خزيمة [1070]، وأبو نعيم الأصبهاني [1071] .

الثالثة : أبو سفيان طريف بن شهاب : رواه الترمذي [1072]، والحاكم [1073] .

الشواهد :

الأول : أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ "فكره أن تُعرى المدينة، وقال : يا بني سلمة ألا تحتسبون آثاركم" : رواه البخاري [1074]، وابن ماجه [1075] .

الثانية : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، بلفظ "شكت بنو سلمة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بُعد منازلهم في المسجد، فأنزل الله **﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡ﴾ [يس: 12]**، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "عليكم منازلكم فإنما تُكتب آثاركم" : رواه عبد الرزاق [1076] .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنَزَي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن .

قال ابن خراش : "كان من الأثبات" [1077] .

قال محمد بن يحيى الذهلي : "حجة" .

قال مسلمة : "ثقة مشهور من الحفاظ" [1078] .

قال أبو حاتم : "صالح الحديث صدوق"،

(1068) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، 462/1 برقم (665) .

(1069) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب فضل بعد الممشى إلى المساجد وما جاء في احتساب الآثار، 91/3 برقم (4981) .

(1070) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فضل المشي إلى المساجد للصلاة، 230/1 برقم (451) .

(1071) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، 100/3 .

(1072) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب التفسير، باب ومن سورة يس، 216/5 برقم (3226) .

(1073) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب التفسير، باب تفسير سورة يس ...، 465/2 برقم (3604) .

(1074) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الحج، باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعرى المدينة، 29/3 برقم (1887) .

(1075) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب المساجد، باب الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً، 502/1 برقم (784) .

(1076) أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (1403هـ)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، كتاب الصلاة، باب شهود الجماعة، 517/1 برقم (1982)،

(1077) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 364/26 .

(1078) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 687/3 .

ووثقه يحيى بن معين [1079]، وابن شاهين [1080] .

قال النسائي : لا بأس به [1081].

وذكره ابن حبان في الثقات [1082] .

قال الدارقطني : "كان أحد المحدثين الثقات" [1083] .

قال الخطيب البغدادي : "كان ثقة ثبتاً، احتج به سائر الأئمة" [1084] .

قال الذهبي : "ثقة ورع" [1085] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" [1086] .

الثاني : عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، تقدم وهو صدوق .

الثالث : أبي، عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، تقدم وهو ثقة ثبت.

الرابع : أبو نضرة، المنذر بن ملّ، تقدم وهو ثقة .

الخامس : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السَلَمي، صحابي ابن صحابي، غزا تسعة عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين [1087] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ولا يضر رواية عبد الوارث عن الجريري، لأنها قبل الاختلاط، وكذلك متابعة شعبة بن الحجاج له الذي روايته قبل الاختلاط كذلك .

وممن صححه : الألباني وقال : "صحيح" [1088]، شعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية عبد الوارث بن سعيد وعبد الله بن المبارك، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي نضرة فمن رجال مسلم" .

(1079) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 91/8 .

(1080) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، 212/1 .

(1081) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 458/4 .

(1082) 111/9 .

(1083) محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (1427هـ)، **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق فريق من الباحثين بعناية الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، 294/1 .

(1084) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 458/4 .

(1085) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 214/2 .

(1086) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 505 .

(1087) المرجع السابق، ص 136 .

علةٌ في الحديث :

قال الدارقطني : "وسئل عن حديث أبي نضرة، عن جابر، خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة قرب المسجد، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا بني سلمة، دياركم تكتب آثاركم.

فقال: يرويه داود بن أبي هند، والجريري، وأبو سفيان طريف بن شهاب، عن أبي نضرة، واختلفوا فيه : فرواه داود بن أبي هند، والجريري، عن أبي نضرة، عن جابر، وخالفهم أبو سفيان، رواه عن أبي نضرة، عن الخدري، والأول أصح [1089] .

قلت : رواية الجريري وداود بن أبي هند [1090] قد تقدمت، أما رواية أبو سفيان : فقد رواها الترمذي [1091] وقال : هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري وأبو سفيان، ورواها كذلك عبد الرزاق [1092]

وهناك شيء من الاختلاف بين الروايتين – الجريري وداود من جهة ورواية أبو سفيان من جهة أخرى –، وهي أن رواية سفيان ذكرت أن قوله تعالى **﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡ﴾ [يس: 12]**، والأولى لم تذكر الآية مطلقاً .

وسبب تقديم الدارقطني رواية الجريري وداود على رواية أبي سفيان هو لضعف أبي سفيان [1093]، بينما روايات الجريري وداود صحيحة، والله أعلم .

(1088) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 220/1، **وصحيح الجامع الصغير وزيادته**، 1308/2 .

(1089) أبو الحسن الدارقطني، **العلل الواردة في الاحاديث النبوية**، 397/13 .

(1090) داود بن أبي هند القشيري مولاهم أبو بكر أو أبومحمد البصري، ثقة متقن كان يهم بأخرة . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 200 .

(1091) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب التفسير، باب من سورة يس، 216/5 برقم (3226) .

(1092) عبد الرزاق الصنعاني، **المصنف**، كتاب الصلاة، باب شهود الجماعة، 517/1 برقم (1982) .

(1093) هو طريف بن شهاب، أو سعد السعدي، أبو سفيان البصري الأشل ويقال له الأعسم، ضعيف . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، 282/1، وقال ابن شاهين : متروك الحديث، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ (1989م)، **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ص 114، وقال الدارقطني: متروك، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (1404هـ)، **سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه)**، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، لاهور : كتب خانة جميلي، الطبعة الأولى، ص 38 .

الحديث السادس :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَؤُهُمْ" .

وقال الإمام مسلم:وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ،

وقال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، جَمِيعًا عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِمِثْلِهِ .

التخريج :

رواه مسلم [1094]، وابن خزيمة [1095]، وابن عدي [1096]، والدارقطني [1097]، من طريق سا لم بن نوح وعبد الله بن المبارك – تحويلاً – عن الجريري .

قلت : قال الإمام مسلم بمثله بعد ذكر السند ولم يذكر المتن، وقد ذكره متابعة لحديث أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

المتابعات للجريري :

الأولى : قتادة بن دعامة : رواه مسلم قبل حديث الجريري، والنسائي [1098].

الثانية : أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري، بلفظ "إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمهم أحدهم": رواه أبو يعلى الموصلي [1099] .

(1094) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة، 464/1 برقم (672) .

(1095) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة، باب الرخصة في إمامة المماليك الأحرار إذاكان المماليك أقرأ من الأحرار، 100/3 برقم (1701) .

(1096) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ترجمة سا لم بن نوح، 379/4 .

(1097) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب في ذكر الأمر بالأذان والإقامة وأحقهما، 10/2 برقم (1070) .

(1098) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الإمامة، باب اجتماع القوم في موضع هم فيه سواء، 77/2 برقم (782) .

(1099) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 319/2 برقم (1054) .

الشواهد :

الأول : عبد الله بن عمر رضي الله عنه، بلفظ "إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمهم أحدهم" : رواه الطبراني [1100] .

الثاني : عبد الله بن عباس رضي الله عنه، بلفظ "ليؤذن لكم خياركم، وليؤمكم أقرؤكم" : رواه البغوي [1101] .

الثالث : أبو مسعود البدري رضي الله عنه، بلفظ "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ..." : رواه مسلم بعد رواية الجريري، وأبو داود [1102].

الرابع : أبو زيد عمرو بن أخطب رضي الله عنه، بلفظ "إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله عز وجل، فإن كانوا في القراءة سواء فأكبرهم سناً، فإن كانوا في السن سواء فأكبرهم فأحسنهم وجهاً" : رواه البيهقي [1103] .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، أبو سعيد العطار .

قال يحيى بن معين : "ليس به بأس" [1104] .

قال أحمد بن حنبل : "ما أرى به بأساً قد كتبت عنه" .

قال أبو زرعة : "لا بأس به صدوق ثقة" .

قال أبو حاتم : "يكتب حديثه ولا يحتج به" [1105] .

قال النسائي : "ليس بالقوي" [1106] .

قال الساجي : "صدوق ثقة" .

قال ابن قانع : "ثقة" [1107].

(1100) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، 229/4 برقم (4054) .

(1101) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الصلاة، باب من هو أولى بالإمامة، 399/3 برقم (837) .

(1102) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمام، 159/1 برقم (582) .

(1103) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب من قال يؤمهم أحسنهم وجهاً إن صح الخبر، 172/3 برقم (5299) .

(1104) يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، 245/4 .

(1105) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 185/4 .

(1106) أبو عبد الرحمن النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص 46 .

(1107) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 680/1 .

ذكره ابن حبان في الثقات [1108].

قال ابن عدي : "حدث عنه من أهل البصرة جماعة ولم يختلفوا في الرواية عنه، وعنده غرائب وإفرادات وأحاديثه محتملة متقاربة" [1109] .

قال الدارقطني : "ليس بالقوي" [1110] .

قال الذهبي : "صدوق" [1111] .

قال ابن حجر : "صدوق له أوهام" [1112] .

الثالث : الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس، أبو علي النيسابوري .

ذكره ابن حبان في الثقات [1113] .

وثقه الدارقطني [1114]، والذهبي [1115]، وابن حجر [1116] .

الخطيب البغدادي : "كان ديناً ورعاً ثقة" [1117] .

الرابع : عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة .

قال ابن خراش : ثقة [1118] .

قال علي بن المديني : ثقة [1119].

قال يحيى بن معين : "كيساً مستثبتاً ثقة، وكان عالماً صحيح الحديث" [1120] .

قال العجلي : "ثقة ثبت في الحديث رجل صالح" [1121] .

قال أحمد : "صاحب حديث حافظ" .

(1108) 411/6 .

(1109) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 382/4 .

(1110) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، 120/2، تعليقاً على حديث رقم (1249) .

(1111) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 325/9 .

(1112) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 227 .

(1113) 174/8 .

(1114) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 412/1 .

(1115) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 329/1 .

(1116) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 163 .

(1117) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 332/8 .

(1118) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 400/11 .

(1119) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 178/5 .

(1120) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 19/16 .

(1121) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 275 .

قال أبو حاتم : "ثقة إمام"، [1122] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان فقيهاً ورعاً عالماً بالاختلاف، حافظاً يعرف السنن، رحالاً في جمع العلم" [1123].

قال الدارقطني : "من أثبت الناس" [1124].

قال ابن حجر : ثقة ثبت [1125] .

الخامس : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

السادس : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، فرواية سالم عن الجريري مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد اختلاطه، ورواية عبد الله بن المبارك عنه بعد الاختلاط، لكن ذلك لا يضر لمجيء المتابعة للجريري عن ثقة ثبت هو قتادة [1126]، وبالتالي هذا يدل على ضبط الجريري ومن روى عنه .

وممن صحح الحديث : البغوي وقال : "هذا حديث صحيح" [1127]، والألباني وقال: "صحيح" [1128]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية قتادة التي تابه فيها الجرير، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" [1129]، وحسين سليم أسد [1130] .

(1122) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 416/2 .

(1123) 8/7 .

(1124) أبو الحسن الدارقطني، **السنن**، 188/5، تعليقاً على حديث رقم (4181) .

(1125) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 320 .

(1126) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 453.

(1127) البغوي، **شرح السنة**، 399/3 .

(1128) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 349/1، **وصحيح الجامع الصغير وزيادته**، 195/1، وذكره في السلسلة الصحيحية : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج بن نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقوري الألباني (1- 4 : 1995م، 6 : 1996م، 7 : 2002م)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، الرياض : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1707/7 .

(1129) هامش مسند أحمد بن حنبل، 285/17 تعليقاً على حديث أبي سعيد رقم (11190) .

(1130) هامش سنن الدارمي، 797/2، تعليقاً على رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

الحديث السابع :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: "لَا، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ" .

التخريج :

قلت : روي هذا الحديث مطولاً بلفظ "عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة رضي الله عنها أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن السور ؟ قالت : المفصل .

قلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعداً ؟ قالت : نعم بعدما حطَمَه الناس؟

قلت : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ؟ قال : لا إلا أن يجيء من مغيبه.

قلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهراً سوى رمضان ؟ قالت : لا والله ، ما صام شهراً تاماً سوى رمضان، ولا أفطر كله حتى يصوم منه شيئاً .

قلت : أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحب إليه ؟ قالت : أبو بكر، قلت ثم من ؟ قالت : عمر، قلت ثم من ؟ قالت : أبو عبيدة" .

رواه مسلم [1131] – مقطعاً بأجزاء مختلفة –، وأبو داود [1132] – مقطعاً بأجزاء مختلفة –، والنسائي [1133] – مقطعاً بأجزاء مختلفة –، وابن حبان [1134] – كاملاً –، وأبو نعيم الأصبهاني [1135] – مقطعاً – ، والبيهقي [1136] .

كلهم من طريق يزيد بن زريع عن الجريري مختصراً بلفظ مسلم .

(1131) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ...، 496/1 برقم (717)، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، 506/1 برقم (723)، وكتاب الصيام، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحباب أن لا يخلي شهراً من الصوم، 809/2 برقم (1156) .

(1132) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، 28/2 برقم (1292) .

(1133) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة، 152/4 برقم (2185)، وكتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة، 223/3 برقم (1657)، والسنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه، 122/3 برقم (2506) .

(1134) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فصل في صلاة الضحى، 269/6 برقم (2527) .

(1135) أبو نعيم الأصبهاني، **المسند المستخرج**، كتاب الصلاة، باب في صلاة الضحى وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها، 312/2 برقم (1617) .

(1136) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع قائماً وقاعداً، 689/2 برقم (4257) .

المتابعات : **أولاً** : **المتابعات عن الجريري** :

الأولى : إسماعيل بن علية : رواها أحمد [1137] —كاملاً —، والترمذي [1138] — مقطعاً .

الثانية : سالم بن نوح : رواها ابن خزيمة — تحويلاً — مع رواية إسماعيل بن علية ورواها منفصلة [1139] — .

الثالثة : أبو أسامة : رواها ابن ماجه [1140] — مقطعاً —، البيهقي [1141] — مقطعا — .

الرابعة : يزيد بن هارون : رواه البيهقي تحويلاً مع رواية يزيد بن زريع مقطعة، وأحمد مقروناً مع رواية إسماعيل بن علية .

الخامسة : عبد الوهاب بن عطاء : رواه أبو عوانة [1142]، والطحاوي [1143] — مقطعاً .

السادسة : عبد الوارث : رواه النسائي [1144] — مقطعاً — .

السابعة : وهيب بن خالد : رواها أبو يعلى الموصلي [1145] — مقطعاً — .

الثامنة : حماد بن سلمة : رواها ابن حبان [1146] — مقطعاً —، وأبو نعيم الأصبهاني — تحويلاً مع رواية يزيد بن زريع — .

ثانياً : **المتابعات للجريري** :

الأولى : كهمس بن الحسن القيسي : روه مسلم بعد رواية الجريري مباشرة ومتابعة لها، والنسائي [1147]، وأحمد [1148] .

(1137) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، 25/43 برقم (25829) .

(1138) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، 48/6 برقم (3657) .

(1139) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب صفة صوم النبي صلى الله عليه وسلم، 304/3 برقم (2132) .

(1140) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائا الصحابة والعلم، باب فضل عمر رضي الله عنه، 38/1 برقم (102) .

(1141) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب ذكر الحديث الذي روي في ترك الرسول صلى الله عليه وسلم صلاة الضحى، 71/3 برقم (4912).

(1142) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصيام، باب بيان الترغيب في صوم شعبان ...، 243/2 برقم (3010) .

(1143) أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم في أحب الناس كان إليه، 330/13 برقم (5306) .

(1144) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب المناقب، باب أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، 330/7 برقم (8144) .

(1145) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند عائشة رضي الله عنها، 178/8 برقم (4732) .

(1146) ابن حبان، **الصحيح**، كتاب الصوم، باب ذكر الإباحة للمرء ترك صوم الدهر وإن كان قوياً عليه، 346/8 برقم (3580) .

(1147) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصوم، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة رضي الله عنها، 152/4 برقم (2184) .

الثانية : خالد الحذاء : رواها النسائي [1149] .

الثالثة : أبو شعيب الصلت بن دينار : رواها أبو داود الطيالسي [1150] .

رواة الحديث :

الأول : يحيى بن يحيى بن بكر النيسابوري، تقدم وهو ثقة ثبت إمام .

الثاني : يزيد بن زريع البصري، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : عبد الله بن شقيق العقيلي، بصري .

وثقه ابن خراش وزاد : "كان عثمانياً وكان يبغض علياً"، وأحمد وزاد : "كان يحمل على علي" [1151]، وابن سعد وزاد : "روى أحاديث صالحة" [1152]، ويحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة [1153]، والعجلي [1154]، والذهبي وزاد : "ناصبي وكان سليمان التيمي سيء الرأي فيه" [1155]، وابن حجر وزاد : "ثبت فيه نصب" [1156] .

قال يحيى بن معين : "من خيار المسلمين، لا يطعن في حديثه" [1157] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1158] .

قال ابن عدي : "ما بأحاديثه إن شاء الله بأس" [1159] .

الرابع : عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أم المؤمنين (الحميراء)، أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، إلا خديجة ففيها خلاف شهير ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح [1160] .

(1148) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، 237/42 برقم (25385) .

(1149) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب عدد صلاة الضحى في الحضر، 266/1 برقم (483) .

(1150) أبو داود الطيالسي، **المسند**، عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها، 137/3 برقم (1658) .

(1151) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 91/15 .

(1152) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 91/7 .

(1153) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 77/5 .

(1154) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 261 .

(1155) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 342/1، **وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، ص 109 .

(1156) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 307 .

(1157) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 77/5 .

(1158) 10/5 .

(1159) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 279/5 .

(1160) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 750 .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية يزيد بن زريع عن الجريري قبل الاختلاط .

وممن صحح هذا الحديث : البغوي فقال : "هذا حديث صحيح" [1161]، والألباني فقال عن إسناد يزيد بن زريع عن الجريري : "وهذا إسناد صحيح رجاله رجال مسلم" [1162]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية يزيد بن زريع، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" .

طعن في الحديث :

طعن أبو الحسن بن القطان بهذا الحديث أنه من طريق الجريري وهو قد اختلط، حيث قال: "وحديث عائشة رضي الله عنها هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ؟ قال : لا إلا أن يجيء من مغيبه وكلاهما من عند مسلم – يقصد حديث بين كل أذانين صلاة –" [1163].

والرد على هذا المطعن هو أن هذا الحديث من رواية يزيد بن زريع عن الجريري وهو ممن رووا عنه قبل اختلاطه، وكذلك وجود متابعات عن الجريري وله كذلك، والله أعلم .

(1161) البغوي، **شرح السنة**، 137/4 .

(1162) محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، 36/5 .

(1163) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 343/4 – 344 .

الحديث الثامن :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي وَهُوَ قَاعِدٌ؟ قَالَتْ: "نَعَمْ، بَعْدَ مَا حَطَمَهُ النَّاسُ" .

التخريج :

رواه مسلم [1164]، وأبو داود [1165]، والنسائي [1166]، وابن حبان [1167]، ، وأبو نعيم الأصبهاني [1168]، ، والبيهقي [1169]، من طريق يزيد بن زريع عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث السابق فانظره هناك .

(1164) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ...، 496/1 برقم (717)، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، 506/1 برقم (732)، وكتاب الصيام، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحباب أن لا يخلي شهراً من الصوم، 809/2 برقم (1156) .

(1165) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، 28/2 برقم (1292) .

(1166) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة، 152/4 برقم (2185)، وكتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة، 223/3 برقم (1657)، والسنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه، 122/3 برقم (2506) .

(1167) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فصل في صلاة الضحى، 269/6 برقم (2527) .

(1168) أبو نعيم الأصبهاني، **المسند المستخرج**، كتاب الصلاة، باب في صلاة الضحى وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها، 312/2 برقم (1617) .

(1169) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع قائماً وقاعداً، 689/2 برقم (4257) .

الحديث التاسع :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟" قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟" قَالَ: قُلْتُ: ﴿ٱللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255]، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: "وَاللهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ" .

التخريج :

رواه مسلم [1170]، وأبو داود [1171]، وعبد بن حميد [1172]، وابن أبي عاصم [1173]، وأبو نعيم الأصبهاني [1174]، والبيهقي [1175]، وابن عبد البر [1176]، والبغوي [1177]، والجوزقاني [1178]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأول : جعفر بن سليمان : رواها أحمد [1179]، وأبو داود الطيالسي [1180] .

الثانية : سفيان الثوري : رواها أحمد – مع رواية جعفر بسند واحد –، عبد الرزاق [1181].

(1170) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب سورة الكهف وآية الكرسي، 556/1 برقم (810) .

(1171) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب ما جاء في آية الكرسي، 72/2 برقم (1460) .

(1172) أبو محمد عبد الحميد بن محمد بن نصر الكسي ويقال الكشي (1988م)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق صبحي السامرائي وحمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة : مكتبة السنة، الطبعة الأولى، حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، ص 92 برقم (178) .

(1173) أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (1991م)، **الآحاد والمثاني**، تحقيق الدكتور باسم فيصل جوابرة، الرياض : دار الراية، الطبعة الأولى، 424/3 برقم (1847).

(1174) أبو نعيم الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، 250/1 .

(1175) أبو بكر البيهقي، **شعب الإيمان**، من فضائل السور والآيات، باب ذكر سورة البقرة وآل عمران، 52/4 برقم (2169) .

(1176) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (1994م)، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، السعودية : دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، باب معرفة أصول العلم وحقيقته وما الذي يقع، 763/1 برقم (1410) .

(1177) البغوي، **شرح السنة**، كتاب فضائل القرآن، باب فضل آية الكرسي والآيتين من آخر سورة البقرة، 459/4 برقم (1195) .

(1178) الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجوزقاني (2002م)، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض والهند : دار الصميعي ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الطبعة الرابعة، كتاب الزينة والأدب، باب في آية الكرسي ، 361/2 برقم (710)،

(1179) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث المشايخ عن أبي بن كعب رضي الله عنه، 200/35 برقم (21278) .

(1180) أبو داود الطيالسي، **المسند**، أحاديث أبيّ بن كعب رضي الله عنه، 445/1 برقم (552) .

الثالثة : يزيد بن هارون : رواها الحاكم [1182]، والبيهقي تحويلاً مع رواية عبد الأعلى .

الرابعة : صباح بن سهل : رواها العقيلي [1183] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

عثمان بن غياث : رواها أحمد [1184] .

الشواهد :

واثلة ابن الأسقع البكري رضي الله عنه : رواه أبو داود [1185]، والطبراني [1186] .

رواة الحديث :

الأول : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وهو ابن إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي .

قال ابن خراش : "ثقة" [1187] .

قال أحمد بن حنبل : "صدوق"، وفي رواية لأحمد : "صدوق ثقة" [1188].

قال العجلي : "ثقة وكان حافظاً للحديث" [1189] .

قال أبو حاتم الرازي : "ثقة" [1190] .

قال ابن قانع : "ثقة ثبت" [1191].

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "كان متقناً حافظاً ديناً، ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان إمام أهل زمانه" [1192] .

قال ابن حجر : ثقة حافظ صاحب تصانيف [1193] .

(1181) عبد الرزاق الصنعاني، **المصنف**، كتاب صلاة العيدين، باب تعليم القرآن وفضله، 370/3 برقم (6001) .

(1182) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ذكر مناقب أبيّ بن كعب رضي الله عنه، 344/3 برقم (5326) .

(1183) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 212/2 .

(1184) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث رجل آخر ، 195/34 برقم (20588) .

(1185) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الحروف والقراءات ، (بدون باب)، 37/4 برقم (4003) .

(1186) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 334/1 برقم (999) .

(1187) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 259/11 .

(1188) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)**، 383/1، و 91/2 .

(1189) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، 57/2 .

(1190) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 156/5 .

(1191) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 420/2 .

(1192) 358/8 .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبي السليل، ضُريب بن نُقير، أبو السليل القيسي الجريري .

وثقه ابن سعد [1194]، وابن معين [1195]، والذهبي [1196]، وابن حجر [1197] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1198] .

قال ابن حجر : "نقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير وغيره" [1199] .

الرابع : عبد الله بن رباح الأنصاري، أبو خالد المدني، سكن البصرة .

ابن خراش : "قدم البصرة لا أعلم مدنياً حدث عنه، وهو رجل جليل" [1200] .

وثقه ابن سهد [1201]، والعجلي [1202]، والنسائي [1203]، والذهبي [1204]، وابن حجر [1205].

ذكره ابن حبان في الثقات [1206] .

الخامس : أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي، أبو المنذر سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضاً من فضلاء الصحابة، اختلف في سنة موته اختلافاً كثيراً، قيل سنة تسع عشرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك [1207] .

درجة الحديث :

(1193) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 320 .

(1194) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 166/7 .

(1195) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 466/4 .

(1196) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 509/1 .

(1197) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 280 .

(1198) 390/4 .

(1199) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 228/2 .

(1200) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 488/14 .

(1201) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 159/7 .

(1202) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 255 .

(1203) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 488/14 .

(1204) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 550/1 .

(1205) ابن حجر التقريب، **تقريب التهذيب**، ص 302 .

(1206) 27/5 .

(1207) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 96 .

الحديث صحيح، ورواية عبد الأعلى عن الجريري قبل الاختلاط، وكذلك تابعه سفيان الثوري وهو كذلك ممن روى عنه قبل الاختلاط .

وممن صحح الحديث : الحاكم – ووافقه الذهبي – تعليقاً على رواية يزيد بن هاون، فقال : "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، والبغوي تعليقاً على رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى، فقال: "هذا حديث صحيح"، والجوزقاني تعليقاً على رواية عبد الأعلى عن الجريري، فقال : "هذا حديث صحيح"، والألباني وقال : "صحيح" [1208]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية جعفر بن سليمان، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" .

(1208) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 654/1، **وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيئ من فقهها**، 1207/7 .

الحديث العاشر :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَوَكِيعٌ، عَنْ كَهْمَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ"، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: "لِمَنْ شَاءَ" .

ثم قال الإمام مسلم : وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ : "لِمَنْ شَاءَ" .

التخريج :

رواه مسلم [1209]، والنسائي [1210]، وابن أبي شيبة [1211]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث الأول من أحادبث البخاري .

قلت : رواه مسلم متابعة لحديث كهمس، وذكر السند دون المتن مع التنويه على الزيادة فيه.

رواة الحديث :

الأول : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الثالث : عبد الله بن بريدة بن الخصيب الأسلمي، تقدم وهو ثقة .

الرابع : عبد الله بن مغفل بن عبد نَهْم أبو عبد الرحمن المزني رضي الله عنه .

درجة الحديث : الحديث صحيح .

(1209) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، 573/1 برقم (838) .

(1210) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (1986م)، **السنن الصغرى**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، كتاب الأذان، باب الصلاة بين الأذان والإقامة، 28/2 برقم (681)

(1211) أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (1409هـ)، **الكتاب المصنف في الحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض : مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب من كان يصلي ركعتين قبل المغرب، 136/2برقم (7384) .

الحديث الحادي عشر :

قال الإمام مسلم: عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَرْمِي بِأَسْهُمِي فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، إِذِ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَنَبَذْتُهُنَّ، وَقُلْتُ: "لَأَنْظُرَنَّ إِلَى مَا يَحْدُثُ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي انْكِسَافِ الشَّمْسِ الْيَوْمَ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ يَدْعُو، وَيُكَبِّرُ، وَيَحْمَدُ، وَيُهَلِّلُ، حَتَّى جُلِّيَ عَنِ الشَّمْسِ، فَقَرَأَ سُورَتَيْنِ، وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ" .

التخريج :

رواه مسلم [1212]، وأبو داود [1213]، وأبو عوانة [1214]، والبيهقي [1215]، من طريق بشر بن المفضل عن الجريري .

المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها مسلم بعد رواية بشر مباشرة، وأبو عوانة [1216].

الثانية : سالم بن نوح : رواها مسلم بعد رواية بشر وعبد الأعلى السابقة، وابن خزيمة [1217] .

الثالثة : إسماعيل بن علية : رواها أحمد [1218] .

الرابعة : وهيب : رواها النسائي [1219]، وأبو عوانة [1220] .

(1212) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، 629/2 برقم (913) .

(1213) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب من قال يركع ركعتين، 311/1 برقم (1195) .

(1214) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المبين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رافعاً يديه قائماً ...، 104/2 برقم (2463) و (2464) .

(1215) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب صلاة الخسوف، باب من صلى الخسوف ركعتين، 462/3 برقم (6334) .

(1216) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المبين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رافعاً يديه قائماً في كسوف الشمس ...، 105/2 برقم (2465) .

(1217) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين عند الدعاء والتسبيح والتكبير والتحميد في الكسوف، 310/2 برقم (1373) .

(1218) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، 222/34 برقم (20617) .

(1219) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الكسوف، باب التسبيح والتكبير والدعاء عند كسوف الشمس، 124/3 برقم (1460) .

(1220) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المبين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رافعاً يديه قائماً في كسوف الشمس ...، 105/2 برقم (2462) .

الشواهد :

الأول : عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ، بلفظ "لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي إن الصلاة جامعة، فركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في سجدة، ثم قام فركع ركعتين في سجدة، ثم جلس ثم جُلي عن الشمس"، قال: وقالت عائشة رضي الله عنها : "ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها" : رواه البخاري [1221]، ومسلم [1222] .

الثاني : عائشة رضي الله عنها، بالمعنى وفيه زيادة "إن الشمس والقمر لا يكسفان لموت أحد ..." : رواها النسائي [1223] .

رواة الحديث :

الأول : عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد.

قال يحيى بن معين وأبو حاتم : "صدوق" .

وقال يحيى كذلك : "ثقة" [1224] .

وثقه ابن سعد [1225]، والعجلي [1226]، وصالح جزرة وزاد : "صدوق" والنسائي [1227]، وابن قانع وزاد : "ثبت" [1228]، وابن حجر وزاد : "ثبت" [1229] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1230] .

الثاني : بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، تقدم وهو ثقة ثبت عابد .

الثالث : أبو العلاء حيان بن عمير القيسي الجُريري، أبو العلاء البصري .

وثقه ابن سعد [1231]، والعجلي [1232]، والنسائي [1233]،وابن حجر [1234] .

(1221) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، الصحيح، كتاب الجمعة (أبواب الكسوف)، باب طول السجود في الكسوف، 36/2 برقم (1051) .

(1222) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، 627/2 برقم (910) .

(1223) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب الكسوف، باب كيفية الخطبة في الكسوف، 152/3 برقم (1500) .

(1224) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 325/5 .

(1225) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 251/7 .

(1226) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 318 .

(1227) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 25/12 .

(1228) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 23/3 .

(1229) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 373 .

(1230) 405/8 .

ذكره ابن حبان في الثقات [1235] .

الرابع : عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس العبشمي، أبو سعيد، صحابي من مسلمة الفتح، ويقال كان اسمه عبد كلال، افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها [1236] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية بشر بن المفضل عن الجريري قبل الاختلاط .

وممن صحح الحديث : البغوي – رواية عبد الله بن عمرو – وقال : "هذا حديث متفق على صحته" [1237]، والألباني – رواية عبد الله بن عمرو – وقال : "صحيح" [1238]، وشعيب الأرنؤوط – رواية عبد الله بن عمرو – وقال : "إسناده صحيح على شرط الشيخين" [1239].

طعنٌ في الحديث :

طعن أبو الحسن بن القطان بهذا الحديث لأنه من طريق الجريري وهو مختلط، حيث قال : "وذكر – أي عبد الحق الأشبيلي في كتابه الأحكام الكبرى – حديث عبد الرحمن بن سمرة في صلاة الكسوف من عند مسلم ومن عند النسائي، وهو عندهما من رواية الجريري، قال أبو أحمد : "سبيله كسبيل سعيد بن ابي عروبة فيمن روى عنه قبل الاختلاط وبعده" [1240].

والرد أن هذا الحديث من رواية يزيد بن زريع عنه، وهو من الرواة عنه قبل الاختلاط، وكذلك تابع يزيد، إسماعيل بن علية وعبد الأعلى وهما ممن روى عنه قبل الاختلاط كذلك .

(1231) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 141/7 .

(1232) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 506 .

(1233) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 508/1 .

(1234) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 184 .

(1235) 171/4 .

(1236) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 342 .

(1237) البغوي، **شرح السنة**، 368/4 .

(1238) محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، 354/4 .

(1239) هامش مسند أحمد بن حنبل، 207/11 .

(1240) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 345/4 .

الحديث الثاني عشر :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: كُنْتُ أَرْتَمِي بِأَسْهُمٍ لِي بِالْمَدِينَةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، إِذْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَنَبَذْتُهَا، فَقُلْتُ: وَاللهِ لَأَنْظُرَنَّ إِلَى مَا حَدَثَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، قَالَ: "فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ رَافِعٌ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يُسَبِّحُ، وَيَحْمَدُ، وَيُهَلِّلُ، وَيُكَبِّرُ، وَيَدْعُو، حَتَّى حُسِرَ عَنْهَا"، قَالَ: "فَلَمَّا حُسِرَ عَنْهَا، قَرَأَ سُورَتَيْنِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ" .

التخريج :

رواه مسلم [1241]، وابن أبي عاصم [1242]، وأبو عوانة [1243]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري، وقد تقدم بالحديث السابق بالتفصيل فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الثالث : حيان بن عمير، أبو العلاء، تقدم وهو ثقة .

الرابع : عبد الرحمن بن سمرة رضي الله .

درجة الحديث : صحيح .

(1241) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، 629/2 برقم (913) .

(1242) ابن أبي عاصم، **الآحاد والمثاني**، عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، 410/1 برقم (570) .

(1243) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المبين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رافعاً يديه قائماً في كسوف الشمس ...، 105/2 برقم (2465) .

الحديث الثالث عشر :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَتَرَمَّى بِأَسْهُمٍ لِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ صلى الله عليه وسلم إِذْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

التخريج :

رواه مسلم [1244]، وابن خزيمة [1245]، من طريق سالم بن نوح عن الجريري، وقد تقدم في الحديث قبل السابق بالتفصيل فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، تقدم وهو صدوق له أوهام .

الثالث : حيان بن عمير، أبو العلاء .

الرابع : عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح لغيره، لأن سالم صدوق، ولكنه وافق غيره من الثقات وتابعوه على هذا الحديث، والله أعلم .

أما رواية سالم عن الجريري فهي مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد الاختلاط، ولكن هذه الرواية مما تميز وتبيّن أنه قد ضبطها، لأنه وافق غيره من الثقات ممن رووا عن الجريري قبل الاختلاط، وهم بشر وعبد الأعلى في الروايتين التي سبقت هذه الرواية .

أما رواية مسلم عنه فهي في المتابعات، حيث إن هذه الرواية ذكرها متابعة لرواية بشر بن المفضل وعبد الأعلى بن عبد الأعلى .

(1244) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، 629/2 برقم (913) .

(1245) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين عند الدعاء والتسبيح والتكبير والتحميد في الكسوف، 310/2 برقم (1373) .

الحديث الرابع عشر :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَبَيْنَا أَنَا فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مَلَأٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الثِّيَابِ، أَخْشَنُ الْجَسَدِ، أَخْشَنُ الْوَجْهِ، فَقَامَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُوضَعُ عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِ أَحَدِهِمْ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْضِ كَتِفَيْهِ، وَيُوضَعُ عَلَى نُغْضِ كَتِفَيْهِ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيَيْهِ يَتَزَلْزَلُ، قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُءُوسَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ: فَأَدْبَرَ، وَاتَّبَعْتُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ هَؤُلَاءِ إِلَّا كَرِهُوا مَا قُلْتَ لَهُمْ، قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، إِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ صلى الله عليه وسلم دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: «أَتَرَى أُحُدًا؟» فَنَظَرْتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَقُلْتُ: أَرَاهُ، فَقَالَ: «مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي مِثْلَهُ ذَهَبًا أُنْفِقُهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ» ثُمَّ هَؤُلَاءِ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، قَالَ: قُلْتُ: مَا لَكَ وَلِإِخْوَتِكَ مِنْ قُرَيْشٍ، لَا تَعْتَرِيهِمْ وَتُصِيبُ مِنْهُمْ ، قَالَ : لَا وَرَبِّكَ، لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ، حَتَّى أَلْحَقَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ) .

التخريج :

رواها مسلم [1246]، وأحمد [1247]، وابن حبان [1248]، من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث الثالث من أحاديث البخاري فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي .

قال ابن سعد : ثقة ثبت [1249] .

قال وابن قانع : ثقة ثبت [1250] .

(1246) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم، 689/2 برقم (992) .

(1247) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، 336/35 برقم (21425) .

(1248) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الوكاة، باب ذكر وصف عقوبة الكنازين في نار جهنم نعوذ بالله منها،

(1249) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 253/7 .

(1250) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 637/1 .

قال الحسين بن فهم، "ثقة ثبت" .

قال أبو حاتم الرازي : "صدوق" [1251] .

قال يحيى بن معين : "ثقة" .

قال أبو داود السجستاني : "ما كان أحسن علمه" .

قال النسائي : "ثقة مأمون" .

قال الخطيب البغدادي : ثقة ثبت حافظ متقن [1252] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان متقناً ضابطاً من أقران أحمد بن حنبل ويحيى" [1253] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث" [1254] .

الثاني : إسماعيل بن إبراهيم بن علية، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو العلاء، يزيد بن عبد الله بن الشِخِّير العامري، تقدم وهو ثقة ثبت .

الرابع : الأحنف بن قيس التميمي السعدي، تقدم وهو مخضرم ثقة .

درجة الحديث : صحيح .

(1251) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 587/3 .

(1252) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 509/9 .

(1253) 256/8 .

(1254) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 217 .

الحديث الخامس عشر :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: "كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي رَمَضَانَ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ، يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةً فَصَامَ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ وَيَرَوْنَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ ضَعْفًا، فَأَفْطَرَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ" .

التخريج :

رواه مسلم [1255]، وأحمد [1256]، وأبو يعلى الموصلي [1257]، وابن خزيمة [1258]، والبيهقي [1259]، والبغوي [1260]، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري .

قلت : رواها مسلم متابعة لرواية أبي مسلمة وقتادة التي ذكرها قبله مباشرة، وذكر لها شاهداً من حديث أنس بن مالك .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : يزيد بن زريع : رواها الترمذي [1261]، وابن حبان [1262] .

الثانية : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها الترمذي تحويلاً مع رواية يزيد بن زريع .

الثالثة : حماد بن سلمة : رواها النسائي [1263] .

الرابعة : علي بن عاصم : رواها أحمد [1264] .

(1255) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان، 786/2 برقم (1116) .

(1256) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 146/17 برقم (11083).

(1257) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 519/2 برقم (1372) .

(1258) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب استحباب الصوم في السفر لمن قوي عليه، 260/3 برقم (2030) .

(1259) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصيام، باب من اختار الصوم في السفر إذا قوي على الصيام ....، 412/4 برقم (8168) .

(1260) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الصيام، باب الصوم في السفر، 306/6 برقم (1763) .

(1261) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الصوم، باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر، 84/2 برقم (713) .

(1262) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصوم، باب ذكر إسقاط الحرج عن الصائم المسافر إذا وجد قوة المفطر المسافر إذا ضعف عنه، 325/8 برقم (3558) .

(1263) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على أبي نضرة المنذر بن مالك، 188/4 برقم (2309)، **والسنن الكبرى**، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على أبي نضرة المنذر بن مالك، 161/3 برقم (2630) .

(1264) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 49/18 برقم (11471) .

الخامسة : عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي : رواها البيهقي [1265]، وابن خزيمة تحويلاً مع رواية إسماعيل السابقة .

السادسة : سالم بن نوح : رواها ابن خزيمة تحويلاً مع رواية إسماعيل السابقة .

السابعة : حماد بن زيد : رواها أبو عوانة [1266]، والبغوي [1267] .

الثامنة : شعبة بن الحجاج : رواها أبو عوانة [1268] .

ثانياً : **المتابعات للجريري** :

الأولى : سعيد بن يزيد أبو مسلمة: رواها مسلم قبل رواية الجريري، والترمذي [1269].

الثانية : قتادة بن دعامة السدوسي : رواها مسلم قبل رواية سعيد بن يزيد .

الثالثة : عاصم الأحول : رواها مسلم بعد رواية الجريري، وأبو عوانة [1270] .

الشواهد :

الأول : أنس بن مالك رضي الله عنه : رواها مسلم بعد رواية عاصم الأحول، والنسائي [1271].

الثاني : عائشة رضي الله عنها : رواها الترمذي [1272] .

الثالث : جابر بن عبد الله رضي الله عنه : رواها النسائي [1273]، وابن أبي شيبة [1274] .

(1265) أحمد بن الحسين بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (1991م)، **معرفة السنن الآثار**، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، المنصورة : دار الوفاء، الطبعة الأولى، كتاب الصيام، باب الفطر والصوم في السفر، 295/6 برقم (8776) .

(1266) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصيام، باب ذكر الخبر المبين أن الصائم في السفر لا يجوز له ....، 193/2 برقم (2818)

(1267) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الصيام، باب الصوم في السفر، 306/6 برقم (1762) .

(1268) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصيام، باب ذكر الخبر المبين أن الصائم في السفر لا يجوز له ....، 194/2 برقم (2819).

(1269) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الصوم ، باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر، 83/2 برقم (712) .

(1270) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصيام، باب ذكر الخبر المبين أن الصائم في السفر لا يجوز له ....، 194/2 برقم (2821)

(1271) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصيام، باب فضل الإفطار في السفر على الصيام، 184/4 برقم (2283) .

(1272) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الصوم، باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر، 83/2 برقم (711) .

(1273) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على أبي نضرة المنذر بن مالك، 188/4 برقم (2311)

(1274) أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الحاديث والآثار**، كتاب الصيام، باب من كره صيام رمضان في السفر، 279/2 برقم (8961) .

رواة الحديث :

الأول : عمرو الناقد : عمرو بن محمد بن بكير الناقد، تقدم وهو ثقة .

الثاني : إسماعيل بن إبراهيم بن علية، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، وقد تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية إسماعيل عن الجريري قبل الاختلاط، بل إسماعيل من أوثق الرواة عنه. وممن صحح الحديث : الترمذي تعليقاً على رواية يزيد بن زريع، فقال : "حديث حسن صحيح"، والبغوي تعليقاً على رواية حماد بن زيد، فقال : "هذا حديث صحيح"، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي نضرة" .

الحديث السادس عشر :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: "وَاللهِ، إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ، حَتَّى مَضَى لِوَجْهِهِ، وَلَا أَفْطَرَهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ" .

التخريج :

رواه مسلم [1275]، وأبو داود [1276]، والنسائي [1277]، وابن حبان [1278]، وأبو نعيم الأصبهاني [1279]، والبيهقي [1280]، من طرق يزيد بن زريع عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل بالحديث السابع فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : يحيى بن يحيى، تقدم وهو ثقة ثبت إمام .

الثاني : يزيد بن زريع، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : عبد الله بن شقيق العقيلي، تقدم وهو ثقة .

الرابع : عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها .

درجة الحديث : صحيح .

(1275) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى ...، 496/1 برقم (717)، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، 506/1 برقم (723)، وكتاب الصيام، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحباب أن لا يخلي شهراً من الصوم، 809/2 برقم (1156) .

(1276) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، 28/2 برقم (1292) .

(1277) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة، 152/4 برقم (2185)، وكتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة، 223/3 برقم (1657)، والسنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه، 122/3 برقم (2506) .

(1278) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فصل في صلاة الضحى، 269/6 برقم (2527) .

(1279) أبو نعيم الأصبهاني، **المسند المستخرج**، كتاب الصلاة، باب في صلاة الضحى وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها، 312/2 برقم (1617) .

(1280) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع قائماً وقاعداً، 689/2 برقم (4257) .

الحديث السابع عشر :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِرَجُلٍ: "هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟" قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ" .

التخريج :

رواه مسلم [1281]، وأحمد [1282]، والدارمي [1283]، وأبو عوانة [1284]، والطبراني [1285]، والذهبي [1286]، من طريق يزيد بن هارون عن الجريري .

قلت : رواها مسلم متابعة لحديث ثابت وابن أخي مطرف عن مطرف، الذي سيأتي بعد قليل.

المتابعات : أولاً : المتابعات عن للجريري :

الأولى : حماد بن سلمة، بلفظ "من سرر شعبان" : رواها أبو داود [1287]، أحمد [1288] .

الثانية : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها الطبراني [1289]، والنسائي [1290] .

الثالثة : خالد : رواه الطبراني تحويلاً مع رواية عبد الأعلى السابقة .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : ثابت عن مطرف : رواها مسلم قبل رواية الجريري، وأحمد [1291] .

(1281) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب صوم سرر شعبان، 818/2 برقم (1161).

(1282) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 182/33 برقم (19970).

(1283) الدارمي، **السنن**، كتاب الصوم، باب الصوم من سرر الشهر، 1090/2 برقم (1783) .

(1284) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصيام، باب بيان النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم ....، 170/2 برقم (2707) .

(1285) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 114/18 برقم (221) .

(1286) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ترجمة أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرهاوي، 476/12 .

(1287) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصوم، باب في التقدم، 298/2 برقم (2328) .

(1288) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 195/33 برقم (19988).

(1289) أبو سليمان الطبراني، **المعجم الكبير**، 114/18 برقم (220) .

(1290) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب الصيام، باب صيام يومين من شوال وذكر الاختلاف على أبي العلاء فيه، 241/3 برقم (2881) .

(1291) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 189/33 برقم (19978).

الثانية : ابن أخي مطرف عن مطرف : رواها مسلم بعد رواية ثابت عن مطرف، وأحمد [1292] .

الثالثة : سليمان التيمي عن أبي العلاء بن الشخير عن عمران بن حصين رضي الله عنه : رواها أحمد [1293]، والطبراني [1294] .

الرابعة : غيلان بن جرير عن مطرف، بلفظ "من سرر شعبان" : رواها البخاري [1295]، وأحمد [1296] .

رواة الحديث :

الأول : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم، وهو ثقة حافظ .

الثاني : يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي .

قال علي بن المديني : "من الثقات" .

قال يحيى بن معين : "ثقة" .

قال أبو حاتم الرازي : "ثقة إمام صدوق في الحديث لا يُسأل عن مثله" [1297] .

قال ابن سعد : "ثقة كثير الحديث" [1298] .

قال العجلي : "ثقة ثبت في الحديث" [1299].

قال يعقوب بن شيبة : "ثقة" .

قال ابن قانع : "ثقة مامون" [1300] .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "كان من خيار عباد الله تعالى، ممن يحفظ حديثه" [1301].

(1292) المرجع السابق، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 74/33 برقم (19839) .

(1293) المرجع السابق، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 183/33 برقم (19971) .

(1294) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 115/18 برقم (222) .

(1295) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الصوم ، باب الصوم من آخر الشهر، 41/3 برقم (1983) .

(1296) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 169/33 برقم (19947).

(1297) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 291/9 .

(1298) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 228/7 .

(1299) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 368 .

(1300) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 433/4 .

(1301) 632/7 .

قال الذهبي : "الإمام القدوة شيخ الإسلام، وكان رأساً في العلم والعمل ثقة حجة كبير الشأن" [1302] .

قال ابن حجر : "ثقة متقن عابد" [1303] .

الثالث : إبو العلاء، يزيد بن عبد الله بن الشخير، وقد تقدم، وهو ثقة .

الرابع : مطرف بن عبد الله بن الشِخّير، تقدم وهو ثقة .

الخامس : عمران بن حصين رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية يزيد بن هارون عن الجريري بعد الاختلاط، ولكن ذلك لا يضر لوجود المتابعات له، حيث تابعه عبد الأعلى وهو ممن روى عن الجريري قبل الاختلاط، وكذلك وجود المتابعات للجريري اصلاً، حيث تابعه الثقات : ثابت البناني [1304]، وسليمان التيمي [1305]، وغيلان بن جرير [1306] .

وممن صححه : البيهقي وقال : "وأما حديث عمران بن حصين – وذكره – فإنه حديث صحيح" [1307]، والبغوي وقال : "وقد صح عن مطرف – ثم ذكر بسنده الحديث –" [1308]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية حماد بن سلمة، فقال : "إسنادهما صحيحان على شرط مسلم، رجالهما ثقات غير حماد فهو من رجال مسلم"، وحسين سليم أسد تعليقاً على رواية يزيد بن هارون، فقال : "إسناده صحيح" .

(1302) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 358/9 .

(1303) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 606 .

(1304) ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 132 .

(1305) سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري، ثقة عابد . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 252 .

(1306) غيلان بن جرير المعولي الأزدي البصري، ثقة . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 443 .

(1307) أبو بكر البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، 239/6 .

(1308) البغوي، **شرح السنة**، 239/6 .

الحديث الثامن عشر :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنِّي لَأُحَدِّثُكَ بِالْحَدِيثِ الْيَوْمَ يَنْفَعُكَ اللهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، "وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لِوَجْهِهِ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ، بَعْدُ مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَئِيَ" .

التخريج :

رواه مسلم [1309]، وأحمد [1310]، وأبو نعيم الأصبهاني [1311]، وزاد فيه عن رواية مسلم : عن مطرف قال : "قال لي عمران إني لأحدثك بالحديث لينفعك الله به بعد اليوم، اعلم أن خير عباد الله يوم القيامة الحمادون، واعلم أنه لا تزال طائفة من أهل الإسلام يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتلوا الدجال، واعلم أن رسول صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ..... الحديث"، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : سفيان الثوري : رواها مسلم بعد الحديث السابق متابعة له، والطبراني [1312] .

الثانية : أبو أسامة : رواها ابن ماجه [1313] .

الثالثة : عبد الوهاب بن عطاء : رواها البيهقي [1314] .

الرابعة : بشر بن المفضل : رواها الطبراني [1315]، وأبو نعيم الأصبهاني تحويلاً مع رواية إسماعيل.

الخامسة : يزيد بن هارون : رواها أبو عوانة [1316] .

(1309) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الحج، باب جواز التمتع، 898/2 برقم (1226) .

(1310) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، 125/33 برقم (19895) .

(1311) أبو نعيم الأصبهاني، **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، باب من يحرم من مكة من أين يحرم، 324/3 برقم (2842) .

(1312) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 112/18 برقم (212) .

(1313) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب المناسك، باب التمتع بالعمرة إلى الحج، 991/2 برقم (2978) .

(1314) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الحج، باب العمرة في أشهر الحج، 563/4 برقم (8731) .

(1315) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 112/18 برقم (214) .

(1316) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الحج، باب ذكر الأخبار المعارضة للنهي عن المتعة، 345/2 برقم (3373) .

السادسة : وكيع بن سفيان : رواها أبو نعيم الأصبهاني [1317] .

ثانيا : المتابعات للجريري :

حميد بن هلال عن مطرف عن عمران، مختصراً : رواها الطبراني [1318] .

رواة الحديث :

الأول : زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة، تقدم وهو ثقة .

الثاني : إسماعيل بن إبراهيم بن علية، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثالث : أبي العلاء، يزيد بن عبد الله بن الشخير، تقدم وهوثقة .

الرابع : مطرف بن عبد الله بن الشخير، تقدم وهو ثقة .

الخامس : عمران بن حصين رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية إسماعيل عن الجريري بعد الاختلاط، وهو أوثق الرواة عنه .

وممن صحح الحديث : الألباني تعليقاً على رواية إسماعيل عن الجريري فقال : "وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين" [1319]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل، فقال: "إسناد صحيح على شرط الشيخين" .

(1317) أبو نعيم الأصبهاني، **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، باب من يحرم من مكة من أين يحرم، 324/3 برقم (2843) .

(1318) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 123/18 برقم (250) .

(1319) محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 113/4.

الحديث التاسع عشر :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمَلَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشْيَ أَرْبَعَةِ أَطْوَافٍ، أَسُنَّةٌ هُو ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سُنَّةٌ، قَالَ فَقَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَبُوا، قَالَ قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدِمَ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهُزَالِ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسُنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سُنَّةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا، قَالَ قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: "إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ هَذَا مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ" .

التخريج :

رواه مسلم [1320]، وابن حبان [1321]، والبيهقي [1322]، من طريق عبد الواحد بن زياد عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : يزيد بن هارون : رواها مسلم متابعة لرواية عبد الواحد بعدها مباشرة ولم يذكر المتن بل قال بمثله، ورواها أحمد [1323] .

الثانية : علي بن عاصم : رواه أحمد [1324] .

الثالثة : خالد بن عبد الله : رواها ابن خزيمة [1325] .

(1320) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة وفي الطواف الأول في الحج، 921/2 برقم (1264) .

(1321) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ذكر الإباحة للمرء أن يركب في السعي بين الصفا والمروة لعلة تحدث، 153/9 برقم (3845) .

(1322) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الحج، باب الطواف راكباً، 162/5 برقم (9378) .

(1323) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، 447/5 برقم (3492) .

(1324) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، 94/4 برقم (2220) .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين عن أبي الطفيل : رواها مسلم مباشرة بعد رواية عبد الواحد ويزيد أي متابعة لهم .

الثانية : فطر بن خليفة عن أبي الطفيل : رواها ابن حبان [1326]، وأحمد [1327] .

الثالثة : عبد الله بن عثمان بن خثيم : رواها أحمد تحويلاً مع رواية علي بن عاصم .

الرابعة : أبو عاصم الغنوي عن أبي الطفيل : رواها أبو داود [1328]، والطيالسي [1329].

الشواهد :

الأول : عبد الله بن عمر رضي الله عنه : روها مسلم قبل رواية الجريري .

الثاني : جابر بن عبد الله رضي الله عنه : رواها مسلم بعد رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنه .

قلت : وقد ذكر رواية عبد الله بن عباس رضي الله عنه شاهداً لهما .

رواة الحديث :

الأول : فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل .

قال علي بن المديني : "ثقة" .

قال أحمد بن حنبل : "بصير بالحديث متقن يشبه الناس وله عقل سديد لا يتكلم إلا أن يُسئل" [1330].

وذكره ابن حبان في الثقات [1331] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ، وهو أوثق من عمه كامل ابن طلحة" [1332].

الثاني : عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري .

(1325) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب المناسك، باب الرخصة في الركوب بين الصفا والمروة إذا أوذي الطائف ...، 239/4 برقم (2779)

(1326) ابن حبان، **الصحيح**، كتاب الحج ، باب ذكر العلة التي من أجلها رمل الرسول صلى الله عليه وسلم فيما وصفنا، 119/9 برقم (3811) .

(1327) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، 471/3 برقم (2029) .

(1328) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب المناسك، باب في الرمل، 177/2 برقم (1885) .

(1329) أبو داود الطيالسي، **المسند**، أبو الطفيل رضي الله عنه، 414/4 برقم (2820) .

(1330) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 69/7 .

(1331) 10/9 .

(1332) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 447 .

قال أبو داود الطيالسي : "عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها، ولينه ابن القطان" [1333] .

قال ابن سعد : "ثقة كثير الحديث" [1334] .

قال العجلي : "ثقة حسن الحديث" [1335] .

وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة [1336]، وأبو داود [1337] .

وقال يحيى بن معين كذلك : "ليس به بأس" [1338]، وقال كذلك : "ليس بشيء" [1339] .

قال النسائي : "ليس به بأس" [1340] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1341] .

قال ابن عدي : "من أجلّة البصرة، وقد حدث عنه الثقات المعروفون بأحاديث مستقيمة عن الأعمش وغيره، وهو ممن يصدق في الروايات" [1342] .

قال الحاكم : "فيه بعض الشيء" [1343] .

قال الدارقطني : "ثقة مأمون" .

قال ابن عبد البر : "أجمعوا أنه لا خلاف بينهم أن عبد الواحد بن زياد ثقة ثبت" .

قال ابن القطان الفاسي : "ثقة لم يعتل عليه بقادح" [1344] .

قال الذهبي : "صدوق يغرب" [1345]، وقال : "صدوق ذو مناكير وقد وثق، وقال كذلك : أحد المشاهير، احتجا به الصحيحين وتجنبا تلك المناكير التي نقمت عليه" [1346] .

(1333) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 410/2 .

(1334) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 212/7 .

(1335) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 313 .

(1336) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 18/6 .

(1337) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 631/2 .

(1338) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 424/4 .

(1339) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 410/2 .

(1340) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 454/18 .

(1341) 123/7 .

(1342) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 523/6 .

(1343) شمس الدين الذهبي، **من تكلم فيه وهو موثق**، ص 127 .

(1344) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 631/2 .

(1345) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 410/2 .

(1346) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 424/4 .

قال ابن حجر : "ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال" [1347] .

الثالث : أبو الطفيل، عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي، أبو الطفيل، وربما سمي عمراً ، ولد عام أحد ورأى النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي بكر فمن بعده، وعُمّر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح، وهو آخر من مات من الصحابة [1348] .

الرابع : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر، والحبر لسعة علمه، وقال عمر : لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة [1349]

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية عبد الواحد عن الجريري مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد الاختلاط، لكن من خلال المتابعات للجريري تبين أنه مما تميز وكان قبل الاختلاط، فقد تابعه عبد الله بن عبد الرحمن وهو ثقة [1350] .

وممن صحح الحديث : الألباني وقال : صحيح [1351]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية عبد الواحد بن زياد، فقال : حديث صحيح رجاله رجال الصحيح .

(1347) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 367 .

(1348) المرجع السابق، ص 288 .

(1349) المرجع السابق، ص 309 .

(1350) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي النوفلي ثقة عالم بالمناسك . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، 311 .

(1351) أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقوري الألباني (1985م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، إشراف زهير الشاويش، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 314/4 .

الحديث العشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ"، قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : "إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ، وَلَا يَبِعْ» ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ فَسَفَكُوهَا" .

التخريج :

رواه مسلم [1352]، وأبو يعلى الموصلي [1353]، والبيهقي [1354]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

متابعة وشاهد :

تابعه إسحاق بن يوسف الأزق عن الحريري عن ثمامة بن حزن القشيري عن أبي هريرة رضي الله عنه : رواها الحاكم [1355] .

رواة الحديث :

الأول : عبيد الله بن عمر القواريري، أبو سعيد البصري، تقدم وهو ثقة .

الثاني : عبد الأعلى بن عبدالأعلي السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح ورواية عبد الأعلى عن الجريري قبل الاختلاط .

ومن صحح هذا الحديث : الألباني وقال صحيح [1356] .

(1352) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، 1205/2 برقم (1578).

(1353) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 320/2 برقم (1056) .

(1354) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب البيوع، باب تحريم التجارة في الخمر، 19/6 برقم (11041) .

(1355) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الفسير، باب من سورة البقرة، 306/2 برقم (3102) .

الحديث الحادي والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَوَ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمُوهُ، قَالَ: فَوَاللهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِتَمْرٍ، فَأَنْكَرَهُ، فَقَالَ: "كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا" قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا، أَوْ فِي تَمْرِنَا الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: "أَضْعَفْتَ، أَرْبَيْتَ، لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا، إِذَا رَابَكَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءٌ فَبِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ" .

التخريج :

رواه مسلم [1357]، وأحمد [1358]، وأبو يعلى الموصلي [1359]، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الوهاب بن عطاء – بالمعنى – : رواها أبو عوانة [1360] .

الثانية : يزيد بن هارون : رواها عنه أبو عوانة [1361] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : داود ابن أبي هند : رواها مسلم بعد الحديث السابق أي ذكرها متابعة له، ورواها أحمد [1362] .

الثانية : سليمان التيمي مختصراً : رواها الطحاوي [1363] .

(1356) محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الثالثة، 1405هـ، ص 54، وذكره في **السلسلة الصحيحة**، 459/5 .

(1357) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، 1216/3 برقم (1594) .

(1358) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، 128/18 برقم (11582).

(1359) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، 518/2 برقم (1371).

(1360) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب البيوع، باب ذكر الأخبار المبيحة التفاضل في الصرف إذا كان يداً بيد، 389/3 برقم (5429) .

(1361) المرجع السابق، (5430) .

(1362) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 131/17 برقم (11075).

رواة الحديث :

الأول : عمرو بن محمد بن بكير الناقد، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : إسماعيل بن إبراهيم بن علية وقد تقدم وهو ثقة حافظ .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية إسماعيل عن الجريري قبل الاختلاط، بل هو من أوثق الرواة عنه . ومن صحح الحديث : شعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي نضرة"، وحسين سليم أسد تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح" .

(1363) أبو جعفر الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، كتاب الصرف، باب الربا، 68/4 برقم (5771) .

الحديث الثاني والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَتَخَلَّفَ نَاضِحِي وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَنَخَسَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْكَبْ بِاسْمِ اللهِ"، وَزَادَ أَيْضًا قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: "وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ".

التخريج :

رواه مسلم [1364]، والطحاوي [1365]، من طريق عبد الواحد بن زياد عن الجريري .

قلت : ذكره متابعة للحديث الذي قبله الذي يرويه الشعبي وسالم بن أبي الجعد عن جابر، وذكر بعده متابع آخر عن جابر وهو أبو الزبير وأبي المتوكل الناجي .

أولاً : المتابعات عن الجريري :

تابعه يزيد بن هارون : رواها ابن ماجه [1366] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : أبو الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : رواها مسلم بعد الحديث السابق، ورواها ابن خزيمة [1367] .

الثانية : الشعبي عن جابر : رواها البخاري [1368]، ومسلم قبل الحديث السابق، والطحاوي [1369]

الثالثة : سالم بن أبي الجعد : رواها مسلم قبل الحديث السابق، والبغوي [1370].

الرابعة : سليمان التيمي عن أبي نضرة : رواها أحمد [1371] .

(1364) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه ، 1223/3 برقم (715) .

(1365) أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان منه في الجمل ...، 243/11 برقم (4414) .

(1366) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب التجارات، باب السوم، 743/2 برقم (2205) .

(1367) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب المناسك، باب الزجر عن ضرب الدواب على الوجه ...، 164/4 برقم (2551) .

(1368) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب المساقاة، باب الشفاعة في وضع الدين، 119/3 برقم (2406) .

(1369) أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان منه في الجمل ...، 237/11 برقم (4408) .

(1370) البغوي، **شرح السنة**، كتاب البيوع، باب من باع دابة واستثنى لنفسه ظهرها، 156/8 برقم (2115) .

الخامسة : وهب بن كيسان : رواها أحمد [1372] .

السادسة : عطاء عن جابر بن عبد الله مختصرة : رواها النسائي [1373] .

السابعة : عمرو بن دينار عن جابر : رواها أبو يعلى الموصلي [1374] .

رواة الحديث :

الأول : أبو كامل الجحدري، هو فضيل بن حسين، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : عبد الواحد بن زياد العبدي أبو بشر، تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك بن قطعة، تقدم وهو ثقة .

الرابع : جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية عبد الواحد عن الجريري مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد الاختلاط، ولكنها مما تميز وكان قبل الاختلاط وذلك لموافقة الجريري غيره من الثقات، وهم سليمان التيمي [1375] ووهب بن كيسان [1376] .

وممن صحح الحديث : البغوي وقال : "هذا حديث متفق على صحته" [1377]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية سليمان التيمي، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي نضرة" .

(1371) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 257/23 برقم (15013) .

(1372) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 270/23 برقم (15026) .

(1373) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب النكاح، باب نكاح الأبكار، 61/6 برقم (3220) .

(1374) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 466/3 برقم (1974) .

(1375) سليمان بن طرخان التيمي، ثقة عابد . ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 252 .

(1376) وهب بن كيسان القرشي مولاهم أبو نعيم المدني المعلم، ثقة، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 585 .

(1377) البغوي، **شرح السنة**، 157/8 .

الحديث الثالث والعشرون :

قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا" .

التخريج :

رواه مسلم [1378]، وأبو عوانة [1379]، والبيهقي [1380]، من طريق خالد بن عبد الله عن الجريري .

الشواهد :

الأول : أبو هريرة رضي الله عنه : رواه البزار [1381]، والطبراني [1382] .

الثاني : معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بلفظ "إذا كان في الأرض خليفتان فاقتلوا آخرهما": رواها الطبراني [1383] .

الثالث : أنس بن مالك رضي الله عنه : رواها الخطيب البغدادي [1384] .

الرابع : علي بن أبي طالب والعباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما : رواها ابن عساكر [1385] .

رواة الحديث :

الأول : وهب بن بقية بن عثمان الواسطي، أبو محمد، يقال له وهبان .

وثقه يحيى بن معين [1386]، مسلمة بن قاسم [1387]، والخطيب البغدادي [1388]، والذهبي [1389]، وابن حجر [1390] .

(1378) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين، 1480/3 برقم (1853) .

(1379) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الأمراء، باب وجوب نصرة الخليفة إذا بويع لغيره وإباحة قتل الآخر منهما ومحاربته ودفعه، 411/4 برقم (7133) .

(1380) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب قتال أهل البغي، باب لا يصلح إمامان في عصر واحد، 248/8 برقم (16547)، **وشعب الإيمان**، فصل في أوصاف الأئمة، 466/9 برقم (6970) .

(1381) أبو بكر البزار، **المسند**، مسند أبي حمزة أنس بن مالك رضي الله عنه، 240/14 برقم (7813) .

(1382) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، 144/3 برقم (2743) .

(1383) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 314/19 برقم (710)، **والمعجم الأوسط**، 169/4 برقم (3885) .

(1384) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 42/2 .

(1385) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، 151/43 .

وذكره ابن حبان في الثقات [1391] .

قال الذهبي : "المحدث الإمام الثقة" [1392] .

الثاني : خالد بن عبد الله الطحان الواسطي المازني مولاهم، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث مما تفرد به الجريري فلا متابع له من طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال أحمد: "ومن غرائب الجريري حديث مسلم "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأحدث منهم" [1393] .

وقال الدكتور بشار عواد معروف : "كما أخرج له مسلم حديثاً غريباً من هذه الطريق – أي خالد –، حديث (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما" [1394] .

الذين صححوا الحديث :

الأول : ابن حجر العسقلاني، حيث قال : "وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما" [1395] .

قلت : والشاهد في قوله (ثبت)، فتدل على تصحيحه للحديث وقبوله له .

وقال كذلك رداً على الذهبي لتضعيفه الحديث : "وهذا هو العجب العجاب كيف يقول المؤلف هذا أو يقر عليه، والحديث في صحيح مسلم، وإن كان من غير هذا الوجه ؟ وقد راجعت كلام العقيلي فلم أر هذا الكلام فيه" [1396] .

(1386) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 117/31 .

(1387) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 329/4 .

(1388) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 633/15 .

(1389) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 356/2 .

(1390) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 584 .

(1391) 229/9 .

(1392) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 462/11 .

(1393) المرجع السابق، 155/6 .

(1394) هامش **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 342/10 .

(1395) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 156/12 .

(1396) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (2002م)، **لسان الميزان**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 331/6 .

الثاني : ابن الملقن فقال : "هذا الحديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه" (1397) .

الثالث : الملا القاري وقال : "صحيح" (1398) .

الرابع : الألباني فقال : "صحيح" (1399) .

الذين ضعفوا الحديث :

الأول : العقيلي حيث قال : "ولا تصح في هذه المتون عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يثبت" (1400)، وقال كذلك : "الرواية في هذا الباب غير ثابتة" (1401) .

وقد رد الألباني على العقيلي فقال : "ولعل مستند العقيلي في ذلك قول أحمد، أن هذا الحديث من غرائب الجريري كما نقله الذهبي – وسيأتي كلامه بعد قليل – في ترجمة الجريري في السير، ولكن من المعلوم أن الغرابة قد تجامع الصحة، فإذا كان الراوي ثقة فلا يضر حديثه أن يكون غريباً، والجريري اسمه سعيد بن إياس محتج به في الصحيحين، وإن كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين، ولكن لم يفحش اختلاطه، وكأنه لهذا احتج به ابن حبان في صحيحه تبعاً للصحيحين وأكثر هو عنه، فمثله ينبغي أن يحتج به ما لم يظهر خطؤه، فإذا توبع أو كان له شواهد، كما هو الشأن في حديثه هذا فلا يضر غرابته فيه إن شاء الله تعالى" (1402) .

الثاني : الذهبي فقد قال في ترجمته لفضالة بن دينار : "روى عن ثابت عن أنس حديث "إذا بويع لخليفتين"، ولم يصح في هذا حديث" (1403) .

(1397) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (2004م)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض : دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 545/8 .

(1398) علي بن (سلطان) محمد أبو الحسن نورالدين الملا الهروي القاري (2002م)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، بيروت : دار الفكر، الطبعة الأولى، 2399/6 .

(1399) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 1088/2، وذكره في **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 235/7 .

(1400) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 259/1 .

(1401) المرجع السابق، 457/3 .

(1402) محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 238/7 – 239 .

(1403) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 421/5 ، والذي ضعفه الذهبي هي رواية أنس بن مالك رضي الله عنه وليس رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

الثالث : أبو الحسن القطان الذي طعن بهذا الحديث لأنه من رواية الجريري وهو مختلط، حيث قال : "وذكر – أي عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الكبرى – من طريق مسلم حديث أبي سعيد "اذا بويع لخليفتين"، ولم يبين أنه من رواية سعيد الجريري وهو مختلط، يرويه عنه خالد بن عبد الله، وهذا من عمله متكرر، يصحح أحاديثه من غير اعتبار لقديم ما روي عنه من حديث" [1404] .

الرابع : طارق بن عوض الله، حيث قال : "نعم الحديث في صحيح مسلم، لكنه معلول" [1405] .

الرأي الراجح : أن الحديث صحيح، ولا مطعن فيه، وذلك للأسباب التالية :

الأول : جميع رواة الحديث ثقات .

الثاني : رواية خالد الطحان عن سعيد الجريري قبل اختلاطه، حيث وضع أبو داود قاعدة في ضابط الاختلاط عن الجريري وهي في قوله "وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد" [1406]، وأيوب هو السختياني [1407] توفي سنة 131هـ بينما ولد خالد بن عبد الله سنة 110هـ [1408]، فيكون خالد قد أدرك أيوب وكان عمره إحدى وعشرون سنة عندما توفي أيوب، فبناءً على قاعدة أبي داود يكون خالد ممن سمع من الجريري قبل اختلاطه [1409] .

الثالث : الشواهد – التي سبق ذكرها –، فهي مما يستأنس به، قال الهيثمي – عن حديث معاوية رضي الله عنه – : "رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات" [1410] .

وقال الألباني : "وإن كان اختلط قبل موته – أي الجريري – بثلاث سنين ولكن لم يفحش اختلاطه، وكأنه لهذا احتج به ابن حبان في (صحيحه) تبعاً لـ(الصحيحين) وأكثر هو عنه،

(1404) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 340/4 .

(1405) طارق بن عوض الله، هامش **المنتخب من العلل للخلال**، ص 168 .

(1406) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص 303 .

(1407) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري توفي سنة 131هـ، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 117.

(1408) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 189 .

(1409) تقدم بيان وتوضيح أن رواية خالد عن الجريري قبل اختلاطه عند الحديث عن الرواة عنه قبل اختلاطه .

(1410) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (1994م)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق حسام الدين القدسي، القاهرة : مكتبة القدسي، (د.ط)، كتاب الخلافة، باب كيف يدعى الإمام، 198/5، برقم (9011) .

فمثله ينبغي أن يحتج به ما لم يظهر خطؤه، فإذا توبع أو كان له شواهد –كما هو الشأن في حديثه هذا – فلا يضر غرابته فيه إن شاء الله" [1411] .

الرابع : مما يستأنس به متابعة عمرو بن عون لوهب بن بقية – عن خالد في السنن الكبرى للبيهقي –، وعمرو هذا ثقة ثبت [1412] .

[1411] محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 239/7 .

[1412] عمرو بن عون بن أوس الواسطي أبو عثمان البزاز البصري توفي سنة 225هـ، ثقة ثبت، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 425 .

الحديث الرابع والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، لَا تَأْكُلُوا لُحُومَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ" – وقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ –، فَشَكَوْا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ لَهُمْ عِيَالًا، وَحَشَمًا، وَخَدَمًا، فَقَالَ: "كُلُوا، وَأَطْعِمُوا، وَاحْبِسُوا"، أَوْ "ادَّخِرُوا" ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: شَكَّ عَبْدُ الْأَعْلَى .

التخريج :

رواه مسلم [1413]، والبيهقي [1414]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري.

قلت : ذكرها شاهد لرواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر رضي الله عنه وعائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، ورواها قبل رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وبريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه التي ذكرها بعدها، وهذه الروايات كلها شواهد لبعضها البعض .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الوهاب بن عطاء : رواها أحمد [1415]، وأبو عوانة [1416] .

الثانية : خالد : رواها أبو يعلى الموصلي [1417]، ابن حبان [1418] .

الثالثة : إسماعيل بن علية : رواها أبو يعلى الموصلي [1419] .

(1413) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ...، 1562/3 برقم (1973) .

(1414) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الضحايا، باب الرخصة في الأكل من لحوم الضحايا والإطعام والادخار، 492/9 برقم (19217) .

(1415) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 330/18 برقم (11811) .

(1416) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الأضاحي، باب الأخبار المبيحة ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ...، 82/5 برقم (7877) .

(1417) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، من مسند أبي سعيد رضي الله عنه، 337/2 برقم (1078) .

(1418) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الأضحية، باب ذكر خبر رابع يصرح بالانتفاع بلحوم الضحايا بعد ثلاث، 252/13 برقم (5928) .

(1419) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، من مسند أبي سعيد رضي الله عنه، 410/2 برقم (1195) .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : زينب بنت كعب عن أبي سعيد الخدري : رواها النسائي [1420]، وأحمد [1421] .

الثانية : محمد بن سيرين عن أبي سعيد : رواها أحمد [1422] .

الثالثة : عبد الله بن خباب عن أبي سعيد : رواها الطبراني [1423] .

الشواهد :

الأول : علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه، وعائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه : رواها مسلم قبل رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

الثاني : بريدة بن الحصيب رضي الله عنه : رواها مسلم بعد رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ورواها الترمذي [1424]، وقال : وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة ونُبيشة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة، ورواها النسائي [1425] .

الثالث : نُبيشة الخير رضي الله عنه : رواها النسائي [1426]، وابن ماجه [1427] .

الرابع : حديث عائشة رضي الله عنها، رواه أحمد [1428]، الطيالسي [1429] .

الخامس : أنس بن مالك رضي الله عنه : رواها أحمد [1430] .

السادس : عبد الله بن عباس رضي الله عنه : رواها البزار [1431] .

السابع : علي بن أبي طالب رضي الله عنه : رواها أبو يعلى الموصلي [1432] .

(1420) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الضحايا، باب الأذن في ذلك، 234/7 برقم (4428) .

(1421) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 268/17 برقم (11176) .

(1422) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 102/18 برقم (11543) .

(1423) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 4/19 برقم (5) .

(1424) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الأضاحي، باب ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث، 146/3 برقم (1510) .

(1425) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، 89/4 برقم (2032) .

(1426) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الفرع والعتيرة، باب تفسير العتيرة، 170/7 برقم (4230) .

(1427) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب الأضاحي، باب ادخار لحوم الأضاحي، 1055/2 برقم (3160) .

(1428) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند الصديقة عائشة رضي الله عنها، 488/42 برقم (25751) .

(1429) أبو داود الطيالسي، **المسند**، الأفراد عن عائشة رضي الله عنها، 119/3 برقم (1632) .

(1430) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، 222/21 برقم (13615) .

(1431) أبو بكر البزار، **المسند**، مسند ابن عباس رضي الله عنه، 185/11 برقم (4929) .

(1432) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، 239/1 برقم (277) .

الثامن : جابر بن عبد الله رضي الله عنه : رواها أبو عوانة [1433]، والبغوي [1434] .

التاسع : عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : رواها الحاكم [1435]، والبيهقي [1436] .

العاشر : عبد الله بن عمر رضي الله عنه : رواها البيهقي [1437] .

رواة الحديث :

الأول : أبو بكر أبي شيبة، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك وقد تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

الخامس : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

السادس : سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري .

قال ابن سعد : "ثقة كثير الحديث ثم اختلط بعد في آخر عمره" [1438] .

قال العجلي : "ثقة وكان اختلط بأخرة" [1439] .

قال يحيى بن معين : "أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره" .

وقال كذلك : "ثقة" .

قال أبو حاتم : "سعيد قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة" [1440] .

قال أبو زرعة : "ثقة مأمون" .

قال النسائي : "ثقة" [1441] .

(1433) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الأضاحي، باب بيان الأخبار المبيحة ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ...، 81/5 برقم (7869) .

(1434) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الجمعة، باب الأكل من الأضحية بعد ثلاث فأكثر، 359/4 برقم (1133) .

(1435) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الجنائز، (بدون اسم الباب)، 531/1 برقم (1387) .

(1436) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، 129/4 برقم (7197) .

(1437) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الضحايا، باب النهي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، 488/9 برقم (19206) .

(1438) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 202/7 .

(1439) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 187 .

(1440) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 61/4 – 62 .

(1441) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 8/11 .

ذكره ابن حبان في الثقات [1442] .

قال ابن عدي : "من ثقات الناس وله أصناف كثيرة وقد حدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد، وحدث بأصنافه عنه عبد الأعلى السامي" [1443] .

قال الذهبي : "ثقة إمام ساء حفظه بأخرة" [1444] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة" [1445] .

السابع : قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري .

قال ابن سعد : "ثقة مأموناً حجة في الحديث" [1446] .

قال العجلي : ثقة [1447] .

قال يحيى بن معين : "ثقة" [1448] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان من حفاظ أهل زمانه" [1449] .

قال الذهبي : "حافظ ثقة ثبت لكنه مدلس" [1450] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" [1451] .

الثامن : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

التاسع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

(1442) 360/6 .

(1443) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 451/4 .

(1444) شمس الدين الذهبي، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، ص 97 .

(1445) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 239 .

(1446) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 171/7 .

(1447) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 389 .

(1448) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 131/7 .

(1449) 321/5 .

(1450) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 466/5 .

(1451) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 453 .

الحديث صحيح بالسندين، ورواية عبد الأعلى عن الجريري قبل الاختلاط، وسعيد من أوثق الناس في قتادة كما مر معنا، وعبد الأعلى من أوثق الرواة عن الجريري .

وممن صحح الحديث : البغوي وقال : "هذا حديث صحيح والعمل عليه عند عامة أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم" [1452]، والملا القاري وقال : "صحيح" [1453]، والألباني وقال : "صحيح" [1454]، وشعيب الأرنؤوط اعليقاً على رواية أبي سعيد الخدري، فقال: "إسناده صحيح"، وحسين سليم أسد تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "صحيح".

(1452) البغوي، **شرح السنة**، 360/4 .

(1453) الملا علي القاري، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، 1255/4، تعليقاً على رواية بريدة .

(1454) محمد ناصر الدين الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، 368/4، وذكره في **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 77/5 .

الحديث الخامس والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ الْعَطَّارُ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: نَزَلَ عَلَيْنَا أَضْيَافٌ لَنَا، قَالَ: وَكَانَ أَبِي يَتَحَدَّثُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ: فَانْطَلَقَ، وَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، افْرُغْ مِنْ أَضْيَافِكَ، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَيْتُ جِئْنَا بِقِرَاهُمْ، قَالَ: فَأَبَوْا، فَقَالُوا: حَتَّى يَجِيءَ أَبُو مَنْزِلِنَا فَيَطْعَمَ مَعَنَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّهُ رَجُلٌ حَدِيدٌ، وَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا خِفْتُ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْهُ أَذًى، قَالَ: فَأَبَوْا، فَلَمَّا جَاءَ لَمْ يَبْدَأْ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَفَرَغْتُمْ مِنْ أَضْيَافِكُمْ، قَالَ: قَالُوا: لَا وَاللهِ مَا فَرَغْنَا، قَالَ: أَلَمْ آمُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: وَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ، قَالَ: فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ، أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَوْتِي إِلَّا جِئْتَ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقُلْتُ: وَاللهِ، مَا لِي ذَنْبٌ، هَؤُلَاءِ أَضْيَافُكَ فَسَلْهُمْ قَدْ أَتَيْتُهُمْ بِقِرَاهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يَطْعَمُوا حَتَّى تَجِيءَ، قَالَ: فَقَالَ: مَا لَكُمْ، أَنْ لَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللهِ، لَا أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ، قَالَ: فَقَالُوا: فَوَاللهِ، لَا نَطْعَمُهُ حَتَّى تَطْعَمَهُ، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ كَالشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ قَطُّ، وَيْلَكُمْ، مَا لَكُمْ أَنْ لَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَمِنَ الشَّيْطَانِ هَلُمُّوا قِرَاكُمْ، قَالَ: فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَسَمَّى، فَأَكَلَ وَأَكَلُوا، قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَرُّوا وَحَنِثْتُ، قَالَ: فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: "بَلْ أَنْتَ أَبَرُّهُمْ وَأَخْيَرُهُمْ" ، قَالَ : وَلَمْ تَبْلُغْنِي كَفَّارَةٌ .

التخريج :

رواها مسلم [1455]، وأبي داود [1456]، وابن حبان [1457]، والبيهقي [1458]، من طريق سا لم بن نوح عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث السابع من أحاديث صحيح البخاري فانظره هناك .

(1455) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره، 1628/3 برقم (2057) .

(1456) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن حلف على طعام لا يأكله، 227/3 برقم (3271) .

(1457) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الأيمان، باب ذكر الإباحة للحالف أن يحنث يمينه إذا رأى ذلك خيراً من المضي بها، 191/10 برقم (4350) .

(1458) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الأيمان، باب شبهة من زعم أن لا كفارة في اليمين إذا كان حنثها طاعة، 60/10 برقم (19862) .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : سالم بن نوح العطار، تقدم وهو صدوق له أوهام .

الثالث : أبو عثمان النهدي، عبد الرحمن بن ملّ، وهو ثقة ثبت مخضرم .

الرابع : عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، شقيق عائشة رضي الله عنها، تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح وشهد اليمامة والفتوح، ومات سنة ثلاث وخمسين في طريق مكة فجأة وقيل بعد ذلك [1459] .

الخامس : أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح لغيره، ورواية سالم عن الجريري مما لم تتميز هل هي قبل أو بعد الاختلاط، لكن من خلال المتابعات يتبين أنها قبل اختلاط الجريري، فقد تابعه عبد الأعلى وإسماعيل بن علية –كما تقدم في حديث البخاري السابق –، وهؤلاء ممن رووا عن الجريري قبل الاختلاط. وقلنا لغيره لأن سالم صدوق وقد تابعه الثقات – إسماعيل وعبد الأعلى – .

وممن صححه : شعيب الأرنؤوط حيث قال : "إسناده صحيح على شرط الشيخين" [1460].

(1459) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 337 .

(1460) **مسند أحمد بن حنبل**، بعد حديث سليمان التيمي، 230/3، وقال في هامش **صحيح ابن حبان**، بعد رواية سالم بن نوح: إسناده صحيح على شرط مسلم، 192/10 .

الحديث السادس والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا مُوسَى، أَتَى بَابَ عُمَرَ، فَاسْتَأْذَنَ، فَقَالَ عُمَرُ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: ثِنْتَانِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَلَاثٌ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَتْبَعَهُ فَرَدَّهُ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا شَيْئًا حَفِظْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَهَا، وَإِلَّا، فَلَأَجْعَلَنَّكَ عِظَةً، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَتَانَا فَقَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : "الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ؟" قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ، قَالَ فَقُلْتُ: أَتَاكُمْ أَخُوكُمُ الْمُسْلِمُ قَدْ أُفْزِعَ، تَضْحَكُونَ؟ انْطَلِقْ فَأَنَا شَرِيكُكَ فِي هَذِهِ الْعُقُوبَةِ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: هَذَا أَبُو سَعِيدٍ .

ثم قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَا: سَمِعْنَاهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، بِمَعْنَى حَدِيثِ بِشْرِ بْنِ مُفَضَّلٍ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ

التخريج :

رواه مسلم [1461]، والطحاوي [1462]، من طريق شعبة عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها الترمذي [1463] .

الثانية : معمر : أحمد [1464]، والبيهقي [1465] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : سعيد بن يزيد وأبي مسلمة : رواها مسلم قبل الحديث السابق .

(1461) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الآداب، باب الاستئذان، 1695/3 برقم (2153) .

(1462) أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستئذان كم هو من مرة، 245/4 برقم (1579) .

(1463) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الاستئذان ثلاث، 350/4 برقم (2690) .

(1464) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، 270/32 برقم (19510) .

(1465) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب النكاح، باب كيف الاستئذان، 157/7 برقم (13560) .

الثانية : بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : رواها ابن حبان [1466] .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بندار .

قال العجلي : "ثقة كثير الحديث" [1467] .

قال أبو حاتم : "صدوق" [1468] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1469] .

قال عبد الله بن الدورقي : "كنا عند يحي بن معين وجرى ذكر بندار، فرأيت يحي لا يعبأ به ويستضعفه" .

قال عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني : "ثقة" .

قال ابن رشيق : "صالح" .

قال صالح بن أحمد بن عبد الله أبو مسلم عن أبيه : "ثقة كثير الحديث" [1470] .

قال ابن حجر : "ثقة" [1471] .

الثالث : محمد بن جعفر الهذلي البصري، المعروف بغندر .

قال ابن سعد : "ثقة إن شاء الله" [1472] .

قال العجلي : "ثقة من أثبت الناس في شعبة" [1473] .

قال عثمان بن سعيد : "قلت ليحيى بن معين عبد الأعلى أثبت عندك من سعيد أو غندر؟ فقال : كل ثقة، قلت : فعبد الأعلى أحب إليك أو محمد بن أبي عدي؟ فقال : ثقتان" .

قال أبو حاتم : "كان صدوقاً وكان مؤدياً وفي حديث شعبة ثقة" [1474] .

(1466) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الحظر والإباحة، باب ذكر الأخبار عما يجب من على المرء من وصف الاستئذان ...، 127/13 برقم (5810) .

(1467) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 401 .

(1468) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 210/7 .

(1469) 111/9 .

(1470) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 458/2 .

(1471) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 469 .

(1472) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 216/7 .

(1473) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 402 .

ذكره ابن حبان في الثقات [1475] .

قال المستملي : "ثقة" [1476] .

قال ابن حجر : "ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة" [1477] .

الرابع : شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري .

قال سفيان الثوري : "أمير المؤمنين في الحديث" [1478] .

قال عبد الرحمن بن مهدي : "إمام في الحديث"، وقال : "أمير المؤمنين في الحديث" [1479].

قال العجلي : "ثقة تقي كان يخطئ في بعض الأسماء" [1480] .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين حتى صار علماً يقتدى به، ثم تبعه عليه اهل العراق" [1481] .

قال الذهبي : "الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث" [1482] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً" [1483].

الخامس : سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي الطاحي، أبو مسلمة البصري القصير .

وثقه ابن سعد [1484]، والعجلي [1485]، يحيى بن معين والنسائي [1486]، وأحمد بن حنبل [1487]، وأبو بكر البزار [1488]، والدارقطني [1489]، وابن حجر [1490] .

(1474) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 218/7 .

(1475) 50/9 .

(1476) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 532/3 .

(1477) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 472 .

(1478) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 353/10 .

(1479) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 122/1 .

(1480) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 220 .

(1481) 446/6 .

(1482) شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 202/7 .

(1483) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 266 .

(1484) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 190/7 .

(1485) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 189 .

(1486) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 115/11 .

(1487) أبو داود السجستاني، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد ابن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، ص 327 .

قال أبو حاتم : "صالح" [1491] .

وذكره ابن حبان في الثقات [1492] .

السادس : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

السابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

الثامن : أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي، أبو جعفر .

قال الخطيب البغدادي : "ثقة" [1493].

قال ابن حجر : "أنه ذكره ابن حبان في الثقات" [1494]، وقال : "صدوق" [1495] .

التاسع : شبابة بن سوار المدائني، أصله من خراسان، يقال : كان اسمه مروان مولى بني فزارة.

قال عثمان بن أبي شيبة : "صدوق حسن العقل ثقة" [1496] .

قال ابن سعد : "ثقة صالح الأمر في الحديث وكان مرجياً" [1497] .

قال العجلي : "ثقة وكان يرى الإرجاء" [1498] .

قال علي بن المديني ويحيى بن معين : "ثقة" .

قال أبو حاتم : "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به" [1499] .

قال يحيى بن معين : "صدوق" .

وقال ابن خراش : "كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في الحديث" [1500]، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : "مستقيم الحديث" [1501] .

(1488) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 51/2 .

(1489) أبو الحسن الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، 206/12 .

(1490) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 242 .

(1491) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 70/4 .

(1492) 280/4 .

(1493) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 125/5 .

(1494) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 20/1، وقد بحثت في كتاب الثقات فلم أجده فيه ذكر له .

(1495) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 78 .

(1496) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 148/2 .

(1497) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 232/7 .

(1498) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 214 .

(1499) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 389/4 .

(1500) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 401/10 .

(1501) 312/8 .

قال ابن عدي : "إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما الحديث فإنه لا بأس به كما قال علي بن المديني، والذي أنكر عليه الخطأ ولعل حدث به من حفظه" [1502] .

قال ابن شاهين : "صدوق" .

قال زكريا الساجي : "صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه" [1503] .

قال الذهبي : "صدوق مكثر صاحب حديث فيه بدعة" [1504] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ رمي بالإرجاء" [1505] .

العاشر : سعيد بن يزيد، هو نفسه أبو مسلمة السابق .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية شعبة بن الحجاج عن الجريري قبل الاختلاط، وكذلك قول بعضهم في شبابة أنه صدوق فقد وافق غيره من الثقات، والحديث أصلاً متابعة للذي قبله .

وممن صحح الحديث : الترمذي تعليقاً على رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى، فقال : "حديث حسن صحيح"، والألباني حيث ذكره في السلسلة الصحيحة [1506]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات" .

(1502) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 72/5 .

(1503) أبو حفص ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص 114 .

(1504) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 359/3 .

(1505) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 263 .

(1506) محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 1389/7 .

الحديث السابع والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ، أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقِرَاءَتِي يَلْبِسُهَا عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "ذَاكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ خَنْزَبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتَهُ فَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْهُ، وَاتْفِلْ عَلَى يَسَارِكَ ثَلَاثًا"، قَالَ : فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَذْهَبَهُ اللهُ عَنِّي .

التخريج :

رواه مسلم [1507]، والبغوي [1508]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : سالم بن نوح : رواها مسلم بعد الحديث السابق مباشرة متابعة له، تحويلاً وقال : بمثله، ولم يذكر في حديث سالم ثلاثاً .

الثانية : أبو أسامة : رواها مسلم بعد الحديث السابق مباشرة متابعة له، تحويلاً مع رواية سالم، وقال : بمثله، ولم يذكر في حديث سالم ثلاثاً، ورواها ابن أبي شيبة [1509]

الثالثة : سفيان الثوري : رواها مسلم مباشرة بعد رواية سالم وأبي أسامة، وقال بمثله، والطبراني [1510] .

الرابعة : إسماعيل بن علية : رواها أحمد [1511] .

الخامسة : خالد بن عبد الله الواسطي : رواها الطحاوي [1512] .

السادسة : عبد الواحد بن زياد : رواها الطبراني بعد حديث الثوري مباشرة .

السابعة : حماد بن سلمة : رواها الطبراني بعد حديث عبد الواحد بن زياد مباشرة .

(1507) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الآداب، باب التعود من شيطان الوسوسة في الصلاة، 1728/4 برقم (2203) .

(1508) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (1420هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 199/3 .

(1509) أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب الطب، باب في الرجل يفزع من الشيء، 419/7 برقم (23600)، وكتاب الدعاء، باب ما جاء في الرجل يلبس عليه الشيطان صلاته، 76/6 برقم (29591) .

(1510) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 52/9 برقم (8366) .

(1511) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه، 429/29 برقم (17898) .

(1512) أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم في نهيه رديفه عند عثور جمله أو حماره أن يقول تعس الشيطان، 344/1 برقم (370) .

الثامنة : يزيد بن هارون : رواها الحاكم [1513] .

التاسعة : أبو الأشهب : رواها البغوي [1514] .

رواة الحديث :

الأول : يحيى بن خلف الباهلي، أبو سلمة البصري الجُوْباري .

ذكره ابن حبان في الثقات [1515] .

قال الذهبي : "ثقة صاحب حديث" [1516].

قال ابن كثير : "شيخ" [1517].

قال الهيثمي : "ثقة" [1518] .

قال البوصيري – بعد أن ذكر له حديثاً – : "إسناد صحيح رجاله ثقات" [1519] .

قال ابن حجر : "صدوق" [1520].

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبو العلاء، يزيد بن عبد الله بن الشخير، تقدم وهو ثقة .

الرابع : عثمان بن أبي العاص الثقفي الطائي، أبو عبد الله، صحابي شهير استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف، ومات في خلافة معاوية بالبصرة [1521] .

(1513) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الطب، 244/4 برقم (7514) .

(1514) البغوي، **معجم الصحابة**، 351/4 .

(1515) 268/9 .

(1516) شمس الدين الذهبي، **تاريخ الإسلام**، 1286/5 .

(1517) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (2011م)، **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**، تحقيق الدكتور شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، اليمن : مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، الطبعة الأولى، 191/2 .

(1518) نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (1979م)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت : مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 58/1 .

(1519) أبو العباس البوصيري، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، 61/4 .

(1520) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 589 .

(1521) المرجع السابق، ص 384 .

و قال الإمام مسلم : حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كِلَاهُمَا، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ نُوحٍ: ثَلَاثًا.

التخريج :

تقدم بالتفصيل في الحديث السابق .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : سالم بن نوح، تقدم وهو صدوق له أوهام .

الثالث : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم وهو ثقة حافظ .

الرابع : حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، أبو أسامة مشهور بكنيته .

قال ابن سعد : "ثقة مأموناً كثير الحديث يدلس وتبين تدليسه" [1522] .

قال يحيى بن معين : "ثقة" .

قال أحمد بن حنبل : "ثبتاً ما كان أثبته لا يكاد يخطئ" [1523] .

قال العجلي : "ثقة وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث" [1524] .

قال ابن قانع : "كوفي صالح الحديث" [1525] .

قال الدارقطني : "أحد الثقات" [1526] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1527]، وقال : "من الأثبات في الروايات" [1528] .

قال ابن حجر : ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره [1529] .

الرابع : أبو العلاء، يزيد بن عبد الله الشخير، تقدم وهو ثقة .

(1522) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 365/6 .

(1523) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 130/3 .

(1524) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 130 .

(1525) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 477/1 .

(1526) أبو الحسن الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، 40/1 .

(1527) 222/6 .

(1528) ابن حبان البستي، **مشاهير علماء الأمصار**، ص 273 .

(1529) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 177 .

الخامس : عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه .

و قال الإمام مسلم : وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

التخريج :

تقدم بالحديث قبل السابق بالتفصيل .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن رافع القشيري النيسابوري .

قال أبو زرعة : "شيخ صدوق" [1530] .

قال البخاري : "كان من خيار عباد الله" .

قال مسلم بن الحجاج : "ثقة مأمون" .

قال النسائي : "ثقة ثبت" [1531].

وقال النسائي كذلك : "ثقة مأمون" [1532]،

ذكره ابن حبان في الثقات [1533] .

قال ابن حجر : "ثقة عابد" [1534] .

الثاني : عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني .

قال يعقوب بن أبي شيبة : "ثقة ثبت" [1535] .

قال العجلي : "ثقة" [1536].

قال أبو داود : "ثقة" [1537] .

(1530) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 250/7 .

(1531) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 561/3 .

(1532) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 194/25 .

(1533) 102/9 .

(1534) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 478 .

(1535) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 58/18 .

(1536) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 302 .

(1537) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 574/2 .

قال أبو حاتم : "يكتب حديثه ولا يحتج به" [1538] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1539] .

قال ابن عدي : "رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأساً إلا أنهم نسبوه إلى التشيع" [1540] .

روى له الدارقطني حديثاً ثم قال بعده : "كلهم ثقات" [1541] .

وقال الدارقطني كذلك : "ثقة لكنه يخطئ على معمر في أحاديث" .

قال الذهبي : "أحد الأعلام الثقات" [1542] .

قال ابن حجر : "ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع" [1543].

الثالث : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي .

قال ابن سعد : "ثقة مأموناً ثبتاً كثير الحديث حجة" [1544] .

قال العجلي : "ثقة رجل صالح زاهد عابد ثبت في الحديث" [1545] .

قال يحي بن معين : "ثقة"، وقال : "أمير المؤمنين في الحديث" [1546].

قال النسائي : "أجل من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إماماً" [1547] .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "من سادات أهل زمانه فقهاً وورعاً وحفظاً وإتقاناً" [1548].

قال ابن حجر : "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس" [1549] .

(1538) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 35/6 .

(1539) 412/8 .

(1540) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 545/6 .

(1541) **السنن**، 83/2، تعليقاً على حديث رقم (1187) .

(1542) شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في أسماء الرجال**، 342/4 – 343 .

(1543) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 354 .

(1544) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 350/6 .

(1545) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 190 .

(1546) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 221/4 .

(1547) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 57/2 .

(1548) 401/6 .

(1549) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 244 .

الرابع : يزيد بن عبد الله الشخير، أبو العلاء، تقدم وهو ثقة .

الخامس : عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، فرواية عبد الأعلى والثوري عن الجريري قبل الاختلاط .

وممن صحح الحديث : الحاكم – ووافقه الذهبي – تعليقاً على رواية يزيد بن هارون، فقال : "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، والألباني فقال : "صحيح" [1550]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه فلم يروي له سوى مسلم" .

(1550) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 29/1 .

الحديث الثامن والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: نَعَمْ، "كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحَ الْوَجْهِ"، قال الإمام مسلم بْنُ الْحَجَّاجِ: مَاتَ أَبُو الطُّفَيْلِ سَنَةَ مِائَةٍ وَكَانَ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم .

التخريج :

رواه البخاري [1551]، ومسلم [1552]، وابن سعد [1553]، والفسوي [1554]، والبزار [1555] وقال بعده : ما روى هذا الكلام إلا أبو الطفيل ولا رواه عنه إلا الجريري، والبيهقي [1556]، وابن عساكر [1557]، من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها مسلم بعد الحديث السابق متابعة له، ورواها أبو داود [1558]، وزاد فيه "إذا مشى فكأنما يهوي من صبوب" .

الثانية : يزيد بن هارون : رواها البخاري بعد الحديث السابق مباشرة، وأحمد [1559]، والبغوي [1560] .

الثالثة : سعيد بن زيد : رواها أبو نعيم الأصبهاني [1561]، والخطيب البغدادي [1562] .

(1551) أبو عبد الله البخاري، **الأدب المفرد**، باب الهدي والسمت الحسن، ص 276 برقم (790) .

(1552) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفضائل، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض مليح الوجه، 1820/4 برقم (2340).

(1553) ابن سعدد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 321/1 .

(1554) يعقوب بن سفيان الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، 277/3 .

(1555) أبو بكر البزار، **المسند**، حديث الطفيل بن عامر بن واثلة الكناني، 205/7 برقم (2775) .

(1556) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي (1405هـ)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، باب صفة لون الرسول صلى الله عليه وسلم، 205/1 .

(1557) **تاريخ دمشق**، 303/3 .

(1558) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الأدب، باب في هدي الرجل، 267/4 برقم (4864) .

(1559) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبو الطفيل عامر بن واثلة، 215/39 برقم (23797) .

(1560) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الفضائل، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، 225/13 برقم (3648) .

(1561) أبو نعيم الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، 203/6 .

(1562) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص 137 .

رواة الحديث :

الأول : سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة .

قال محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو حاتم : ثقة [1563]،

قال أحمد بن حنبل : "من أهل الصدق والفضل"، وابن خراش : "ثقة" [1564].

قال ابن قانع : "ثقة ثبت" [1565] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1566] .

قال الخليلي : "ثقة متفق عليه" [1567] .

قال ابن حجر : "ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به" [1568] .

الثاني : خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو الطفيل، عامر بن واثلة رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح ورواية خالد عن الجريري قبل اختلاطه، ومتابعة عبد الأعلى الذي روى عنه قبل الاختلاط كذلك .

وممن صحح الحديث : البغوي تعليقاً على رواية يزيد بن هارون، فقال : "هذا حديث صحيح"، الألباني وقال : "صحيح" [1569]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية يزيد بن هارون، فقال : "إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيحين" .

(1563) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 56/4 .

(1564) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 80/11 .

(1565) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 46/2 .

(1566) 268/8 .

(1567) أبو يعلى الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، 231/1 .

(1568) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 241 .

(1569) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 1611/3، **وصحيح الجامع الصغير**، 848/2 .

الحديث التاسع والعشرون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ رَجُلٌ رَآهُ غَيْرِي، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: فَكَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: "كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحًا مُقَصَّدًا" .

التخريج :

رواه مسلم [1570]، وأبو داود [1571]، وزاد فيه "إذا مشى فكأنما يهوي من صبوب"، وابن عساكر [1572]، من طريق عبد الأعلى عن الجريري، وقد تقدم في الحديث الماضي بالتفصيل فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : عبيد الله بن عمر القواريري، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، قد تقدم وهو ثقة .

الثالث : أبو الطفيل، عامر بن واثلة رضي الله عنه .

درجة الحديث : الحديث صحيح .

(1570) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفضائل، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض مليح الوجه، 1820/4 برقم (2340).

(1571) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الأدب، باب في هدي الرجل، 267/4 برقم (4864) .

(1572) **تاريخ دمشق**، 303/3 و 114/26 .

الحديث الثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَفَدُوا إِلَى عُمَرَ، وَفِيهِمْ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ يَسْخَرُ بِأُوَيْسٍ، فَقَالَ عُمَرُ: هَلْ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنَ الْقَرَنِيِّينَ؟ فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ قَالَ: "إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدَعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمٍّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللهَ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ أَوِ الدِّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ" .

التخريج :

رواه مسلم [1573]، وابن المبارك [1574]، وابن أبي شيبة [1575]، والعقيلي [1576]، وأبو نعيم الأصبهاني [1577]، والبيهقي [1578]، والبغوي [1579]، من طريق سليمان بن المغيرة عن الجريري.

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : حماد بن سلمة : رواها مسلم بعد الحديث السابق متابعة لها بلفظ "إن خير التابعين رجل يقال له أويس، وله والدة وكان بياض، فمروه فليستغفر لكم"، ورواها أحمد [1580] .

الثانية : جعفر بن سليمان : رواها الحاكم [1581] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

(1573) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أويس القرني، 1968/4 برقم (2542).

(1574) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التركي ثم المروزي (د.ت)، **الزهد والرقائق**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت : دار الكتب العلمية، (د.ط)، باب بالذب عن عرض المؤمن، ص 59

(1575) أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب الفضائل، باب ما ذكر في أويس القرني رضي الله عنه، 397/6 برقم (32344) .

(1576) أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 137/1 .

(1577) أبو نعيم الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، 79/2 .

(1578) أبو بكر البيهقي، **شعب الإيمان**، فصل فيما ورد من الأخبار في التشديد على من اقترض من عرض أخيه المسلم شيئاً بسبّ أو غيره، 128/9 برقم (6380) .

(1579) البغوي، **شرح السنة**، كتاب فضائل الصحابة، باب في ذكر أويس القرني رضي الله عنه، 205/14 برقم (4005) .

(1580) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، 372/1 برقم (266) .

(1581) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب التفسير، باب ومن تفسير سورة بني إسرائيل، 397/2 برقم (3386) .

الأولى : زرارة بن أوفى عن أسير : رواها مسلم – مطولة – بعد حديث حماد مباشرة متابعة لهما .

الثانية : صعصعة بن معاوية عن عمر بن الخطاب: رواها أبو يعلى الموصلي [1582] .

رواة الحديث :

الأول : زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي، أبو النضر لقبه قيصر.

قال ابن سعد : "ثقة" [1583] .

قال علي بن المديني ويحيى بن معين : "ثقة" .

قال أبو حاتم : "صدوق" [1584] .

قال العجلي : "صاحب سنة ثقة وكان أهل بغداد يفتخرون به" [1585].

قال ابن قانع : "ثقة" [1586] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1587] .

قال النسائي : "لا بأس به" .

قال الحاكم : "حافظ ثبت في الحديث"

قال ابن عبد البر : "اتفقوا على أنه صدوق، [1588] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت" [1589] .

الثالث : سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم البصري، أبو سعيد .

وثقه عثمان بن أبي شيبة [1590]، وابن سعد [1591]، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل [1592]، والعجلي [1593]، والنسائي [1594]، وابن حجر [1595] .

(1582) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، 187/1 برقم (212) .

(1583) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 241/7 .

(1584) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 100/9 – 101 .

(1585) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 454 .

(1586) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 261/4 .

(1587) 243/9 .

(1588) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 261/4 .

(1589) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 570 .

(1590) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 109/2 .

ذكره ابن حبان في الثقات [1596] .

الرابع : أبو نضرة العبدي، المنذر بن مالك، وقد تقدم وهو ثقة .

الخامس : أُسير بن جابر، يُسير بن عمرو أو ابن جابر الكوفي، وقيل أصله أسير مختلف في نسبه وقيل كندي وقيل غير ذلك، وله رؤية [1597] .

وثقه ابن سعد [1598]، ويحيى بن معين [1599]، والعجلي [1600] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1601] .

قال ابن حزم : "ليس بالقوي" [1602] .

قال ابن حجر : "له رؤية" [1603] .

السادس : عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية سليمان عن الجريري مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد الاختلاط، ولكن هذه مما كان قبل الاختلاط وذلك لموافقته راو ثقة هو زرارة بن أوفى [1604]، وقد ذكرها مسلم متابعة لرواية الجريري.

وممن صحح الحديث : البغوي تعليقاً على رواية سليمان بن المغيرة، فقال : "هذا حديث صحيح"، والألباني وقال : "صحيح" [1605]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية حماد بن سلمة، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" .

(1591) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 206/7 .

(1592) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 141/4 .

(1593) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 204 .

(1594) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 72/12 .

(1595) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 254 .

(1596) 390/6 .

(1597) المرجع السابق، ص 607 .

(1598) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 195/6 .

(1599) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 340/2 .

(1600) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 69 .

(1601) 557/5 .

(1602) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 438/4 .

(1603) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 607 .

(1604) زراة بن أوفى العامري الحرشي أبو حاجب البصري، ثقة عابد، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 215 .

الحديث الحادي والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجِسْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ أَيُّ الْكَلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "مَا اصْطَفَى اللهُ لِمَلَائِكَتِهِ أَوْ لِعِبَادِهِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ" .

التخريج :

رواه مسلم [1606]، وأحمد [1607]، من طريق وهيب بن خالد عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : شعبة بن الحجاج : رواها البخاري [1608]، ومسلم بعد الحديث السابق مباشرة ومتابعة ولها .

الثانية : إسماعيل بن إبراهيم : رواها الترمذي [1609]، والحاكم [1610] .

الثالثة : عبد الله بن المختار : رواها النسائي [1611] .

الرابعة : حماد بن سلمة : رواها النسائي مباشرة بعد رواية عبد الله بن المختار .

الخامسة : يزيد بن هارون : رواه أحمد [1612] .

الشواهد :

سمرة بن جندب رضي الله عنه، بلفظ "أحب الكلام إلى الله أربع : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر لا يضرك بأيهن بدأت" : رواها مسلم [1613]، وأحمد [1614] .

(1605) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 1765/3، وذكره في **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 451/2 .

(1606) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**،كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل سبحان الله وبحمده، 2093/4 برقم (2731)

(1607) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي ذر رضي الله عنه، 248/35 برقم (21320) .

(1608) أبو عبد الله البخاري، **الأدب المفرد**، ص 222 برقم (638) .

(1609) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الدعوات، باب أي الكلام أحب إلى الله تعالى، 468/5 برقم (3593) .

(1610) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**،كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسليم، (بدون اسم الباب)، 680/1 برقم (1846) .

(1611) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الكبرى**،كتاب عمل اليوم والليلة، باب ذكر ما اصطفى الله عز وجل لملائكته، 303/9 برقم (10591)، **وعمل اليوم والليلة**، باب ما اصطفى الله عز وجل لملائكته، ص478 برقم (824) .

(1612) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، 421/35 برقم (21529) .

رواة الحديث :

الأول : زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : حبان بن هلال، أبو حبيب البصري .

وثقه ابن سعد [1615]، ويحيى بن معين [1616]، والعجلي [1617]، والترمذي [1618]، والبزار [1619]، والنسائي، والخطيب البغدادي [1620]، وابن حجر [1621] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1622] .

الثالث : وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري .

قال ابن سعد : "ثقة كثير الحديث حجة" [1623] .

قال العجلي : "ثقة" [1624] .

قال أبو داود الطيالسي وأبو حاتم : "ثقة" .

قال أحمد بن حنبل : "ليس به بأس" [1625] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1626] .

قال ابن حجر : "ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بأخرة" [1627] .

الرابع : أبو عبد الله الجَسري، حميري بن بشير، معروف بكنيته .

قال ابن سعد : "كان معروفاً قليل الحديث" [1628] .

(1613) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الآداب، باب كراهية التتسمية بالأسماء القبيحة، 1685/3 برقم (2137) .

(1614) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، 298/33 برقم (20107) .

(1615) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 219/7 .

(1616) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 294/3 .

(1617) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 105 .

(1618) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، 172/2، تعليقاً على حديث رقم (815) .

(1619) أبو بكر البزار، **المسند**، 29/9 .

(1620) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 343/1 – 344 .

(1621) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 149 .

(1622) 214/8 .

(1623) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 211/7 .

(1624) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 467 .

(1625) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 31/9 .

(1626) 560/7 .

(1627) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 586 .

قال يحيى بن معين : "ثقة" [1629] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1630] .

قال الذهبي : "ثقة" [1631] .

قال ابن حجر : "ثقة يرسل" [1632] .

الخامس : عبد الله بن الصامت الغفاري البصري .

وثقه ابن سعد [1633]، والعجلي [1634]، والنسائي [1635]، وابن حجر [1636] .

قال أبو حاتم : "يكتب حديثه" [1637] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1638] .

السادس : أبو ذر الغفاري، الصحابي المشهور، اسمه جندب بن جنادة على الأصح، وقيل برير، واختلف في أبيه فقيل جندب أو عشرقة أو عبد الله أو السكن، تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدراً، ومناقبه كثيرة جداً، مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان [1639] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية وهيب عن الجريري قبل اختلاطه، وقد تابعه كذلك شعبة وابن علية وكلاهما روايتهم عن الجريري قبل اختلاطه .

وممن صحح هذا الحديث : الترمذي تعليقاً على رواية سماعيل ابن علية، فقال : "حديث حسن صحيح"، والبغوي فقال : "وقد صح عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

(1628) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 159/7 .

(1629) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 312/3 .

(1630) 588/5 .

(1631) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 357/1 .

(1632) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 183 .

(1633) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 159/7 .

(1634) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 262 .

(1635) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 121/15 .

(1636) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 308 .

(1637) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 80/5 .

(1638) 30/5 .

(1639) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 638 .

عليه وسلم سئل : ..." [1640]، والألباني فقال : "صحيح" [1641]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية وهيب، فقال : "إسناد صحيح على شرط مسلم" .

علة في الحديث وبيانها :

جاء في رواية عبد الله بن المختار عن الجريري عن أبي عبد الله الجسري عن أبي ذر بإسقاط عبد الله بن الصامت، الراجح هو رواية الآخرين بذكر عبد الله بن الصامت.

قال الدارقطني – بعد أن ذكر الحديث – : "يرويه سعيد الجريري عن أبي عبد الله بن جسر عنزة، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر. قاله إسماعيل، ورواه عبد الله بن المختار، عن الجريري عن أبي عبد الله الجسري، عن أبي ذر، ولم يذكر بينهما عبد الله بن الصامت، والصواب قول ابن علية ومن تابعه" [1642] .

ومن المرجحات أن رواية عبد الله المختار مرجوحة ما يلي :

الأول : أن هناك احتمال كبير وجود انقطاع في السند بين أبي عبد الله الجسري وبين أبي ذر، فقد توفي أبو ذر سنة 32 هـ كما ذكر ابن حجر [1643]، وأبو عبد الله لم تذكر كتب التراجم سنة وفاته ولكن ذكر ابن حجر أنه من الثالثة [1644]، أي أن وفاته كانت بعد المائة ولغاية المائتين – كما صرح ابن حجر بذلك [1645] – فبالتالي بُعد الزمن بين الوفاتين زاد من احتمالية الانقطاع بينهما وعدم اللقاء، والله أعلم .

الثاني : قول ابن حجر عن أبو عبد الله الجسري أنه ثقة يرسل، فقد يكون هذا مما أرسله، والله أعلم .

الثالث : رواية إسماعيل بن علية عن الجريري وهو من أوثق الرواة عنه، ورواية حماد بن سلمة وشعبة بن الحجاج ووهيب، وهؤلاء كلهم روايتهم عن الجريري قبل اختلاطه .

(1640) البغوي، **شرح السنة**، 41/5 .

(1641) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 712/2 .

(1642) أبو الحسن الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، 245/6 .

(1643) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**،ص 638 .

(1644) المرجع السابق، ص 183 .

(1645) قال في مقدمة التقريب : وإن من كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ص 75 .

الحديث الثاني والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجِسْرِيِّ، مِنْ عَنَزَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَحَبِّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنِي بِأَحَبِّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ، فَقَالَ: "إِنَّ أَحَبَّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ" .

التخريج :

رواه البخاري [1646]، ومسلم [1647]، والنسائي [1648]، وأحمد [1649]، وابن أبي شيبة [1650]، والبزار [1651]، من طريق شعبة بن الحجاج عن الجريري، وقد تقدم بالحديث السابق بالتفصيل فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : يحيى بن أبي بكير، اسمه نَسْر الكرماني، كوفي الأصل نزيل بغداد .

وثقه العجلي [1652]، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين [1653]، والذهبي [1654]، وابن حجر [1655].

قال أبو حاتم : "صدوق" [1656] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1657] .

(1646) أبو عبد الله البخاري، **الأدب المفرد**، ص 222 برقم (638) .

(1647) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل سبحان الله وبحمده، 2093/4 برقم (2731) .

(1648) أبو عبد الرحمن النسائي، **عمل اليوم والليلة**، ثواب من قال سبحان الله وبحمده، ص 478، برقم (825) .

(1649) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، 339/25 برقم (21429) .

(1650) أبو بكر بن أبي شيبة، **المصنف**، كتاب الدعاء، باب في ثواب التسبيح، 54/6 برقم (29418) .

(1651) أبو بكر البزار، **المسند**، 383/9 برقم (3967) .

(1652) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 468/1 .

(1653) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 129/9 .

(1654) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 362/2 .

(1655) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 588 .

(1656) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 129/9 .

الثاني : شعبة بن الحجاج، وقد تقدم وهو ثقة حافظ متقن .

الرابع : أبو عبد الله الجَسري، حميري بن بشير، تقدم وهو ثقة .

الخامس : عبد الله بن الصامت الغفاري البصري، تقدم وهو ثقة .

السادس : أبو ذر الغفاري رضي الله عنه .

درجة الحديث : صحيح .

(1657) 257/9 .

الحديث الثالث والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ، وَقَطَنُ بْنُ نُسَيْرٍ – وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى – أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِيَاسٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ حَنْظَلَةَ الْأُسَيِّدِيِّ، قَالَ: – وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ يَا حَنْظَلَةُ قَالَ: قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، فَنَسِينَا كَثِيرًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، يَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم "وَمَا ذَاكَ؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ نَكُونُ عِنْدَكَ، تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ، عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، نَسِينَا كَثِيرًا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ، لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

التخريج :

رواه مسلم [1658]، والترمذي [1659]، وابن قانع [1660]، والطبراني [1661]، وأبو نعيم الأصبهاني [1662]، والبغوي [1663]، وابن عساكر [1664]، وابن الأثير الجزري [1665]، من طريق جعفر بن سليمان عن الجريري .

(1658) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة ....، 2106/4 برقم (2750) .

(1659) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب (بدون ترجمة)، 247/4 برقم (2514) .

(1660) ابن قانع، **معجم الصحابة**، 201/1 .

(1661) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 11/4 برقم (3492) .

(1662) أبو نعيم الأصبهاني، **معرفة الصحابة**، ترجمة حنظلة بن الربيع رضي الله عنه، 854/2 برقم (2229) .

(1663) البغوي، **معجم الصحابة**، 184/2 .

(1664) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، 323/15 .

(1665) أبو الحسن علي بن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (1994م)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ترجمة حنظلة بن الربيع رضي الله عنه، 84/2 برقم (357) .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الوارث بن سعيد : رواها مسلم بعد الحديث السابق متابعة لها مباشرة .

الثانية : سفيان الثوري : ذكرها بعد رواية عبد الوارث مباشرة ومتابعة لها ولرواية جعفر، ولم يذكر المتن بل قال "فذكر نحو حديثهما"، وابن ماجه [1666] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : قتادة عن يزيد بن عبدا الله بن الشخير عن حنظلة : رواه أحمد [1667] .

الثانية : سلمة بن كهيل عن حنش عن حنظلة : رواه الطبراني [1668] .

الشواهد :

الأول : أبو هريرة رضي الله عنه، بلفظ "يا رسول الله إنا إذا كنا عندك رقت قلوبنا، وكنا من أهل الآخرة، فإذا فارقناك وشممنا النساء والأولاد أعجبتنا الدنيا، فقال رسول صلى الله عليه وسلم : "لو كنتم تكونون أو لو أنكم تكونون إذا فارقتموني كما تكونون عندي لصافحتكم بأكفها ولزارتكم في بيوتكم ..." : رواه أحمد [1669]، والطيالسي [1670] .

الثاني : أنس بن مالك رضي الله عنه ، بلفظ "إنا إذا كنا عندك فحدثتنا رقت قلوبنا، فإذا خرجنا من عندك عافسنا النساء والصبيان وفعلنا وفعلنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إن تلك الساعة لو تدومون عليها لصافحتكم الملائكة" : رواه أحمد [1671]، والبزار [1672].

رواة الحديث :

الأول : يحيى بن يحيى التميمي، تقدم وهو ثقة ثبت إمام .

الثاني : قطن بن نسير، أبو عباد البصري الغُبري الذارع .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : "سئل أبو زرعة فرأيته يحمل عليه" [1673] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1674] .

(1666) ابن ماجه القزويني، **السنن**، كتاب الزهد ، باب المداومة على العمل، 1416/2 برقم (4239) .

(1667) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث حنظلة الكاتب رضي الله عنه، 390/31 برقم (19046) .

(1668) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 11/4 برقم (3490) .

(1669) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، 410/13 برقم (8043) .

(1670) أبو داود الطيالسي، **المسند**، أبو المدلة مولى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، 308/4 برقم (2706) .

(1671) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، 189/20 برقم (12796) .

(1672) أبو بكر البزار، **المسند**، مسند أبي حمزة أنس بن مالك رضي الله عنه، 467/13 برقم (7253) .

(1673) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 135/7 .

قال ابن عدي : "بصري يسرق الحديث ويوصله" [1675] .

قال ابن حجر : "صدوق يخطئ" [1676] .

الثالث : جعفر بن سليمان الضُبعي، أبو سليمان البصري .

قال ابن سعد : "ثقة وبه ضعف وكان يتشيع" [1677] .

قال يحيى بن معين : "ثقة وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرو عنه ويستضعفه" [1678] .

قال ابن المديني : هو ثقة عندنا، أكثر عن ثابت وبقية أحاديثه مناكير [1679] .

قال أحمد : "لا بأس به" [1680] .

قال الجوزجاني : "روى أحاديث منكرة وهو ثقة متماسك كان لا يكتب" [1681] .

قال العجلي : "ثقة وكان يتشيع" [1682] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1683] .

قال ابن عدي : "وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه" [1684] .

قال محمد بن عمار : "ضعيف" [1685] .

قال البزار : "لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته وأما حديثه فمستقيم" .

قال الأزدي : "كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث ويؤخذ عنه الزهد والرقائق وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر" [1686] .

(1674) 22/9 .

(1675) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 180/7 .

(1676) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 456 .

(1677) ابن سعد الزهري، **الطبقات الكبرى**، 212/7 .

(1678) يحيى بن معين، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، 130/4 .

(1679) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 308/1 .

(1680) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 477/2 .

(1681) أبو إسحاق الجوزجاني، **أحوال الرجال**، ص 185 .

(1682) أبو الحسن العجلي، **تاريخ الثقات**، ص 97 .

(1683) 140/6 .

(1684) ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 389/2 .

(1685) أبو حفص بن شاهين، **تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين**، ص 66 .

قال الذهبي : "ثقة فيه شيء مع كثرة علومه" [1687]، وقال : صدوق صالح ثقة مشهور [1688].

قال ابن حجر : "صدوق زاهد لكنه كان يتشيع" [1689] .

قلت : خلاصة الحكم أنه ثقة والمطعن فيه أنه كان يتشيع وحديثه صحيح مقبول لا مطعن فيه إذا لم يرو ما يؤيد بدعته.

الرابع : أبو عثمان النهدي، عبد الرحمن بن ملّ، تقدم وهو ثقة ثبت .

الخامس : حنظلة بن الربيع بن صَيْفي التميمي، يعرف بحنظلة الكاتب، صحابي نزل الكوفة ومات بعد علي رضي الله عنه [1690] .

درجة الحديث :

الحديث صحيح لغيره، فرواية جعفر عن الجريري مما لم يتميز قبل أو بعد اختلاطه لكن هذا الحديث مما كان قبل الاختلاط لأنه وافق غيره من الثقات، وهم سفيان الثوري وعبد الوارث بن سعيد، وهؤلاء ممن رووا عن الجريري قبل الاختلاط، وكذلك عضدوا روايته وتابعوه عليها كونه هو صدوق وهم ثقات .

أما قطن بن نسير فقد روى له مسلم مقروناً بيحيى بن يحيى وهو ثقة، وكذلك هو من شيوخه بمعنى أنه الأقدر على تمييز حاله ورواياته، فلا ضير في رواية مسلم له .

وممن صحح الحديث : الألباني وقال : "صحيح" [1691]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية سفيان الثوري، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم" .

(1686) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 308/1 .

(1687) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 294/1 .

(1688) شمس الدين الذهبي، **المغني في الضعفاء**، 132/1 .

(1689) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 140 .

(1690) المرجع السابق، ص 183 .

(1691) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 701/2، وذكره في **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**،592/4

الحديث الرابع والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ حَنْظَلَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَوَعَظَنَا، فَذَكَّرَ النَّارَ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَضَاحَكْتُ الصِّبْيَانَ وَلَاعَبْتُ الْمَرْأَةَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَأَنَا قَدْ فَعَلْتُ مِثْلَ مَا تَذْكُرُ، فَلَقِينَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ نَافَقَ حَنْظَلَةُ فَقَالَ: "مَهْ" فَحَدَّثْتُهُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَأَنَا قَدْ فَعَلْتُ مِثْلَ مَا فَعَلَ، فَقَالَ: "يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً، وَلَوْ كَانَتْ تَكُونُ قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عِنْدَ الذِّكْرِ، لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ، حَتَّى تُسَلِّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّرُقِ" .

التخريج :

رواه مسلم [1692]، من طريق عبد الوارث بن سعيد عن الجريري، وقد تقدم بالتفصيل في الحديث السابق فانظره هناك .

رواة الحديث :

الأول : إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : عبد الصمد بن عبد الوارث، تقدم وهو صدوق ثبت .

الثالث : أبي، عبد الوارث بن سعيد، وقد تقدم وهو ثقة ثبت .

الرابع : أبو عثمان النهدي، عبد الرحمن بن ملّ، تقدم وهو ثقة ثبت .

الخامس : حنظلة بن الربيع بن صَيْفي التميمي رضي الله عنه .

درجة الحديث : صحيح .

(1692) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة ...، 2107/4 برقم (2750) .

الحديث الخامس والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ – قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ – قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَلَمْ أَشْهَدْهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَكِنْ حَدَّثَنِيهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ النبي صلى الله عليه وسلم فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ، عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعَهُ، إِذْ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وَإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ – قَالَ: كَذَا كَانَ يَقُولُ الْجُرَيْرِيُّ – فَقَالَ: "مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟" فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ: فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟ "قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ"، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: "تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ" قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، فَقَالَ: "تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ"، قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، قَالَ: "تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ"، قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، قَالَ: "تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ" قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ .

التخريج :

رواه مسلم [1693]، وابن أبي شيبة [1694]، وعبد بن حميد [1695]، وابن أبي عاصم [1696]، والطبراني [1697]، وابن منده [1698]، واللالكائي [1699]، وأبو نعيم الأصبهاني [1700]، والبيهقي [1701]،من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري .

(1693) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**،كتاب الجنة وصفة نعيمها واهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار، 2199/4 برقم (3867).

(1694) أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب الجنائز، باب في عذاب القبر ومما هو، 50/3 برقم (12028)، وكتاب الدعاء، باب جامع الدعاء، 17/6 برقم (29121).

(1695) عبد بن حميد، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، مسند زيد بن ثابت رضي الله عنه ، ص 111 برقم (254) .

(1696) ابن أبي عاصم، **الآحاد والمثاني**، 90/4 برقم (2057)، وأبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (1400هـ)، **السنة**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، باب في عذاب القبر، 421/2 برقم (868) .

(1697) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، 114/5 برقم (4784) .

(1698) ابن منده، **الإيمان**، ذكر وجوب الإيمان بالسؤال في القبر، 965/2 برقم (1065) .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : وهب بن بقية الواسطي : رواها أحمد [1702]، وقد ذكره عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مباشرة دون ذكر زيد بن ثابت .

الثانية : يزيد بن هارون : رواها أحمد [1703]، والبغوي [1704] .

الثالثة : عبد الوهاب بن عطاء : رواه الطحاوي [1705]، والبيهقي تحويلاً مع رواية إسماعيل.

الرابعة : خالد الطحان : رواها ابن حبان [1706] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

تابعه داود بن ابي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري دون ذكر زيد بن ثابت كرواية يزيد بن هارون السابقة : رواها أحمد [1707] .

الشواهد :

أنس بن مالك رضي الله عنه ، بلفظ "لولا أن تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر" : رواها مسلم مباشرة بعد الحديث الشابق شاهداً لها، ورواه النسائي [1708] .

رواة الحديث :

الأول : يحي بن أيوب المِقَابري البغدادي .

(1699) هبة الله اللالكائي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، باب ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في أن المسلمين إذا دُلوا في حفرتهم يسألهم منكر ونكير وأن عذاب القبر حق والإيمان به واجب، 1202/6 برقم (2129) .

(1700) أبو نعيم الأصبهاني، **معرفة الصحابة**، 1156/3 برقم (2914) .

(1701) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي (1405هـ)، **إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين**، تحقيق الدكتور شرف محمود القضاة، عمان : دار الفرقان، الطبعة الثانية، باب الدليل على أن على أن الله تعالى يخلق على من فارق الدنيا أحولاً لا نشاهدها ...، ص 73 برقم (89) .

(1702) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (1406هـ)، **السنة**، تحقيق الدكتور محمد سعيد سالم القحطاني، الدمام : دار ابن القيم، الطبعة الأولى، 598/2 برقم (1426) .

(1703) أحمد بن حنبل، **المسند**، حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، 513/35 برقم (21658)

(1704) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الدعوات، باب الاستعاذة، 161/5 برقم (1361) .

(1705) أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عذاب القبر هل يسمعه أحمد أم لا، 199/13 برقم (5203)

(1706) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الرقائق، باب ذكر الأمر بالاستعاذة بالله جل وعلا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، 281/3 برقم (1000) .

(1707) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 32/17 برقم (11000)، والسنة، 612/2 برقم (1456) .

(1708) أبو عبد الرحمن النسائي، **السنن الصغرى**، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر، 102/4 برقم (2058) .

قال أحمد بن حنبل : "رجل صالح" [1709] .

قال علي بن المديني وأبو حاتم : "صدوق" [1710]،

قال الحسين بن فهم : "ثقة ورعاً" [1711] .

قال ابن قانع : "ثقة مأمون" [1712] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1713]،

قال الذهبي : "ثقة" [1714] .

قال ابن حجر : "العابد ثقة" [1715] .

الثاني : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثالث : إسماعيل بن إبراهي، بن علية، تقدم وهو ثقة حافظ .

الرابع : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الخامس : زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان الأنصاري النجاري، أبو سعيد وأبو خارجة، صحابي مشهور كتب الوحي، قال مسروق : "كان من الراسخين في العلم"، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين، وقيل بعد الخمسين [1716] .

السادس : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية إسماعيل عن الجريري قبل الاختلاط بل هو من أوثق الرواة عنه .

وممن صحح الحديث : البغوي تعليقاً على رواية يزيد بن هارون، فقال : "هذا حديث صحيح"، والألباني وقال : "صحيح" [1717]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية خالد الطحان، فقال : "إسناده صحيح" .

(1709) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 240/31 .

(1710) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 125/9 .

(1711) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 277/16 .

(1712) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 344/4 .

(1713) 264/9 .

(1714) شمس الدين الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 362/2 .

(1715) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 588 .

(1716) المرجع السابق، ص 222 .

طعنٌ في الحديث والرد عليه :

طعن أبو الحسن بن القطان بهذا الحديث أنه من طريق الجريري وكان قد اختلط، حيث قال: "وذكر – أي عبد الحق الأشبيلي في كتابه الأحكام الكبرى – من طريق مسلم عن زيد بن ثابت في حائط لبني النجار وفيه "تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن"، ولم يبين أنه من رواية سعيد الجريري" [1718] .

والرد على هذا : أن هذا الحديث من رواية إسماعيل بن علية عن الجريري، وهو ممن رووا عن الجريري قبل الاختلاط، بل ومن أوثق الرواة عنه، وكذلك تابعه وهب بن بقية الواسطي وهو كذلك ممن رووا عنه قبل الاختلاط، والله أعلم .

(1717) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 46/1، وذكره في **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، 294/1 .

(1718) ابن القطان الفاسي، **الوهم والإيهام في في كتاب الأحكام**، 679/4 .

الحديث السادس والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ – وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: يُوشِكُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يُجْبَى إِلَيْهِمْ قَفِيزٌ وَلَا دِرْهَمٌ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَاكَ؟ قَالَ: مِنْ قِبَلِ الْعَجَمِ، يَمْنَعُونَ ذَاكَ، ثُمَّ قَالَ: يُوشِكُ أَهْلُ الشَّأْمِ أَنْ لَا يُجْبَى إِلَيْهِمْ دِينَارٌ وَلَا مُدْيٌ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَاكَ؟ قَالَ: مِنْ قِبَلِ الرُّومِ، ثُمَّ سَكَتَ هُنَيَّةً، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثِي الْمَالَ حَثْيًا، لَا يَعُدُّهُ عَدَدًا"، قَالَ قُلْتُ لِأَبِي نَضْرَةَ وَأَبِي الْعَلَاءِ: أَتَرَيَانِ أَنَّهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَا: لَا.

التخريج :

رواه مسلم [1719]، وأحمد [1720]، وابن حبان [1721]، وأبو عمرو الداني [1722]، من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

تابعه عبد الوهاب بن عطاء : رواها مسلم مباشرة بعد الرواية السابقة متابعة لها، ولم يذكر المتن بل قال بهذا الإسناد نحوه، ورواها نعيم بن حماد [1723] – مختصراً –، والحاكم [1724] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : بشر بن المفضل وإسماعيل بن علية عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة : رواها مسلم تحويلاً رواية عبد الوهاب مباشرة .

(1719) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفتن واشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ...، 2234/4 برقم (2913) .

(1720) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 298/22 برقم (14406) .

(1721) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب التاريخ، باب ذكر الأخبار عن وصف الوقت الذي يكون فيه ما وصفنا من سعة الأموال، 75/15 برقم (6682) .

(1722) عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبوعمرو الداني (1416هـ)، **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، تحقيق الدكتور رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري، الرياض : دار العاصمة، الطبعة الأولى، باب ما جاء في خروج الروم ، 1120/6 برقم (604)

(1723) أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (1412هـ)، **الفتن والملاحم**، تحقيق سمير أمين الزهيري، القاهرة: مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، باب الترك، 684/2 برقم (1931)

(1724) أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الفتن والملاحم، 501/4 برقم (8400) .

الثانية : داود عن أبي نضرة : رواها كذلك مسلم بعد رواية بشر وإسماعيل مباشرة متابعة للروايات السابقة.

الثالثة : قتادة عن أبي نضرة – مختصراً – : رواها نعيم بن حماد [1725] .

الرابعة : أبو مسلمة سعيد بن يزيد عن أبي نضرة – مختصراً – : رواها أحمد [1726]، وأبي يعلى الموصلي [1727] .

الخامسة : مجالد بن سعيد عن أبي الوداك عن أبي نضرة : رواها أحمد [1728] .

رواة الحديث :

الأول : زهير بن حرب أبو خيثمة، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : علي بن حُجْر بن إياس السعدي المروزي، نزيل بغداد ثم مرو .

قال محمد بن علي بن حمزة المروزي : "فاضلاً حافظاً" [1729] .

النسائي : "ثقة مأمون حافظ" [1730] .

ذكره ابن حبان في الثقات [1731] .

قال الحاكم : "شيخاً فاضلاً ثقة" [1732] .

ابن حجر : "ثقة حافظ" [1733].

الثالث : إسماعيل بن إبراهيم بن علية، تقدم وهو ثقة ثبت .

الرابع : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الخامس : جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية ابن علية قبل اختلاط الجريري، وهو من أوثق الرواة عن الجريري .

(1725) نعيم بن حماد المروزي، **الفتن والملاحم**، سيرة المهدي وعدله وخصب زمانه، 358/1 برقم (1039) .

(1726) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 39/18 برقم (11456) .

(1727) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 470/2 برقم (1294) .

(1728) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 422/18 برقم (11940) .

(1729) أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 357/20 .

(1730) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 362/13 .

(1731) 214/7 .

(1732) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 149/3 .

(1733) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 399 .

وممن صحح الحديث : الألباني حيث ذكره في السلسلة الصحيحة [1734]، وشعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي نضرة" .

(1734) 196/7 .

الحديث السابع والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: لَقِيَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟" فَقَالَ هُوَ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "آمَنْتُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، مَا تَرَى؟" قَالَ: أَرَى عَرْشًا عَلَى الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ عَلَى الْبَحْرِ، وَمَا تَرَى؟"، قَالَ: أَرَى صَادِقَيْنِ وَكَاذِبًا – أَوْ كَاذِبَيْنِ وَصَادِقًا – فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "لُبِسَ عَلَيْهِ، دَعُوهُ" .

التخريج :

رواه مسلم [1735]، وأبي عمرو الداني [1736]، من طريق سالم بن نوح عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها الترمذي [1737] .

الثانية : علي بن عاصم : ابن شبّة [1738] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

الأولى : سليمان التيمي عن أبي نضرة : رواها ابن أبي شيبة [1739] .

الثانية : علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، بلفظ "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابن صائد : ما ترى؟ قال أرى عرشاً على البحر حوله الحيات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاك عرش إبليس" : رواها أحمد [1740]، وأبي يعلى الموصلي [1741] .

(1735) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفتن واشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد ، 2241/4 برقم (2925) .

(1736) **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، باب من قال أن صافي ابن صياد هو الدجال، 1194/6 برقم (662) .

(1737) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صياد، 87/4 برقم (2247) .

(1738) عمر بن شبّة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة البصري أبو زيد (1399هـ)، **تاريخ المدينة**، تحقيق فهيم محمد شلتوت، جدة : طبع على نفقة حبيب محمود أحمد، خبر ابن صائد، 404/2 .

(1739) أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب الفتن، باب ما ذكر في فتنة الدجال، 495/7 برقم (37509).

(1740) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 414/18 برقم (11926) .

(1741) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 423/2 برقم (1220) .

الشواهد :

الأول : جابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ "إن عرش إبليس على البحر فيبعث سرايه فيفتنون الناس، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة" : رواه مسلم [1742]، وأحمد [1743] .

الثاني : عبد الله بن عمر رضي الله عنه : رواه البخاري [1744]، ومسلم [1745] .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، صدوق له أوهام .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح لغيره، فرواية سالم مما لم يتميز هل هي قبل أو بعد اختلاط الجريري، لكنها هنا قبل الاختلاط وذلك لمتابعة عبد الأعلى لسالم، وهو ثقة وممن روى عن الجريري قبل الاختلاط .

وممن صحح الحديث : الألباني وقال : "صحيح" [1746] .

(1742) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب تحريش الشيطان وبعثه سرايا لفتنة الناس وأن مع كل إنساناً قريناً، 2167/4 برقم (2813) .

(1743) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 419/22 برقم (14554) .

(1744) أبو عبد الله البخاري، **الصحيح الجامع**، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ..، 93/2 برقم (1354) .

(1745) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، 2244/4 برقم (2930) .

(1746) محمد ناصر الدين الألباني، **مشكاة المصابيح**، 1519/3 .

الحديث الثامن والثلاثون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، أَخْبَرَنِي الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا حُجَّاجًا، أَوْ عُمَّارًا، وَمَعَنَا ابْنُ صَائِدٍ، قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَبَقِيتُ أَنَا وَهُوَ، فَاسْتَوْحَشْتُ مِنْهُ وَحْشَةً شَدِيدَةً مِمَّا يُقَالُ عَلَيْهِ، قَالَ: وَجَاءَ بِمَتَاعِهِ فَوَضَعَهُ مَعَ مَتَاعِي، فَقُلْتُ: إِنَّ الْحَرَّ شَدِيدٌ، فَلَوْ وَضَعْتَهُ تَحْتَ تِلْكَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَرُفِعَتْ لَنَا غَنَمٌ، فَانْطَلَقَ فَجَاءَ بِعُسٍّ، فَقَالَ: اشْرَبْ، أَبَا سَعِيدٍ فَقُلْتُ إِنَّ الْحَرَّ شَدِيدٌ وَاللَّبَنُ حَارٌّ، مَا بِي إِلَّا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَشْرَبَ عَنْ يَدِهِ – أَوْ قَالَ آخُذَ عَنْ يَدِهِ – فَقَالَ: أَبَا سَعِيدٍ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آخُذَ حَبْلًا فَأُعَلِّقَهُ بِشَجَرَةٍ، ثُمَّ أَخْتَنِقَ مِمَّا يَقُولُ لِي النَّاسُ، يَا أَبَا سَعِيدٍ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ حَدِيثُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَلَسْتَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ؟ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "هُوَ كَافِرٌ" وَأَنَا مُسْلِمٌ، أَوَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : «هُوَ عَقِيمٌ لَا يُولَدُ لَهُ» ، وَقَدْ تَرَكْتُ وَلَدِي بِالْمَدِينَةِ؟ أَوَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : "لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَلَا مَكَّةَ" وَقَدْ أَقْبَلْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَأَنَا أُرِيدُ مَكَّةَ؟ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: حَتَّى كِدْتُ أَنْ أَعْذِرَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا، وَاللهِ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ وَأَعْرِفُ مَوْلِدَهُ وَأَيْنَ هُوَ الْآنَ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبًّا لَكَ، سَائِرَ الْيَوْمِ .

التخريج :

رواه مسلم [1747]، من طريق سالم بن نوح عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأول : عبد الأعلى بن عبد الأعلى : رواها الترمذي [1748]، وابن الأثير الجزري [1749] .

الثاني : حماد بن سلمة : رواها أحمد [1750] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

(1747) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، 2241/4 برقم (7927) .

(1748) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صياد، 87/4 برقم (2246) .

(1749) ابن الأثير الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، 283/3 برقم (778) .

(1750) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 482/17 برقم (11390)، و412/18 برقم (11923) .

الأولى : عبد الأعلى عن معتمر بن سليمان عن أبيه – سليمان التيمي – عن أبي نضرة : رواها مسلم قبل الرواية الماضية مباشرة وذكر رواية الجريري متابعة لها.

الثانية : داود بن أبي هند عن أبي نضرة : رواها مسلم قبل رواية معتمر مباشرة، ورواها البغوي [1751] .

الثالثة : عوف عن أبي نضرة – بالمعنى – : رواها أحمد [1752] .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، صدوق له أوهام .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث : صحيح .

(1751) البغوي، **شرح السنة**، كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد، 76/15 برقم (4273) .

(1752) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 273/18 برقم (11749) .

الحديث التاسع والثلاثون :

قال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ، سَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنْ تُرْبَةِ الْجَنَّةِ ؟ فَقَالَ : "دَرْمَكَةٌ بَيْضَاءُ مِسْكٌ خَالِصٌ" .

التخريج :

رواه مسلم [1753]، وابن أبي شيبة [1754]، وأبو نعيم الأصبهاني [1755]، والبيهقي [1756]، من طريق أبي أسامة عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

تابعه حماد بن سلمة : رواها أحمد [1757]، وأبي يعلى الموصلي [1758] .

ثانياً : المتابعات للجريري :

تابعه بشر بن المفضل عن أبي مسلمة عن أبي نضرة : رواها مسلم قبل رواية أبي أسامة السابقة، ورواها البيهقي بعد حديث أبي أسامة مباشرة .

شاهد :

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لليهود : "إني سائلهم عن تربة الجنة وهي درمكة بيضاء"، فسألهم فقالوا : هي خبزة يا أبا القاسم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الخبز من الدرمك" : رواها الترمذي [1759]، وأحمد [1760].

رواة الحديث :

(1753) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، 2243/4 برقم (2928) .

(1754) أبو بكر بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب الجنة، باب ما ذكر في الجنة وما أعد لأهلها، 28/7 برقم (33956) .

(1755) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (د.ت)، **صفة الجنة**، تحقيق علي رضا عبد الله، دمشق : دار المأمون، (د.ط)، ذكر تربة الجنة، 6/2 برقم (158) .

(1756) أحمد بن الحسين بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (1986م)، **البعث والنشور**، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت : مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى، باب ما جاء في حائط الجنة وترابها وحصائها، ص 180 برقم (259).

(1757) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند ابي سعيد الخدري رضي الله عنه، 37/17 برقم (11002)، و288/17 برقم (11193)، و289/17 برقم (11194)، و481/17 برقم (11389) .

(1758) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد رضي الله عنه، 422/2 برقم (1218) .

(1759) أبو عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب التفسير، باب من سورة الحشر، 286/5 برقم (3327) .

(1760) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، 164/23 برقم (14883) .

الأول : أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم وهو ثقة حافظ .

الثاني : أبو أسامة، حماد بن أسامة القرشي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثالث : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، ورواية أبو أسامة مما لم يتميز عن الجريري، ولكن هذا الحديث من روايته عن الجريري قبل اختلاطه، وذلك لأنه تابع الجريري عليه أبو مسلمة [1761] وهو ثقة .

ومن صحح الحديث : شعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية حماد بن سلمة، فقال : "رجاله ثقات رجال الصحيح" .

علة في الحديث :

جاء في رواية أبو أسامة أن السائل هو أبو أسامة، والمسؤول هو الرسول صلى الله عليه وسلم، بينما في رواية حماد بن سلمة العكس، وهو أن السائل هو الرسول صلى الله عليه وسلم، والمسؤول هو ابن صياد – وكذلك رواية أبو مسلمة عن أبي نضرة –، والصحيح هو رواية أبو أسامة التي رواها مسلم، وذلك للأسباب التالية :

الأول : أبو أسامة أوثق من حماد بن سلمة .

الثاني : حماد بن سلمة يخطئ في حديثه عن بعض شيوخه منهم الجريري، كما صرح بذلك مسلم فقال : "وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع وابن علية" [1762]، فقد يكون هذا مما أخطأ به .

(1761) سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي ثم الطاحي، أبو مسلمة البصري القصير، ثقة، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب** ص 242

(1762) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (1410هـ)، **التمييز**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، السعودية : مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة، ص 218 .

الثالث : قال النووي : "وذكر ابن صياد في أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ابن صياد عن تربة الجنة، أو ابن صياد سأل النبي صلى الله عليه وسلم، قال القاضي : قال بعض أهل النظر الرواية الثانية أظهر" [1763] .

الرابع : قال الأبي في شرح مسلم : "وحديث ابن أبي شيبة ومسلم وغيرهما أن السائل هو ابن صياد أظهر عند بعض أهل النظر من حديث نصر بن علي" [1764] .

الخامس : قال شعيب الأرنؤوط : "رجاله ثقات رجال الصحيح، لكن الجريري – واسمه سعيد بن إياس – قد اختلط، وحماد بن سلمة روى عنه قبل الاختلاط وبعده، ويرجح في هذه الرواية أنه مما رواه عنه بعد الاختلاط، فإن الرواية الثانية التي تنص على أن السائل هو ابن صائد، والمسئول هو النبي صلى الله عليه وسلم أظهر وأقرب إلى الصواب، فقد رواها عن الجريري أبو أسامة حماد بن أسامة، – وهي في صحيح مسلم – وهو أوثق من حماد بن سلمة" [1765] .

(1763) محيي الدين النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، 52/18 .

(1764) نقلاً عن هامش **صحيح مسلم**، 38/18 .

(1765) هامش **مسند أحمد**، 37/17 .

الحديث الأربعون :

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تُبَانَ لَهُ، فَلَمَّا انْقَضَيْنَ أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقُوِّضَ، ثُمَّ أُبِينَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَأَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَأُعِيدَ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهَا كَانَتْ أُبِينَتْ لِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِهَا، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَّانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ، فَنُسِّيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، الْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ» قَالَ قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ مِنَّا، قَالَ: "أَجَلْ، نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ"، قَالَ قُلْتُ: مَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ؟ قَالَ: "إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ، فَالَّتِي تَلِيهَا ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَهِيَ التَّاسِعَةُ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ، فَالَّتِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ، فَإِذَا مَضَى خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا الْخَامِسَةُ" – وقَالَ ابْنُ خَلَّادٍ مَكَانَ يَحْتَقَّانِ: يَخْتَصِمَانِ –.

التخريج :

رواه مسلم [1766]، وأبو داود [1767]، من طريق عبد الأعلى عن الجريري .

المتابعات : أولاً : المتابعات عن الجريري :

الأولى : إسماعيل بن علية : رواها أحمد [1768]، وأبي يعلى الموصلي [1769] .

الثانية : خالد عن الجريري : رواها ابن خزيمة [1770]، وابن حبان [1771].

الثالثة : عبد الوهاب بن عطاء عن الجريري : رواها أبو عوانة [1772]، والبيهقي [1773].

(1766) مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها، 826/2 برقم (1167) .

(1767) أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصلاة، باب فيمن قال ليلة إحدى وعشرين، 52/2 برقم (1383) .

(1768) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 132/17 برقم (11076) .

(1769) أبو يعلى الموصلي، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، 448/2 برقم (1324) .

(1770) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب ذكر الخبر المفسر للدليل الذي ذكرت في طلب ليلة القدر ...، 324/3 برقم (2176) .

(1771) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصوم، باب الاعتكاف وليلة القدر، 420/8 برقم (3661) .

(1772) أبو عوانة الإسفراييني، **المستخرج**، كتاب الصيام، باب صفة بدء اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم، 256/2 برقم (3064) .

الرابعة : يزيد بن زريع وبشر بن المفضل : رواها ابن حبان مقرونين [1774] .

رواة الحديث :

الأول : محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، تقدم وهو ثقة ثبت .

الثاني : أبو بكر بن خلاد، محمد بن خلاد بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري .
وثقه مسدد [1775]، مسلمة بن قاسم [1776]، وابن حجر [1777] .
ذكره ابن حبان في الثقات [1778] .

الثالث : عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، تقدم وهو ثقة .

الرابع : أبو نضرة، المنذر بن مالك، تقدم وهو ثقة .

الخامس : أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

درجة الحديث :

الحديث صحيح، فرواية عبد الأعلى عن الجريري قبل اختلاطه، وتابعه ابن علية وهو من أوثق الرواة عنه .

ومن حكم على الحديث : شعيب الأرنؤوط تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية، فقال : "إسناده صحيح على شرط مسلم"، وحسين سليم أسد تعليقاً على رواية إسماعيل بن علية وخالد، فقال : "إسناده صحيح" .

(1773) أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصيام، باب الترغيب في طلبها في الشفع من العشر الأواخر ...، 507/4 برقم (8532)

(1774) ابن حبان البستي، **الصحيح**، كتاب الصوم، باب ذكر الخبر الدال على أن ليلة القدر تنتقل في العشر الأواخر ...، 443/8 برقم (3687) .

(1775) ابن حبان البستي، **الثقات**، 87/9 .

(1776) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 556/3 .

(1777) ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص 477 .

(1778) 87/9 .

الخاتمة

أولاً : نتائج البحث .

ثانيا : التوصيات .

الخاتمة :

أولاً : نتائج البحث :

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد:
ففي نهاية هذا البحث يمكن أن أجمل النتائج التي توصلت إليها بما يلي :

النتيجة الأولى: ما يتعلق بالاختلاط، يمكن إجماله بما يلي:

أولاً: المعنى اللغوي للاختلاط يدور حول عدم التمييز بين الأشياء، أو الفصل بينهما أو تحديدهما، بينما المعنى الاصطلاحي له يدور حول فساد في العقل يؤدي إلى خفة الضبط.

ثانياً: أسباب الاختلاط هو ما كان لكبر السن، أو ما كان عارضاً كالبعد على الكتب أو احتراقها أو تولى القضاء وغيرها.

ثالثاً: حكم رواية المختلط، أنه يقبل ما كان قبل اختلاطه والتوقف بما كان بعده، وينظر هل توبع عليه أو وافق غيره من الثقات أم لا؟

رابعاً: يتم تمييز الاختلاط من خلال تحديد موعد اختلاطه، وتمييز رواية الآخذين عنه إذا كانت قبله أو بعده.

خامساً: هناك من العلماء كالذهبي وابن حجر من فرق بين التغيير والاختلاط، بحث جعلوا الاختلاط هو فساد العقل بسبب الكبر، والتغيير ما كان للأسباب العارضة.

النتيجة الثانية: ما يتعلق بالاختلاط في الصحيحين، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: اختلف في حكم الاختلاط في الصحيحين على قولين، فبعضهم قال : أنها كلها قبل الاختلاط، والقول الثاني : منها ما كان قبله ومنه كان بعده ولكنه مما تميز من روايتهم، وهو الراجح، وذلك لمطابقته للواقع الحديثي.

ثانياً: عدد الرواة الذين وصفوا بالتغيير أو الاختلاط في رواة الصحيحين هو ثلاثة وأربعون راوياً.

النتيجة الثالثة: ما يتعلق بسعيد بن إياس الجريري، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: هو سعيد بن إياس الجُريري، أبو مسعود البصري.

ثانياً: اشتهر بطلبه للعلم وكثرة شيوخه وتلاميذه ومروياته وثناء العلماء عليه وتقديمه على غيره عند الاختلاف.

ثالثاً: وثقه العلماء جميعاً بلا استثناء، ولم يغمزه أحد إلا باختلاطه.

رابعاً: وُجهت له عدة طعون وكلها مردودة، وهي: تضعيف يحيى القطان له وترك الرواية عنه، والتلقين، وذكره في بعض كتب الضعفاء، وكلها ليست صحيحة وباطلة.

خامساً: بلغ عدد أحاديث سعيد بن إياس الجريري في الكتب التسعة مائتين وتسعة وثمانين حديثاً مع المكرر منها .

سادساً: عدد مروياته في الصحيحين هو: في صحيح البخاري خمسة كرر واحداً منها أربع مرات، وفي صحيح مسلم ثلاث وثلاثين رواية كرر ستة منها .

النتيجة الرابعة: ما يتعلق باختلاط سعيد، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: اختلفت أقوال العلماء في اختلاطه على ثلاثة أقوال، هي:

- الأول: أنه تغير بسبب كبر السن ولم يختلط.
- الثاني: أنه اختلط ولم يكن اختلاطه فاحشاً.
- الثالث: أنه اختلط اختلاطاً فاحشاً، والرأي الراجح هو الثاني.

ثانياً: اختلف في تحديث موعد اختلاطه على أربعة أقوال، هي:

- الأول: قبل وفاته بثلاث سنين.
- الثاني: أيام الطاعون الذي قيل انه كان سنة 131هـ أو 132هـ.

- الثالث: قبل الطاعون دون ذكر زمن معين.
- الرابع: قبل موته بسبع سنين، وهو الراجح.

ثالثاً: روى عنه عدد من الرواة قبل اختلاطه أوثقهم إسماعيل ابن علية وحماد بن سلمة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وسفيان الثوري وغيرهم.

رابعاً: روى عنه بعد اختلاطه عدد من الرواة، منهم يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون وعبد الله بن المبارك وغيرهم.

خامساً: هناك بعض الرواة لم تتميز روايتهم عنه هل هي قبل أو بعد اختلاطه، منهم بشر بن منصور وسالم بن نوح وغيرهم.

النتيجة الخامسة: ما يتعلق بالقائلين بالشبهة، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: يوجد عدة أسباب ومنطلقات للطعن بالصحيحين، منها:

- ما كان بعد اجتهاد علمي ولأسباب علمية مختلفة مع حسن النية.
- الجهل بعلم الحديث وهذا كان من المعاصرين فقط.
- الطعن والتشكيك بالسنة النبوية.
- التأثر بالمدرسة العقلية.
- منطلقات عقدّية كالمعتزلة والحداثيين والشيعة.

ثانياً: من القائلين بهذه الشبهة من خلال الكتب: محمد زاهد الكوثري، محمد رشيد رضا، محمد الغزالي، محمود أبو رية ،عبد الله بن علي النجدي القصيمي، علي بن محمد بن عامر الحجري ، حسن السقاف، محمد مأمون.

ثالثاً: ومن القائلين بها من خلال المواقع الإلكترونية: موقع الشيخ محمد بن الأمين، منتدى سبلة العرب، موقع بيان الإسلام، شبكة الكافي العقائدية، جريدة اليوم السابع المصرية، منتديات الإسلام للجميع .

النتجية السادسة: **ما يتعلق بالرد على الشبهة، وكان على ثلاثة أقسام هي**:

القسم الأول: **ما يتعلق بالشيخين حيث تبين ما يلي**:

أولاً: سعة علمهم وغزارته بعلم العلل والجرح والتعديل والرجال، وقد ظهر ذلك من خلال شهادة العلماء لهم، وتأليفهم في هذه العلوم وحكمهم على الرجال، واتباعهما منهج دقيق في التعامل مع الأحاديث المعلّة في الصحيحين.

ثانياً: انتقائهم الرواة وأحاديثهم بشكل علمي دقيق بعد التمحيص والدراسة المستفيضة له، ثم بعد ذلك عرضوا صحيحهما على العلماء لمزيد من الاطمئنان.

ثالثاً: الانتقاء من حديث الرواة المختلطين، من حيث روايتهم لهم قبل اختلاطهم او ما وافقوا غيرهم من الثقات عليه.

القسم الثاني : **ردود تتعلق بالصحيحين، حيث تبين ما يلي**:

أولاً: تلقي الأمة للصحيحين بالقبول واعتبار كل ما فيهما صحيحاً.

ثانياً: أنهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وكل ما فيهما صحيح.

ثالثاً: اعتمادهم على تقسيم دقيق للرواة معتمدين فيه على ضبطهم وملازمتهم لشيوخهم.

رابعاً: تفصيل حال الرواة المتكلم فيهم، وبيان أسباب روايتهم لهم، حيث بلغت الردود على ذلك خمسة عشر رداً.

خامساً: تمييز الشيخين بين من كانت روايته في الأصول عمن كانت في المتابعات والشواهد.

القسم الثالث: تفصيل حال الرواة المطعون بهم، وعددهم خمسة عشر راوياً، حيث تبين بعد دراسة حياتهم ما يلي:

1. **أنه رواياتهم قبل اختلاطهم**: رواية عبد الرزاق الصنعاني، وسعيد بن أبي عروبة.

2. **ما له متابعات وشواهد**: رواية سعيد بن عبد العزيز، وحماد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة، وحفص بن غياث، وأبي النعمان العجلي.

3. **ما كان منها عن أوثق شيوخه**: رواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني في صحيح مسلم، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة، وحفص بن غياث عن الأعمش، وأبو النعمان العجلي عن شعبة.

4. **اختلاطهم لا يضر لأنهم لم يحدثوا بعده**: رواية قيس بن أبي حازم، وجرير بن حازم، وحصين بن عبد الرحمن.

5. **الرواية له مقروناً بغيره**: ليث بن أبي سليم.

6. **انتفاء صفة الاختلاط عنه وبالتالي لا مطعن به بسببها**: سفيان بن عيينة، وهشام بن عمار.

7. **عدم وجود من قال أنه اختلط أصلاً**: أبو عوانة الوضاح.

النتيجة السابعة: ما يتعلق بمرويات سعيد في صحيح البخاري، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: عدد مرويات الجريري في البخاري خمس روايات كرر واحد منها أربع مرات.

ثانياً: أربع روايات منها متابعة لبعضها البعض، من طريق بشر وإسماعيل وخالد.

ثالثاً: الخمسة الباقية : تفصيلها كالتالي:

- ثلاث روايات من طريق خالد الطحان، وهو ممن روى عن الجريري قبل اختلاطه، وتفصيلها كالتالي:

الأولى: لها متابعة للجريري في البخاري، وله سبع متابعات لخالد عند غير البخاري.

والثانية: لها بعدها شاهد مباشرة في البخاري .

والثالثة: لها متابع وشاهد في البخاري.

- رواية من طريق عبد الأعلى وعبد الوارث معاً بسند واحد، وهؤلاء ممن رووا عنه قبل اختلاطه، ولهم متابع هو إسماعيل ابن علية في صحيح مسلم.
- رواية من طريق عبد الأعلى لوحده، ولها متابعة للجريري في البخاري.

رابعاً : عدد الرواة عن الجريري خمسة، وهم: عبد الأعلى وإسماعيل وبشر وعبد الوارث وخالد الطحان، وهؤلاء رووا عنه قبل اختلاطه.

النتيجة الثامنة: ما يتعلق بمرويات سعيد في صحيح مسلم، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: عدد مرويات الجريري في صحيح مسلم ثلاث وثلاثين رواية كرر ستة منها.

ثانياً: كلها لها متابعات في الصحيح أو شاهد إلا أربع روايات، أو متابعة وشاهد أو أكثر من واحد، بل بعضها متابعات لبعضها البعض، أو بعضها ذكرها متابعات لروايات أخرى، بالإضافة إلى المتابعات والشواهد التي خارج الصحيح.

ثالثاً: الروايات الأربع، ثلاث من طريق عبد الأعلى عن الجريري، وهو من الرواة عنه قبل اختلاطه بل هو من أوثق الرواة عنه، وواحدة من طريق خالد الطحان، وهو ممن روى عن الجريري قبل اختلاطه.

رابعاً: عدد الرواة عن الجريري ستة عشر راوياً، وهم: إسماعيل ابن علية وبشر بن المفضل وبشر بن منصور ويزيد بن زريع وعبد الوارث بن سعيد وسالم بن نوح وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ويزيد بن هارون وعبد الواحد بن زياد وخالد الطحان وشعبة بن الحجاج وسليمان بن المغيرة ووهيب بن خالد وجعفر بن سليمان وأبو أسامة حماد بن أسامة.

خامساً: روى عنه قبل اختلاطه ثمانية، وبعده اثنين، ومن لم تتميز روايته ستة.

ثانياً : التوصيات :

بعد الانتهاء من هذا البحث يوصي الباحث بما يلي :

أولاً : تكثيف الدراسات المتعلقة بالصحيحين، وخصوصاً في جانب متابعة الشبهات حولهما والرد عليها، لأن الدفاع عنهما جزء الدفاع عن السنة النبوية والرسول صلى الله عليه وسلم .

ثانيا : إفراد بعض المعاصرين بدراسات مستقلة من وجهة نظر حديثية، وذلك نظراً لحجم طعنهم بالسنة النبوية وخصوصاً الصحيحين، مثل حسن السقاف وإسلام البحيري وغيرهم.

ثالثاً : تنسيق الجهود بين كليات الشريعة لتكامل الجهد وعدم تكراره .

رابعاً : دراسة مرويات بعض الرواة الذي طعن بهم من رواة الصحيحين، دراسة استقرائية وإبراز شيوخهم وتلاميذهم، وكيفية إخراج الشيخين لهم، لأنها تعطي فكرة صحيحة عن كيفية رواية الشيخين لهم وسببه .

خامساً : أوصي إخواني طلاب الدراسات العليا بإيلاء مسألة انتقاء الشيخين للرواة وأحاديثهم أهمية أكثر، مع إعطاء أمثلة تطبيقية على ذلك .

سادساً : الاستفادة من التطور العلمي وتسخيره في البحث العلمي، لما لذلك من تيسير على الباحثين للوصل إلى المصادر والمعلومات، ولا سيما الموسوعة الشاملة.

سابعاً : يوصي الباحث إخوانه طلاب الدراسات العليا بضرورة ربط العلم بالواقع وتناول موضوعات تمس واقع حياة الناس بشكل مباشر، للمساهمة بإيجاد الحلول لبعض مشاكلهم .

هذا هو جهدي المتواضع، إن كنت وفقت وأصبت فبفضل الله تعالى وتوفيقه ومنه علي، وإن كانت الثانية، فمن نفسي المقصرة والشيطان .

والله تعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب :

1- الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب (1998م)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق صلاح فتحي هلل، الرياض : مكتبة الرشد، الطبعة الأولى .

2- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد (1997م)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى .

3- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد (1980م)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة .

4- ـــــ (د.ت)، **صفة الجنة**، تحقيق علي رضا عبد الله، دمشق : دار المأمون، (د.ط).

5- ـــــ (1996م)، **المسند المستخرج على صحيح الإمام**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

6- الألباني، ناصر الدين (1985م)، **إرواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل**، تحقيق زهير الشاويش، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية .

7- ـــــ (2003م)، **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز صحيحه من سقيمه وشاذه من محفوظه**، جدة : دار با وزير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .

8- ـــــ (1 – 4 : 1995م، 6 : 1996م، 7 : 2002م)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، الرياض : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

9- ـــــ (1992م)، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة**، الرياض : دار المعارف، الطبعة الأولى .

10- ـــــ (2002م)، **صحيح سنن أبي داود**، الكويت : مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

11- ـــــ (1988م)، **ضعيف وصحيح الجامع الصغير وزيادته**، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة .

12- ـــــ (1405هـ)، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة .

13- أمين، أحمد (1998م)، **ضحى الإسلام**، مصر : وزارة الثقافة، (د.ط) .

14- الأمين، الأمين الصادق (د.ت)، **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، الرياض: مكتبة الرشد وشركة الرياض، (د.ط) .

15- باجو، مصطفى (2005م)، **الأحاديث المنتقدة في الصحيحين**، طنطا : دار الضياء، الطبعة الأولى .

16- الباجي، سليمان بن خلف بن سعد (1986م)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق الدكتور أبولبابة حسين، الرياض : دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .

17- البخاري، محمد بن إسماعيل (1989م)، **الأدب المفرد**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة .

18- ـــــ (1998م)، **التاريخ الأوسط**، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض : دار الصميعي، الطبعة الأولى .

19- ـــــ (د.ت)، **التاريخ الكبير للبخاري**، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف العثمانية، (د.ط) .

20- ـــــ (1422هـ)، **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت : دار طوق النجاة، الطبعة الأولى.

21- ـــــ (2005م)، **كتاب الضعفاء**، تحقيق أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الرياض : مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى .

22- البرقاني، أحمد بن محمد (1404هـ)، **سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه)**، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، لاهور : كتب خانة جميلي، باكستان، الطبعة الأولى .

23- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (1988م)، **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى .

24- البغدادي، أحمد بن علي (2002م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى .

25- ـــــ (د.ت)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة : المكتبة العلمية، (د.ط) .

26- البغوي، الحسين بن مسعود (1983م)، **شرح السنة**، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، دمشق وبيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية .

27- ـــــ (1420هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى .

28- ـــــ (2000م)، **معجم الصحابة**، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت: دار البيان، الطبعة الأولى .

29- البوصيري، أحمد بن أبي بكر (1403هـ)، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، بيروت : دار العربية، الطبعة الثانية .

30- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (1405هـ)، **إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين**، تحقيق الدكتور شرف محمود القضاة، عمان : دار الفرقان، الطبعة الثانية .

31- ـــــ (1986م)، **البعث والنشور**، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت : مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى .

32- ـــــ (1405هـ)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ..

33- ـــــ (2003م)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة .

34 ـــــ (2003م)، **شعب الإيمان**، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى .

35- ـــــ (1991م)، **معرفة السنن الآثار**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، المنصورة : دار الوفاء، الطبعة الأولى .

36- التبريزي، محمد بن عبد الله (1985م)، **مشكاة المصابيح**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة .

37- الترمذي، محمد بن عيسى (1998م)، **الجامع الكبير**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : دار الغرب الإسلامي .

38- ـــــ (1409هـ)، **العلل الكبير**، بعناية أبوطالب القاضي وآخرون، بيروت : عالم الكتب ومكتبة النهضة، الطبعة الأولى .

39- التهانوي، ظفر أحمد (1972م)، **قواعد في علوم الحديث**، بيروت : مطابع دار القلم، الطبعة الثالثة .

40- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (1995م)، **مجموع الفتاوي**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن القاسم، المدينة المنورة : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د.ط) .

41- الجزري، علي بن علي (1994م)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

42- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (1406هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق : دار الفكر، الطبعة الأولى .

43- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (1990م)، **أحوال الرجال**، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، الرياض : دار الطحاوي، الطبعة الأولى .

44- الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم (2002م)، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض والهند : دار الصميعي ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الطبعة الرابعة .

45- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (1406هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

46- الحازمي، محمد بن موسى (1984م)، **شروط الأئمة الخمسة**، مطبوع مع كتاب شروط الأئمة الستة لابن طاهر القدسي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

47- الحاكم، محمد بن عبد الله (د.ت)، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الاسكندرية : دار الدعوة، (د.ط) .

48- ـــــ (1990م)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

49- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (1988م)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

50- ـــــ (1975م)، **الثقات**، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت : دار الفكر، الطبعة الأولى .

51- ـــــ (1396هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب : دار الوعي، الطبعة الأولى .

52- ـــــ (1991م)، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، حققه ووثقه وعلق عليه مرزوق علي إبراهيم، المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

53- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1986م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، حلب : دار الرشيد، الطبعة الأولى .

54- ـــــ (2008م)، **تهذيب التهذيب**، طبع باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

55- ـــــ (1379هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بعناية محمد فؤلد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت : دار المعرفة، (د.ط) .

56- ـــــ (2002م)، **لسان الميزان**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى .

57- ـــــ (1379هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت : دار المعرفة، (د.ط) .

58- ـــــ (1422هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق عبد الله ضيف الله الرحيلي، الرياض : مطبعة السفير، الطبعة الأولى .

59- ـــــ (1984م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى .

60- حسين، الدكتور أبو لبابة (1987م)، **موقف المعتزلة من السنو ومواطن انحرافهم عنها**، **الرياض** : دار اللواء، الطبعة الثانية .

61- الحموي، ياقوت بن عبد الله (1995م)، **معجم البلدان**، بيروت : دار صادر، الطبعة الثانية، 1995م .

62- الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (2001م)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الرياض : مكتبة الرشيد، الطبعة الثانية .

63- الحنفي، محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الأذرعي الصالحي الدمشقي (1997م)، **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة .

64- خاطر، الدكتور خليل (1402هـ)، **مكانة الصحيحين**، القاهرة : المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى .

65- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (د.ت)، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بيروت : المكتب الإسلامي، (د.ط) .

66- الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله (1309هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، الرياض : مكتبة الرشد، الطبعة الأولى .

67- خياط، خليفة بن (1977م)، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، بيروت : دار العلم ومؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية .

68- ابن أبي خيثمة، زهير بن حرب (2006م)، **تاريخ ابن أبي خيثمة**، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى .

69- الدارقطني، علي بن عمر (1984م)، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض : مكتبة المعارف، الطبعة الأولى .

70- ـــــ (2004م)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

71- ـــــ (1985م)، **العلل الواردة في الاحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي وآخرين، الرياض : دار طيبة، الطبعة الأولى .

72- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (2000م)، **سنن الدارمي**، تحقيق حسين سليم أسد، السعودية : دار المغني، الطبعة الأولى .

73- الداني، عثمان بن سعيد (1416هـ)، **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، تحقيق الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الرياض : دار العاصمة، الطبعة الأولى .

74- أبو داود، سليمان بن الأشعث (1983م)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة : منشورات الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى .

75- ـــــ (د.ت)، **سنن أبي داود**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت : المكتبة العصرية، (د.ط) .

76- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (د.ت)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، بيروت : دار الكتب العلمية، (د.ط) .

77- الدولابي، محمد بن أحمد (2000م)، **الكنى والأسماء**، تحقيق أبوقتية نظر محمد الفاريابي، بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الأولى .

78- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (2003م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، .

79- ـــــ (1998م)، **تذكرة الحفاظ**، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

80- ـــــ (1986م)، **ذكر من تكلم فيه وهو موثق**، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، الزرقاء / الأردن : مكتبة المنار، الطبعة الأولى .

81- ـــــ (1992م)، **الرواة الثقات المتكم فيهم بما لا يوجب ردهم**، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت : دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى .

82- ـــــ (2008م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين أسد، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية .

83- ـــــ (1992م)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق محمد عوامة، جدة : دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى .

84- ـــــ (1987م)، **المغني في الضعفاء**، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، قطر : دار إحياء التراث الإسلامي .

85- ـــــ (1412هـ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية .

86- ـــــ (1995م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

87- الرازي، أبو زرعة (1982)، **الضعفاء**، تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، (د.ط) .

88- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم (2010م)، **الجرح والتعديل**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية .

89- ـــــ (2006م)، **العلل**، فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض : مطابع الحميضي، الطبعة الأولى .

90- رضا، علاء الدين (1988م)، **نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، وهو تحقيق كتاب الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، القاهرة : دار الحديث، الطبعة الأولى .

91- رضا، محمد رشيد (1990م)، **تفسير المنار**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط) .

92- الرومي، فهد (1983م)، **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**، السعودية : طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الثانية .

93- الروياني، محمد بن هارون (1416هـ)، **المسند**، تحقيق أيمن علي أبو يماني، القاهرة : مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى .

94- أبو رية، محمود (د.ت)، **أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث**، القاهرة: دار المعارف، الطبعة السادسة .

95- الزبيدي، محمد مرتضى (1994م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دراسة وتحقيق علي شيري، بيروت : دار الفكر، (د.ط) .

96- الزمخشري، محمود بن عمرو (1998م)، **أساس البلاغة**، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

97- أبو زهرة، محمد (د . ت)، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، القاهرة : دار الفكر العربي، (د . ط) .

98- الزيلعي، عبد الله بن يوسف (1997م)، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تحقيق محمد يوسف البنوري، بيروت : مؤسسة الريان، الطبعة الأولى .

99- السباعي، الدكتور مصطفى (2000م)، **السنة ومكانتها في التشريع**، بيروت : المكتب الإسلامي ودار الوراق، الطبعة الأولى .

100- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (2003م)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق علي حسين علي، مصر : مكتبة السنة، الطبعة الأولى .

101- ابن سعد، محمد بن سعد (1990م)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

102- السقاف، حسن (2007م)، **مسألة الرؤية : رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة – تخريج أحاديث الرؤية –**، عمان : دار الإمام النووي، الطبعة الثانية .

103- السلمي، محمد بن الحسين (1427هـ)، **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق فريق من الباحثين بعناية الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى .

104- السمعاني، محمد بن منصور (1962م)، **الأنساب**، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن : مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى .

105- ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيح الدينوري (د . ت)، **عمل اليوم والليلة وسلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته العباد**، تحقيق : كوثر البرني، جدة وبيروت : دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن (د . ط) .

106- السيوطي، جلال الدين (د.ت)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق أبو نظر محمد الفاريابي، الرياض : دار طيبة، (د.ط) .

107- ابن شاهين، عمر بن أحمد (1984م)، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت : الدار السلفية، الطبعة الأولى .

108- ـــــ (1989م)، **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى .

109- للشباب الإسلامي، الندوة العالمية (1420هـ)، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، بإشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور مانع بن حماد الجهني، الرياض : الناشر دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الرابعة .

110- ابن شبّة، عمر (1399هـ)، **تاريخ المدينة**، تحقيق فهيم محمد شلتوت، جدة : طبع على نفقة حبيب محمود أحمد، (د.ط) .

111- شقير، شفيق (1998م)، **موقف المدرسة العقلية الحديث من الحديث النبوي – دراسة تطبيقية على تفسير المنار**، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى .

112- الشمالي، الدكتور ياسر (2006م)، **الواضح في مناهج المحدثين**، عمان : دار الحامد، الطبعة الثالثة .

113- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (1414هـ)، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى .

114- ـــــ (1406هـ)، **السنة**، تحقيق الدكتور محمد سعيد سالم القحطاني، الدمام : دار ابن القيم، الطبعة الأولى .

115- ـــــ (2001م)، **العلل ومعرفة الرجال** (**رواية ابنه عبد الله**)، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الرياض : دار الخاني، الطبعة الثانية .

116- ـــــ (1409هـ)، **العلل ومعرفة الرجال** (**برواية المروذي**)، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الرياض : مكتبة المعارف، الطبعة الأولى .

117- ـــــ (2001م)، **المسند**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

118- ابن أبي شيبة، أبو بكر (1409هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض : مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى .

119- أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (1992م)، **طبقات المحدثين بأصفهان والواردين عليها**، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية .

120- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (1405هـ)، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق موفق عبد الله عبدالقادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية .

121- ـــــ (2002م)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

122- الصنعاني، محمد بن إسماعيل (1405هـ)، **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت : الدار السلفية، الطبعة الأولى .

123- ـــــ (د.ت)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، المدينة المنورة : المكتبة السلفية، (د.ط).

124- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (1403هـ)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية .

125- الطبراني، سليمان بن أحمد (1415هـ)، **المعجم الأوسط**، القاهرة : دار الحرمين، (د.ط) .

126- ـــــ (1994م)، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة: دار ابن تيمية، الطبعة الثانية .

127- الطحان، محمود (2004)، **تيسير مصطلح الحديث**، الرياض : مكتبة المعارف، الطبعة العاشرة.

128- الطحاوي، أحمد بن محمد (1994م)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

129- ـــــ (1994م)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار وآخرون، الرياض : عالم الكتب، الطبعة الأولى .

130- طلعت، محمد (2005م)، **معجم المختلطين**، الرياض : دار أضواء السلف، الطبعة الأولى .

131- الطيالسي، سليمان بن داود (1999م)، **المسند**، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، مصر : دار هجر، الطبعة الأولى .

132- ظهير، إحسان إلهي (1979م)، **الشيعة والسنة**، لاهور : إدارة ترجمان السنة، الطبعة الثالثة .

133- ابن أبي عاصم، أبو بكر (1991م)، **الآحاد والمثاني**، تحقيق الدكتور باسم فيصل جوابرة، الرياض : دار الراية، الطبعة الأولى .

134- ـــــ (1400هـ)، **السنة**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، بيروت : المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى .

135- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (1994م)، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، السعودية : دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى .

136- عتر، الدكتور نور الدين (1997م)، **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق : دار الفكر، الطبعة الثالثة .

137- العجلي، أحمد بن عبد الله (1984م)، **تاريخ الثقات**، مكة المكرمة : دار الباز، الطبعة الأولى .

138- ابن العجمي، سبط (1988م)، **الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط**، تحقيق علاء الدين علي رضا، القاهرة : دار الحديث، الطبعة الأولى .

139- ـــــ (2003م)، **نهاية السول في رواة الستة الأصول**، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، لبنان : دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003م .

140- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني (1997م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

141- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (1970م)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى .

142- ـــــ (2002م)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق عبد الطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، بيروت : دار الكتب العلمية، الأولى .

143- ابن عساكر، علي بن الحسين (1995م)، **تاريخ دمشق**، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دمشق : دار الفكر .

144- العقيلي، محمد بن عمرو (1984م)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

145- العلائي، صلاح الدين (1996م)، **المختلطين**، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، القاهرة : مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى .

146- ابن العماد، أحمد بن محمد (1998م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرنؤوط، دمشق : دار ابن كثير، الطبعة الأولى .

147- العمري، الدكتور أكرم ضياء (د.ت)، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الخامسة .

148- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الأسفراييني (1998م)، **مستخرج أبو عوانة**، تحقيق أيمن عارف الدمشقي، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الأولى .

149- العودة، الدكتور سلمان (1409هـ)، **حوار هادئ مع محمد الغزالي**، الطبعة الأولى.

150- العوني، حاتم بن عارف (1421هـ)، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، مكة المكرمة : دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى .

151- العيني، محمود بن أحمد (2006م)، **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

152- الغزالي، الدكتور محمد (د.ت)، **السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث**، القاهرة : دار الشروق، الطبعة السادسة .

153- الغماري، أحمد بن محمد (1996م)، **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**، تحقيق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الرياض : دار الصميعي، الطبعة الثانية .

154- ابن فارس، أحمد بن فارس (1979م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت : دار الفكر، (د.ط) .

155- الفسوي، يعقوب بن سفيان (1981م)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق أكرم ضياء العمري، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية .

156- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (2005م)، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة .

157- القاري، علي بن سلطان (2002م)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، بيروت : دار الفكر، الطبعة الأولى .

158- ابن قانع، عبد الباقي بن قانع (1418هـ)، **معجم الصحابة**، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، المدينة المنورة : مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى .

159- القصيمي، عبد الله (د.ت)، **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، الباكستان : المجلس العلمي الباكستاني، (د.ط)، وهي نسخة مصورة على الشبكة العنكبوتية، ولم أستطع الحصول على الأصل .

160- ابن القطان، علي بن محمد (1997م)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، الرياض : دار طيبة، الطبعة الأولى .

161- ابن القيسراني، محمد بن طاهر (1998م)، **أطراف الغرائب والأفراد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني**، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى .

162- ـــــ (1405هـ)، **الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصفهاني**، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية .

163- ابن القيم، محمد بن أبي بكر (1994م)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، بيروت والكويت : مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة والعشرون .

164- ـــــ (1408هـ)، **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، الرياض : دار العاصمة، الطبعة الأولى .

165- كافي، أبو بكر (2000م)، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**، بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الأولى .

166- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (د.ط)، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية .

167- ـــــ (2011م)، **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**، تحقيق الدكتور شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، اليمن : مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، الطبعة الأولى، 2011م.

168- الكسي، محمد عبد الحميد (1988م)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة : مكتبة السنة، الطبعة الأولى .

169- الكلاباذي، أحمد بن محمد (1407هـ)، **رجال صحيح البخاري**، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الأولى .

170- ابن الكيال، محمد بن أحمد (1981م)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، تحقيق عبد القيوم عبدرب النبي، دمشق وبيروت : دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى .

171- اللالكائي، هبة الله بن الحسن (2003م)، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تحقيق أحمد بن سعيد بن حمدان الغامدي، السعودية : دار طيبة، الطبعة الثامنة.

172- ابن ماجه، محمد بن يزيد (د.ت)، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر : دار إحياء الكتب العربية – مصطفى البابي الحلبي، (د.ط) .

173- ابن المبارك، عبد الله بن المبارك (د.ت)، **الزهد**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت : دار الكتب العلمية، (د.ط) .

174- المروزي، نعيم بن حماد (1412هـ)، **الفتن والملاحم**، تحقيق سمير أمين الزهيري، القاهرة : مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى .

175- المزي، يوسف بن عبد الرحمن (1987م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية .

176- مسلم، مسلم بن الحجاج (1410هـ)، **التمييز**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، السعودية : مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة .

177- ـــــ (د.ت)، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت : دار إحياء التراث، (د.ط) .

178- ابن معين، يحي بن معين (1979م)، **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى .

179- ـــــ (د.ت)، **تاريخ يحيى بن معين (رواية عثمان الدارمي)**، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، دمشق : دار المأمون، (د.ط) .

180- ـــــ (1988م)، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، المدينة المنورة : مكتبة الدار، الطبعة الأولى .

181- ـــــ (1985م)، **معرفة الرجال (رواية ابن محرز)**، تحقيق : محمد كامل القصار، دمشق : مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى .

182- ـــــ (د.ت)، **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)**، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، دمشق : دار المأمون للتراث، (د.ط) .

183- مغلطاي، مغلطاي بن قليج (2001م)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد إسامة بن إبراهيم، القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى .

184- المقدسي، عبد الله بن أحمد (1998م)، **المنتخب من العلل للخلال**، تحقيق أبو طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض وجدة : دار الراية، الطبعة الأولى .

185- ابن الملقن، عمر بن علي (2004م)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض : دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .

186- ـــــ (1413هـ)، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، الإحساء : دار فواز للنشر، الطبعة الأولى .

187- المليباري، الدكتور حمزة (1997م)، **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح – دراسة تحليلية –**، بيروت : دار ابن حزم، الطبعة الأولى .

188- ابن منجويه، أحمد بن علي (1407هـ)، **رجال صحيح مسلم**، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الأولى .

189- ابن منده، محمد بن إسحاق (1406هـ)، **الإيمان**، تحقيق الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية .

190- ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ)، **لسان العرب**، بيروت : دار صادر، الطبعة الثالثة .

191- الموصلي، أحمد بن علي أبو يعلى (1984م)، **المسند**، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق : دار المأمون، الطبعة الأولى.

192- ابن النديم، محمد بن إسحاق (1997م)، **الفهرست**، تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت : دار المعرفة، الطبعة الثانية .

193- النسائي، أحمد بن شعيب (1423هـ)، **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين**، تحقيق الشريف بن حاتم عارف العوني، مكة المكرمة : دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى .

194- ـــــ (1986م)، **السنن الصغرى (المجتبى)**، تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، 1986م .

195- ـــــ (2001م)، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2001م.

196- ـــــ (1396هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب : دار الوعي، الطبعة الأولى، 1396هـ .

197- ـــــ (1406هـ)، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1406هـ.

198- النووي، محيي الدين بن شرف (1985م)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، تحقيق محمد عثمان الخشت، بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى .

199- ـــــ (د.ت)، **تهذيب الأسماء واللغات**، بيروت : دار الكتب العلمية، (د.ط).

200- ـــــ (1392هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية .

201- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (1979م)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

202- ـــــ (1994م)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق حسام الدين القدسي، القاهرة : مكتبة القدسي، (د.ط) .

203- اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (1986م)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بتعليق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية .

ثانياً : الأبحاث المحكمة والرسائل الجامعية :

1- الخطيب، الدكتور حذيفة (14 – 15/ 7/2010م)، **دراسة تطبيقية على واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

2- الخطيب، الدكتور علي (14 – 15/ 7/ 2010م)، **دعوى تعارض الآيات القرآنية مع أحاديث الصحيحن التي تفسرها – دراسة نقدية –**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

3- رضوان، الدكتور إسماعيل (2003م)، **تواتر حديث "أكبر الكبائر الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور أو شهادة الزور"**، غزة : مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول .

4- ـــــ (2002م)، **حصين بن عبد الرحمن السلمي ورواياته في الصحيحين**، غزة : مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الثاني .

5- الزغير، الدكتور لطفي (14 – 2010/7/15م)، **انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

6- الشمالي، الدكتور ياسر (14- 2010/7/15م)، **شروط الناقد لأحاديث الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

7- أبو عبده، الدكتور محمد (14- 2010/7/15م)، **الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

8- العصيمي، صالح (2007م)، **المتابعات والشواهد – دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم –**، بإشراف الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى .

9- العماري، صالح (14- 2010/7/15م)، **رجال البخاري الذين أوردهم في كتابه الضعفاء ورواياتهم في الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية.

10- عومار، صالح (14- 2010/7/15م)، **مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث ودفع شبهات عنه**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

11- موسى، محمد الثاني (2000م)، **ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي رحمه الله**، سلسلة إصدارات مجلة الحكم – بريطانيا، الطبعة الأولى .

12- النابلسي، الدكتور أنس (14- 2010/7/15م)، **المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحداثيين للطعن في الصحيحين**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين بالجامعة الأردنية .

ثالثاً : الجرائد ومواقع الشبكة العنكبوتية :

1- **جريدة الاتحاد الإماراتية** : يوم الجمعة، الموافق 2013/4/5م، العدد 13788 .

2- **جريدة الدستور الأردنية** : يوم الخميس، الموافق 2010/2/25م، العدد 15309 .

3- http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-03-0101&value=&type

4- http://www.4shared.com/document/wu4GRH2t/.html

5- http://cb.rayaheen.net/showthread.php?tid=31480

6- www.alabadyah.com.showthread1.html.201

7- www.ibnamin.com

8- /http://www.oman-net.net/vb

9- http://www.saaid.net/muslm/3-1.htm

10- http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html

11- http://alkafi.net/vb/showthread.php?t=3796

12- http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=104563

13- www.saaid.net/book/12/4828.doc

14- http://www.aafaq.org/masahas.aspx?id_mas=2823

15- http://www.tawhed.ws/r?i=fxbrw6tx

16- /http://www.eltareekh.com/vb/post46889-1

17- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9086

18- /http://www.alukah.net/Sharia/0/41589

19- http://www.imamreza.net/arb/imamreza.php?id=2904

20- http://www.islam2all.com/vb/showthread.php?t=2998

REFUTING CONTEMPORARY SCHOLARS WITH NOTION OF DOUTBTS ON AL-MUKHTALITIN NARRATIONS IN AL-SAHIHAYN: AN APPLIED AND THEORETICAL STUDY

AKRAM MOHAMAD IBRAHIM NEMRAWI

DEPARTMENT OF AL-QUR'AN AND AL-HADITH
ACADEMY OF ISLAMIC STUDIES
UNIVERSITY OF MALAYA
KUALA LUMPUR
2013